الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ـ قسنطينة ـ
كلية أصول الدين والشريعة والحضارة
قسم الكتــاب والسنــة

الرقم التسلسلي:.....
رقم التسجيل:.....

ابن الوزير اليماني وجهوده في التفسير وعلوم القرآن

ـ جمعا ودراسة ـ

ـ مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التفسير وعلوم القرآن ـ

إعداد الطالب: بوراس نبيل بن صالح
إشراف الدكتورة: صونيا وافق

الاسم واللقب	الرتبــة	الجامعة الأصلية	أمام اللجنـة
رمضان يخلف	أستاذ محاضر	جامعة الأمير عبد القادر	رئيسًا
سلمان نصر	أستاذ محاضر	جامعة الأمير عبد القادر	عضوًا
نادية وزناجي	أستاذة محاضرة	جامعة باتنة	عضوًا
صونيا وافق	أستاذة محاضرة	جامعة الأمير عبد القادر	مشرفًا ومقرّرًا

نوقشت يوم: 19 / 04 / 2011م

السنة الجامعيـة: 1431هـ - 1432هـ/ 2010م - 2011 م.

إهداء

إلى النّهر الدّافق الذي لا ينضب

والدي العزيز الذي غرس فيَّ حب العلم والفضيلة.

إلى أيكة الظل الوارفة

والدتي العزيزة التي تعجز الكلمات عن الوفاء ببعض حقّها.

إلى إخواني وأخواتي

إلى كل من قدّم لي

الدّعم والتشجيع ولو بكلمة صادقة أو دعاء صالح في ظهر الغيب.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع .

الطالب

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

شكر وتقدير

الحمد لله الجليل ثناؤه، الجميل بلاؤه، الجزيل عطاؤه، أحمده على ما أسبغ من النعمة، وأظهر من المنة، وأسبل من السّتر، ويسَّر من العسر، وقرَّب من النجاح، وقدر من الصّلاح، أحمده على الآلاء وأشكره على النّعماء، وأستعين به في الشّدة والرّخاء.

أحمده ربي على ما منحني من جهد، وأعانني ويسَّر لي لإتمام هذا البحث، فله الحمد كله، أوَّله وآخره، ظاهره وباطنه، له الحمد حتى يرضى، وله الحمد إذا رضي، وله الحمد بعد الرِّضى، وله الحمد على كل حال.

وعرفانا بالجميل أسجِّل بمداد العرفان جميل الشُّكر وعظيم الامتنان إلى أستاذتي الفاضلة: أ. الدكتورة / صونيا وافق . حفظها الله . على تفضُّلها بالاشراف على هذا البحث، فتجشَّمت عناء قراءته، وتقويم إعوجاجه، وتصحيح أخطائه، وترتيب خطَّته، ومتابعة خطواته، وكانت طموحة أن ترى هذا البحث يخرج إلى حيز النور على أفضل حال، فجزاها الله عني خير ما يجزى معلِّما عن طالبه، ورزقها الإخلاص ونفع بعلمها الطلاب و الباحثين.

كما يسرني أن أتقدم بوافر الشُّكر و الامتنان . سلفا . إلى السَّادة الأفاضل أعضاء اللجنة المناقشة الموقَّرة؛ لتفضُّلهم بقبول مناقشة هذه المذكّرة، أسأل الله أن يوفقهم لما فيه الخير والصلاح، وأن ينفعني بتوجيهاتهم القيّمة التي من شأنها أن تزيد البحث تنقيحًا وإثراءً.

كما أتوجَّه بالشكر الجزيل والثناء العاطر إلى الأخوين: اعمارة ميلود، و يوسف لمحنط.

وفي الختام أتقدم بالشَّكر الجزيل إلى القائمين برسالة العلم والتعليم بجامعة الأمير عبد القادر، ممثلة بمديرها، وأساتذتها، والقائمين على المكتبة الجامعية " أحمد عروة "، حيث وجدت منهم أفضل التسهيلات لإخراج هذا البحث.

الطالب

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المقدمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1 . مقدمة:

الحمد لله الكبير المتعال، المتفرد بالجلال والكمال، المنزَّه عن الأشباه والأمثال المحمود على ما تزايد من النّعم وتكاثر من الإفضال، حمدًا متواصلاً ما تعاقب الغدو والآصال، حمدا تزكو به الصالحات من الأعمال، وتتحقَّق به جميع الآمال، والصَّلاة والسَّلام على المؤيَّد بالمعجزات الظاهرات الذي أُنزل عليه القرآن آيات بيِّنات، فبيَّن منه المقاصد والغايات، ووضَّح منه المشكَلات والمجملات، وخصص العمومات وقيّد المطلقات، محمد ﷺ وآله وصحبه، والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين.

وبعد: فإنَّ أفضل ما اشتغل به المشتغلون من العلوم، وأفنيت فيه الأعمار، ووجهت إليه الهمم هو كتاب الله تعالى، حبل الله المتين، من تمسك به هُدِي ومن اهتدى بنوره رشد، ولهذا كان الاعتناء بالقرآن لدى المسلمين نابعا عن عقيدة خالصة، حيث شكّل القرآن الكريم جوهر الإسلام المنزَّل على الرسول الكريم ﷺ جملة وتفصيلا، ولذا فلا غرابة أن تدافعت الأجيال على مرِّ القرون الطويلة في خدمة هذا الكتاب العزيز كلٌّ بما فتح الله عليه.

وقد اتخذت هذه العناية أشكالا كثيرة؛ فمنها ما يرجع إلى لفظه وآدائه، وأخرى إلى أسلوبه وإعجازه، وثالثة إلى كتابته ورسمه، ورابعة إلى تفسيره وشرحه، سالكين في ذلك مناهج مختلفة وطرائق متعددة.

ولم يتوان أهل اليمن على مرِّ العصور المتعاقبة في خدمة كتاب الله ﷻ منذ عهد الصحابة . عليهم الرضوان .، على أنَّ اهتمام علماء اليمن لم ينحصر في تفسير القرآن وحده فحسب؛ بل نجد لهم مشاركات في سائر العلوم القرآنية الأخرى، ففي علوم القرآن قام علماء اليمن بإسهامات جليلة منها ما يعود إلى القرن السادس الهجري كمحاولة بن مشيرح الحضرمي، ومحاولة عبد الله بن أحمد بن أبي الهيثم، ومنها ما تأخّر عن هذا القرن، وقد غلبت على كتب المتأخرين منهم صبغة النُّضوج والجودة.

2 . موضوع البحث:

بناء على ما سبقت الإشارة إليه، فقد وقع اختياري للبحث على علم من أعلام اليمن، وهو الإمام الجليل محمد بن إبراهيم الوزير، الذي شهد له القاصي والدّاني بسعة علمه وعلوِّ طبقته، فقد كان . رحمه الله . عالما نحريرا ومفسرا مقتدرا، فقيها محصّلا، ولذا سأروم في هذا البحث دراسة جهود هذا الإمام، وإسهاماته في هذا العلم الذي هو من أشرف العلوم، و قد عنونته :" جهود بن الوزير اليماني في التفسير وعلوم القرآن . دراسة تحليلية نقدية . ".

3. أهمية الموضوع:

أوجد الله في هذه الأمة رجالا، وقفوا حياتهم لحفظ الشَّريعة، والذَّود عنها فدأبوا على ذلك زمانهم، واستفرغوا فيه جهدهم، فحفظت بهم الرسالة، حتى وصلت كما أنزلها الله تعالى، لا عوجاج ولا انحراف، فهم دعامتها وحماتها، ولم يكن لهم غاية من ذلك إلاَّ ابتغاء رضوان الله تعالى، فرضي الله عنهم، وجزاهم عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

ولذا كان من الواجب علينا أن نعرف سيرتهم، ونقف على مسالكهم، وننظر في آراؤهم، فننهل من معينهم الصافي الذي لا كدر فيه، وننهل من زلال نبعهم الفيّاض الذي لم تشبه شائبة.

4. أسباب اختيار الموضوع:

لقد شدَّ اهتمامي لهذا الموضوع أسباب ودوافع كثيرة أوجز أهمّها فيما يلي:

1. عدم وجود دراسة شاملة متخصّصة عن الإمام ابن الوزير وجهوده في التفسير وعلوم القرآن، فالذين تناولوه بالبحث والدراسة اعتنوا بالجانب العقدي فقط؛ أمَّا ما يتعلق بالتفسير وعلوم القرآن، فلم يبحث فيه. حسب اطلاعي. رغم أنَّ الإمام كانت له عناية كبيرة بهذا الجانب.

2. شخصيّة الإمام ابن الوزير العلميّة، ونزعته إلى التدقيق والتَّمحيص في مختلف المسائل العلميَّة.

3. رغبتي في جمع اجتهادات الإمام وآرائه إخراجها بصورة علمية من شأنها أن تخدم دارس التفسير.

4. محاولة الإسهام في إثراء المكتبة الإسلامية عامة و الدراسات القرآنية بصفة خاصة بمثل هذه البحوث التي تهتم بإماطة اللثام عن مثل هذه الشَّخصيات، وإسهاماتها الجليلة في خدمة الشريعة، كما تتجه إلى تعميق الفهم وتأصيل المعرفة.

5. الهدف من البحث:

إنَّ الهدف أو الغاية المنشودة من دراسة هذا الموضوع، يتمثّل في التَّعريف بشخصية الإمام ابن الوزير العلمية، وإبراز جهوده والكشف عن آراءه في التفسير وعلوم القرآن، وجمع ما تناثر منها في طيات أهم كتبه، ألا وهما: " العواصم والقواصم في الذَّب عن سنة أبي القاسم " و "إيثار الحق على الخلق "، وذلك ضمن دراسة استقرائية تحليليَّة بهدف إبراز آرائه و أقواله في التفسير وعلوم القرآن، ومقارنتها بآراء وأقوال غيره من أئمة التفسير، . وبخاصة المشتهرين منهم .؛ حتى تتضح مدى القيمة العلميّة لجهود هذا الإمام.

6. إشكالية البحث:

من خلال ما تقدّم بيانه، يتَّضح أنَّ الاشكال الرئيس لهذا الموضوع، هو إبراز جهود الإمام ابن الوزير في التفسير وعلوم القرآن، وكذا الوقوف على اللبنات الجديدة التي أضافها في هذا الصَّرح العظيم.

كما تندرج تحت هذا الإشكال جملة من التساؤلات أو الاشكالات الجزئية، نصوغها في النقاط التالية:

. من هو الإمام ابن الوزير؟،

. ما الضَّابط الدَّقيق في القول بأنّ هذا تفسير مأثور (رواية) أم لا (دراية) ؟!.

. ما هو الضَّابط في اعتبار الأنواع الأربعة (تفسير القرآن بالقرآن وبالسنة...) من ضمن المأثور؟.

. هل الصّيغة المعاصرة لمصطلح التفسير بالمأثور أدق وأشمل؟، أم ما درج عليه المتقدمون كالإمام ابن الوزير مثلاً ؟.

. ما موقفه من التفسير بالرأي؟.

. فيما تتلخص مراتب التفسير بالدراية لدى الإمام؟

. ما موقفه من تفسير التابعين؟.

. ماهي أنواع المتشابه في نظر الإمام؟.

. ما الرأي الذي يتبناه الإمام فيما يتعلق بوجوه الإعجاز القرآني؟.

هذه الإشكالات وغيرها كثير سنتوخى الإجابة عنها ضمن هذه الدراسة بإذنه جلَّ وعلا.

7 . الدراسات السابقة:

لم أعثر بعد بحث شاق . سواء في قسم الدوريات هنا بالجامعة أو على شبكة الإنترنت . على رسالة علمية أكاديمية كُتبَت حول هذا الموضوع في بحث مستقل؛ غير أنَّ هناك بعض الدراسات التي لها بعض الصلة بموضوع بحثي هذا؛ فيكون من المناسب أن أشير إليها في هذا المقام، وهي الآتي:

أ . ابن الوزير ومنهجه الكلامي، للباحث: رزق الحجر، حيث تطرَّق فيه للكلام عن سيرة الإمام ابن الوزير، ثم التركير عن المنهج الكلامي لدى الإمام .كما هو واضح من العنوان .، وهذا هو لبُّ الدراسة؛ أمَّا جانب التفسير وعلوم القرآن فلم يتطرَّق إليه الباحث لا من قريب ولا من بعيد.

ب . ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية، للباحث: علي بن علي جابر الحربي، وهذا البحث كسابقه، وعنوانه يوحي بمضمونه، حيث تناول فيه الباحث سيرة الإمام ابن الوزير العقدية، ودراسة آرائه

العقدية، وذلك بشيء من الاستفاضة والتوسع؛ أمَّا ما يتعلَّق بالتفسير وعلوم القرآن فما هي إلاَّ إشارات طفيفة تخللت هذا البحث.

ج . وهناك كتاب آخر بعنوان:" ابن الوزير اليماني وكتابه العواصم والقاصم "، للقاضي إسماعيل بن علي الأكوع، وهو عبارة عن رسالة صغيرة (كُتيِّب)، تناول فيه المؤلف سيرة الإمام ابن الوزير، ثم ملخص عام حول موضوعات كتاب "العواصم والقواصم" لابن الوزير.

د . مقال للباحث محمد خارز المجالي، بعنوان:" قواعد في التفسير عند ابن الوزير اليمني" ضمن مجلة " الدراسات "، حيث تطرق فيه صاحب المقال إلى الكلام عن موقف ابن الوزير من قضايا المتشابه في القرآن، وكذا مراتب المفسرين، وأثر الرأي في التفسير عند ابن الوزير بصفة عامة؛ لكن الشيء الملاحظ في هذا المقال أنَّ صاحبه اقتصر على هذه المسائل فقط، وبصورة مقتضبة؛ دون أن يناقش آرءه في المسائل التي ذكرها

8 . المنهج المتبع:

لما كان الإمام ابن الوزير لم يتطرَّق لقضايا التفسير وعلوم القرآن بصورة مباشرة . في أغلب الأحيان . ؛ وإنما تفهم من خلال تفسيره لآية ما، أو ذكر الآية ضمن مفهوم ما، ولما كان هذا الأمر أيضا مبثوثا في أكثر من كتاب من كتبه؛ فقد اقتضت طبيعة البحث في هذا الموضوع أن أسلك الطريقة الآتية:

. أوَّلا: جمع المادة العلمية:

قمت بالجمع الدَّقيق لكلام الإمام ابن الوزير المتعلِّق بالتفسير وعلوم القرآن، والمبثوث ضمن كتابيه: " العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم" و" إيثار الحق على الخلق ".

و ألمع في هذا السياق إلى أنَّ اختياري للبحث قد وقع على هذين المصنَّفين . السابق ذكرهما .؛ وذلك لأسباب عدَّة، أذكر منها:

- . ضرورة تحديد نطاق الموضوع؛ وذلك خشية الإطالة .
- . اطلاعي على مضمون الكتابين، وما حوياه من مسائل وقضايا علمية متعلّقة بالتفسير وعلوم القرآن.
- .أنَّ أغلب مصنَّفات الإمام الأخرى لا زالت مخطوطات رهن خزائن التراث اليمني.
- . كثرة إحالاته . رحمه الله . على هذين المصنَّفين:

فمن خلال اطلاعي على بعض مصنَّفات الإمام المطبوعة ، . والتي وقعت بحوزتي . وجدته كثيرا ما يحيل القارئ على هذين المصنَّفين.

.ثانيا: تحليل المادة العلمية:

بعد الانتهاء من المرحلة السَّابقة اجتمع لي الشيء الكثير الطيِّب، فاستعنت بالله وبدأت في دراستها وفق الخطوات الآتية:

أ / . تحليل المعلومات التي جمعتها مستنبطا منها جهود الإمام في التفسير وعلوم القرآن.

ب/.التعليق العام على أقواله و آراءه . رحمه الله .، ونقد ما هو بحاجة إلى نقد.

ج/ .مقارنة أقوال الإمام ابن الوزير بأقوال غيره من علماء هذا الفن.

وقد سلكت في هذه المرحلة من البحث المنهج التحليلي المقارن، وهما كفيل بإبراز جهود الإمام في كثير القضايا والمسائل المتعلّقة بالتفسير وعلوم القرآن، وكذلك بيان مدى القيمة العلمية لتلك الجهود.

أمَّا بخصوص المنهج الاستقرائي الوصفي، فقد لازمني طيلة فصول هذا البحث.

وفي الأخير أسجل بعض الضَّوابط والقيود التي التزمتها خلال هاتين المرحلتين من البحث، والتي أصوغها في النقاط الآتية:

- . التزمت بعرض قضايا التفسير وعلوم القرآن التي ذكرها الإمام ابن الوزير بشيء من البيان والتأصيل؛ أمَّا تلك التي اكتفى الإمام بمجرَّد تلميحٍ، أو إشارةٍ إليها، فلم أتناولها بالبحث والدراسة.
- . سبقت الإشارة إلى أنَّ الإمام ابن الوزير كثير الإحالة على هذين المصنَّفين، ولذا اعتمدتهما أصلا لها (الإحالة)؛ إلاَّ ما كان به مزيد بيان و توضيح لكلامه . رحمه الله .، أو فائدة علمية متعلّقة بصميم الفكرة المتوخى بيانها؛ ففي هذه الحال أوثّقه من ذلك المصدر.
- . الحرص . قدر الإمكان . على ذكر الأمثلة التطبيقية.
- . عدم الاستطراد بذكر الأمثلة التطبيقية، واكتفيت . في أغلب الأحيان . بالإشارة في الهامش إلى بقية الأمثلة الأخرى.
- . حاولت قدر الإمكان عرض أفكار الإمام ابن الوزير بأسلوب خال عن مصطلحات أهل الجدال و الكلام.

كما التزمت خلال البحث كله بما يلي:

. التوسط والاعتدال في النقول و توثيق النصوص من مصادرها:

فقد حاولت جاهدا توثيق النصوص المنقولة من مصادها الأصلية؛ وذلك بذكر اسم المصدر أو المرجع ثم المؤلّف، يلي ذلك الجزء والصفحة؛ فإن لم أعثر على النّص المنقول في مصادر الأصليَّة، قمت بعزوه إلى المصادر الثانوية الأخرى التي تنقل عن المصدر الأصلي.

. نسبة الأقوال إلى قائليها، وذلك إمَّا بالتصريح باسم القائل في المتن، أو الاكتفاء بالإحالة إلى مُؤَلَّفِه ضمن الهامش.

. حاولت قدر الإمكان ترتيب الأفكار باعتبار الزمن، ما لم تكن نصوصا لغيري فأنقلها كما هي.

. عزوت الآيات إلى سُورِها وأرقامها في الأصل لا في الهامش. مباشرة بعد نهاية الآية المنقولة .، وذلك بوضعه ضمن معقوفتين عقب ذكر الآية مباشرة، سواء كانت في نص منقول أو غيره؛ وذلك لكثرتها الظاهرة.

كما التزمت رسم المصحف القرآني برواية ورش من طريق الأزرق، وذلك في جميع الآيات الوارة في البحث.

. قمت بتوثيق القراءات الواردة في متن البحث، وذلك من كتب القراءات المعتمدة.

. خرَّجت الأحاديث والآثار الواردة في صلب البحث، وذلك بعزوها إلى مصادرها الأصلية بذكر الكتاب والباب، ورقم المجلّد والصفحة، كما ذكرت ما أعثر عليه من كلام الأئمة في بيان درجة الحديث.

. شرحت غريب الحديث واللغة معتمدا على المصادر الأصلية في ذلك.

. ضبطت الأبيات الشعرية بالشَّكل، وبيَّنت غريبها، وعزوتها إلى مصادرها الأصليَّة ما أمكن.

. عرَّفت بكل ما ظننته مشكَلاً على القارئ من الأماكن والبقاع و المذاهب الوارد ذكرها في متن البحث.

. ترجمت للأعلام الواردة أسماؤهم في ثنايا البحث، واستثنيت من ذلك مايلي:

أ . الصحابة . رضوان الله تعالى عليهم . لشهرتهم؛ إلا إذا اشتدَّت الحاجة للتعريف بهم.

ب . الأعلام المشهورين؛ إلا إذا اقتضت الحاجة إلى معرفته في الموضع الذي ورد فيه ذكره.

. اختتمت هذا البحث بملخَّص من شأنه أن يسعف القارئ بمضمونه.

. ذيَّلت البحث بفهارس تعين الباحث على نيل مراده بسهولة ويسر.

9 . أهم مصطلحات البحث:

التفسير، التأويل، المتشابه، المأثور، الرأي، الإعجاز، أسباب النزول، القراءات، مبهمات القرآن، المجاز، البيان النبوي، المشترك اللفظي،...إلخ.

10 . خطّة البحث:

أما عن خطتي في هذا البحث، فقد انتظمت ثلاثة فصول، تسبقها مقدمة، وتعقبها الخاتمة و فهارس وملخص للبحث ، وقد جاءت موزعة على النحو الآتي:

العنوان: **" ابن الوزير اليماني وجهوده في التفسير وعلوم القرآن"**

. جمعا ودراسة .

مقدمة:

و تناولت فيها بيان أهمية الموضوع، و أهم الأسباب الداعية إلى اختياره والدراسات السابقة، وخطة البحث ومنهجي فيه، وأهم الصعوبات التي واجهتني.

فصل تمهيدي:

و يعنى ببيان سيرة الإمام ابن الوزير، من حيث عصره وحياته الشخصية، ومسيرته العلمية، و قد انتظم تحته ثلاثة مباحث، هي كالآتي:

. الأول: تحدَّثت فيه عن عصر الإمام ابن الوزير، مبرزا الحالة العامة لليمن خلال النصف الثاني من القرن التاسع الهجري، وبخاصة الحالة السياسيَّة، وكذا الدينية و الثقافية.

. الثاني: وتكلمت فيه عن نشأة الإمام ابن الوزير و تكوينه العلمي، مبتدءا بترجمة للإمام، يلي ذلك الكلام عن ظروف بيئته الصغرى، و التي أبصر فيها النور للوهلة الأولى، ثم انتقلت للحديث عن مراحل حياته العلمية، وكذلك عزلته الأخيرة ووفاته.

. الثالث: وقد خصصته للتعريف بمكانة الإمام ابن الوزير العلمية، وكذا آثاره، مستفتحا الكلام ببيان مميِّزات الإمام الفكريَّة والخُلُقيَّة، وكذلك ثناء العلماء عليه، وأثره . رحمه الله . فيمن جاء بعده.

وقد ختمت هذا المبحث بعرض مفصّل للمؤلفات التي خطَّها يراع الإمام ابن الوزير خلال مسيرته العلمية.

الفصل الأول:

وقد خصصته لبيان جهود الإمام في التفسير وأصوله، حيث ضمنته أربعة مباحث، هي كالآتي:

. الأول: وتطرَّقت فيه للكلام عن منهجه العام، وكذا مصادره في التفسير.

. الثاني: وتحدّثت فيه عن الاتجاه النقلي في التفسير وضابطه عند الإمام ابن الوزير، مستهلا الكلام بنظرة في مصطلح التفسير بالمأثور، ثم عرَّجت على بيان موقف الإمام من التفسير بالرأي.

. الثالث: وخصصته لعرض مراتب التفسير بالدِّراية عند الإمام ابن الوزير، مع التركيز على الأمثلة التطبيقية التي توضِّح التأصيل العلمي الذي ذكره الإمام بشأن تلك المراتب.

. الرابع: وتناولت فيه بشيء من التحليل و البيان لمراتب التفسير التي سطَّرها الإمام ابن الوزير.

الفصل الثاني:

وقد خصصته لبيان جهود الإمام في علوم القرآن، حيث قسَّمته إلى ثلاثة مباحث:

. الأول: وتناولت فيه مبحث المحكم والمتشابه عند ابن الوزير، حيث تطرَّقت فيه لبيان ماهية كلٍّ من المحكم والمتشابه في نظر الإمام، وكذا إمكانية معرفة الراسخين للمتشابه، وأنواعه على رأي الإمام.

. الثاني: و قد خصصته لمبحث الحقيقة والمجاز، حيث استفتحت الكلام بالتعريف اللغوي و الاصطلاحي للحقيقة والمجاز، كما تناولت بالدراسة بعض آراء الإمام في هذا الجانب، ويتعلق ذلك تحديدا بوقوع المجاز في القرآن، وضوابط صرف الكلام من الحقيقة إلى لمجاز في نظر الإمام.

. الثالث: وتناولت فيه بالدراسة آراء ابن الوزير في مباحث أخرى من علوم القرآن، منها مبهمات القرآن، وأسباب النزول، وإعجاز القرآن.

الخاتمة:

وضمَّنتها أهم النتائج التي توصلت إليها، وختمتها بأهم التوصيات والاقتراحات.

11 . صعوبات البحث:

لا جرم أنَّ من أقبل على عمل قبل أن يسبر غوره على نحوٍ دقيق يحدد معالمه؛ فإنه سيقف في طريقه لا محالة . بعض العقبات التي من شأنها أن تعرقل سيره، وتشتت فكره، فمن هذا القبيل واجهتني في بحثي هذا جملة من الصعوبات أوجز أهمها فيما يلي:

. عدم حصولي على تراجم تستوفي حياة الإمام ابن الوزير، وخاصة مرحلته الأولى، اللهم إلاَّ النزر اليسير الذي لا يسمن ولا يغني من جوع، فأغلب التراجم هي في الحقيقة لازالت مخطوطات حبيسة خزائن التراث اليمني، هذا الأمر قد ألجأني . في أغلب الأحيان . إلى الاكتفاء بالنقل عن المراجع دون الرجوع المخطوطات.

. أسلوب الإمام المتميّز في التأليف:

فالإمام ابن الوزير قد نهج منهج أهل الكلام والجدال في عرض القضايا والمسائل العلمية المختلفة . بما في ذلك مسائل التفسير وعلوم القرآن .، وأخصّ بالذكر ما تضمّنه كتاب " العواصم و القواصم "، وعلى نحوٍ قريب منه في كتاب " إيثار الحق "، حيث كان . رحمه الله . في مصنَّفه الأول مجيبا على شيخه المعترض، والمجيب وكما هو معلوم عند أهل الجدال؛ إنما يقفوا آثار من ابتدأه، ويردُّ عن كلامه بمقتضاه، و الغرض من ذلك كله هو إلزام الخصم بدءا من حجّته و معتقده، وإفحامه و إرباكه . إن صح التعبير . من قواعد مذهبه.

وهذا ما سلكه الإمام ابن الوزير . غالبا . في كتابه "العواصم"، ومن كانت هذه طريقته فمن الصَّعب الحكم على آرائه و ضبط أفكاره بسهولة ويسر.

. سعة هذا المصنَّف . و أخص بالذكر العواصم والقواصم .، وتعدد موضوعاته، فالقارئ في الكتاب يدرك بلا ريب أنه أمام موسوعة علمية في شتى فنون المعرفة.

وفي الختام فهذا جهد مقل معترف بتواضع جهده، رغم بذله الوسع في تحقيق هدفه، ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها، فما كان فيه من صواب فمنه ﷻ التوفيق والسَّداد، وما كان فيه من زلل فمن نفسي والشيطان، فأسأله ﷻ وتعالى بأسماءه الحسنى وصفاته العلى العفو والغفران.

كما لايسعني في هذا المقام إلا أن أضم صوتي إلى رأي الإمام ابن الوزير القائل:" وجدير أن يكون فيه ما يستدرك عليَّ، فإن كل أسلوب ابتدئ لا يكمل إلا بمعاونة جماعة، وتتابعهم عليه...، فليبسط العذر الواقف على ما يستدرك فيه" أ.هـ[إيثار الحق، ابن الوزير،ص: 33]

الفصل التمهيدي:

المبحث الأول: عصر ابن الوزير.

المبحث الثاني: نشأة ابن الوزير وتكوينه.

المبحث الثالث: مكانته العلميَّة وآثاره.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

توطئة:

لاشكَّ أنَّ ظروف العصر السّياسيَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة التي ينشأ فيها الفرد ذات أثر كبير في تكوين شخصيته، وفي نمط تفكيره وتعامله؛ لأنَّ الإنسان ـ كما قيل ـ هو ابن عصره وبيئته؛ و لذا فقد خَصَّصت هذا الفصل للتعريف بعصر ابن الوزير وبيئته وحياته في ذلك العصر، وما يتعلَّق بذلك؛ ممَّا يعطينا لمحةً عن أثر العصر والبيئة في هذه الشخصية العلميَّة، و طبيعة نتاجها العلميِّ الذي خلَّفته للأجيال من بعدها، ومدى تأثير هذه الشَّخصية في غيرها؛ ولمعرفة تفاصيل ما أوجزت عبارته قسّمت هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عصر ابن الوزير.

المبحث الثاني: نشأة ابن الوزير وتكوينه.

المبحث الثالث: مكانته العلميَّة وآثاره.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول: عصر ابن الوزير

عاش الإمام ابن الوزير ـ رحمه الله ـ في الفترة الممتدة بين الربع الأخير من القرن الثَّامن الهجري والنِّصف الأوَّل من القرن التاسع الهجري.

كان العالم الإسلامي في هذه الحقبة من الزمن لسلاطين المماليك[1] الذين استولوا على مصر و أجزاءً من العالم الإسلامي بعد انهيار الدولة الأيُّوبية[2] سنة 648 هـ، حيث شهد العالم الإسلامي وقتئذٍ حالة من الضَّعف العام بسبب التشتُّت الذي أصابهم والضَّياع الذي عمَّ أمرائهم[3].

وقد بدت سِمَة ذاك التشتُّت في قيام العديد من الدُّويلات الإسلامية التي استقل بها بعض الولاَّة الطَّامعين في السُّلطان والحكم؛ ممَّا أسفر عن ظهور الكثير من الأُسَرِ الحاكمة آنذاك؛ أمَّا بخصوص بلاد اليمن فلم تكن بأحسنَ حالاً من بقيَّة بلاد الدولة العباسيَّة الأخرى؛ بل كانت أحوالها أكثر اضطرابًا.

(1)- المماليك: طائفة من الأرقاء جلبهم الأيوبيُّون إلى مصر عن طريق الشِّراء بالمال، ثم حرّروهم وعَنَوْ بتكوينهم عسكريًا، واتخذوهم سندًا لدولتهم، وقد ساعدت عوامل وأحداث عديدة على استئثارهم بالحكم، وترجع أصولهم إلى أجناس متنوعة من : . أتراك و جراكسة ومغول وأكراد. انظر: دراسات في تاريخ الأيوبيين والمماليك، حمدي حسين عبد المنعم محمد، د.ط، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996، ص: 153- 155.

(2)- نسبةً إلى مؤسِّسها السلطان الملك النَّاصر صلاح الدين يوسف بن أيُّوب (ت 589 هـ) الذي استولى على مصر بعد القضاء على الدولة الفاطمية سنة (567 هـ). انظر: بهجة الزمن في تاريخ اليمن، تاج الدين عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق: مصطفى حجازي، ط2، دار الكلمة، اليمن، دت، ص: 76.

(3)- انظر: التاريخ الإسلامي، محمود شاكر، ط7، المكتب الإسلامي، بيروت، 1991م، (7/ 12).

المطلب الأول: الحياة السِّياسيَّة

لمَّا يدرس الباحث تاريخ بلاد اليمن . السَّابق لظهور الإسلام وما تلاه .؛ يجد أنَّ القطر اليمانيَّ نادرًا ما نَعِمَ بالوَحدة السياسيَّة والاستقرار، حيث تشير المصادر التاريخيَّة إلى أنَّ نهاية القرن الثالث الهجري، كانت بداية لأشدِّ الفترات تأزُّمًا واضطرابا في تاريخ اليمن؛ نظرا لتظافر عدَّة عوامل، كان لها القرار الفصل في تحديد معالم الوضع السياسيِّ للبلاد[1] ،ومن أهمِّ تلك العوامل:

أ . الصِّراعات الطائفيَّة والقبليَّة:

شهد اليمن أواخر القرن الثالث الهجري ظهور العديد من الطَّوائف، والمذاهب الدينيَّة . الآتي بيانها في الحالة الدينيَّة .، وممَّا لا ريب فيه أنَّ لوجود الخلافات في الآراء، وتشعُّب الأفكار، وتصادم النَّظريات في أي شعب من شعوب المعمورة لاسيما فيما يتعلَّق بالعقيدة، يورث اضطرابات نفسيَّة، ونزاعات طائفيَّة، تكون نهايتها في الغالب صراعا دمويا؛ بل حروبا طاحنة وَقودُها أبناء البلد الواحد، ومن المؤسف أنَّ تلكم هي الحال التي آل إليها اليمن آنذاك، حيث يصف لنا المؤرخ الزَّيدي يحي بن الحسين بن القاسم تلك الحقبة بقوله:"... قلت: وكان اليمن في هذا التاريخ فيه اختلاف شديد في المذاهب، واضطراب وفتن وشبه يوردها كلُّ فريق..." [2].

وإلى جانب تلك النَّعرات الطَّائفية، فقد ساهمت الصِّراعات القبليَّة كذلك في زعزعة استقرار البلد، حيث كانت . في الغالب . تحدِّد اتجاهات المناطق والقبائل[3].

(1)- انظر: دولة اليمن الزيدية: نشأتها، تطورها، علاقاتها، محمد عبد الله ماضي، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثالث، العدد الأول، مايو 1950م، ص: 23.

(2)- طبقات الزيدية، القاضي بهاء الدين الجندي (مخطوط)، نقلا عن: القبورية نشأتها . آثارها. موقف العلماء منها (اليمن نموذجا)، أحمد بن حسن المعلم، ط2، دار بن الجوزي، 2005م، ص:240.

(3)- انظر: الإمام الشوكاني ومنهجه في أصول الفقه، شعبان محمد إسماعيل، ط1، دار الثقافة، قطر، 1989م، ص: 10.

ب . الصِّراع على السُّلطة:

ظلَّت اليمن موحَّدة السُّلطة والإدارة في عهد الخلافة الرَّاشدة، ثم أيَّام بني أميَّة، وشطرًا من أيَّام بني العباس، حينها انفصل اليمن عن مركز الخلافة (بغداد)، وانقسم إلى عدَّة دويلات متناحرة، لسان حال سلاطينها و أمرائها . آنذاك . قول القائل:

وَلَأضرِبَنَّ قَبيلَةً بقَبيلَةٍ وَلَأملأَنَّ بُيوتَهُنَّ نِيَاحًا

وفيما يلي قائمة موجزة لتلك الدول المتعاقبة؛ بل المتناحرة على اليمن خلال ثلاثة عشر قرنا[1]:

1. الدولة الزِّياديَّة[2]: وقد شملت إمارة ابن زياد مناطق الشِّحْر[3] وحَضْر مَوْت[4] وتِهَامة[5]، وأسَّس دولته سنة (205 هـ . 821م)، كما أسَّس مدينة زَبِيد[6] واتخذها عاصمة لدولته[7].

---

(1)- انظر تفاصيل قيام تلك الدول وسقوطها في : بهجة الزمن بتاريخ اليمن لتاج الدين عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، ص:52 فما بعدها، وكذا التاريخ الإسلامي، محمود شاكر، ج (5-6)، ص: 105 فما بعدها.

(2)- نسبةً إلى مؤسسها محمد بن زياد من ولد عبد الله بن زياد بن أبي سفيان، وهو من أصل حبشي، وذُكِر أنَّه ضَمِنَ للمأمون حِياطَة اليمن من العلويين حين ولاَّه عليها. انظر: بهجة الزمن في تاريخ اليمن، ص: 30.

(3)- بكسر أوله وإسكان الحاء المهملة، وهو ساحل اليمن الممتد بينها وبين عُمان، وأرض الشِّحْر متصلة بأرض حضرموت، وفيها قبائل مُهَرة، وهي دار عاد الأولى، و الشِّحْر . حاليا . هو كذلك اسم لميناء من موانئ حضر موت.
انظر: الروض المعطار في خبر الأقطار،محمد بن عبد المنعم الحِميري، تحقيق: إحسان عباس،ط 2، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، دت، ص: 338، وكذا: اليمن الكبرى، محمد بن علي الونسي، ط2، مكتبة الإرشاد، اليمن،1991م، (1/ 187).

(4)- بالفتح ثم السكون، وفتح الراء والميم، وهي ناحية واسعة في شرقي عدن بقرب البحر ، وحولها رمال كثيرة تعرف بالأحقاف، و موقعها إلى الشرق من العاصمة صنعاء على امتداد وديان واسعة وبين السلاسل الجبلية وصحراء الربع الخالي، وتعدُّ حضرموت كبرى محافظات الجمهورية اليمنية مساحة. انظر: معجم البلدان، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، دار الفكر، بيروت، (2/ 271)، وكذا بهجة الزمن في تاريخ اليمن، ص:30. .

(5)- أرض تهامة قطعة من اليمن وهي جبال مشتبكة أولها في البحر القلزمي ومشرفة عليه، تمتد من جيزان شمالا إلى باب المندب جنوبا، وسميت تهامة لتغير هوائها من قولهم تهم الدهن و تَمِهَ إذا تغير ريحه. انظر: الروض المعطار في خبر الأقطار، محمد بن عبد المنعم الحِميري، ط1، مؤسسة ناصر للثقافة، 1980، بيروت، ص:141، وكذا: اليمن الكبرى، محمد بن علي الونسي، (127/1).

(6)- بفتح أوَّله وكسر ثانيه، اسم واد به مدينة يقال لها الحَصِيب ثم غلب عليها اسم الوادي، فلا تُعرف إلاَّ به، وهي مدينة مشهورة باليمن أُحدِثت في أيَّام المأمون، وتقع مدينة زبيد . حاليا . في سهل تهامة الغربي، وتبعد عن البحر الأحمر 25 كم، وعن مدينة "تعز" بـ: 140 كم إلى الشمال الغربي. انظر: معجم البلدان (131/3)، وكذا اليمن الكبرى (1/ 105،106)

(7)- انظر: بهجة الزمن في تاريخ اليمن، ص: 30، وكذا التاريخ الإسلامي، محمود شاكر، ج (5-6)، ص: 105.

2. الدولة اليعفريَّة[1]: وكان مركزها شِبَام[2] ثمَّ صنعاء (225 هـ . 393 هـ)، وكانت على غرار سابقتها تُدِين بالولاء للعبَّاسيين أيضًا.
3. الباطنيَّة بزعامة علي بن الفضل القرمطي الحميري من سنة 268 هـ ، وقيل 277هـ إلى 303هـ، وكان في أوّل أمره داعية لعبيد الله المنعوت بالمهدي، ثم استقلَّ بالدعوة وتغلَّب على معظم اليمن الأعلى، وتمركز في " المُذَيخرة"[3].
4. الدَّولة النَّجاحية:وهي التي خلفت الدولة الزِّياديَّة في زبيد، و دام حكمها من 403هـ إلى 555 هـ، وهم من موالي بنو زياد.
5. الدَّولة الصُّليحيَّة الباطنيَّة: بزعامة علي بن محمد الصُّلَيْحي، حيث استولى على اليمن في مدَّة وجيزة داعيًا إلى الدولة العُبَيديَّة، ودام حكمها من 435هـ إلى 532هـ.
6. الدولة الزُّرَيعيَّة في عدن[4] من سنة 470 هـ إلى 532هـ.
7. دولة بني حاتم الهمدانيين في صنعاء من سنة 494 هـ إلى سنة 569هـ .
8. دولة بني مهدي نسبةً إلى مؤسِّسها علي بن مهدي الرَّعيني الحِميري[5] من سنة 553هـ إلى 569 هـ.
9. الدولة الأيُّوبية نسبةً إلى صلاح الدين الأيُّوبي من سنة 559هـ إلى 626 هـ.

(1)- نسبةً إلى محمد بن يعفر بن عبد الرحيم حفيد الأمير عبد الرحيم بن إبراهيم الحوالي الحميري الذي ولاّه المعتصم بن الرشيد اليمن سنة 225هـ. انظر: اليمن الكبرى، (270/1).

(2)- وهي إحدى مدن حضرموت القديمة، قال ياقوت الحموي :" إحدى مدينتي حضرموت لأنّ حضرموت اسم للناحية بجملتها،ومدينتاها شبام و تريم، وهما قبيلتان سميت المدينتان باسميهما"، وتقع مدينة شبام . حاليا . على بعد 40كم من صنعاء وهي من أهم المدن السياحية في اليمن. انظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي، (3/ 318)، وكذا اليمن الكبرى (1/ 85).

(3)- وهو اسم لقلعة في رأس جبل " صَبَر " باليمن وهي قريبة من عَدن. انظر : معجم البلدان (255/1).

(4)- وهي مدينة مشهورة على ساحل بحر الهند من ناحية اليمن. انظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي، (4/ 89).

(5)- وهو: علي بن مهدي بن محمد الحميري الرَّعيني من أهل قرية يقال لها " العنبرة " من سواحل زبيد، كان رجلا فصيحًا صبيحًا أخضر اللون حسن الصوت، قائمًا بالوعظ والتفسير وطريقة الصُّوفية،استولى على " زبيد " قبل وفاته بشهرين وكان أصحابه يُسمَّوْن " المهللة " لكثرة التهليل فيهم، ورأيه رأي الخوارج. انظر: بهجة الزمن بتاريخ اليمن، ص: 72. 74.

10. الدَّولة الرَّسوليَّة[1]: امتدت على السَّاحل والجنوب, واتخذت من "تعزّ"[2] عاصمة لها، وقد حكمت اليمن بين عامي (626 هـ . 858 هـ)، فهي بذلك من أطول الدول عمراً في العصر الوسيط حيث استمرت قرنان وثلث القرن.
11. دولة بني طاهر في جنوب اليمن من 858هـ إلى 933 هـ.
12. أئمَّة الزَّيديَّة، وعددهم 67 إمامًا ، وهم سلسلة لم تنقطع منذ أسَّس دولتها الإمام الهادي يحي بن الحسين سنة 284هـ، إلى أن أُطيح بآخر إمام منهم، وهو محمد بن أحمد بن يحي حميد الدِّين الملقب بالبدر[3] سنة1382 هـ؛ وذلك بقيام الثَّورة وتأسيس الجمهورية العربية اليمنية.

ولمَّا كانت الصِّراعات بين الطَّوائف الدِّينيَّة في اليمن عريقة و متجذِّرة .كما سبقت الإشارة .؛ فقد ساهمت، وبشكل فعَّال في إذكَاء الصِّراع السُّلطوي الدَّامي، وذلك على وجه التحديد بين الأئمَّة الزَّيديَّة حكَّام اليمن الأعلى والمتمركزين في "صَعْدة "[4] و "صنعاء "

(1)- نسبةً إلى رسول لقبا، واسمه محمد بن هارون أحد وزراء الأيوبيين في مصر، و يرفع النَّسَّابون نسب الرَّسوليين إلى جبلَّة بن الأيهم الغساني، والغساسنة فرع من قبيلة الأزد اليمنية التي نزحت إلى شمال الجزيرة بعد تهدم السّد، وسادوا بلاد الشام، وفي أزمنة لاحقة سكن أحفاد بن الأيهم بلاد التركمان وتكلّموا لغتهم، ومن هنا اعتبرهم بعض النسّابة تركمانًا. انظر: العقود اللؤلؤيَّة في تاريخ الدولة الرسولية، علي بن حسن الخزرجي، ط1، مركز الدراسات والبحوث اليمني، دار الآداب، بيروت، لبنان، 1403 هـ، (35/1- 36) بتصرّف.

(2)- بالفتح ثم الكسر والزاي مشدَّدة، قال ياقوت:" قلعة عظيمة من قلاع اليمن المشهورات"، وقال الأستاذ محمد بن علي الأكوع: "ظهرت بهذا الاسم على مسرح التاريخ في أواخر القرن السادس الهجري عندما تولى توران شاه الأيّوبي سنة 579 هـ ، ولم تحدد المصادر التي بين أيدينا موقعها..؛ وأمّا ما يسمى اليوم بتعز التي يضمها السّور، والتي فيها جامع المظفَّر فكانت تسمَّى عُدَينَة..."، و تقع هذه المحافظة إلى جنوب العاصمة صنعاء، وتبعد عنها بحوالي 256كم. انظر: معجم البلدان (34/2)، وكذا: . اليمن الكبرى، محمد بن علي الو نسي (53/1).

(3)- هو: أحمد بن يحي بن محمد بن يحي حميد الدين، إمام زيدي، ولد في "قفلة عذر" من بلاد حاشد سنة 1313هـ، نشأ في حجر جده المنصور بالله محمد بن يحي، وتفقه وقرأ الحديث والمصطلح والأدب، ولي إمامة اليمن سنة 1367هـ، قامت الثورة في أيامه، وتعرَّض للخلع و القتل. انظر: الأعلام، خير الدين الزركلي ط15، دار العلم للملايين،2002م، (271/1).

(4)- بالفتح ثم السكون، وهي مدينة تاريخية مشهورة باليمن عرفت منذ ألف سنة بهذا الاسم، وتقع مدينة صَعْدة . حاليا . إلى الشمال من صنعاء بمسافة 300كم؛ أمَّا صَعْدة القديمة فهي على الجنوب الغربي منها (الحديثة)، و تحديدا في أحضان جبل "تَمْلُص". انظر: اليمن الكبرى، محمد بن علي الو نسي (127/1).

و "ذِمَار"[1] ، وبين السَّلاطين والأمراء من قبل الأمويين والعبَّاسيين والأيُّوبيين . حكام اليمن الأسفل وسواحله وجنوبه . المتمركزين في " عَدَن" و" تعزّ " و "زبيد"، حيث كان هذا الصِّراع المزدوج (السُّلطوي و الطَّائفي) على أشُدِّه بين الطَّرفين، بدءاً من القرن الثالث الهجري إلى ما بعد ثورة الجمهورية العربية اليمنيَّة سنة 1382هـ[2].

وقد بلغ الانقسام والتمزُّق باليمن حدًّا لا يوصف حين دبَّ النِّزاع عن السُّلطة بين أبناء الطَّائفة الواحدة، أو العِرق الواحد، وذلك ما وقع كثيرا بين أئمة الزيدية أنفسهم، حيث كان الصِّراع على الإمامة والدَّعوة إليها بشتَّى الوسائل على أوُجِّه، وحسبُك تلك الحروب الدَّامية التي خاضها الإمام "الهادي إلى الحقِّ" مؤسِّس الدولة الزيدية في اليمن، حيث وقعت بينه وبين "آل يَعفُر" و "آل الضّحاك" و "آل طريف" و "الدَّعائم" و الإسماعليين سلسلةً من المعارك[3].

ولم يحل اختلاف الزَّمن دون استمرار الصِّراع السِّياسي الدَّموي، ففي السَّنة التي ولد فيها الإمام ابن الوزير (775هـ)، كان اليمن على موعد مع حروب طاحنة دارت رحاها تارة بين أئمة الزَّيدية وباطنية همدان، و تارة أخرى بين الأئمة الزَّيدية وملوك بني رسول . الذين بسطوا سيادتهم الفعليَّة على جهات اليمن ، ودانت لهم القبائل والأُسَر الحاكمة .؛ وذلك لأسباب قوميّة ومذهبيَّة، فقد كان بنو رسول من التركمان فضلاً عن تبعيَّتهم المذهبيَّة للدولة الأيُّوبية السُّنيَّة[4]، و نُلمِع في هذا السياق إلى أنَّ الدَّافع القوميِّ كان أشدَّ من المذهبي في حروب أئمَّة الزَّيدية لبني رسول، إذ لم يُلمَس أيُّ عِدَاءٍ فكريٍّ في مؤلفات علماء الزَّيدية ضدَّ أهل السنَّة[5].

ومن عجيب تاريخ الأئمة الزَّيدية باليمن أنَّ حُمَّى السُّلطة و الإمامة ظلَّت تقوِّض دعائم البيت الزَّيدي، الأمر الذي كثيراً ما عانت منه اليمن، وقد عاصر الإمام ابن الوزير أربعة من أئمة الزيدية المتصارعين عن الإمامة، وممَّا يثير الدَّهشة أنَّ الصِّراع الآتي ذكره بين شخصين من أسرة

---

(1)- بكسر أوَّله وفتحه، وهي من المدن الشهيرة، وقد سميت باسم ملك من ملوك حمير " ذمار علي"، وموقع المدينة . حاليا . بالجنوب الشرقي من صنعاء على بعد 100كم، وهي من المدن الرئيسية باليمن المشهورة بالعلم والعلماء.
انظر: معجم البلدان (7/3)، وكذا: اليمن الكبرى، ص:71.

(2)- انظر: تاريخ اليمن الحديث، عبد الله بن محسن العزب، تحقيق عبد الله محمد الحبشي، ط1، دار التنوير للطباعة والنشر، 1986هـ، ص: 54 فما بعدها.

(3)- انظر: سيرة الهادي إلى الحق يحي بن الحسين، تحقيق: سهيل زكار، ط2، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1981، ص: 100.

(4)- انظر: الإمام يحي بن حمزة وآراؤه الكلامية،أحمد محمود صبحي، ط1، منشورات العصر الحديث ،1990، ص:21.

(5)- انظر: المرجع نفسه، ص: 21- 22.

واحدة، هما المهدي أحمد بن يحي سنة 840هـ، وعلي بن صلاح الدين 840هـ، وهو من أهمِّ الأحداث السياسيَّة في عصر الإمام ابن الوزير، والتي باشرها سياسيًّا وثقافيًّا، وإليك تفاصيل هذا الحدث الهام بإيجاز:

بَدَت بوادر هذا الصِّراع مع وفاة الإمام الناصر[1] سنة 793 هـ حينها انقسم النّاس فريقين، أحدهما: مع " أحمد بن يحي بن المرتضى "[2] الذي بايعه أعيان علماء صنعاء.

والثاني: مع " المنصور[3] علي بن محمد " وَلَد الإمام النَّاصر، وقد أجمع عليه علماء صَعْدة وأعيانها رغم أنَّه لم يستكمل كثيراً من شروط الإمامة[4].

فقد دت بينهما سلسلة من الحروب كانت نهايتها أَسْرُ الإمام أحمد بن يحي بن المرتضى وجماعةً من أصحابه عام 794 هـ؛ لكنّ الصِّراع عن الإمامة لم ينته عند هذه السَّنة؛ بل شهدت اليمن أيضًا سلسلة من الانقلابات والصِّراعات، وذلك عند قيام "علي بن المؤيِّد"[5] بالدَّعوة لنفسه عام 794 هـ على الأرجح، حيث خاض معارك مع المنصور لم يتمكن خلالها من دخول صَعْدة فرجع إلى " فلُلَّه "[6] واستقرَّ بها إلى أن جاءه الإمام" أحمد بن يحي" بعد أن تخلَّص من أَسرِه في سنة 801 هـ، وتحالفا الاثنان ضدَّ المنصور غير أنَّ هذا الانقلاب باء بالفشل، حيث رجع الإمام "الهادي علي بن المؤيِّد" إلى فلُلَّه بينما اتجه المهدي أحمد بن يحي بن المرتضى إلى بلاد

(1)- هو: الإمام الناصر محمد بن علي بن محمد بن علي المشهور بصلاح الدّين، ولد شهر صفر سنة 739 هـ، اشتغل بالعلم حتى تأهل للإمامة وبرز في فنون العلم المختلفة، توفي سنة 793 هـ في قصر صنعاء. انظر: البدر الطالع، محمد بن علي الشوكاني، ط1، مطبعة السعادة، القاهرة، 1348هـ، (2/ 113).

(2)- هو: الإمام المهدي أحمد بن يحي بن المرتضى بن مُفَضَّل بن منصور بن مُفضَّل، عرف بتبحُّره في العلوم، واشتهر فضله وبعد صيته، وصنَّف التصانيف التي انتفع بها الناس لاسيما الفقهية، توفي سنة 840 بداء الطاعون الذي عمّ اليمن. انظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، (84/1).

(3)- هو: الإمام المنصور علي بن محمد الناصر صلاح الدين بن علي المهدي، تولى الخلافة عقب وفاة أبيه الإمام الناصر، كانت وفاته سنة 840 هـ. انظر: البدر الطالع ، (332/1).

(4)- اليمن عبر التاريخ لـ: أحمد شرف الدين، ص: 254، نقلا عن كتاب: ابن الوزير ومنهجه الكلامي، رزق الحجر، ط1، الدار السعودية للنشر والتوزيع، 1984، ص: 69.

(5)- هو الإمام الهادي لدين الله علي بن المؤيد بن أحمد بن يحي الحسني اليمني، كان من أكابر علماء في زمانه، توفي يوم عاشوراء من المحرم سنة 836 هـ. انظر:ملحق البدر الطالع (ضمن البدر الطالع)، ص: 182.

(6)- فَلُلَّه: لم تسعفني المصادر المختصة بتعريف دقيق لهذه المدينة أو الإقليم.

الأَهنُوم[1] ليستقر أخيراً في حصن ثِلاَ[2] .[3]

لم تكن نهاية هذه المعارضة بدايةً للاستقرار السِّياسي في اليمن، فقد خاض الإمام المنصور العديد من المعارك سواء مع القبائل التي كانت تنتفض من حين إلى آخر، أو مع زعماء بني رسول في الجنوب.

يقول الإمام الشَّوكاني في ترجمة الإمام النَّاصر بما يكشف لنا عن طبيعة تلك الفترة، وما شهدته من صراع بين أئمة الزيدية في الشمال وسلاطين الدولة الرَّسولية في الجنوب:"... إنَّه مَلِك غالب اليمن واستقر بصنعاء وعظمت دولته واشتدت صولته وغزا إلى بلاد سلاطين الأسفل ودوَّخ بلادهم وزلزل الباطنية وهدَّ أركانهم"[4].

ولم يكن موقف الإمام ابن الوزير من تلك الأحداث مَوْقف السَّامع المشاهد؛ بل كان مع أخيه الهادي من أكبر الأعوان للإمام النَّاصر والمنافحين عنه؛ بيان ذلك أنَّه:"... لما اعترضه بعض الفقهاء من فقهاء زمانه باعتراضات ... تولىَّ الجواب عنه السيّد العلامة الهادي بن إبراهيم الوزير بكتاب "كريمة العناصر في الذَّب عن سيرة الإمام النَّاصر" وكتاب "كاشفة الغمَّة في الذَّب عن إمام الأمة" وهو قدر مجلدين"[5].

ولمَّا توفي الإمام النَّاصر سارع الأخوان إلى مُبايعة الإمام المنصور مع جمع من علماء صَعْدة وأعيانها كما سبق ذكره، وظلاَّ على ولائهما له ومناصرته على منافسيه، والذَّود عن سيرته وذلك عندما رماه بعض العلماء بقلَّة العلم، حيث كان دفاع ابن الوزير عن الإمام المنصور في مُؤلَّف أسمّاه بـ: "الحسام المشهور في الذّب عن دولة الإمام المنصور" [6].

---

(1)- الأهنوم: بفتح أوَّله وإسكان ثانيه، بعده نون، على وزن أفعول: جبل في ديار همذان من اليمن، وربّما قيل: هنوم، و الأهنوم . حاليا . هي ناحية في الشمال الغربي من العاصمة صنعاء. انظر: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، عبد الله بن عبد العزيز البكري، ط3، دار عالم الكتب، بيروت، (206/1). وكذا اليمن الكبرى، ص:117.

(2)- ثِلَا بكسر أوله، وهي مدينة أثرية وتاريخية تقوم بالسفح الشرقي من حصن " ثِلَا " المذكور أعلاه، وتقع المدينة شمال غرب العاصمة صنعاء، وتبعد عنها بحوالي 50 كم. انظر: اليمن الكبرى (1/ 85).

(3)- غاية الأماني في أخبار القطر اليماني، يحي بن الحسين بن القاسم، نقلا عن كتاب: ابن الوزير ومنهجه الكلامي، ص: 70.

(4)- البدر الطالع، (2/ 225).

(5)- غاية الأماني في أخبار القطر اليماني، نقلا عن: ابن الوزير ومنهجه الكلامي، ص: 70.

(6)- انظر : البدر الطالع (1/ 333).

وفي المقابل حظي بنو الوزير بمكانة خاصَّة لدى الإمام المنصور آنذاك، وليس أدلَّ على ذلك من قَبوله لشفاعة الهادي بن الوزير في الإفراج عن الإمام " أحمد بن يحي" وإخراجه من سجنه مع أنَّه رفض أن يستجيب في ذلك . من قبل . للكثير من العلماء[1].

ج . الموقع والطَّابع الجغرافي لليمن:

لقد:"قيل: الجغرافيا توجِّه التاريخ، ولئن صحَّ هذا القول بعض الشيء بالنِّسبة لبعض البلدان، فإنَّ صحَّته تكاد تكون مُطلقةً بالنسبة لليمن؛ ذلك أنَّ الطبيعة الجغرافيَّة لهذا البلد شغلت أعظم الأدوار في صنع تاريخه"[2].

فمن أهمِّ العوامل التي ساعدت على ضراوة الموقف السِّياسيِّ و استمراره في اليمن آنذاك؛ بعده عن مركز الخلافة، وكذا طابعه الجغرافي الموسوم بجبال شاهقة منيعة، كما أنَّ الجزء السَّاحلي المواجه للبحر الأحمر هو المنفذ التِّجاري، والمدَد العسكري لملوك اليمن الأسفل (المذهب السُّنِّي)؛ بل همزة الوصل بين اليمن والعالم الخارجي؛ لذلك فإنَّ أئمة الزيدية تعتبر التخلي عنه فصلها عن العالم الخارجي، ذلك فقدان لقوَّتها الماديَّة والعسكريَّة، ومعلوم أنَّ أهله . وعلى رأسهم الملوك . لن يتخلو عنه؛ لاختلافهم مع الزيدية في الأصول والفروع.

وعلى الإجمال يمكن القول أنَّ معالم الموقف السَّياسي في اليمن قد اتسَّمت بالاضطراب وعدم الاستقرار؛ يبرزه في ذلك التَّنافس الشَّديد بين الإمام ومنافسيه على الإمامة والمخالفين له والخارجين عليه من القبائل التي تتجدِّد ثوراتها عليهم، وكذا التَّطاحن والحروب الطَّويلة بين الأئمة وسلاطين بني رسول ومحاولة كل طرفٍ منها توسيع أملاكه على حساب الطَّرف الآخر.

(1)- غاية الأماني في أخبار القطر اليماني، نقلا عن: ابن الوزير ومنهجه الكلامي، ص: 70.

(2)- الجامع في أخبار القرامطة في الإحساء و الشام و العراق و اليمن، سهيل زَكّار، ط3، دار حسان، دمشق، 1987، (141/1- 142).

المطلب الثاني: الحياة الدِّينيَّة

وصل الإسلام إلى اليمن نقيًّا صافيًّا على أيدي أصحاب رسول الله ﷺ . سادات أهل السُّنة .؛ إلاَّ أنَّ الحكمة الإلهية أبت إلاَّ أن يزاحم هذا المنهج القويم غيره من المذاهب والمناهج الأخرى في هذا البلد، فكان في مقدِّمتها التَّشيع الذي بدا للوهلة الأولى سالمًا من الغلو؛ نظراً للموقف الذي أبداه أهل اليمن من الإمام علي وبنيه رضي الله عنهم؛ تلا ذلك فكر الخوارج الذي أفل نجمه دون عصر الإمام ابن الوزير[1]، ليعود التَّشيع من جديد؛ لكن بوجه مغاير مع وفود كلاًّ من:

1. الإسماعيليَّة[2](الباطنية):

كان المذهب الإسماعيلي الباطني أوَّل مذهب واضحٍ متميِّزٍ من مذاهب الشيعة وصل إلى اليمن منذ سنة 268هـ، إلاَّ أنَّ الدَّعوة الباطنية . رغم طول أمدها . ظلَّت تسري في إطار من لكتمان، محافظةً على كيانها وتماسك أصحابها؛ رغم المحاربة الشَّاملة لهم من كافة ملوك اليمن، حيث دارت الحرب رحاها بين هؤلاء وبين الباطنية في عصر ابن الوزير وقبله وبعده[3].

2. الزَّيدية:

وهي الفرقة الشِّيعيَّة الثَّانية التي دخلت اليمن في هذه الفترة أيضًا، ولمَّا كان الإمام ابن الوزير قد أمضى عمره في مجتمع الزَّيدية؛ فحريٌّ بنا أن نطلق العنان للحديث عن هذه الفرقة، وذلك لأمرين:

❖ . أحدهما: أنَّ الزَّيدية هي الفرقة التي انتمى إليها الإمام ابن الوزير، وتتلمذ على علمائها ودرس أمَّهات كتبها.

---

(1)- الفرقة التي اشتهرت في اليمن من فرق الخوارج هي فرقة الإباضيَّة أصحاب عبد الله بن أباض، حيث ظهر المذهب الإباضي كقوَّة سياسيَّة في حضر موت منذ عام 129 هـ، إلا أنه اندثر ولم يبقى له وجود، وذلك نهاية القرن السادس تقريبا. انظر: تاريخ المذاهب الدينية في اليمن، أيمن فؤاد سيّد، ط1، الدار المصرية اللبنانية، 2002م، ص: 79.

(2)- وهو أحد ألقاب التي تطلق على هذه الفرقة (الباطنية)، وهم يسمَّون بالإسماعيلية؛ لأنَّهم ينسبون أئمتهم المستورين .كما يزعمون . إلى إسماعيل بن جعفر الصّادق، و بالعبيديّة أيضا لدعائهم إلى عبيد الله ابن ميمون القدَّاح. انظر: فضائح الباطنية، أبو حامد الغزالي، تحقيق : عبد الرحمن بدوي، دط، مؤسسة دار الكتب الثقافية ،الكويت، ص: 16، وكذا: القبورية في اليمن، ص: 226.

(3)- انظر: السلوك في طبقات العلماء والملوك بهاء الدين الجندي الكندي، تحقيق محمد بن علي الأكوع الحوالي، دط، مكتبة الإرشاد، صنعاء، 1995م، (1/ 201 . 203). وكذا: بهجة الزمن بتاريخ اليمن، ص: 42.

❖. نيهما: باعتبارها المجتمع الذي عاش فيه وتأثّر بأحداثه، فلا غَروَ أن تترك البيئة بَصْمتها على شخصيّة الفرد، إذ النَّسق الثَّقافي الذي يعيش فيه الإنسان . بما فيه من معتقدات وقيمٍ وتقاليد ولغة وعادات ونُظمٍ اجتماعية . يعدُّ من أهمِّ العوامل أثرًا في شَّخصية الفرد.

فالزَّيدية . إذن . فرقة من فرق الشيعة تُنسب إلى الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب [1].

و الزَّيدية أقرب فرق الشيعة إلى أهل السنَّة، فمع أنهم يرون أنَّ عليًّا ﷺ هو الأفضل فإنهم يرون صحّة إمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما تطبيقًا للقاعدة العامة المشهورة لديهم، وهي: جواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل[2]، ومعنى ذلك أنَّ عليًّا كان أفضل الصحابة؛ إلاَّ أنَّ الخلافة فُوِّضت إلى أبي بكر لمصلحة رأوها وقاعدة دينيَّة راعَوْها، فلم يكفِّروا أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ، ولم يرفعوا الأئمة إلى رتبة الإله أو إلى درجة النَّبيئين[3].

وقد جوَّزوا أن يكون لكلِّ فاطميٍّ عالم زاهد شجاع سخيٍّ، خرج للإمامة أن يكون إمامًا واجبَ الطَّاعة، سواء كان من أولاد الحسن أو من أولاد الحسين، وهذا من أشهر المبادئ التي خالفت فيها الزيدية بقيَّة فرق الشيعة؛ بيان ذلك أنَّ الإمامة لديهم لا تأتي عن طريق النَّص بل بالانتخاب الحر[4].

ويُستثنون منهم الجارودية[5]الذين زعموا أنَّ النبي ﷺ نصَّ على علي بن أبي طالب بالوصف لا بالتَّسمية، فكان هو الإمام من بعده، وزعموا أنَّ من دفع عليًّا عن هذا المكان

(1)- انظر: مقالات الإسلاميين، لأبي حسن الأشعري، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، د ط، المكتبة العصرية، بيروت، 1999م، (136/1)، وكذا: الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر بن طاهر البغدادي، ط2، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1977م، ص: 25.

(2)- انظر: الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، تحقيق : محمد سيد كيلاني، دط، دار المعرفة، بيروت، 1404هـ، (153/1).

(3)- المصدر نفسه، (153/1).

(4)- انظر: المصدر نفسه ، (20/1).

(5)- نسبة إلى أبي الجارود زياد بن المنذر الكوفي الهمذاني، وقيل الثقفي، وقيل النهدي، وقيل: زياد بن منقذ العبدي. انظر: الملل والنحل للشهرستاني (153/1).

فهو كافر، وأنَّ الأُمَّة كفرت وضلَّت في تركها بيعته، وهم بهذا الزَّعم[1] من الرَّوافض.[2]

وعلى كل حال فإنَّ اختلاف الزّيدية فيما بينهم في بعض المسائل الشَّرعيَّة والعقَدية، وعلى وجه الخصوص مسألة شرعيَّة خلافة الصحابة .كما سبقت الإشارة .؛ قد أدَّى إلى تفرقهم إلى عدَّة طوائف.

يقول الإمام ابن الوزير في هذا الشَّأن: "والزَّيديَّة فرقة واحدة من الشّيعة قد تفرَّقت مُختَرِعة[3]، ومَطرفيَّة[4]، وجَارودية، وصالحيَّة[5]، وحُسَينيَّة[6]، وفي الفروع مُؤيديَّة، و هَادويَّة[7]، وناصِريَّة[8]،و قاسميَّة[9]" [10].

---

(1)- وهذا ما دفع الشيخ المفيد إلى إلحاق الجارودية بغلاة الشيعة ويقرنها بالإماميَّة. انظر: كتاب أوائل المقالات للشيخ المفيد، ص:40، نقلا عن كتاب: مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة، ناصر بن عبد الله بن علي الفقاري، ط5، دار طيبة، العربية السعودية، 1995م، (1/162 . 162).

(2)- انظر: منهاج السُّنة النبوية، بن تيميَّة، تحقيق: محمد رشاد سالم،ط1، مؤسسة قرطبة (1/353)، وكذا مقالات الإسلاميين للأشعري (1/141)،

(3)- فرقة عرفت بهذا الاسم، لقولهم: باختراع الله الأعراض في الأجسام، وأنها لا تحصل بطبائعها .كما تقول المطرفيَّة . وهم يقولون بإمامة علي بالنص. انظر: الزيدية نشأتها و معتقدتها، إسماعيل الأكوع، ط3، دن، 2000م، ص: 91.

(4)- فرقة تنسب إلى مطرَف بن شهاب، من أعلام أواخر المئة الرابعة وأوائل المئة الخامسة للهجرة، وكانوا من شيعة الإمام الهادي يحي بن الحسين وأتباع مذهبه في الفروع والأصول كذلك، وقد خالفوا الزيدية في عدم اشتراط النسب في الإمامة فهي جائزة . في نظرهم . في جميع الناس ولا يختص بها قوم دون قوم. انظر: الزّيدية نشأتها ومعتقداتها، ص: 89 . 90.

(5)- هم أصحاب الحسن بن صالح بن حي، ويزعمون أنَّ عليًّا أفضل النَّاس بعد رسول الله ﷺ، وأنَّ بيعة أبو بكر وعمر ليست بخطأ، وينكرون رجعة الأموات إلى الدنيا.انظر: مقالات الإسلاميين(1/ 68 . 69).

(6)- نسبة إلى الحسين بن القاسم بن علي العياني، الذي دعا إلى نفسه بالإمامة سنة 393 هـ، وقد زعم أنَّه المهدي المنتظر الذي بشّر به النبي ﷺ. انظر: الزيدية نشأتها ومعتقدها، ص: 87- 88.

(7)- نسبةً إلى الإمام الهادي إلى الحق يحي بن الحسين بن القاسم الرَّسِّي المتوفى سنة 298 هـ.

(8)- وهم أصحاب أبي محمد الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين، ويُلقب بالنَّاصر الكبير ويسمى الأطروش لطرش أصاب أذنيه، توفي سنة 304 هـ. انظر: الإمام زيد؛ حياته . عصره . آراؤه وفقهه، محمد أبو زهرة، دط, دار الفكر, القاهرة, دت, ص: 497- 499.

(9)- نسبة إلى كبيرهم القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم طباطبا بن الحسن بن الحسن بن علي المتوفى سنة 242 هـ، وقد أنشأت القاسميَّة ببلاد الحجاز، كما كان لهذا المذهب شأن باليمن؛ لأنَّ حفيد القاسم تلقى علم جدِّه، ونشر المذهب الزَّيدي باليمن بعد أن اختار منه، فصارت الحجاز واليمن على مذهبه ومذهب جدِّه.
انظر: الإمام زيد، أبو زهرة، ص: 495- 497.

(10)- العواصم و القواصم، بن الوزير (3 /457- 458).

وقد ظهر المذهب الزَّيدي في اليمن على يد الإمام يحي بن الحسين بن القاسم الرَّسِّي الذي قدم إليها من الحجاز ـ للمرَّة الثانية ـ سنة 284 هـ، فدعا إلى نفسه بالإمامة، وتلقَّب بالهادي، وكان عالمًا مجتهدًا، استقل باجتهاده (الفروع)، فخالف زيد بن علي فيما ذهب إليه، ولم يتقيَّد بأقواله التي تضمَّنها "مجموع الفقه الكبير" و"الجامع الكافي" لأقوال زيد بن علي، ولم يبق لمذهب زيد بن علي الأوَّل في الفروع منهم متابع[1]؛ و رغم ذلك فقد تغلَّب اسم المذهب الزَّيدي على مذهب الإمام الهادي (المذهب الهادوي)؛ وذلك لأنَّ الهادي وأتباع مذهبه يقولون بإمامة زيد بن علي، ووجوب الخروج على الظَّلمة، ويحصرون الإمامة في من قام ودعا من أولاد الحسين، وهو جامع لشروط الإمامة المدوَّنة في كتبهم، فمن قال بإمامته فهو زيدي، وإن لم يلتزم مذهبه في الفروع، فإنَّ أكثر الزَّيدية على رأي غيره في المسائل الاجتهاديَّة والمسائل النَّظريَّة[2].

أمَّا عن الأصول فقد تأثَّرت الزَّيدية ـ وإلى حدٍّ كبير ـ بآراء المعتزلة، فالزَّيدية في العقيدة معتزلة؛ وإن خالفوها في المنزلة بين المنزلتين، فجعلوا مكانها الإمامة، وهذا في الحقيقة يعطينا تفسيراً لانتشار مذهب المعتزلة في المناطق الجبليَّة الشماليَّة والشَّرقيَّة (اليمن الأعلى) دون غيرها من المناطق، حيث ساد المذهب الأشعري الذي لقي قَبولا ورَواجًا في أوساط الشَّافعية هناك[3].

كما نلمع في هذا السياق إلى أنَّ التصوُّف كان له نصيبه في الحياة الدِّينيَّة للشَّعب اليمني، فقد بزغ نجمه باليمن نهاية القرن الرابع الهجري، ويعتبر عصر الإمام ابن الوزير عهد العزَّة والتَّمكين لتصوُّف باليمن، ويعود سبب ذلك إلى الرِّعاية التَّامة التي حظي بها من قبل زعماء وملوك اليمن أنفسهم.

ففي الدَّولة الرَّسوليَّة التي اتَّسمت بالقوَّة والعظمة دان زعمائها بالولاء التَّام للصُّوفيَّة؛ لأنَّ كبار الصُّوفية ـ آنذاك ـ قد اتَّخذوا عندهم أيادي جليلة أهمُّها البِشَارة بالملك واستمراره في نسلهم، فحصل بذلك الاعتقاد التَّام في الصُّوفية لدى الرَّسوليين؛ فكان أن مكّنوا للصُّوفية القبورية تمكينا تامًّا[4].

---

(1)- طبقات الزيدية الصغرى " المستطاب "، يحي بن الحسين القاسم بن محمد (مخطوط)، نقلا عن: كتاب " الزيدية نشأتها ومعتقداتها "، القاضي إسماعيل الأكوع، ص: 31. وانظر أيضًا: دولة اليمن الزيدية، الدكتور محمد عبد الله ماضي، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثالث، العدد الأول، مايو 1950، ص: 31.

(2)- هديّة الراغبين إلى مذهب العترة الطاهرين، الهادي بن إبراهيم الوزير، ط3، مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية، اليمن، 2002م، ص:851.

(3)- انظر: القبورية في اليمن، ص:237، وكذا: تاريخ المذاهب الدينية في اليمن، أيمن فؤاد سيّد، ص: 79.

(4)- انظر: العقود اللؤلؤيّة (52/1).

أمَّا عن الدَّولة الزَّيديَّة والتي لا تقِلُّ شأنًا عن سابقتها؛ فقد انحرف أئمتها عن اتجاه المعتزلة المعتمدين عن العقل النَّافين للخوارق والكرامات، و باتوا دعاةً للتَّصوف أيضا؛ نظرًا للأغراض السِّياسيَّة التي تملي عليهم ذلك[1].

فهذه لمحة مختصرة عن المذاهب العقديَّة التي سادت اليمن آنذاك؛ أمَّا عن المذاهب الفقهيَّة، فكان أهل اليمن بادئ الأمر على منهج المحدِّثين في دراسة فقه الكتاب العزيز والسنَّة النبويَّة، ولم يتقيَّدوا حينئذٍ بكلام واحد من الأئمَّة الأعلام، ومع انتشار المذاهب الإسلامية تبنَّ أهل اليمن المذهبين المالكي والحنفي[2]، ثمَّ أخذا في التَّلاشي مع دخول المذهب الشَّافعي الذي ألفى رواجًا بينهم، وانتشر مع المائة الرابعة، وظلَّ هو المذهب السَّائد في اليمن الأسفل، كما كان للمذهب الحنبلي مكانته في هذا الإقليم، وعلى وجه التَّحديد في لواء " إِبْ "[3]؛ أمَّا اليمن الأعلى ومركزه مدينة صَعْدة، فقد غلب عليه المذهب الزَّيدي الهادوي[4].

وبالجملة فاليمن كان خليطًا بأتباع الأئمة الأربعة، وغيرهم من الزَّيدية؛ لكن هناك حقيقة مهمَّة يحسن بنا الوقوف عندها، وهي أنَّ اتِّباع الكتاب والسُّنَّة والتَّجرد لهما، ونبذ التقليد و التَّمَذهب بشكل تام ظلَّ مستمرًا في هذا القطر، ولم يلغه وجود المذاهب الفقهية وانتشارها، وإن كان قد ضعف أمره و خفت صوته في بعض الفترات؛ إلاَّ أنّه بقي موجودًا خصوصًا في المناطق الزَّيدية[5].

فإنَّ للمذهب الزَّيدي الهادوي في اليمن . ولا جَرَم . مزيَّة حميدة، ومناقب مشكورة، ينفرد بها عن بقية المذاهب الإسلاميَّة، ألا وهي فتح باب الاجتهاد عل مصراعيه، وذلك لمن حذق علومه،

وأتقن فنونه تبعًا لقاعدة "كل مجتهد مصيب" التي نادى بها المهدي أبو عبد الله الدَّاعي[6]أحد أئمة المذهب الزيدي، فكان أن شتهر جماعة من المجتهدين النَّابذين للتَّقليد الذين كان لهم الأثر الطيِّب على العلم والعلماء، وأصبحوا أئمة في الاجتهاد المطلق، و كذا التَّجديد وحريَّة الرأي؛ ليس في

(1)- انظر: القبورية في اليمن، ص:264.

(2)- انظر: طبقات فقهاء اليمن، علي بن علي الجعدي، تحقيق: فؤاد سيّد، د ط، دار القلم، بيروت، د ت، ص: 79.

(3)- وهو من أجمل الألوية في اليمن وأكثرها خيرا وأوفرها أمطارًا وأكثرها سكانا؛ ولهذا يسمَّى اللواء الأخضر، ومركزه مدينة "إِبْ " التاريخية التي كانت عاصمة للصليحيين في القرن الرابع الهجري. انظر: اليمن الكبرى، ص: 61.

(4)- انظر: تاريخ المذاهب الدينية في اليمن، أيمن فؤاد سيّد، ص: 79.

(5)- انظر: القبورية في اليمن، ص: 234.

(6)- هو: محمد بن الحسن بن القاسم بن الحسن بن علي بن عبد الرحمن بن القاسم بن الحسن ابن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي، الحسني (أبو عبد الله الدّاعي) من الأئمة له مؤلفات كثيرة، في الأصول والفروع. انظر: معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دط، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، دت، (209/9).

اليمن فقط؛ بل في العالم كله، وكفى بآثرهم دليلاً على ذلك، ومن أشهر أولئك الأعلام: الإمام "محمد بن إبراهيم الوزير" و "محمد بن إسماعيل الصَّنعاني" و " ومحمد بن علي الشَّوكاني"، وغيرهم كثير؛ وإن كانوا أقلَّ شهرةً من هؤلاء[1].

(1)- انظر: الزيدية نشأتها ومعتقداتها، ص: 108.

المطلب الثالث: الحياة العلميَّة

رغم الوضع السِّياسي المتردِّي الذي عاشته اليمن حينئذٍ؛ إلاَّ أنَّ الحياة العلميَّة و الثقافيَّة كانت على الطَّرف النَّقيض من ذلك، فالوضع السِّياسي للبلاد آنذاك كان من أبرز العوامل التي دفعت المسيرة العلميَّة والثقافيَّة قُدُمًا، ويتَّضح ذلك من خلال:

أ . حركة التَّأليف:

شهدت اليمن منذ مطلع القرن الأوَّل الهجري وعلى مرِّ العصور المتعاقبة نهضة علميَّة دؤوبةً كان روَّادها أولئك الأئمَّة الأعلام ذين أتحفوا التراث الإسلامي بمصنَّفاتهم القيِّمة في شتَّى الفنون.

ويعدُّ عصر الإمام ابن الوزير حلقة رئيسيَّة . ضمن ذلك الامتداد التاريخي الأصيل لتلك النَّهضة .؛ نظرًا للإزهار الذي شهده التأليف في شتى فنون المعرفة الإنسانيَّة آنذاك؛ لاسيما في الدِّيار الزَّيدية حيث كانت لهم عناية كبرى بالتأليف، وقلَّما يرشَّح عندهم أحد للإمامة؛ إلاَّ إذا بلغ درجة الاجتهاد والتأليف، فكان هذا من أهمّ الحوافز على ذلك.

وفيما يلي نماذج لأولئك الأئمة المؤلفين الذين عاصرهم ابن الوزير من عدَّة مناطق في اليمن مرتَّبين حسب الوفيات، مع ذكر بعض مؤلّفاتهم:

1. الملك الأفضل الرَّسولي عباس بن علي بن داود سنة 758هـ من مصنَّفاته: "العطايا السَّنية في المناقب اليمنيَّة"، و " بغية ذوي الهِمم في أنساب العرب والعجم "[1].
2. أبو بكر بن علي الحدَّاد الزبيدي الحنفي سنة 800هـ وله مصنَّفات كثيرة تبلغ نحو عشرين مجلدًا أشهرها " تفسير الحداد" [2].
3. السيّد صلاح بن جلال بن صلاح الدِّين بن محمد بن مهدي سنة 805 هـ من مؤلفاته: " تتمة شفاء الأمير الحسين"[3].

(1)- انظر: العقود اللؤلؤية (158/2).

(2)- انظر: البدر الطالع (113/1).

(3)- انظر: المصدر نفسه (206/1).

4. إسماعيل بن أبي بكر بن عبد الله إبراهيم الشَّافعي المعروف بالمقرئ الزبيدي سنة 837هـ من مصنَّفاته: "الروض" مختصر الروضة، و " الإرشاد" في فروع الشافعية[1].

5. السيِّد علي بن محمد بن أبي القاسم بن محمد أحد شيوخ ابن الوزير سنة 837هـ أشهر مؤلَّفاته " تجريد الكشَّاف مع زيادة النكت اللّطاف"[2].

6. السيِّد الهادي بن الوزير أخو الإمام ابن الوزير سنة 822هـ أشهر مصنَّفاته:" كفاية القانع في معرفة الصَّانع"، و " هداية الرَّاغبين إلى مذهب أهل البيت الطّاهرين " وغيرها[3].

فهذه بعض النَّماذج لأولئك الأئمة المؤلفين الأعلام، وإن كانت كتب التراجم والسِّير قد حَفِلَت بأسماء غيرهم ممَّن يطول المقام بذكرهم[4]؛ أمَّا مؤلفات الإمام ابن الوزير فسيأتي ذكرها في مقامه إن شاء الله تعالى.

ب . المكانة المتميِّزة للعلم والعلماء:

لم يقتصر التنافس بين الدَّولتين الرَّسوليَّة و الزَّيدية على الجانب السِّياسي فحسب؛ بل تعدَّاه إلى الجانب العلميِّ و الثَّقافيِّ أيضًا، فالمنافسة بين زعماء الدولتين أحوجتهم لمن يَدْعَم سلطانهم في المجالات العلميَّة والثقافيَّة، ومن ناحية أخرى يذود عن حماهم ضدَّ ما يرميهم به خصومهم؛ فكان أن رفعوا قدر العلماء، وبوَّءوهم مكانةً قد تضاهي الرُّتب السِّياسيَّة، أضف إلى ذلك حرصهم الانتساب إلى العلم والعلماء، . كما هو واضح من خلال مؤلَّفاتهم التي ذكرها المؤرخون اليمنيون[5] . جعلهم يولون هذا الجانب كثيرا من الاهتمام.

فقد تميّز حكم بني رسول في الجنوب . بغضِّ النَّظر عن التاريخ السِّياسي الحربي . بكثير من الإنجازات المهمَّة في ميدان العلم، حيث بَنَوْا المدارس الكثيرة، ووَقَفوا عليها الأوقاف العظيمة، كما كان أكثر ملوكها مشاركين في العلم والأدب، حيث جلبوا العلماء والمدرِّسين، وأغدقوا عليهم كلُّ ما

---

(1)- انظر: المصدر السابق (95/1).

(2)- انظر: المصدر السابق (331/1 . 332).

(3)- انظر: المصدر السابق (316/2).

(4)- للاستزادة انظر: البدر الطالع للشوكاني، و العقود اللؤلؤيَّة في تاريخ الدولة الرَّسولية للخزرجي، وكذا مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، عبد الله محمد الحبشي، دط، لمجمع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة ، 2004م.

(5)- انظر: المصادر والمراجع السّابقة الذكر.

هو نفيس وثمين، أضف إلى ذلك حرصهم على جمع نفائس الكتب، بَله تأليفهم للعديد منها في فنون مختلفة.

كما أسهموا بشكل فعَّال في إقامة المساجد والعديد من المنشآت الحضارية التي لا تزال مدينة " تَعزّ " إلى يومنا هذا تتزين بها كجامع المظفَّر، وجامع الأشرَفيَّة، وحصن " تَعِزّ " المسمَّى الآن قاهرة تَعزّ[1].

فهكذا كان حال العلم والعلماء في هذه الدَّولة التي اتَّسمت بالقوَّة والعَظَمة، والإنجازات الضَّخمة في شتى الميادين؛ أمَّا بخصوص الدولة الزَّيدية في الشمال . والتي عاش ابن الوزير في كَنفِها. فلم تكن هي الأخرى أقلَّ شأنًا من سابقتها في هذا الإطار، حيث شهدت حركةً علميَّة مُتميِّزةً تميُّز الدَّعوة الزَّيدية الدَّاعية إلى ضَّرورة الاشتغال بالعلوم المختلفة، والعمل على إجادتها ومحاولة بلوغ الكمال فيها، حيث يشترطون فيمن تنعقد له الإمامة عدة شروط أهمُّها: . "أن يكون عالما بلغ في العلم مرتبة الاجتهاد"[2].

وبهذا يتضح أنَّ التَّطلُّع إلى منصب الإمامة، وكذلك فتح باب الاجتهاد المطلق على مصراعيه؛ قد أفضى إلى بعث الهِمَّة في نفوس الكثيرين سعيًا منهم إلى طلب العلم والحرص على تحصيله؛ ولكن ليس هذا هو الحافز الوحيد فحسب، فقد اقتفى الأئمة الزَّيدية آثار منافسيهم، فكان أن قرَّبوا وشجَّعوا العلماء، وأجزلوا لهم العطاء واستعانوا بهم على الأعباء، ولا يخفى على ذي لبٍّ أثر ذلك في شحذ الهِمم وتوجيهها إلى تحصيل العلوم.

و بالجملة فقد ساعد ذلك التنافس العلميِّ على تحقيق نهضة علميَّة حقيقيَّة تتجلَّى آثارها في الأعداد التي لا تُحصى من مصنَّفات الزيدية[3].

وبهذا يتضح أنَّ الإمام ابن الوزير . رحمه الله . قد حظي بمقوِّم أساسيٍّ من مقومات الشَّخصيَّة العلميَّة، ألا وهي البيئة المناسبة التي تساعد على بناء الشخصيَّة العلميَّة وتوجيهها إلى المضيِّ قُدمًا في طريق العلم.

(1)- انظر: القبورية في اليمن، ص: 270.

(2)- الإمام زيد، الشيخ أبو زهرة، ص: 331- 332.

(3)- ابن الوزير ومنهجه الكلامي، ص: 75.

المبحث الثاني: نشأة ابن الوزير و تكوينه

في تلك البيئة المضطربة سياسيًّا، المتشعِّبة فكريًّا ومذهبيًّا، النَّشطة علميًّا وثقافيًّا، نشأ الإمام العلاَّمة ابن الوزير، وتكونَّت شخصيّته العلميّة، و بدا كعلم من أعلام تلك الفترة التَّاريخيّة، ولمَّا كان للحياة الأسريَّة أثرها الفعَّال في تكوين الشَّخصيَّة بوجه عام، و بناء الشخصيَّة العلميَّة بوجه خاص؛ حريًّا بنا أن نسلِّط الضَّوء على تلكم البيئة الخاصَّة التي عاش فيها الإمام ابن الوزير؛ وذلك باعتبارها أحد أهم مقوِّمات شخصيّته العلميّة.

المطلب الأول: اسمه ومولده و أسرته

. اسمه و نسبه و كنيته[1]:

هو أبو عبد الله . أصغر إخوانه سنًّا .، العلاَّمة المحدِّث الأصولي النَّحوي المتكلِّم البليغ الحجَّة المجتهد محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضَّل بن المنصور بن محمد العفيف بن مفضَّل بن الحجَّاج بن علي بن يحي بن القاسم بن الإمام المنصور بالله يحي بن الناصر أحمد بن

---

(1)- اعتمدت في ترجمة ابن الوزير على المصادر الآتية:

- . البدر الطالع للشَّوكاني (2/ 81).
- . مطلع البدور و مجمع البحور، أحمد بن صالح ابن أبي الرَّجال، ط1، مركز التراث والبحوث اليمني، 2004م (124/4).
- . مقدمة " ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان"، لابن الوزير، د.ط، مطبعة المعاهد، مصر، 1349 هـ.
- . مقدمة الروض الباسم في الذَّب عن سنّة أبي القاسم، بن الوزير، تحقيق علي بن محمد العمران، ط1، دار عالم الفوائد، العربية السعودية، 1419هـ، وهي ترجمة لتلميذه "محمد بن عبد الله بن الهادي بن إبراهيم الوزير".
- . مقدمة العواصم و القواصم، ابن الوزير، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992م.
- . الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد بن عبد الرحمان السَّخاوي، د ط، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د ت، مج3، (2/ 272).
- .طبقات صلحاء اليمن (تاريخ البريهي)، عبد الوهاب بن عبد الرحمن البريهي السَّكسكي اليمني، تحقيق عبد الله محمد الحبشي، دط، الناشر مكتبة الإرشاد، صنعاء، 1994هـ، ص:20.
- .التاج المكلَّل، صديق حسن خان القنوجي، ط2، المطبعة الهندية العربية، بومباي، 1383هـ، ص:340.
- . هديَّة العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، دط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دت، (2/ 190 . 191).
- . معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، (210/8).
- .الأعلام، خير الدين الزِّركلي، (300/5).
- . أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، صديق بن حسن القنوجي ، تحقيق : عبد الجبار زكّار، دط، دار الكتب العلمية، (3/ 190).

الإمام الهادي إلى الحق يحي بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي أبي طالب رضي الله عنهم جميعا[1].

وهذه السِّلسلة محلُّ اتِّفاق بين المؤرِّخين والمترجمين لابن الوزير ؛ إلاَّ أنَّ الإمام السَّخاوي[2]- رحمه الله - قد ذكر شيئا من الخلاف في سلسلة سنده، حيث قال:"هو: محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن الهادي بن يحي بن الحسين بن القاسم"[3]، ثم يواصل ذكر سنده إلى الإمام علي ﷺ ، كما هو مذكور أعلاه، وقد فنَّد الإمام الشَّوكاني ذلك، وأشار إلى موضع الخطأ في ترجمة السَّخاوي بقوله: "وقد سردت نسبه ههنا..؛ لكنّني رأيت السَّخاوي ترجمه فغلط في نسبه... فجعل المرتضى بن الهادي وجعل الهادي بن يحي بن الحسين، وهذا غلط بيِّن"[4].

. مولده:

ولد الإمام ابن الوزير على الصَّحيح المشهور في شهر رجب سنة 775 هـ خمس وسبعين وسبعمائة بهجرة الظَّهراوين من شَظَبْ[5]، ولم يخالف في ذلك إلاَّ الإمام السَّخاوي، حث ذكر أنَّه ولد سنة 765 هـ تقريبًا [6]، وإلى هذا القول مال أيضًا البغدادي في كتابه "هديَّة العارفين"[7]؛ لكنَّ الإمام الشَّوكاني فنَّد هذا الوهم بقوله: "وهذا التقريب بعيد، والصَّواب الأوَّل"[8].

(1)- انظر: البدر الطالع، الشوكاني، (19/2).

(2)- هو: الشيخ علم الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصَّمد بن عطاس الهمداني، المصري، السَّخاوي، الشافعي، ولد سنة ثمان وخمسين، أو سنة تسع وخمس مئة،كان إماما في العربية، بصيرا باللغة، فقيها، مفتيا، عالما بالقراءات وعللها، مجودا لها، بارعا في التفسير. توفي سنة ثلاث وأربعين وست مئة. انظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ط9، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993م، (23/ 122. 124).

(3)- الضوء اللامع، السخاوي، مج3، (2/ 272).

(4)- البدر الطالع، الشوكاني، (19/2).

(5)- بالظَّاء المعجمة المشالة، وليس بالطاء المهملة، وهو جبل كبير فوق السَّوْدة باليمن، ويقع تحديدا شمال غرب مدينة صنعاء على مسافة 100كم. انظر: البلدان اليمانية عند ياقوت الحموي، جمع وتحقيق: القاضي إسماعيل بن علي الأكوع، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م، ص: 167.

(6)- الضوء اللامع، السخاوي، مج 3، (272/2).

(7)- هدية العارفين ، إسماعيل باشا البغدادي، (190/1. 191).

(8)- البدر الطالع، الشوكاني، (1/ 19).

. شهرته:

اشتهر . رحمه الله . بلقب ابن الوزير، و بخصوص هذا اللّقب يقول السيّد "إبراهيم بن علي الوزير" . أحد أحفاد أخي ابن الوزير المعاصرين . في مقابلة أجراها معه الدكتور علي بن علي جابر الحربي . :"...أنَّ الإمام محمد العفيف . الجدُّ الخامس لصاحبنا ابن الوزير . لمَّا بويع بالإمامة في الوقت الذي بويع فيه الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة سنة 614هـ في مكان آخر تخلَّى عن الإمامة كي تتفق الأمَّة على البيعة لـ "ابن حمزة " المذكور، فأطلقت عليه الأمة العفيف، واشترط عليه الإمام المنصور المؤازرة له فكان وزيراً فأطلق عليه هذا اللقب، ومن هنا نشأت أسرة آل الوزير"[1]، كما لُقّب أيضًا بعزِّ الدّين[2].

. أسرته:

في ظلِّ أسرةٍ عريقةٍ علمًا وحسبًا ونسبًا وجاهًا وسُلطانًا، نشأ الإمام ابن الوزير وترعرع، وبقيَم ذلك الوسط ومؤثّراته تأثَّر.

فالجاه و السُّلطان لهذه الأسرة نستشفُّه من التَّصريح السَّابق الذّكر، وذلك حين تخلى الإمام محمد العفيف (الجدُّ الخامس) عن الإمامة حين بايعه النَّاس لتوفر الشروط فيه؛ لكنَّه تركها حقنًا لدماء المسلمين فاستحقَّ بذلك لقب "العفيف"، فمنذ ذلك الحين . ولازالت[3] . تحتفظ هذه الأسرة بمكانتها السيَّاسيَّة داخل اليمن وخارجه.

أمَّا المكانة العلميَّة لأسرة آل الوزير، فتشهد لها:"... المكتبات الإسلاميَّة و غيرها، التي تزخر باتهم المخطوطة منها والمطبوعة؛ لاسيما مكتبتا الجامع الكبير بصنعاء، وغيرها من المكتبات العامَّة كمكتبة دار الكتب في صنعاء، ومكتبات جامعة صنعاء، والخاصة كمكتبات آل الوزير.."[4].

فهذه شهادة تلكم المكتبات على المكانة العلميَّة المتميِّزة لأسرة آل الوزير؛ أمَّا عن البيئة التي أبصر فيها الإمام النُّور لأوَّل مرَّة، فشأنها مع العلم لا يضاهى، فهذا والده السيّد إبراهيم بن علي بن

(1)- رسالة جامعية بعنوان: . ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية، الطالب علي بن علي جابر الحربي، إشراف الدكتور محمد سليمان داؤد، جامعة أم القرى، 1985م ،ص: 39.

(2)- الروض الباسم (24/1).

(3)- انظر: الأعلام للزّركلي (70/4)، وتحديدا عند ترجمته للسّياسي الكبير عبد الله بن أحمد الوزير (ت 1382هـ)

(4)- ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية ،ص: 38.

المرتضى (ت 782هـ) الذي وجد فيه الابن . بادئ ذي بَدءٍ . المثل الأعلى، والطَّريق الذي ينبغي أن يُقتفى، كيف لا وهو الذي:"...كانت له اليد الطولى في فنون العلم، وكان...شاعرًا بليغًا خطيبًا مِصْقَعًا[1]..." [2].

أضف إلى ذلك ما اتَّصف به . هذا الأب . من أخلاق حميدة فقد: " كان . رحمه الله . عبدًا صالحًا، مُطيعًا لمولاه...توَّابًا مُتطهِّرًا..،من الذين قال فيهم الواحد المعبود: (﴿ ﴾ [سورة الفتح، الآية: 29]، والذين هجروا الكَرى[3] وناموا، وقالوا: ربُّنا الله ثم استقاموا... وكان خليقًا بالسُّنة والكتاب، نعم العبد إنّه أوَّاب... صابرًا لله، جامعًا لمكارم الأخلاق من الورع و الزَّهادة "[4]

وهذا أخوه الأكبر الهادي بن إبراهيم الوزير (ت 822هـ) أحد أكابر علماء الزَّيدية في عصره، و الذي اشتهر ذكره وطار صيته، وبرع في عدّة علوم، كما صنّف التَّصانيف الماتعة في شتَّى الفنون[5].

أمَّا أخوه صلاح بن إبراهيم الوزير (ت 810هـ)، الذي يلي الهادي في السنّ فقد:"... مَهَر في فنون العلم والبلاغة والأدب واللغة العربيَّة، وله في الفقه يد قويَّة...و انقطع . في آخر عمره . إلى العبادة والذِّكر، وحجَّ حجَّتين ماشيًا..." [6].

وهذه أختهم، ووحيدة أبيهم فاطمة بنت إبراهيم كانت شريفةً فاضلةً متَّصفةً بمحاسن الصِّفات، توفَّر لها مثل ما توفَّر لأسرتها من العلم و الفضل و الزُّهد.

وكما ورث هؤلاء الإخوة عن أبيهم تلكم الخصال، أخذوا كذلك عن والدتهم الفاضلة . حورية بنت أحمد بن صلاح بن الهادي . الشَّيء الكثير منها.

وكذلك ابن صاحب هذه الدراسة عبد الله بن محمد له حظٌّ وافر من العلم، فقد برع في الفروع الفقهيَّة وأصولها، وله مؤلَّفات قيِّمة في بابها، أهمّها كتاب "الفقه" في الفروع الفقهيَّة[1].

---

(1)- قال ابن فارس:" ... وخطيب مِصْقَعٌ، إذا كان بليغاً". انظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دط، دار الفكر، دمشق 1979هـ. (298/3).

(2)- ملحق البدر (ضمن البدر الطالع)، محمد بن محمد بن يحي بن زبارة، ص:08 بتصرف.

(3)- الكَرى: وهو النُّعَاسُ. انظر : كتاب العين، أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، دط، مكتبة الهلال، (403/5).

(4)- تاريخ بني الوزير (مخطوط)، بواسطة: بن الوزير ومنهجه الكلامي، ص: 50.

(5)- انظر: البدر الطالع، الشوكاني، (2/ 316 . 317).

(6)- انظر: ملحق البدر الطالع (ضمن البدر الطالع)، محمد بن محمد بن يحي بن زبارة، ص: 104 بتصرف.

فتلكم هي حال أسرة ابن الوزير . المؤثر الأوَّل في بناء شخصيَّته .، وهي كما تبيَّن أسرة قد جعلت من العلم والعبادة شغلها الشَّاغل؛ يدفعها في ذلك ما اختصت به من ذلك الشَّرف النِّسبي الذي لا يرقى إليه نسب، فهم عترة النبي ﷺ، وحفدة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه؛ و من هنا فلا غرابة أن سلك الإمام ابن الوزير مسلك الآباء و الأجداد، ووطئ منهم على الأعقاب.

(1)- انظر: تاريخ بني الوزير (مخطوط)، أحمد بن عبد الله الوزير، نقلا عن: ابن الوزير ومنهجه الكلامي، رزق الحجر، ص:55 . 57.

المطلب الثاني: حياته العلميَّة

مرَّ الإمام ابن الوزير . رحمه الله . خلال مسيرته العلميَّة بثلاثة أطوار، كان لكلٍّ طور منها ميزته الخاصَّة، وذلك حسب الحوادث والظُّروف التي عاشها الإمام.

الفرع الأول: مرحلة النَّشأة وطلب العلم

نشأ ابن الوزير في هجرة الظَّهراوين بين أهله الذين آثروا طلب العلم على ما سواه، وانقطعوا له، واشتغلوا به درسًا وتدريسًا وتأليفًا، فأخذ يسير على منهجهم، ويقتفي أثر من سبقه منهم متَّبعًا خطاهم،ومُلتزمًا بمسلكهم[1].

وقد استفاد الإمام من تلك الظُّروف المواتية أيَّما استفادة، حيث قضى باكورة عمره بين حفظ القرآن الذي جوَّده واستظهره، وبين حضور مجالس العلماء[2]، وها هو الإمام ابن الوزير يصف لنا تلك النَّشأة العلميَّة بين أسرته و شيوخه فيقول :"هذا وإنِّي لمَّا رَتَبْتُ[3] رُتُوب الكَعْب في مجالس العلماء السَّادة، وثبتُّ ثُبوت القطب في مجالس العلم والإفادة، ولم أزل منذ عرفت شمالي من يميني مشمِّرًا في طلب معرفة ديني، أنتقل في رتبة الشُّيوخ من قدوة إلى قدوة وأتوقَّل[4] في مدارس العلم من ربوة إلى ربوة، ولم يزل يراعي بلطائف الفوائد نَواطِف[5] وبناني لِلُطف المعارف قواطف، ولم يكن حتمًا أن يرجع طرْف نظري عن المعارف خاسئًا حسيرًا، ولم يجب قطعا أن يعود جناح طلبي للفوائد مهيضًا[6] كسيرًا..." [7].

---

(1)- انظر: أئمة العلم المجتهدون في اليمن، القاضي إسماعيل بن علي الأكوع، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2002 م، ص: 13.

(2)- انظر: الإمام محمد بن إبراهيم الوزير وكتابه العواصم والقواصم، إسماعيل بن علي الأكوع، ط1، دار ابن حزم ، بيروت، 1997م، ص: 14.

(3)- رتب الشّيء رُتوبًا من باب قعد واستقرَّ ودام فهو "راتب"، ومنه "الرتبة"، وهي المنزلة والمكانة. انظر: المصباح المنير، أحمد بن محمد ين علي الفيومي،دط، دار الكتب العلمية، بيروت، دت، (218/1).

(4)- أتوقَّل بمعنى أصعد، والتوقُّل: الصعود. انظر:لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، ط1، دار صادر، بيروت، دت، (11/ 733).

(5)- نَطَفَ الماء " يَنْطُفُ " من باب قتل سال وقال أبو زيد " نَطَفَتِ " القربة " تَنْطُفُ " و " تَنْطِفُ "، " نَطَفَانًا " إذا قطرت، انظر: المصباح المنير، الفيومي، (2 /611)

(6)- من "هَاضَ" الشيءَ هَيْضاً أي كسَره، و هَاضَ العظمَ يَهِيضُه هَيْضاً فانْهاضَ كسَره بعد الجُبور. انظر: لسان العرب (7/ 249).

(7)- الروض الباسم في الذَّب عن سنّة أبي القاسم، ابن الوزير، (06/1).

بتلكم الهمَّة العالية التي حباها المولى تبارك وتعالى هذا الإمام، انكبَّ على حفظ متون كتب الطَّلب من نحوٍ وصرفٍ ومعانٍ وبيانٍ وفقهٍ وأصولٍ، ثم أخذ في قراءة شروحها المختصرة[1].

وفي سبيل التَّحصيل والتَّأصيل العلميِّ تعدَّدت رحلات الإمام ابن الوزير بين مختلف أقطار بلده، حيث كانت أولى رحلاته إلى مدينة "صَعْدة"، وتحديدًا إلى أخيه الأكبر العلاَّمة الهادي بن إبراهيم الوزير، حيث أخذ عنه في جميع الفنون تحقيقًا، كما أخذ عن القاضي العلاَّمة محمد بن حمزة بن مُظفَّر[2]، وقرأ الفروع على القاضي العلاَّمة عبد الله بن الحسن الدَّواري[3].[4]

ثمَّ رحل إلى "صنعاء" ، فأخذ على القاضي علي بن أبي الخير[5] "شرح الأصول" ، وهو معتمد الزَّيدية في اليمن ، و"الخلاصة" للرَّصاص[6] ، و" الغياصة الجامعة لمعاني الخلاصة" للقاضي محمد بن يحي بن حِبْش[7]، و"تذكرة" الشيخ ابن متَّويه، وسمع عليه "مختصر المنتهى" في علم الأصول لابن الحاجب[8].

كما قرأ هذا "المختصر" على العلاَّمة علي بن محمد بن أبي القاسم[9]، و الذي أخذ عنه علم

(1)- انظر: الإمام محمد بن إبراهيم الوزير، إسماعيل بن علي الأكوع، ص: 14.

(2)- هو: القاضي العلاَّمة عزِّ الدين محمد بن حمزة بن مُظفَّر أحد علماء الزَّيدية، عرف بتبحره في جميع العلوم، وتصانيفه الماتعة في شتى العلوم، منها: "لآلى التفسير الوافية"، و "القلائد في التفسير" ، توفي سنة 796هـ. انظر: مصادر الفكر الإسلامي باليمن، ص: 26 . 27.

(3)- هو: العلامة عبد الله بن الحسن اليماني الصَّعدي الزَّيدي، الملقب بالدَّواري باسم أحد أجداده، ولد سنة 715 هـ، من مصنَّفاته: "شرح جوهرة الرصاص" في الأصول و" الديباج النضير"، وافته المنية في شهر صفر سنة 800 هـ، انظر: البدر الطالع (265/1- 266).

(4)- انظر: الإمام محمد بن إبراهيم الوزير، إسماعيل الأكوع، ص: 14- 15.

(5)- هو: علي بن عبد الله بن أحمد بن أبي الخير الصائدي، من علماء الكلام والتصوّف، من مصنَّفاته: تعليقه على كتاب مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه. توفي سنة 793 هـ. انظر: مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، ص: 328.

(6)- هو: الإمام أحمد بن محمد الحسن الرَّصاص، من علماء الزيدية الكبار، له جملة من المصنَّفات أشهرها كتاب "الخلاصة" في أصول الفقه، توفي سنة 656 هـ. انظر: مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، ص: 178.

(7)- هو: محمد بن يحي بن أحمد بن حبش اليماني الزيدي، ولد بعد سنة 650 هـ، برع في فنون عدّة وبلغ رتبة الاجتهاد وله مصنَّفات عديدة منها: "الغياصة" في أصول الدين، توفي سنة 719 هـ. انظر: البدر الطالع، (277/2).

(8)- هو: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين بن الحاجب، فقيه مالكي ،كان أبوه حاجبا فعرف به، من مصنّفاته: "الكافية في النحو" و "مختصر المنتهى"، توفي سنة 646 هـ. انظر: شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي، ط1، دار بن كثير، بيروت، 1991م، (7/ 405- 406).

(9)- هو: العلاَّمة جمال الدّين علي بن محمد بن أبي القاسم، من كبار علماء الزيدية و أحد شيوخ بن الوزير، من مصنَّفاته:

التفسير أيضًا، حيث بُهِرَ به لِمَا رأى من صفاء ذهنه، وحسن نظره وألمعيَّته[1].

وبالجملة اتَّسم الإمام . رحمه الله . خلال تلك المرحلة المبكّرة من الطلب بسَعيه المتواصل لتحصيل العلوم، فكان مثالاً أعلى لطالب العلم الذي لا يدع فرصة تمضي دون أن يَحْصُل على المزيد، ومن أهمّ ملامح هذه المرحلة هو سعيه الدَّءوب إلى تحصيل العلوم العقليَّة، حيث جمع فيها بين أصول الدِّين و أصول الفقه وفروعه.

الفرع الثاني: تحوُّله إلى دراسة علوم الكتاب والسنَّة

انصبَّ جهد الإمام في المرحلة السَّابقة على العلوم العقليَّة فجوَّدها، وأفنى فيها جهده؛ إلاَّ أنه لم يقف موقف العاجز المسلِّم؛ بل حقَّقَ ودقَّقَ، حتّى تبيَّن له المنهج الحقّ فسلكه، وانكشفت له سُبل الباطل فزيَّفها وردَّها، وذلك بعد رجوعه إلى الكتاب والسُّنة.

وها هو الإمام ابن الوزير يحكي لنا هذا التحوُّل في حياته العلميَّة، حيث يقول:"...وقد وهبت أيَّام شبابي ولذّاتي، وزمان اكتسابي ونشاطي، لكدورة علم الكلام والجدال، والنَّظر في مقالات أهل الضَّلال حتّى عرفت صحَّة قول من قال:

لقد طُفْت في تلك المَعَالِم كلّها ... وسَيَّرت طَرْفِي بين تلك المَعَالِم

فلم أَرَ إلاَّ واضِعًا كفَّ حَائِرٍ ... على ذِقْنٍ أو قَارِعًا سِنَّ نَادِمٍ[2]

....فرجعت إلى كتاب الله وسنَّة رسول الله ﷺ، وقلت: لابدَّ أن يكون فيها براهين وردود على مخالفي الإسلام، وتعليم وإرشاد لمن اتبع الرَّسول عليه أفضل الصلاة والسَّلام، فتدبَّرت ذلك... وانشرح صدري، وصَلُح أمري، وزال ما كنت به مُبتلَى، وأنشدت متمثِّلاً:

فَأَلقَتْ عَصَاهَا و اسَتقرَّ بِهَا النَّوى[3] ... كما قرَّ عينًا بالإيَّاب المُسَافِرُ"[4].

لقد قرَّت عين الإمام بكتاب الله وسنَّة رسوله ﷺ ، واجتهد في تحصيل علومهما حتَّى بلغ فيهما مبلغًا لا يدركه فيه أحد من معاصريه؛ بل إنَّ الإمام الشوكاني ليقرِّر أكثر من ذلك فيذكر أنَّ نبوغه وتفوقه:"...ليس مختصًّا بعصره؛ بل هو كائن فيما بعده من العصور إلى عصرنا هذا"[1].

تفسير "تجريد الكشاف"، توفي سنة 837 هـ. انظر: البدر الطالع (331/1- 332).

(1)- انظر: أئمة العلم المجتهدون في اليمن، إسماعيل الأكوع، ص: 14.

(2)- انظر البيتين في: نهاية الإقدام في علم الكلام، الشهرستاني، تحرير وتصحيح: ألفرد جيوم، دط، دن، ص:03.

(3)- النوى في اللغة له عدَّة معان، و المراد به هنا التَّحول من مكان لآخر، والبيت هنا لمعقِّر بن حمار البارقي. انظر: لسان العرب (347/15).

(4)- العواصم و القواصم، (201/1- 202) بتصرف.

وبالجملة فقد تحصَّل له ـ رحمه الله ـ من علوم القرآن ما يضعه في مصافّ المشاهير من المفسِّرين من معرفته لكلام الله تعالى، ثمَّ معرفته لقراءاته وللمفسِّرين والنَّقلة عنهم، وأحوال الجميع، وكذلك أسباب النزول وزمانه ومكانه، ومعرفة الألفاظ، والكثير ممَّا يتعلَّق بالتفسير، وآيات الأحكام، وما تنتهي إليه قواعد شرع الإسلام[2].

وإنَّك لتدرك بحقٍّ مدى تعلُّقه ـ رحمه الله ـ بكتاب الله تعالى، وما كان يبذله من جهد في تفهُّمه، وتدبُّر معانيه حين تسمع أنَّه:"...كان في كثرة تفحُّصه للكتاب لا يقرأ بين الظُّهر والعصر إلاَّ ربع الجزء فقط ولا يزيد عليه، حتَّى أنَّه كان أنسه بمعرفة آيات الأحكام وما نزل منها على الأسباب، وما نسخ منها وما لم ينسخ والمتكرر منها وغير المتكرِّر كمعرفة غيره، وأنسه بمعرفة فاتحة الكتاب"[3]؛ فهكذا كان حاله ـ رحمه الله ـ مع التَّفسير وعلومه.

أمَّا الحديث النَّبوي الشَّريف وعلومه، فقد ازداد الإمام بتحصيله وتأصيله شَغَفًا وولعًا؛ إلاَّ أنَّ الدِّيار الزَّيدية لم تسعفه بذلك، حيث كان دَيدَن علمائها حذق العلوم العقليَّة، والإعراض عن العلوم السَّمعيَّة السَّماويَّة؛ بل ونَعْتُ أصحاب الحديث بالبله و البلادة[4]، ومن هنا قرَّر الإمام الرِّحلة إلى مدينة " تَعِزّ " ـ عاصمة اليمن في عهد الدّولة الرَّسوليَّة آنذاك ـ، وفيها التقى بالإمام نفيس الدِّين سليمان بن إبراهيم العلوي[5] الذي أجازه[6] في الأمَّهات السِّت وغيرها من كتب الحديث، وفي التَّهذيب للحافظ المزِّي، وغيرها من كتب الرِّجال،كما التقى بشيخ المحدِّثين ـ في صنعاء ـ العلاَّمة حسين بن محمد القرشي العَلَفي[7]، وهو ممَّن كان يُرحل إليه من كافَّة أنحاء اليمن، فأخذ عنه علوم الحديث أيضًا، ثم يَمَّمَ وجهه شطر مكَّة المكرَّمة، وذلك سنة 807 هـ، حيث قرأ على أكابر علماء الحجاز آنذاك، و في مقدمتهم :ـ الشَّيخ محمد بن عبد الله

---

(1)- البدر الطالع (92/2).

(2)- انظر: تاريخ بني الوزير (مخطوط)، أحمد بن الوزير، نقلاً أئمة العلم المجتهدون في اليمن، ص:97.

(3)- المصدر نفسه، نقلا عن ابن الوزير ومنهجه الكلامي، ص:97.

(4)- الروض الباسم، ابن الوزير، (335/2).

(5)- هو: سليمان بن إبراهيم بن عمر بن على بن عمر بن نفيس الدّين العكّي العدناني الزَّبيدي التعزي الحنفي، ولد سنة 745هـ ،برع في الحديث وصار شيخ المحدثين ببلاد اليمن وحافظهم، درَّس بعدَّة مدارس إلى أن توفي في سابع عشر جمادى الأولى سنة 825هـ. انظر: البدر الطالع (1/ 184 ـ 185).

(6)- انظر هذه الإجازة في: العواصم و القواصم في الذَّب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير، (1/26-27).

(7)- هو: العلاَّمة حسين بن محمد القرشي العَلَفي، شيخ الحديث في عصره بصنعاء، وكان يرحل إليه من أنحاء اليمن لطلب الحديث، كان سنده في الحديث عاليا، وكان على جانب كبير من الزهد والعبادة. انظر: طبقات صلحاء اليمن

ابن ظهيرة[1] محدّث الحرم المكّي، و كذلك الشَّيخ محمد بن أحمد بن إبراهيم الطَّبري[2]، والشَّيخ جار الله بن صالح الشَّيباني[3]، والشَّيخ نور الدِّين علي بن مسعود بن عبد المعطي[4]، والشَّيخ علي بن أحمد بن محمد بن سلامة[5]، والشّريف محمد بن أحمد بن علي الحُسَيني الشّهير بالفاسي المكّي[6]، و غيرهم.

وقد أجازوا له . رحمهم الله .كلُّ ما يجوز لهم روايته من كتب الفقه والحديث والتَّفسير واللغة والأصول الفقهيَّة على اختلاف مذاهبهم، وذلك بشروط الإجازات المعروفة والمشهورة، وكانت هذه الإجازات في مكة المشرَّفة في أيَّام الحجِّ المفضَّلة سنة 807 هـ[7].

(تاريخ البريهي)، ص:25 . 26.

(1)- هو: محمد بن عبد الله بن ظهيرة بن أحمد بن عطية بن ظهيرة، المخزومي المكي الشافعي، ولد سنة 751 هـ بمكة، برع في جميع الفنون وانتهت إليه رياسة الشَّافعية ببلده ولقب بعالم الحجاز. توفي سنة 817 هـ. انظر: البدر الطالع، (196/ /2).

(2)- هو: محبُّ الدِّين أبو البركات محمد بن أحمد بن إبراهيم الطَّبري، ولد بمكة سنة 727 هـ وسمع بها، كان من بيت صلاح ورواية وعلم. انظر: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، تحيق: محمد عبد المعيد ضان،ط1، مجلس دائرة المعارف العثمانية، صيدر أباد، الهند، 1972م، (32/5).

(3)- هو: جار الله بن صالح بن أحمد بن عبد الكريم بن أبي المعالي الشيباني الطبري الأصل المكي الحنفي الملقب بالجلال، كان شيخا فاضلا، وحدَّث فسمع منه الفضلاء، توفي سنة 815هـ. انظر: الضوء اللامع للسَّخاوي، مج2، (52/2).

(4)- هو: أبو الحسن نور الدِّين علي بن مسعود بن عبد المعطي بن مكي بن طراد الأنصاري الخزرجي المكي المالكي، كانت له عناية بالحديث، وحدَّث فسمع منه خلق كثير، توفي سنة 813 هـ. انظر: الضوء اللامع، مج3، (38/2 -39).

(5)- هو: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن سلامة السُّلمي المكي الشافعي ويعرف بابن سلامة، كان شيخاً عارفاً بالقراءات السبع والفقه ذا فوائد حديثية وأدبية توفي سنة 828هـ . انظر: الضوء اللامع، مج3، (173/1).

(6)- هو: محمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسني، مؤرخ، عالم بالأصول، حافظ للحديث، من مصنَّفاته: "العقد الثمين في أخبار البلد الأمين" و "إرشاد الناسك إلى معرفة المناسك"، توفي سنة 832هـ. انظر: الأعلام للزركلي (331/5).

(7)- طبقات الزيدية (مخطوط)، محمد بن إبراهيم بن القاسم ، بواسطة: أئمة العلم المجتهدون في اليمن، ص: 23.

الفرع الثالث: مرحلة النُّضج والتدريس والتأليف والمناظرة

وهي المرحلة التي اكتملت فيها شخصيَّته العلميَّة، وذاع صيته بين العلماء الأكابر والأصاغر إلى حدٍّ قرَّره الشوكاني قائلاً :"... والحاصل أنَّه قرأ على أكبر مشايخ صنعاء وصعدة وسائر المدن اليمنيَّة ومكَّة، وتبحَّر في جميع العلوم، وفاق الأقران، واشتهر صيته، وبَعُدَ ذكره، وطار علمه في الأقطار"[1]؛ بل ذهب إلى أبلغ من هذا التقرير العلمي حيث قال:"...والذي يغلب على الظَّن أنَّ شيوخه لو جمعوا جميعًا في ذات واحدة، لم يبلغ علمهم إلى مقدار علمه...؛ ولو قلت أنَّ اليمن لم ينجب مثله لم أبعد عن الصواب"[2].

وإذا كانت المرحلتين السَّابقتين من حياة الإمام ابن الوزير قد اتَّسمت بسعيه المتواصل في طلب العلم؛ فإنَّ طبيعة هذه المرحلة تتَّسم بالملامح الآتية:

1. نبذه للتقليد ورفعه لراية الاجتهاد:

من بين السِّمات التي ميَّزت شخصيَّة الإمام العلميَّة في هذه المرحلة، هو نبذه للتَّقليد، وإعلان نسبة نفسه إلى الاجتهاد، والحقيقة أنَّ دعواه تلك لم تكن على غير أساس؛ وإنَّما كان أساسها بلوغه في العلم مبلغًا أقرَّ له به المُوالف والمخالف.

يقول العلاّمة شمس الدّين أحمد بن محمد[3]: "لا يبلغ أحد في زماننا هذا في الاجتهاد ما بلغ إليه السَّيد محمد بن إبراهيم، وقد أحسنَّا كل شيء إلاّ ما بلغ إليه فلم نقدر عليه لتمكُّنه من معرفة الحديث ورجاله وتبحُّره في السَّمعيات"[4].

2. تصدره للتدريس و التَّصنيف:

تصدَّر . رحمه الله . للتدريس برهة من الزَّمن، فتتلمَذ على يديه الكثير من طلبة العلم ممَّن أصبحوا من أعيان العلماء . في زمانهم .، حيث استناروا بمعارفه, واقتبسوا من فوائده؛ ولكنَّه لمَّا ظهر أمره و اشتهر ذكره بين الناس, خاف على نفسه من فتنة الشُّهرة وحبِّ الدُّنيا, فعزف عن المضي في هذا الطَّريق، ورجع لمحاسبة نفسه على ما أسلف.

ولمَّا عاتبه الأهل والأحبَّة على انقطاعه عن مجالس التدريس أجاب عليهم بقوله:

---

(1)- البدر الطالع، الشوكاني (2/81 . 82).

(2)- طبقات الزيدية (مخطوط)، محمد بن إبراهيم بن القاسم ، نقلاً عن: أئمة العلم المجتهدون في اليمن، ص: 23.

(3)- لم أهتد إلى ترجمة لهذا العلم.

(4)- طبقات الزيدية (مخطوط)، محمد بن إبراهيم بن القاسم، نقلاً عن: ابن الوزير ومنهجه الكلامي، بن الوزير، ص: 32 .

لامَني الأَهلُ والأحبّة طُرًّا ... لاعتزَالي مجالسِ التَّدريسِ
أَشفَقُوا أن أكُونَ فارَقتُها من ... رغبةٍ عن دروسِ علمِ الرُّسوسِ
قلت: لا تعذِلوا فما ذاك منِّي ... رغبةً عن علُوم تلك الدُّروسِ

إلى أن قال:

فدَعُوني فقد رَضِيت كتَابي ... عِوضًا لي عن أُنسِ كلِّ أنيسِ[1]

ونذكر من مشهوري تلاميذه :. ولده عبد الله بن محمد بن الوزير الذي عُرِف بتبحُّرِه في علم أصول الفقه وضبطه لقواعده، ومن تلامذته كذلك القاضي عبد الله بن محمد بن المطهَّر النَّحوي[2]، والإمام أحمد بن عمر الكُسَيح[3]، ومن تلامذته أيضًا الفقيه الأديب العارف النَّحوي حسن بن محمد الشَّظَبي[4].[5]

ومن تلامذته أيضا حافظ الإسناد محمد بن عبد الله بن الهادي الوزير[6]، والإمام صلاح الدِّين[7]، والعلاَّمة فخر الدِّين عبد الله بن محمد بن سليمان الحَمْزي[8]، وكان أشدَّ النَّاس ملازمةً له[9].

هذا وقد حصر اهتمامه ـ رحمه الله ـ بنشر علوم الكتاب والسنَّة وتدريسها لطلبة العلم، بيان ذلك لمَّا سأله بعض الطَّلَبة القراءة عليه في بعض كتب المنطق، فأجاب عليه بقوله:

يا طالبَ العلمِ والتَّحقيقِ في الدِّين ... والبحث عن كلِّ مَكنونٍ ومخزونِ
أهلاً وسهلاً عَسَى من رَام تبصِرةً ... منِّي وهَديًا إلى الخيرَات تهدِيني

---

(1)- انظر: العواصم والقواصم، (110/3- 111).

(2)- لم أهتد إلى ترجمة لهذا العلم.

(3)- لم أهتد إلى ترجمة لهذا العلم.

(4)- هو: حسن بن محمد بن سعيد البدر أبو محمد الشظبي اليمني الفقيه الشافعي، ولد سنة 789هـ، كان فقيهاً نحوياً مقرئاً محدثاً. مات بـ " تَعِزّ " سنة 834هـ. انظر: الضوء اللامع، مج2، (124/2 . 125).

(5)- انظر : العواصم والقواصم (102/1).

(6)- هو: العلاَّمة محمد بن عبد الله بن الهادي بن إبراهيم، ولد بمدينة "صَعدَة "سنة 810 هـ، كانت له معرفة تامة بالعلوم وبلاغة رائقة في المنثور و المنظوم، توفي سنة 897 هـ. انظر :ملحق البدر الطالع، ص: 202.

(7)- و الإمام صلاح الدِّين هو ابن شيخه في التفسير والأصول " جمال الدين علي بن محمد بن القاسم " الذي سبقت ترجمته.

(8)- كان من الأذكياء النبلاء العلماء ، وله مصنفات منها : "الياقوت المنظوم"، وكتاب "رياحين الأنفاس"، لم يُذكر له تاريخ مولد ولا وفاة ، انظر: البدر الطالع (275/1).

(9)- انظر: العواصم والقواصم (102/1).

إلى أن قال ناصحًا له بالانصراف عنه إلى ما هو أنفع وأجدى:

إنَّ البصَائرَ كالأبصَار لَيْسَ ترى الـ ... ـخفيَّ جدًّا سِوى رَجمٍ وتَظنينِ

لِذا تخالفَ أهلُ العقلِ واضطَربوا ... فيه كعَادتهم في كلِّ مظنُونِ

قَلَيْت[1] ذا العلمِ من بعد الرُّسُوخ ... واعتضت بالذِّكر منه غيرَ مَغبُونِ

كما صنَّف ـ رحمه الله ـ العديد من المؤلَّفات القيِّمة في بابها، وذلك في شتَّى العلوم، وهذا ما سيتضح بيانه في موضعه إن شاء الله.

(1)- من الفعل " قلا " وهو في اللغة بمعنى: البغض والتجافي. انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس، (5/ 16).

المطلب الثالث: عزلته الأخيرة ووفاته

لمَّا بلغ من العلم الدَّرجة العليا . وبخاصَّة في علوم القرآن والسنَّة .، وأقبل على العمل بكتاب الله، وما صحَّ من سنّة رسول الله ﷺ داعيًا إلى الاجتهاد، ومندِّدًا بعلماء عصره الذين التزموا التقليد، لم يَرُق لمتعصبي الزَّيدية ذلك الأمر؛ فناصبوا له العداء وشنَّعوا عليه، وشكَّكوا في دعوته، ووَشَوْا به إلى الحكام[1].

وهاهو الإمام ابن الوزير يحكي لنا موقف خصومه من تمسكه بالسُّنة فيقول:"...هذا وإني لمَّا تمسَّكت بعروة السُّنن الوثيقة، وسلكت سُنن الطَّريقة العتيقة، تناولتني الألسنة البذيَّة من أعداء السُّنة النبويَّة، ونسبوني إلى دعوى في العلم كبيرة، وأمور غير ذلك كثيرة حرصًا على ألاَّ يُتَّبع ما دَعَوْت إليه من العمل بسنَّة سيِّد المرسلين، والخلفاء الرَّاشدين، والسَّلف الصَّالحين، فصبرت على الأذى، وعلمت أنَّ النَّاس مازالوا هكذا:

مَا سَلِمَ الله من بريّته ولا نبيُّ الهُدَى فكيف أنا ؟[2]

و في سبيل إعلاء كلمة الحقّ، والذّود عن حمى السنّة، خاض الإمام ابن الوزير سلسلةً من المعارك الكلامية ضدَّ خصومه، فكان . رحمه الله . يجادلهم ويناظرهم بالحجَّة فيقهرهم[3]، كما نظم شعرًا كبيرًا في حبّ السنَّة النبويَّة، والرَّد على منكرها ممَّن كره تمسكه بها، منه قوله:

يا لائمي كُفَّ عن لَومي ومعتقدي قول النَّبي وهَمِّي في تَعرُّفِه
فمَا قَفَوْتُ سوى آيات منهَجه ولا تلَوتُ سوى آيات مُصحَفه
ففي المجَازات أمضِي نحو معلِّمه وفي المُحَارَّات أبقَى وَسطَ مَوقِفِه

وقال أيضا:

إنّي أُحِبُّ محمَّدًا فوق الوَرَى وبه كما فعَل الأوائلُ أقتدي
فقد انقَضَت خير القُرون ولم يكن فيهم لِغَير محمَّدٍ يَهتدِي[4]

(1)- انظر: البرهان القاطع في إثبات الصانع، بن الوزير، تحقيق: مصطفى عبد الكريم الخطيب، ط1، دار المأمون للتراث، بيروت، 1988م، ص: 16 بتصرف.

(2)- الروض الباسم، بن الوزير، (1/ 13).

(3)- انظر: البدر الطالع (92/2).

(4)- انظر: الروض الباسم (13/1).

وفيها يقول أيضًا:

يا حبَّذا يوم القيامة شُهرَتي ... بين الخَلاَئق في المَقَام الأحْمَدِ
لمحبّتي سنن الرَّسول وإنَّني ... فيها عصَيت مُعنِّفي ومُفنِّدي
وتركت فيها جيرتي وعشيرتي ... ومحلَّ أترابي ومَوضِعَ مَولدي[1]

وبالجملة فإنَّ ذلك التحوُّل في حياة ابن الوزير . بتوجهه إلى علوم القرآن والسنَّة، وإعلان الاجتهاد ورفض التَّقليد .، كان قد عرَّضه لكثير من المحن و التُّهم من قبل علماء الزَّيدية الذين كانت:"... له معهم قلاقل وزلازل، وكانوا يثورون عليه ثورة بعد ثورة، ويَنظُمون في الاعتراض عليه القصائد"[2].

و في مقدِّمة أولئك النَّاقمين عليه أحد شيوخه في علم الأصول والتَّفسير، وهو علي بن محمد بن أبي القاسم الذي كان من بين أولئك الحريصين على صيانة المذهب الزَّيدي والذَّود عنه، حيث جرت بين الشَّيخ وتلميذه منازعة في مسائل كثيرة.

يقول الإمام الشوكاني . في ترجمة شيخه .:" ولكنَّه لمَّا اجتهد السَّيد المذكور، ورفض التَّقليد، وتبحَّر في المعارف قام عليه صاحب الترجمة في جملة القائمين عليه، وترسَّل عليه برسالة تدل على عدم إنصافه، ومزيد تعصبه سامحه الله"[3]، فهذه شهادة الإمام الشوكاني على ما ورد في تلك الرسالة، وكفى بها شهادة، وبنحو هذه الشهادة أيضًا يصرّح الإمام أحمد بن عبد الله الوزير فيقول:"...وكان من شيخه طرف من الحيف في السَّؤالات"[4].

ومن بين الاعتراضات التي تضمَّنها تلك الرِّسالة؛ الطَّعن في السنَّة النبويَّة الصحيحة تارةً، وفي كثير من قواعد العلماء تارةً، وفي الطَّعن على بن الوزير تارةً؛ ولكنَّه صرف النَّظر عمَّا يخصُّه، وتصدَّى للذَّب عمَّا يختص بالسُّنن النَّبوية، والقواعد الإسلاميَّة.

و من أحسن ما قاله ابن الوزير في معاتبة شيخه ابن أبي القاسم:

عَرفتَ قَدري ثمَّ أنكرتَه ... فما عَدا بالله ممَّا بَدَا
وكلَّ يومٍ لك بي موقفٌ ... أسرَفتَ في القَولِ بسُوء البدَا
أمسَ الثَّنا، واليوم سُوء الأذَى ... ياليتَ شِعرِي كيف نُضحِي غدَا

(1)- البرهان القاطع، ابن الوزير، ص: 16.
(2)- البدر الطالع، الشوكاني، (91/2).
(3)- المصدر نفسه، (332/1).
(4)- تاريخ بني الوزير (مخطوط)، أحمد بن عبد الله الوزير، نقلا عن: كتاب أئمة العلم المجتهدون في اليمن، ص: 27.

يَا شَيبة العترَة في وقته ومَنصبَ التَّعليمِ والاهتِدَا
فَصُن رِدَاءيك وطهِّرهُما عن دَنَسِ الإسراف والاعتدا[1]

وقد ردَّ الإمام ابن الوزير على رسالة شيخه هذه أبلغ ردٍّ، وذلك ضمن مصنَّفٍ ماتع لم يؤلَّف في الدِّيار الزيدية مثله[2]، فكان بحقٍّ درّة نفيسة في عالم المؤلَّفات الإسلاميَّة، وقد أسمَّاه الإمام بـ:"العواصم والقواصم في الذَّب عن سنَّة أبي القاسم".

وقد اشتمل هذا المصنَّف على:" علوم كثيرة، وفوائد غزيرة أثريَّة ونظريَّة، ودقيقة وجليَّة، وجدليَّة وأدبيَّة، وكلّها رياض للعارفين نضِرة، وفراديس عند المحقّقين مُزهِرة..." [3].

و ها هو الإمام ابن الوزير يصف لنا الظُّروف المحيطة به أثناء تأليفه لهذا الكتاب العظيم . والتي لا تساعده عن الغرض المنشود . حيث يقول:"...ولمَّا أنشأت هذا الجواب من هذه الجبال العالية والبوادي الخالية قَصُر باعي، وضاقت رباعي[4]، فتمصَّصت بلل ما عندي برْضَا[5]، وما أكفى ذلك وأرضى، إذا كان طيِّبا محضَا"[6].

فمن خلال هذا النَّص يتضح أنَّ الإمام ابن الوزير كان في عزلةً بعيدًا عن المصادر العلميَّة؛ لكنَّها . في الحقيقة . لم تكن عزلة مستمرَّة، حيث كان . رحمه الله . يتزوَّد الليالي والأيَّام ذات العدد لغرض التَّصنيف ثم يعود؛ أمَّا عزلته الأخيرة و التي نحن بصدد الكلام عنها فهي مستمرَّة إلى أن لقي ربه.

بعد مدَّة زمنيّة قضاها ابن الوزير كالطّبيب الذي يتعاطى علاج داء عياء، حيال مجتمع سامه سوء البلاء، خرج الإمام بانطباع معيَّن عن الحياة وطبيعة أهلها تعكسه لنا حيرته المضنية بين الانعزال عن الناس أو مخالطتهم والصبر على أذاهم، وهاهو ذا يصف لنا تلك الحيرة التي تتجاذبه

(1)- البدر الطالع (93/2).
(2)- المصدر نفسه، (91/2).
(3)- الروض الباسم، (1/ 18).
(4)- الرَّبعُ في اللغة هو المَنزِلُ ودارُ الإقامة. انظر: لسان العرب (99/8).
(5)- برْضًا بمعنى قليلاً، ومنه قوله:" يَتَبَرَّضُ الماءَ ": إذا اجتمع منه شيء غَرَفَه . انظر: لسان العرب (116/7).
(6)- الروض الباسم، (1/ 16).

دواعيها فيقول : "... فتارة وعيت (فَتَوَلَّ عَنۡهُمۡ فَمَآ أَنتَ بِمَلُومٖ) [سورة الذاريات، الآية: 54]، ( )

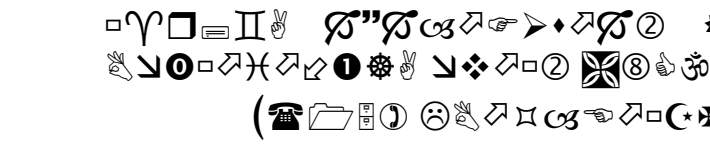

[سورة مريم، الآية: 15]، (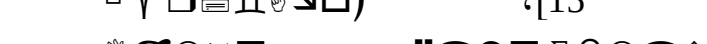)

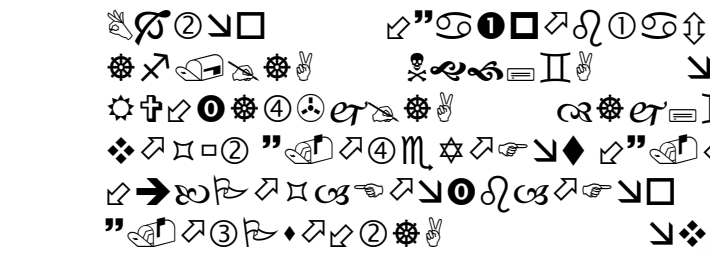

(سورة الكهف، الآية:16]، وتارة أسمع: « يوشك أن يكون خير مال الرَّجل المسلم غَنَم يتتبع بها شغف الجبال ومواقع القطر، يفرُّ بدينه من الفتن»[1]...

ويمضي الإمام ابن الوزير في وصف حيرته فيقول:" وتارة أتأمَّل قول علي عليه السلام :. ووالله لولا رجائي الشهادة عند لقاء عدوّي لو قد حَمَ[2]لي لقاؤه لشَخَصت عنكم، ثمَّ لا أسأل عنكم ما تلتف جنوب وشمال، وشاع في هذا المعنى وذاع حتى نظمه البلغاء على أساليب تهتزُّ لها الطِّباع، وتلتذُّ بها الأسماع مثل قولهم:

كيف التَّخلُّص والبسيطَة لُجَّةً[3] ... والجوُّ أسحم[4] بالمصَائب مُثجَّمُ[5]

أسرِج وألجِم في الفِرار فكلُّهم ... فيما يسُوءك مسرَّج أو ملجَّمُ

---

(1)- أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق، باب خير مال المسلم غنم (13/ 213)، وكذا كتاب الرقاق، باب العزلة راحة من خلاط السّوء (15/23).

. والنَّسائي في سننه الكبرى، كتاب الإيمان، باب الفرار بالدين من الفتن، (538/6)، وابن ماجه في كتاب الفتن، باب العزلة، ص:657، وأبو داود في كتاب الفتن والملاحم، باب الرخصة في التَّبدِّي في الفتنة، ص:762، وكذا الإمام مالك في الموطأ،كتاب الجامع، باب ما جاء في أمر الغنم، وأحمد في مسنده (22/ 153)، (339/22).

(2)- حَمَ بمعنى الدنو والحضور. انظر: معجم مقاييس اللغة (2/ 23).

(3)- لُجَّة هنا بمعنى واسعة. انظر: لسان العرب (353/2).

(4)- أسحم بمعنى أسود. انظر: لسان العرب (281/12).

(5)- الثَّجْمُ سُرْعة الصَّرْف عن الشيء، و الإِثْجامُ سُرْعة المطَر و أَثْجَمت السَّماءُ إذا دام مطرُها. انظر: لسان العرب(281/12).

وقوله:

نهيتُك عن خلاط النَّاس فاحذَر أقاربك الأدَاني واحذَرنِّي
صديقي ما هَويتُ لك اقترابًا وصُنتُك عن مخالَطَتي فصُنِّي

فعقدت على ذلك اعتقادي ولزمت على لزومه بعد أن همست في كل وادي، وقنعت من الغنيمة بالإياب، حتى سلمت في سفري من الذئاب المُدَلَّسَة[1]بلبس الثياب، وإنها والله بدليل العقل و الحسِّ أخبث نوعي هذا الجنس؛ لاسيما من كان ظاهره بالزَّهادة متحلّيا، وباطنه من حيلة الخلاص متخلّيا...".

إلى أن قال:" فبقيت هذه المدَّة المديدة سنين عديدة:

قد اعتَزلتُ الرّافضيَّ جانبًا و النَّاصبي و المجتَري و المُجبِّري
واعتَضتُ عن خِطابِ كلِّ جاهلٍ خِطابَ فِكري أو خطَاب دفَاتري
وقلتُ لا تفتَريَا في خبَري فقد نبذتُ كلَّ خلٍّ مفتَرِ"[2].

فهكذا آثر الإمام ابن الوزير اعتزال النَّاس، وترك مجالس التدريس، و الكفَّ عن الخوض في مسائل علم الكلام، وهاهو يصف لنا حاله التي آل إليها من الحيرة والشكوى فيقول:"... وفي هذا المقام بنيت دار المنى...وفطمت نفسي عن الطَّمع في النَّاس؛ حتى طعمت لذَّة اليأس، ولم أقل:

ولابدَّ من شَكوى إلى ذي حفيظةٍ يُواسيكَ أو يأسُوك أو يتألَّمِ

ولكن قلت: إنَّما أشكوا بثِّي وحزني إلى الله، وأقبلت على ربي وحده بكلِّي، وأخلصت له تفويضي وتوكُّلي . ثمَّ أنشد .:

وكاد سُروري لا يَفِي بندَامتي على ما مضى من عمري المُتَقَادِمِ"[3].

لقد استقرَّ رأي الإمام عن المضي في حياة العزلة التي آثرها على مجاورة أولئك الذين آذوه وألجأوه إليها، حيث مال . رحمه الله . إلى الزُّهد والورع، والاشتغال بالذِّكر والعبادة، وملازمة بعض المساجد والأماكن الخالية كمسجد وَهْب[4]، ومسجد نُقُم[1]، ومسجد الرَّوِيَّة، والمسجد الأخضر

(1)- الدَّلَسُ بالتحريك بمعنى الظُّلْمَة، و المُدالَسَة المُخادَعَة، و منه قوله: دَلَّسَ في البيع إذا لم يبيِّن عيبه. انظر : لسان العرب (6/ 86)

(2)- ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان، ص: 60- 61 بتصرف.

(3)- المصدر نفسه، ص: 62 . 63.

(4)- وهو مسجد وهب بن منبه في العرضي الأعلى جنوب باب اليمن.

(أحد المساجد بصنعاء)، وفي المنازل العالية و الكهوف، ويعتذر فيها عن موافقة أهله وأرحامه، ويسألهم إسقاط الحقِّ من الزِّيارة.

كما كان يذهب إلى شِعَاف الجبال، وبطون الأودية، وأقام بعض الوقت في رأس قُلَّة[2] بني مسلم[3]، واصفًا حاله بقوله:

فحينًا بطَوْدٍ تُمطر السُّحب دونه ... أشمُّ مُنيفٌ بالغمام مُؤزَّرُ

إذا التفتَ السَّاري نحو قُلَّةٍ ... توهَّمهَا من طولها تتأخَّر

وحينًا بشُعْبٍ بطنِ وادٍ كأنَّه ... حشا قلم تمسي به الطّير تَصفُرُ

أُجَاوِرُ في أرجَائِه البُومَ والقَطَا ... فجيرتها للمرءِ أولى أجدَرُ

هنالك يصفو لي من العيش وِرْدُه ... وإلاَّ فوِرد العيش رَنقٌ مكَدَّرُ

فإن يبسَت ثمَّ المراعي وأجدَبَت ... فَرَوْضُ العُلا والعلم والدّين أخضرُ

ولا عَارَ أن ينجو كريم بنفسه ... ولكن عارًا عجزه حين يُنصَرُ

فقد هَاجرَ المختَارُ قَبلي وصَحبُه ... وفرَّ إلى أرضِ النَّجاشي جَعفرُ[4]

ويصف لنا الإمام الشَّوكاني عزلة ابن الوزير الأخيرة التي توفى فيها ـ بعد أن نوَّه بمكانته العلميَّة، وبما جرى بينه وبين خصومه من المعارك الكلاميَّة ـ بقوله:"...،ثم بعد هذا انجمع، وأقبل على العبادة وتمشيخ وتوحَّش في الفلوات، وانقطع عن النَّاس، ولم يبقى له شغلة غير ذلك، وتأسَّف على ما مضى من عمره في تلك المعارك التي جرت بينه وبين معاصريه مع أنَّه في جميعها مشغول بالتَّصنيف والتدريس، والذَّبِّ عن السنّة والدَّفع عن أعراض أكابر العلماء وأفاضل الأمَّة والمناضلة لأهل البدع، ونشر علم الحديث، وسائر العلوم الشَّرعيَّة في أرض لم يألف أهلها ذلك لاسيما في تلك الأيَّام فله أجر العلماء العـ ـلين وأجر المجاهدين المجتهدين؛ ولكنَّه ذاق حلاوة العبادة، وطعم لذة الانقطاع إلى جانب الحق؛ فصَغُر في عينيه ما سوى ذلك."[5].

---

(1)- نسبة إلى جبل " نُقُم "، وهو جبل مطل على صنعاء؛ بل متصل بها من الجهة الشرقية. انظر: معجم البلدان، (300/5).

(2)- جبل مشهور في عزلة بني مِسلِم من أعمال " يريم "، ومازال في أعلى هذا الجبل بقية مسجد يدعى مدرسة ابن الوزير نسبة إليه. انظر: الإمام محمد بن إبراهيم الوزير، إسماعيل الأكوع، ص: 84.

(3)- الإمام محمد بن إبراهيم الوزير، ص: 84.

(4)- الروض الباسم، (1/ 16).

(5)- البدر الطالع، (2/ 92).

بقي الإمام ابن الوزير على تلك الحال إلى أن وافته المنيَّة يوم الثلاثاء السَّابع والعشرين من محرم غرَّة سنة 840 هـ، عن عُمرٍ يناهز ستًا وستين سنة؛ وذلك إثر مرض الطَّاعون الذي اجتاح اليمن ما بين سنتي 839 هـ و 840 هـ، بدءًا من مدينة " تعزّ ".

وقد دُفن الإمام ابن الوزير ـ رحمه الله ـ في الرَّويَّات (مسجد الرَّويَّة) المعروف اليوم بمسجد فروة بن مُسَيْك قبلي مصلى العيد بجوار جدار المسجد[1].

وممَّن رثى ابن الوزير بنت أخيه شمس الحور بنت الهادي الوزير بأبيات مطلعها:

رَحِمَ الله أَعظُمًا دفنُوهَا بالرَّويَّات عن يمينِ المُصلَّى[2]

فرحم الله الإمام ابن الوزير رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جنَّاته، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

(1)- الإمام محمد بن إبراهيم الوزير، إسماعيل الأكوع، ص: 95.

(2)- المرجع نفسه، ص:96.

المبحث الثالث: مكانته العلمية وآثاره

قبل المضيِّ في الكلام حول مكانة الإمام ابن الوزير العلميَّة، و كذا تراثه العلميَّ الذي خلَّفه للأجيال من بعده، نستهل هذا المبحث بالكلام عن مميِّزات الإمام الفكرية والخلقيَّة، وذلك ضمن المطلب الأوَّل.

المطلب الأول: مميِّزات الإمام الفكريَّة والخُلُقيَّة

لئن كانت طبيعة تفكير العالم تتحدّد بجملة من العوامل تؤول في أغلبها إلى البيئة العلميّة التي ينشأ فيها، وكذا الصّفات الجِبلِيَّة التي يودعها المولى تبارك وتعالى فيه، فإنَّ إنتاجه العلميّ يكشف بوضوح ملامح ذلك التفكير وميزاته.

وفيما يلي أستعرض بعض مميّزات ابن الوزير الفكريَّة والخلقية التي تسنى لي استقراؤها:

1. إخلاصه للحقيقة والسَّعي إلى الوصول إليها:

من أبرز الصِّفات الفكريّة والخلقيّة في شخصيّة ابن الوزير إخلاصه للحقيقة والسَّعي إلى الوصول إليها دون هدف سواه .، وحياته العلميَّة كلُّها دليل على ذلك .، فقد كان نموذجا لذلك العالم الذي وضع نصب عينيه الوصول إلى الحق في كل شيء؛ بل والصّبر على ذلك دون تعصبٍ أو مراء أو تقليد؛ إدراكًا منه بأنَّ هذه السِّمة هي أخصُّ خصائص العلماء، حيث نجده سياق بيان من يعتني بهم العلماء وتصنَّف لهم التصانيف .:"وهم من جمع خمسة أصناف...ورابعها . وهو أقل وجودا في هذه الأعصار. الحرص على معرفة الحق من أقوال المختلفين، وشدَّة الداعي على ذلك الحامل على الصبر والطلب كثيرا وبذل الجهد في النّظر على الإنصاف...فإنَّ الحق في مثل هذه الأعصار قلما يعرفه إلاَّ واحد بعد واحد، وإذا عظم المطلوب قلَّ المساعد..." [1].

2. الشَّجاعة و الثِّقة بالنَّفس:

ويتجلَّى ذلك في مظهرين رئيسيين لديه:

. أولهما: التَّحول في المعتقد والمذهب.

تفقَّه الإمام ابن الوزير . رحمه الله . في بداية الطَّلب على المذهب الزّيدي الهادوي أصولاً وفروعًا؛ إلاَّ أنَّه لم يلبث أن خلع رِبقَة التَّقليد، ودعا إلى العمل بكتاب الله وسنة رسوله عليه الصَّلاة والسَّلام، وترك الجمود والتّعصب المذهبي الأصولي و الفروعي، ورَفْعِ راية الاجتهاد، وما صريح إجابته

(1)- إيثار الحق على الخلق، ص:27.

رحمه الله على قاضي مكّة المشرَّفة محمد بن عبد الله بن ظَهيرَة الشافعي حينما دعاه إلى الانتساب إلى المذهب الشَّافعي[1]؛ إلاّ دليل بيِّنٌ على أنَّه عالم مطبوع على استقلاليَّة الرّأي والثِّقة بالنَّفس.

. ثانيهما: ردوده على المخالفين

لا عبرة عند الإمام ابن الوزير بمن قال؛ وإنَّما العبرة بما قال كائنًا من كان، ومن هذا المنطلق ردَّ ابن الوزير على رسالة شيخه ابن أبي القاسم؛ رغم وشيجة القربى بينهما، وشساعة البون بين التلميذ والشَّيخ في نظر أولئك القوم، وهذا في الحقيقة يبرز مدى شجاعة الإمام وثقته بنفسه.

3. التّواضع:

رغم تبحره في علوم القرآن والسُّنة والكلام؛ إلى الحدِّ الذي صحَّ معه قول الشوكاني عنه:" والذي يغلب على الظنِّ أنَّ شيوخه لو جمعوا جميعًا في ذات واحدة لم يبلغ علمهم مقدار علمه"[2].

نجد الإمام ابن الوزير يصرح بأنّه ليس من نقَّاد هذا الشأن، ولا من فرسان هذا الميدان[3]، وهو مع هذه المكانة العلميَّة العالية . التي أقرَّ له بها الموَالف والمخالف . لا يستبعد الخطأ عن نفسه، ولا يجلّها عن الوقوع فيه:" إن أخطأ فمن الذي عصم، وإن خطِّئ فمن الذي ما وصم"[4].

4. كثرة الإطّلاع على أقوال أهل الملل والنِّحل، وشدَّة التعمق في استقصائها، وشرحها، وإسنادها إلى مراجعها وقائليها غالبًا، وقد أشار إلى هذا الإمام الشوكاني بقوله:" وهو إذا تكلم في مسألة لا يحتاج النَّاظر بعده إلى النَّظر في غيره من أيِّ علم كانت" [5].

5. الأدب الجم والتَّوقير للعلماء:

ومن الصِّفات الخُلقيَّة التي نلمسها في شخصيَّة الإمام ابن الوزير، أدبه الجم واحترامه للعلماء وتحسين الظنِّ بهم، و من ذلك قوله . في معرض انتقاده لاستدلال المتكلمين على وجود الله بالعرض الكوني . :" فالقوم من علماء الإسلام، ولكلٍّ خطأ وصواب، وفي كلِّ كلام قشر ولباب...، ولنا من الخطأ

(1)- فقد ردَّ عليه الإمام ابن الوزير بقوله:" لو احتجت إلى هذا النسب و التقليدات ما اخترت غير مذهب نجم آل الرسول ﷺ: القاسم بن إبراهيم أو مذهب حفيده الهادي إلى الحق . عليهما السلام ."، انظر: مطلع البدور، بن أبي الرِّجال، (128/4).

(2)- انظر: البدر الطالع (92/2).

(3)- انظر: الروض الباسم، ابن الوزير، (17/1).

(4)- المصدر نفسه، (17/1).

(5)- انظر: البدر الطالع (91/2).

أكثر ممَّا هو لهم، وليس من القصد تزكية النّفس، والإزراء بمن لا نساوي ولا نقارب أدنى مراتبه"[1].

ولهذا القبيل أيضًا يقرّر أنّ :"... حَمْل كلُّ صاحب علم معروف العناية به على السَّلامة في علمه حتى يتبيَّن جرحه"[2].

كما تتجلّى هذه السِّمة . بصورة أوضح . حينما يفصح الإمام عن آداب المناظرة بين الخصم، وما يجب أن يكون عليه كلٌّ منهما من عدم التعصب والعناد، و المراء و اللّجاج الذي يفضي إلى طمس الحقيقة، وفتح باب الجهالة والعصبيَّة[3].

6. الدِّقة وعمق التَّفكير:

وقد أشار إلى هذا الإمام الشَّوكاني بقوله:"وكلامه لا يشبه كلام أهل عصره، ولا كلام من بعده؛ بل هو من نمط كلام ابن حزم وابن تيمية، وقد يأتي في كثير من الأحيان بفوائد لم يأت بها غيره كائنا من كان"[4].

فالقارئ في مصنَّفاته . رحمه الله . يدرك بلا ريب هذه السِّمة المتميِّزة؛ نظر لما تميَّز به الإمام من حضور البديهة و قوة الحجَّة وشدَّة المعارضة، وكذا الأسلوب العلميّ الدّقيق في طرح و معالجة المسائل والقضايا العلميَّة المختلفة، أضف إلى ذلك تلك الفوائد والتحقيقات العلميَّة، التي لا يتوانى في الإشارة إليها، والتنويه بها، ومن ذلك تعليقه على قوله تعالى (ﭐﱡﭐ ... ﱠ) [سورة الشورى، الآية: 09]بقوله:"جمع بين الرَّد على طوائف المبطلين، فأولها ردٌّ على المشبهة، وآخرها ردٌّ على المعطِّلة، وفي ترتيبها سرٌّ لطيف؛ لأنه لو قدَّم الرَّد على المعطِّلة لخيف سبق وهمٍ أو خيالٍ من شبه أهل التشبيه؛ فلذا بدأ بما يعصم عن ذلك من غاية التقديس والتنزيه"[5].

(1)- ترجيح أساليب القرآن، ابن الوزير، ص: 115.

(2)- الروض الباسم، ابن الوزير، (51/1).

(3)- انظر: ترجيح أساليب القرآن، ابن الوزير، ص: 65.

(4)- البدر الطالع، (91/2).

(5)- ترجيح أساليب القرآن، ص:138.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

7. الأمانة العلميَّة في النَّقل:

لا يحكي في كتبه قولاً لأحد العلماء إلاَّ ويسنده إلى مؤلِّفه مع ذكر الباب أو الفصل من الكتاب، ومن أمثلة على ذلك:

. منها قوله .عند بيان موقف المعتزلة في مسألة الأسماء والصفات .:" وذكر الشيخ مختار في كتابه " المجتبى " في المسألة السّادسة من خاتمة أبواب العدل ما لفظه..." [1].

. و قال:" وذكر الفقيه ابن العربي المالكي في شرح الترمذي، ومن كلامه فيه ما لفظه: فإنَّ الباري لا يجوز عليه الإهمال بحال..." [2].

. و قال:".... وقال ابن قيم الجوزيَّة في "حادي الأرواح" ما لفظه:. محال على أحكم الحاكمين، وأعلم العالمين أن تكون أفعاله معطّلة..." [3].

. وقال:" و حكى ابن خلكان في تاريخه المسمى "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان" في المجلد الثالث مالفظه..." [4].

. وقوله أيضًا:" وقال ابن عبد البر في " تمهيده ": وقد روى حديث الصعب ابن جَثَّامة الذي خرَّجه أبو داود..."[5].

8. إعمال النَّظر:يستخدم ابن الوزير العقل في فهم النصوص، وفيما للعقل فيه مجال، وسيتضح ذلك للقارئ . بإذنه جلَّ وعلا . فيما سيأتي من هذا البحث.

9. التَّصنيف من حفظه أحيانًا:

وقد صرَّح بذلك في عدَّة مواضع من كتبه، نسوق منها مايلي:

. ففي سياق حديثه عن المنع عن التّصرف في عبارات الكتاب والسنة؛ لجواز الخطأ على العلماء في فهم المعنى، أو التعبير عما فهموا أو فيهما معا، يقول:"...والدَّليل على ذلك أمور كثيرة، أذكر منها ما حضر، والله الهادي"[6].

---

(1)- العواصم والقواصم، ابن الوزير، (08/4).

(2)- إيثار الحق على الخلق، ص:188.

(3)- المصدر نفسه، ص:189.

(4)-العواصم و القواصم، ابن الوزير، (39/8).

(5)-المصدر نفسه، (242/7).

(6)- إيثار الحق، ابن الوزير، ص: 133.

. وفي معرض حديثه عن إثبات الحكمة قال:" والذي حضرني منها سبعة أمور"[1]، ثمَّ عدَّدها واحدًا واحدًا من حفظه، كما هو ظاهر كلامه.

. كذلك ذكر الخلاف في مسألة تعذيب أطفال المشركين، ومن لم تبلغهم الدَّعوة، وبعد أن ذكر كلاما كثيراً قال:" وهذا جملة ما حضرني من صحيحٍ وضعيفٍ في حجَّة أهل هذا القول"[2].

. وفي سياق تأييده للمذهب القائل بأنَّ المتشابه لا يعلمه إلاَّ الله ﷻ، ذكر اثنين وعشرين وجهًا من حفظه كما هو ظاهر[3].

. وصريح عبارته حول سبب تأخُّر الجواب (العواصم والقواصم) . كما سبقت الإشارة . تؤكّد هذا الجانب، حيث يقول:" وأمَّا التأخير: فلأنَّ التوسيع يحتاج إلى تمهيد عرائس الأفكار... ومطالعة نفائس الأسفار...، ومن أين يتأتَّى لي ذلك أو يتهيَّأ لي، وأنا بواد خوالي وجبال عوالي..."[4].

وبالجملة فهذه عادة الأئمة الحفاظ الذين يصنِّفون من حفظهم . وهذا مشهور ومعلوم .، فلا غرابة أن صنَّف الإمام ابن الوزير من حفظه؛ فقد شهد له بالحفظ جماعة من كبار العلماء كما سيأتي ذكره إن شاء الله.

(1)- المصدر السابق، ص: 260.

(2)- العواصم والقواصم، (7/ 257).

(3)- ترجيح أساليب القرآن، ص:149 فما بعدها.

(4)- الروض الباسم، (1/ 15 . 16) بتصرف.

المطلب الثاني: مكانته العلميَّة

الفرع الأول: ثناء العلماء عليه

حظي الإمام ابن الوزير بثناء كبير من قبل الأئمة المعتبرين ـ من المتقدّمين والمتأخّرين ـ ممَّن عرفوا قدره وعلوِّ منزلته العلميَّة، وغزارة معارفه، ودونكم شهادة أولئك الأئمة الأعلام مرتِّبا إيَّاهم حسب الوفيات:

1. فهذا أخوه الأكبر وشيخه في علم الأدب، العلامَّة "الهادي بن إبراهيم الوزير" ينوّه بالمكانة العلميّة التي تبوَّأها الإمام ابن الوزير في أبيات قالها ـ بمناسبة شفاء أخيه من مرض شديد ألمَّ به ـ نقتطف منها ما يلي:

بُشْرَى بما فيه العلومِ كلامُها وحديثُها وحلالُها وحرامُها
وأصولها وفروعها وبيانُها وبديعُها وغريبُها ونظامُها[1]

2. أمَّا نفيس الدِّين العلوي (825هـ) أحد شيوخ ابن الوزير في الحديث وعلومه فيقرّر في مقدمة إجازته لابن الوزير مايلي:"سيِّدنا الإمام حقًّا والمجتهد صدقًا، الفائق على أقرانه من الأغصان النبويّة، والأفنان المصطفويّة،...والموفَّق في اجتهاده، جمال العترة النبويّة محمد بن إبراهيم بن علي المرتضى..." [2].

3. وقال الحافظ ابن حجر في "أنباء الغُمَر" استطرادًا في ترجمة أخيه الأكبر الهادي بن الوزير:"... وله أخ يقال له محمد بن إبراهيم مقبل على الاشتغال بالحديث، شديد الميل إلى السنَّة"[3].

4. ولمَّا سُئل عنه شيخه في التَّفسير والأصول السَّيد العلامَّة علي بن محمد بن أبي القاسم (837هـ) أجاب بقوله:"هو أزكى الناس قلبًا، وأذكاهم لبًّا، كأنَّ فؤاده جذوة نار تتوقَّد ذكاء، وغيره أكبر منه سنًّا، ومثله أصغر من علماء زمانه لم يبلغوا هذا المحل"[4].

---

(1)- مقدمة الروض الباسم، (47/1).

(2)- العواصم والقواصم (26/1 ـ 27).

(3)- إنباء الغمر بأبناء العمر، بن حجر ، تحقيق : محمد عبد المعيد خان، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت،1986م، (372 /8).

(4)- مطلع البدور ومجمع البحور، صالح بن أبي الرجَّال،(130/4).

5. وقد مدح ابن الوزير جماعة من الشُّعراء منهم الأديب البليغ "أحمد بن قاسم بن علي"[1] الشهير بالشَّامي من أدباء القرن التاسع، وكان بحرًا زاخرا بعلوم الزّيدية والتاريخ، فقال فيه شعرًا، نختار منه قوله:

هو البحر علمًا بل هو البدر طَلعَةً ... هو القَطرُ جودًا وهو للمجدِ مالكُ
كفاه كتابَ الله والسُّنة التي ... أتانا بها من صدَّقته الملائكُ
ولم يتَّبع نعمانَهم وابنَ حنبلٍ ... ولا مايقول الشَّافعي ومالكُ
فأعلام أهل البيت ردَّ علومَهم ... وما زال يحكي ضَعفَها وهْوَ ضَاحكُ
وما ذاك إنكارٌ لمشهور فضلهم ... ولكنَّه في منهج الحقِّ سالكُ[2]

6. كما أثنى على ابن الوزير العلاَّمة العارف البارع يحي بن روبك الطَّويلي[3] بقصيدة شعريَّة منها قوله:

ولاسيما عزُّ الدِّين الهُدى ... وقُطبُ رَحَا الشَّرفِ الهَادَوِي
محمَّدُ المرتَدِي بالكمَال ... وسالك كلِّ صراطٍ سَوِيّ
وإنسانُ عينِ بني المرتضى ... ودرَّةُ عِقدهم اللُّؤلؤيِّ
وبحرُ المعارفِ ذاك الذي ... غدا البحرُ في جنبه كالطَّوي[4]
ورافعُ أعلامِ علمِ الحديثِ ... وناصبُ عرشِ الهُدى المُنهَوي
وناشرُ سنّةَ خيرِ الأنامِ ... وقد كان منشورَهَا مُنطَوِي
فللَّه درُّك من سيّد ... على كلّ مكرمة محتوِي[5]

7. وهذا السيِّد محمد بن عبد الله بن الهادي الوزير (897هـ) من أشهر تلامذة ابن الوزير، يصف شيخه بقوله:" هو شيخنا وإمامنا...السَّيد السَّند الإمام العلاَّمة المحدِّث الأصولي النَّحوي، المفسِّر المتكلم الفقيه البليغ الرُّحلَة[6] الحُجَّة...، فريد العصر، ونادرة الدّهر، وخاتمة النُّقاد، وحامل لواء

(1)- لم أهتد إلى ترجمة لهذا العلم.
(2)- طبقات صلحاء اليمن (تاريخ البريهي)، ص:22. وكذا مطلع البدور، ابن أبي الرجال، (4/ 126 . 127).
(3)- هو: أبو محمد يحي بن روبك شيخ النحاة في عصره باليمن، تفقه بصنعاء، ثم استوطن تعز، كان على طريقة العرب في ارتجال الشعر، توفي سنة 835هـ. انظر: الضوء اللامع، مج5، (225/2).
(4)- الطَّوي في اللغة هو البئر المطوي بالحجارة. انظر: لسان العرب (18/15).
(5)- الإمام محمد ابن إبراهيم الوزير، القاضي إسماعيل الأكوع، ص: 89 . 90.
(6)- بضمّ الراء المشدَّدة: هو من يُرحَل إليه. انظر: لسان العرب، (11/ 265).

الإسناد، وبقيَّة أهل الاجتهاد بلا خلاف ولا عناد، كشَّاف أصداف الفرائد، قطَّاف أزهار الفوائد، فاتح أقفال الطّرائف ...مُصيبُ شواكل المشكلات بنواقد أنظاره..." [1].

8. وهذا ما وصَفَهُ به المؤرِّخ البريهي[2] (904هـ) أحد علماء الحنابلة باليمن، حيث يقول:" كان إمامًا يرجع إليه في المعضلات، ويُقصَد لإيضاح المشكلات أجمعت العامَّة من أهل بلده على جلالته واحترامه وتفضيله وإكرامه ولزومه طريق السُّنة ورفضه لأهل البدعة"[3].

9. أمَّا المؤرِّخ والمترجم الكبير العلاَّمة أحمد بن صالح بن أبي الرَّجَّال[4](1092هـ) فقد أثنى عليه بقوله:"هو السَّيد الحافظ خاتمة المحققين محمد بن إبراهيم... الشهير بابن الوزير، المحيط بالعلوم من خلفها وأمامها وابن إمامها، كان سبّاق غايات وصاحب آيات وعنايات، بلغ من الأقاصي، واقتادها بالنَّواصي... ترجم له الطَّوائف، وأقرَّ له الموالف والمخالف"[5].

10. وهذا الأمير الصّنعاني (1182هـ) الذي يقول فيه:" الإمام الحافظ العلاَّمة النَّظَّار محمد بن إبراهيم الوزير..."[6]،

11. أمَّا الإمام الشوكاني (1250هـ) فقد أطال عنان قلمه في الإشادة بمكانة ابن الوزير العلميَّة، ختمها بقوله: "... و الذي يغلب على الظَّن أنَّ شيوخه لو جُمعوا جميعًا في ذات واحدة لم يبلغ علمهم إلى مقدار علمه وناهيك بهذا...؛ و لو قلت أنَّ اليمن لم يُنجب مثله لم أبعد عن الصواب"[7].

---

(1)- انظر: مقدمة الروض الباسم (ترجمة ابن الوزير بقلم تلميذه محمد بن عبد الله بن الهادي الوزير)، (1/23 24).

(2)- هو: عبد الرحمن بن محمد بن حسين ، السكسكي البريهي التعزي، أحد الفضلاء باليمن ، برع في الفقه وغيره ، توفي وهو قافل من الحج في الثالث من محرم سنة 904هـ. انظر: إنباء الغمر في أبناء العمر، بن حجر، (7/288).

(3)- طبقات صلحاء اليمن، البريهي، ص:20.

(4)- هو: أحمد بن صالح بن أبي الرَّجَّال اليمني، صفي الدّين، مؤرخ أديب وافر الاطلاع، من علماء الزيدية ولد في "الأهنوم" (باليمن) ونشأ في صنعاء وتوفي بها سنة 1092هـ. انظر: البدر الطالع، الشوكاني (1/43).

(5)- مطلع البدور، صالح بن أبي الرجال، (4/124).

(6)- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، الأمير الصنعاني، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، ط1، دار الكتب العلمية, بيروت، 1997م، (1/ 09).

(7)- البدر الطالع، (2/92) بتصرف.

12. و ممَّن أثنى على ابن الوزير العلاَّمة محمد صدِّيق حسن[1] خان القنوجي (1307هـ)، إذ يقول فيه:" كان فريد العصر، ونادرة الدَّهر، خاتمة النُّقَّاد، وحامل لواء الإسناد، وبقيَّة أهل الاجتهاد، بلا خلاف ولا عناد، رأسًا في المعقول والمنقول، إمامًا في الفروع والأصول"[2].

13. كما أثنى على ابن الوزير جماعة من المعاصرين كالزّركلي في "الأعلام"، وعمر كحالة في "معجم المؤلفين"، وإسماعيل باشا في "هدية العارفين"، وغيرهم كثير ممّن يطول المقام بذكرهم.

والحاصل أنَّ الإمام ابن الوزير كما قرَّر الشوكاني:"... رجل عرفه الأكابر، وجهله الأصاغر، وليس ذلك مختصا بعصره؛ بل هو كائن فيما بعده من العصور إلى عصرنا هذا، ولو قلت أنَّ اليمن لم ينجب مثله لم أبعد عن الصواب، وفي هذا الوصف ما لا يحتاج إلى غيره"[3].

وإذا كانت تلك الأقوال . وغيرها كثير . تُوضِّح المكانة العلميَّة التي بلغها الإمام ابن الوزير؛ فإنَّ التُّراث الذي خَلَّفه خير شاهد له على تلك المكانة العلميَّة المتميِّزة في مختلف العلوم . عقليَّة كانت أو نقليَّة . ، وهذا ما سيتضح بيانه في موضعه بإذنه جلَّ وعلاَ.

(1)- هو: الإمام أبو الطيب صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي الهندي، ولد سنة 1248هـ، كان رحمه الله موسوعة علمية، وله جملة من المؤلفات أبرزها: " تفسير فتح البيان "، توفي سنة 1307 هـ.
انظر: الأعلام للزركلي، (6/ 167).

(2)- أبجد العلوم ، صديق بن حسن القنوجي، (3/ 190).

(3)- البدر الطالع، الشوكاني، (2/ 92).

الفرع الثاني: أثره فيمن جاء بعده

شهد القرن الثامن الهجري ـ الذي ولد فيه ابن الوزير ـ تنافسًا منقطع النَّظير على تحصيل العلوم لعقليَّة؛ نظرًا للاعتقاد الذي ساد ـ بين مختلف الطَّوائف ـ؛ أنَّ كونها السّلاح الذي لا يكلُّ حدُّه في معترك الأنظار.

وفي خضم تلك التيارات الفكريَّة، انغمس معظم الزَّيدية في تحصيل العلوم العقليَّة والإعراض عن العلوم السَّمعيَّة؛ بل وتنكَّبوا منهج الزَّيدية من أسلافهم الذين اعتنوا عناية كاملة بالاجتهاد والدَّعوة إليه ونبذ التقليد.

ولما رأى الإمام ابن الوزير أنَّ معالم السنَّة تكاد تنطمس في ذلك القطر، نهض للدَّعوة إلى الرُّجوع إلى كتاب الله تعالى وسنَّة رسوله ﷺ، وترك الجمود والتَّعصب المذهبي، والدَّعوة إلى حمل لواء الاجتهاد، ونبذ التَّقليد والتَّعمق في علم الكلام المفضي إلى تحريف و تأويل النَّصوص الشَّرعية، حيث وقف ـ رحمه الله ـ بقوَّة وصلابة أمام الامتداد الزَّيدي المعتزليّ, ناقضاً لمبانيه, داحضاً لشبهاته ومباغيه، فكان حاله كما وصفه الإمام الشوكاني:"... يزاحم أئمة المذاهب الأربعة فمن بعدهم من الأئمة المجتهدين في اجتهاداتهم..." [1].

وإنه لمن نافلة القول أنَّ المسيرة العلميَّة المتميّزة للإمام ابن الوزير كان لها أثرها البالغ في تلك التغيّرات الفكريَّة والعقديَّة التي شهدتها اليمن فيما بعد، فقد بذل ـ رحمه الله ـ الغالي والنَّفيس في سبيل إرساء قواعد مدرسة الأخذ بالكتاب والسّنة في تلك المنطقة[2]؛ رغم ما لَقيَه من أهل عصره الذين كانت:" له معهم قلاقل وزلازل وكانوا يثورون عليه ثورة بعد ثورة ويَنْظُمُون في الاعتراض عليه القصائد"[3].

وقد انضوى تحت لواء ذلك الفكر الإصلاحي ـ الذي اختطَّه ابن الوزير ـ نخبة من العلماء الأجلاَّء، الذين كانت لهم مواقف مسطورة على تفاوتٍ بينهم، فمنهم مُقلٌّ ومُستكثِر[4]، يخبرنا الإمام الشّوكاني عن حالهم بقوله:"... يتقيّدون بالعمل بنصوص الأدلة، ويعتمدون على ما صحَّ في الأمَّهات الحديثية...، و لا يرفعون إلى التقليد رأسًا، ولا يشوبون دينهم بشيء من البدع التي لا يخل

(1)- البدر الطالع (2/ 90).

(2)- انظر: الإمام الشوكاني ومنهجه في أصول الفقه، شعبان محمد إسماعيل، ط1، دار الثقافة، قطر، 1989م، ص: 11.

(3)- البدر الطالع، (91/2).

(4)- انظر: الروض الباسم، (12/1) بتصرف.

أهل مذهب من المذاهب من شيء منها؛ بل هم على نمط السّلف الصّالح في العمل بما يدل عليه كتاب الله، وما صحّ من سنة رسوله ﷺ، مع كثرة اشتغالهم بالعلوم التي هي آلات علم الكتاب والسنة"[1].

فبعد عصر الإمام ابن الوزير بقرنين من الزّمان، نجد العلاّمة صالح بن مهدي المقبلي اليمني[2] .

ي يعتبر عند البعض من المجددين في الإسلام في القرن الحادي عشر للهجرة .، يحذو حذو ابن الوزير، ويتأثر به فيما أخذ به نفسه من إيثار التمسك بالكتاب والسنة على التقليد؛ حتى أنَّه تأثر به في تسمية كتابه الذي ضمَّنه مذهبه، حيث أسمَّاه " العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ"، كما فعل ابن الوزير من قبل حين سمّى أحد مؤلفاته " إيثار الحق على الخلق"[3].

و قد استمرَّ ذلك الفكر الإصلاحي في هذا القطر مع استمرار منهج تلك مدرسة، حيث كان رواده في كل مرَّة زمرة من الأئمة الأعلام، آثروا منهج السَّلف الصَّالح في الأخذ بالكتاب والسّنة، ونذكر من بينهم:

. الحسن بن أحمد بن محمد بن علي بن صلاح الجلاَّل[4].

. محمد بن علي بن قيس[5].

. محمد بن إسماعيل الأمير الصّنعاني، وهو وارث علوم ابن الوزير وشارح كتبه[6].

. محمد بن علي الشّوكاني.

---

(1)-البدر الطالع، (83/2).

(2)- هو: صالح بن مهدي بن علي بن عبد الله المقبلي، مجتهد من أعيان الفقهاء، برع في جميع علوم الكتاب والسنة، وله مؤلفات مفيدة منها: "العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ" و"المنار على البحر الزخَّار"، توفي سنة 1108 هـ. انظر: البدر الطالع، (200/1).

(3)- انظر: ابن الوزير ومنهجه الكلامي، ص: 102.

(4)- هو: الحسن بن أحمد بن علي الحسيني العلوي المعروف بالجلاَّل، فقيه عارف بالتفسير والعربية والمنطق، قال الشوكاني عنه: "برع في جميع العلوم العقلية و النَّقلية، وصنّف التصانيف الجليلة". توفي سنة 1084 هـ. انظر: البدر الطالع، (133/1- 134).

(5)- لم أهتد إلى ترجمة لهذا العلم.

(6)- هو: أبو إبراهيم عزّ الدين محمد بن إسماعيل بن صلاح الكحلاني ثم الصنعاني، المعروف كأسلافه بالأمير، برع في جميع العلوم، وفاق الأقران، وتفرّد برئاسة العلم في صنعاء، له مؤلفات مفيدة منها: "سبل الإسلام"، و "تطهير الاعتقاد من أدران الإلحاد"، توفي سنة 1182 هـ. انظر: البدر الطالع،(273/1).

. محمد بن عبد الملك الآنسيّ[1].

. أحمد بن عبد الله الجنداري[2].

. عبد الله بن محمد العَيْزَري[3].

. حسين بن أحمد بن قاسم الحوثي[4].

(1)- هو: محمد بن عبد الملك بن حسين الآنسيّ، فاضل يمني، من مؤلفات "الإنعام التّام بالرّحلة إلى البيت الحرام"، توفي سنة 1316هـ.انظر: الأعلام للزركلي (158/4).

(2)- هو: أحمد بن عبد الله بن عبد الرحمن الجنداري، مؤرخ يمني، له تآليف، منها: "إظهار اللقاق من أهل النصب والشقاق"، و" الجامع الوجيز بوفيات العلماء ذوي التبريز "، توفي سنة 1364 هـ. انظر: الأعلام للزركلي (163/1).

(3)- لم أهتد إلى ترجمة لهذا العلم.

(4)- لم أهتد إلى ترجمة لهذا العلم.

المطلب الثالث: مؤلفاته

سطَّر يراع الإمام الوزير . خلال مسيرته العلميَّة . العديد من المصنّفات البديعة، المفيدة والمستوعبة لكثير من فنون العلم، الدَّالة على طول نفسه، وسعة اطلاعه، ونفاذ بصيرته، جعلته كمن وصفه الشاعر بقوله:

آثارُه تنبيك عن أخبَارِه حتَّى كأنّك في العَيَانِ تراهُ

ودونكم تلك المؤلفات مرتَّبة على حروف الهجاء:

1. الآيات البيِّنات لقوله تعالى :(♏♒☼♐❽♏♋☞ ②♑❖➢
♌▪▭✌♍❀▱♎♋☞ ⓿❑▫❶⓿♑♋☞↘□ ②♑❖➢
♌▪▭✌♍❀▱♎♋☞) [سورة آل عمران، الآية: 07، وكذا سورة فاطر، الآية:08]، وهو مخطوط بمكتبة الجامع الكبير الغربية بصنعاء.

2. **الإجادة في الإرادة:**

يقول ابن الوزير معرِّفا بهذه المنظومة: "... وهي قدر ألف ومائتي بيت أو تزيد على ذلك قلتها أيام النَّشاط إلى البحث، استعظاما لخوف الوقوع في الخطأ أو الخطر في هذه المسألة العظمى"[1]، . يعني مسألة القدر والحكمة والتعليل . ذكرها المؤلف في العواصم[2]، وكذا الإيثار[3]، وساق منها أكثر من خمسين بيتًا.

3. الأجوبة المذهبية على المسائل المهدية: وهو مخطوط بمكتبة الجامع الكبير الغربية بصنعاء.

4. **كتاب الأمر بالعزلة في آخر الزمان:**

وهذا الكتاب من خلال العنوان يدلّ على محتواه، بـ:" أنيس الأكياس في الاعتزال عن الناس "، وقد حققه ونشره الأستاذ إبراهيم باجس عبد المجيد من الأردن.

5. **إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق:**

ألَّفه سنة 837هـ، وهو آخر مؤلفاته، يقول فيه رزق الحجر: "ولعل هذا الكتاب آخر ما صنّفه ابن الوزير... ولذا فإن هذا الكتاب يعتبر تتويجا لجهوده العلميّة، وثمرة بحوثه المتَّصلة وخبرته الطويلة..."[4].

---

(1)- إيثار الحق على الخلق، ص: 204.

(2)- انظر: العواصم والقواصم (6/ 134، 342).

(3)- انظر: إيثار الحق، ص:201 . 204.

(4)- ابن الوزير ومنهجه الكلامي، رزق الحجر، ص: 113.

ويقول فيه الأستاذ خليل هرّاس:"... وهو كتاب لم تر العيون مثله... وهو وحيد في بابه بشهادة العلماء"[1].

وفيه يقول الإمام الشوكاني:" غريب الأسلوب مفيد في بابه"[2]، و الكتاب مطبوع لدار الكتب العلمية بالإضافة إلى دور أخرى أشرفت على طبعه[3].

6. بحث عمَّا ذكره الله تعالى في القرآن الكريم، من الآيات الدالة عليه ـ ﷻ، وصدق أنبيائه من الخوارق.

7. **البرهان القاطع في إثبات الصانع وجميع ما جاءت به الشرائع:**

وهذا الكتاب في الأصل هو اختصار لكتاب **"**الأربعين في أصول الدين**"** للإمام فخر الدين الرازي، ويتحدث الإمام ابن الوزير بشأن هذا الكتاب فيقول: "... فآثرت اختصار ما ذكره الرازي في كتاب الأربعين ونقله وزدت عليه كثيراً في البرهان القاطع في معرفة الصَّانع"[4].

وقد صنَّفه الإمام وفرغ من تأليفه في سنة إحدى وثمان مئة (801 هـ). وهو كتاب مطبوع لدار المأمون للتراث، وكذا المطبعة السلفيَّة بالقاهرة سنة 1349هـ.

8. بحث حول قوله تعالى: ﴿ ﴾ [سورة الجن، الآية: 26]. وهو مخطوط ضمن مكتبة الأوقاف باليمن[5].

9. **التأديب الملكوتي:**

(1)- المجدودن في الإسلام من القرن الأول إلى القرن الرابع عشر، عبد المتعال الصعيدي، نقلا عن:. منهج الشوكاني في العقيدة، عبد الله نومسك، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1994 م، (47/1).

(2)- البدر الطالع، الشوكاني (91/2).

(3)- تقدم بتحقيق مقدمته أحمد مصطفى حسين صالح لنيل درجة الماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام 1403هـ ، ثم طبعتها ونشرتها الدار اليمنية للنشر والتوزيع سنة 1405هـ ، وحقق الجزء الثاني منه : محمد بن زيد العسكر لنيل الشهادة العالمية (الماجستير) عام 1408هـ .

(4)- إيثار الحق، بن الوزير، ص: 68.

(5)- مقدمة الروض الباسم، (35/1).

وهو مختصر فيه عجائب وغرائب، هكذا جاء في ترجمة بن الوزير، و في شأن هذا الكتاب يقول صلاح بن أحمد بن عبد الله الوزير:" لم أجد هذا الكتاب في الخزانة، ولا والدي، وإنما وجدت منه وريقات يسيرة من مسوَّدته زادت الأسف عليه"[1].

10. **التحفة الصَّفيَّة شرح الأبيات الصوفية:**

مطلعها:

تقدَّم وعدكُم فمتى الوفَاء وطال بِعادكم فمَتى اللِّقاء

والأبيات لأخيه الأكبر الهادي بن إبراهيم الوزير (822 هـ)، والشرح لأخيه صاحب هذه الدراسة، وقد سمَّى هذا الشَّرح " النَّسمات النَّجدية في النغمات الوجديَّة "، وهو مخطوط في مكتبة الجامع بصنعاء[2].

11. تحرير الكلام في مسألة الرؤية وتجويده، وذكر ما دار بين المعتزلة و الأشعرية: والكتاب لازال مخطوطا في الجامع الكبير بصنعاء[3].

12. **تخصيص آية الجمعة:**

وهو مخطوط منه نسخة في مكتبة الأوقاف باليمن، وأخرى في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء[4].

13. **ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان**[5]:

وهذا الكتاب صنَّفه الإمام في إثبات ما قدَّمه القرآن من أدلَّة على قضايا التوحيد كما انتقد فيه مسالك الفلاسفة والمتكلمين.

يقول ابن الوزير في مقدمة هذا الكتاب: " أمَّا بعد فإنّه نبغ في هذا الزمان من عادى علوم القرآن... وحثَّ على الرجوع في ذلك إلى معرفة قوانين المبتدعة واليونان، منتقصًا لمن اكتفى بما في مُعجِز التنزيل من البرهان"[1].

---

(1)- مطلع البدور ومجمع البحور، صالح ابن أبي الرجَّال، (138/4).

(2)- الروض الباسم، (1/ 36).

(3)- المصدر نفسه ، (1/ 36).

(4)- انظر: العواصم والقواصم، (1/ 75).

(5)- ورد اسمه في العواصم والقواصم (214/1) " ترجيح دلائل القرآن على دلائل اليونان"، وفي الكتاب نفسه (236/3) " ترجيح أساليب القرآن لأهل الإيمان على أساليب اليونان في أصول الأديان وبيان أن ذلك إجماع الأعيان"، وكلّ من ترجم لابن الوزير أسماه بالعنوان المذكور أعلاه، وقد اختصره الناصر بن عبد الله عبد الحفيظ بن عبد الله المهلا المتوفى سنة 1081هـ. انظر: الإمام محمد بن إبراهيم الوزير، القاضي إسماعيل الأكوع، ص: 92.

ويقول الإمام الشوكاني في هذا المُصنَّف:"...وهو كتاب في غاية الإفادة والإجادة على أسلوب مخترع لا يقدر على مثله إلاَّ مثله"[2].

وقد طبع هذا الكتاب في القاهرة سنة 1349 هـ بمطبعة المعاهد على نفقة بعض العلماء من آل البيت.

14. **تكملة ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان:**

وقد أشار ابن الوزير إلى المصنَّف في كتابه "ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان" حيث يقول: "... وقد ذكرت في تكملة ترجيح أساليب القرآن من ذلك ما يشفي ويكفي"[3].

كما ذكره في مواضع من كتاب " إيثار الحق "[4].

15. **التفسير النبوي:**

ذكر هذا الكتاب في مؤلَّفِه "إيثار الحق على الخلق"، حيث يقول فيه: "وجمعت منه الذي في جامع الأصول ومجمع الزوائد ومستدرك الحاكم أبي عبد الله"[5].

وقد أشار القاضي إسماعيل الأكوع إلى أنَّ هذا الكتاب لم يوجد[6].

16. **تنقيح الأنظار في علم الآثار:**

وهو كتاب جليل القدر جمع فيه علوم الحديث، إضافة إلى ما يحتاج إليه طالب الحديث من علم أصول الفقه، وقد شرح الإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني هذا الكتاب في مؤلَّف بعنوان: "توضيح الأفكار بشرح تنقيح الأنظار"، والشّرح مطبوع ومتداول.

17. جواب محمد بن إبراهيم الوزير على فقهاء أبيات حسين في تقدير الدرهم والأوقية.

مخطوط في الجامع الكبير بصنعاء[7].

18. جواب من سأل عن اختلاف المعتزلة و الأشعرية في حمد الله تعالى على الإيمان.

19. **الحسام المشهور في الذَّب عن الإمام المنصور:**

---

(1)- ترجيح أساليب القرآن، ص: 08 بتصرف.

(2)- البدر الطالع (91/2).

(3)- إيثار الحق على الخلق، ص: 53.

(4)- انظر: المصدر نفسه، ص: 53 ، 97 ، 100.

(5)- المصدر نفسه ، ص: 152.

(6)- الإمام محمد بن إبراهيم الوزير، ص: 98.

(7)- مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، عبد الله محمد الحبشي، ص: 221.

وقد ألّف بن الوزير ردًّا على الاعتراض على إمامة المنصور علي بن صلاح الدّين، لمّا قيل أنه لم يبلغ من العلم الحدَّ الذي يؤهله للإمامة، وقد انتهى الإمام من تأليفه سنة 805هـ[1]،

(1)- ابن الوزير ومنهجه الكلامي، ص: 104، نقلا عن: كتاب غاية الأماني في أخبار القطر اليماني.

والكتاب لازال مخطوطا، منه نسختان في الجامع الكبير بصنعاء[1].

20. حصر آيات الأحكام:

وهو كتاب . كما يدل عليه العنوان . في آيات الأحكام قدر مائتين وست وثلاثين آية[2]، وقد شرحها كل من:. محمد بن الحسين بن الإمام القاسم[3]، وأسماه بـ: " منتهى المرام شرح آيات الأحكام "، وكذلك محمد الصدِّيق حسن خان في كتاب أسماه بـ: "نيل المرام من تفسير آيات الأحكام "،وكلا الكتابين مطبوع ومتداول.

21. ديوان المرتضى:

منه قوله:

دينُ الإلهِ من الضَّلال حَنيفُ ومن الفواحِشِ والفسُوقِ نظيفُ

ما فيه إجبَارٌ ولا نَصبٌ ولا رفضٌ ولا حَشوٌ ولا تكييفُ

وقد أشار إليه الإمام الشوكاني بقوله: "... وديوان شعره مجلّد غالبه في التوسُّلات والرقائق"[4].

22. رسالة جليلة في ثلاث مسائل: " الفطرة من البِر"، " حمى الأراك"، " نكاح اليتيمة".

مخطوط ضمن المكتبة الغربية بصنعاء[5].

23. رسالة زكاة الفطر:

مخطوط بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء[6].

24. رسالة شريفة:

وتتضمن جواب سؤال يتعلق بحديث النبي ﷺ :« إنَّ الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام...» [7].

---

(1)- انظر: مقدمة الروض الباسم، ص: 37.

(2)- المصدر نفسه ، ص: 93.

(3)- هو: السيد محمد بن الحسين بن الحسن بن الإمام القاسم بن محمد، ولد بصنعاء سنة 1062 هـ، ألف وأخذ العلم عن جماعة من أعيان عصره، وله مؤلفات منها:"الرسالة الكلامية "، وله شعر كثير، ولم يُذكر له تاريخ وفاة. انظر: البدر الطالع، (2/ 74).

(4)- البدر الطالع، (2/ 91).

(5)- مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، عبد الله محمد الحبشي، ص: 221.

(6)- مقدمة الروض الباسم، علي بن محمد العمران، ص:37.

(7)- أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب في قوله عليه السلام:« إنَّ الله لا ينام»، (111/1)، وابن حبان في صحيحه، كتاب الإيمان، باب ما جاء في الصفات، (499/1).

مخطوط في المكتبة الغربية بصنعاء[1].

25. **رسالة في تقرير حمد الله على الإيمان:**

مخطوط في المكتبة الغربية بصنعاء.

26. **رسالة تعقَّب فيها الإمام ابن حجر في علم الأثر:**

مخطوط في المكتبة الغربية بصنعاء.

27. **رسالة في القول بتجزؤ الاجتهاد:** ذكرها في كتابه "العواصم و القواصم"[2].

28. **رسالة في عدم اشتراط الإمام الأعظم في صلاة الجمعة:**

مخطوط في المكتبة الشَّرقية بصنعاء.

29. **رسالة في مسائل الاجتهاد:**

وقد ذكرها ابن الوزير في العواصم، حيث يقول: "...وفي هذا مباحث طويلة، قد جمعتها في رسالة مفردة، وبعضها أو كلها لا يخفى على الذكيِّ مع التأمُّل"[3].

30. **رسالة في تفسير** قوله تعالى: ﴿ ﴾ [سورة آل عمران، الآية: 07]. وقد ذكرها في العواصم[4].

31. **الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ﷺ:**

وهو كتاب مختصر من "العواصم والقواصم" مع زيادات وإفادات ضمَّنها ابن الوزير هذا المصنَّف، حيث يذكر ابن الوزير سبب الاختصار وغرضه من ذلك، فيقول: "ثمَّ إني تأمَّلت الكتاب . بعد ذلك . فوجدت ما فيه من التطويل والتدقيق، يصرف الأكثرين عن التّأمل له والتحقيق؛ لاسيما والباعث لداعية النشاط إلى معرفة مثل هذا إنَّما هو وجود من يعارض أهل السنة، ويورد على ضعفائهم الشبه الدقيقة، ومن عوفي من هذا ربَّما نفر عن مطالعة هذه الكتب... فاختصرت منه هذا

(1)- مقدمة الروض الباسم، (37/1).

(2)- انظر: العواصم والقواصم،(298/1).

(3)- المصدر نفسه ، (1/ 275).

(4)- المصدر نفسه، (359/6).

الكتاب... وقد اقتصرت في هذا "المختصر" على نصرة السُّنن النبوية والذَّب عنها وعن . وتركت التعمُّق في الدقائق رجاء أن ينتفع بهذا المختصر المبتدي والمنتهي، والأثري والنّظري..." [1].

.ثناء العلماء على الكتاب :

قال الإمام شرف الدين إسماعيل بن أبي بكر المقري الشافعي . رحمه الله . وقد كتب إلى مؤلفِّه : " ولقد وقف المملوك على " الروض الباسم " فما هو إلاَّ الحسام القاصم ، ولقد وقع من القلوب موقع الماء من الصَّادي[2]، و النُّجحُ[3] من الغادي ، والراحة من المخمور ، والصِّلة من المهجور ، ولقد نصرت الحديث على الكلام ، والحلال على الحرام ، وأوضحت الصِّراط المستقيم ، وأشرت إلى النَّهج السَّليم، ولم تترك شبهة إلاَّ فضحتها ، ولا حجَّة إلا أوضحتها ، ولا زائغاً إلا قوَّمته، ولا جاهلاً إلا علَّمته"[4].

كما أثنى على الكتاب الشيخ بكر أبو زيد . حفظه الله . في تقديمه للكتاب بتحقيق الشيخ علي العمران ، طبعة دار عالم الفوائد ، وممَّا قاله الشيخ :" الروض الباسم في الذَّب عن سنة أبي القاسم ﷺ عنوان يلفت الأنظار ، ويجذب القلوب ، كيف وقد طابق اسمه مُسمَّاه لما احتواه من الذَّب عن السنة ، والذَّود عنها وعن حملتها، وكشف الشبه عنها سنداً ومتناً، في أبحاث حديثية مسهبة ، يبيّن فيها وجه الصواب ويرد الشُّبه والاعتراض في مسائل طالما كثر فيها الجدل وطال ... "[5].

وقد أنهى المؤلِّف كتابه . هذا . يوم الأربعاء الثالث من شهر شعبان سنة سبع عشرة وثمان مئة، على ما أشار إليه مُحقِّق الكتاب "علي بن محمد العمران" [6].

والكتاب مطبوع في مجلدين أشرفت على طبعه "دار عالم الفوائد"، إضافة إلى دور أخرى [7].

---

(1)- مقدمة الروض الباسم، (19/1) بتصرف.

(2)- الصَّدَى: هو شدَّةُ العَطَشِ وقيل هو العطشُ. انظر: لسان العرب (453/14).

(3)- النُّجْحُ والنَّجاحُ الظَّفَرُ بالشيءِ. انظر: لسان العرب (611/2).

(4)- مقدمة الروض الباسم (71.70/1).

(5)- المصدر نفسه، ج1، ص: ب.

(6)- المصدر نفسه، (1/ 58).

(7)- منها: . الطبعة المنيرية سنة 1321هـ ، طبعة دار المعرفة سنة 1399هـ ، طبعة المطبعة السلفية بعناية قصي بن محب الدين الخطيب، سنة 1385هـ ، طبعة المكتبة اليمنية للنشر والتوزيع بصنعاء سنة 1405هـ ، طبعة دار عالم الفوائد، وهي

32. **كتاب في علم المعاملة**[1].

33. **العواصم والقواصم في الذَّب عن سنة أبي القاسمﷺ:**

وهو من أشهر وأهم مؤلفات ابن الوزير، ألّفه سنة 808هـ، وهو كتاب مطبوع في تسعة مجلدات عن مؤسسة الرسالة، وهذا المصنف الجليل هو نتيجة الاعتراضات والمراسلات، والمناظرات بين ابن الوزير وخصمه السَّيد العلاَّمة علي بن محمد بن أبي القاسم (837هـ) أحد شيوخ ابن الوزير كما سبقت الإشارة، وقد اشتمل على فوائد من العلوم قد لا توجد في غيره من الكتب، وصفه محمد بن عبد الله بن الهادي الوزير (897هـ) بقوله:"...اشتمل من الفوائد على ما لم يشتمل عليه كتاب"[2].

كما وصفه الأمير الصَّنعاني (1182هـ) . رحمه الله . بقوله:"...وقد ساق في العواصم من الآيات والأحاديث ما فيه مقنع للناظر، وسكون القلب للمُنَاظر... ووشَّحه بفوائد وفرائد لا توجد إلاَّ فيه ، ولم تخرج إلاَّ من فيه "[3].

وهذا الكتاب جدير بأن يقول فيه أخوه الأكبر . العلاَّمة الهادي بن إبراهيم . هذه الأبيات:

وقَفتُ على سَمطٍ من الدُّر فاضلٌ ... ترِقُّ له شوقًا قلوب الأفاضلُ

لمتّبع منهاج أحمد جَدِّه ... وحامي حمى أقواله غيرَ ناكِلُ

بديع المعاني في بديع نظامه ... وثيق المباني في فنون المسَائلُ[4]

كما أنه جدير بأن ينعته الإمام الشوكاني بقوله : "... يشتمل على فوائد في أنواع من العلوم، لا توجد في شيء من الكتب ولو خرج هذا الكتاب إلى غير الدّيار اليمنية لكان من مفاخر اليمن وأهله، ولكن أبى ذلك لهم ما جُبلوا عليه من غَمْطِ[5] محاسن بعضهم لبعض ودفن مناقب أفاضلهم"[6].

أجود طبعة للكتاب .

(1)- الإمام محمد بن إبراهيم الوزير، ص: 95.

(2)- مقدمة الروض الباسم، (25/1).

(3)- توضيح الأفكار، الأمير الصنعاني، (2/ 128).

(4)- مقدمة الروض الباسم، (1/ 28).

(5)- غَمطَ: غَمْطُ الناسِ احْتِقارُهم والإِزْراءُ بهم وما أَشبه ذلك و غَمَطَ الناسَ غَمْطاً احْتَقَرَهم واسْتَصْغَرهم. انظر: لسان العرب (364/7).

(6)- البدر الطالع، الشوكاني، (90/2 . 91).

وكفى بهذه الشّهادات الخالدة من هؤلاء الأئمة الأعلام شرفًا خالدًا لهذا السّفر العظيم؛ بل الكتاب ذاته خير شاهد على ذلك.

وقد طبع الكتاب في عدة طبعات أجودها طبعة "مؤسسة الرسالة" بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط في تسعة مجلدات.

34. **فوائد في ذكر آيات الهداية والإضلال في القرآن الكريم:**

مخطوط بمكتبة الجامع الغربية بصنعاء.

35. **قبول البشرى بتسيير اليسرى:**

أشار ابن الوزير إلى هذا المصنَّف في العواصم[1]، وقد ضمَّنه ما يجوز من الرُّخص، وما لا يجوز، وما يكره وما يستحب، وأقوال أهل العلم في ذلك[2]، وقد طبع الكتاب بمصر سنة 1349هـ

36. **القواعد في الاجتهاد:** وهو مخطوط بالجامع الكبير بصنعاء[3].

37. **كتاب المبتدأ:** ذكره المؤلف في "العواصم"

38. **اللآلئ المتَّسقات في نظم الورقات:** مخطوط بمكتبة الجامع الغربية بصنعاء.

39. **مجمع الحقائق والرقائق في ممادح رب الخلائق:**

طبع منه مختارات في المدائح الإلهية عام 1381هـ بالقاهرة، و شرحه الأمير الصنعاني شرحًا بعنوان " فتح الخالق بشرح مجمع الحقائق والرقائق في ممادح رب الخلائق"، وكلٌّ من الكتاب والشرح مخطوط بمكتبة الجامع الغربية بصنعاء.

40. **مختصر في علم الحديث:** مخطوط بمكتبة الجامع الغربية بصنعاء.

41. **مختصر في علم المعاني والبيان:**

مخطوط له عدة نسخ بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء[4]، ولعله ما أشار إليه الأمير الصنعاني في "توضيح الأفكار"، حيث قال:" وقال المصنِّف في مختصره..." [5].

---

(1)- العواصم والقواصم، (1/ 298).

(2)- الإمام محمد بن إبراهيم الوزير، ص: 93.

(3)- مصادر الفكر الإسلامي، عبد الله محمد الحبشي، ص: 176.

(4)- مقدمة الروض الباسم، (1/ 39).

(5)- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، الأمير الصنعاني، (1/ 17).

42. مثير الأحزان في وداع رمضان:

مخطوط بمكتبة الأوقاف اليمنية، ألفه سنة (807 هـ)[1].

43. مسائل شافيات وبالمطالب وافيات، فيما يتعلق بآيات كريمات قرآنية تدل على الله المعبود، وصدق أنبيائه المبلغين عنه:

مخطوط منه نسخة بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء، وأخرى بمكتبة الأوقاف

44. مسألة الحكمة في العذاب الأخروي:

ذكر هذا المصنَّف في "إيثار الحق"، حيث قال: "وصنَّف ابن تيمية في بيان الحكمة في العذاب الأخروي، وتبعه تلميذه ابن قيم الجوزية، وبَسَط ذلك في كتابه "حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح"؛ فأفردت ذلك في جزءٍ لطيفٍ، وزدت عليه." [2].

45. مسألة النهي عن الرهبانية، والحث عن الحنيفية السمحة:

46. نصر الأعيان على شرّ العميان:

كتبه ردًّا على أبي العلاء المعَرِّي[3]، وقد ذكر في العواصم سبب تأليفه بشيء من التفصيل[4].

47. قواعد التفسير النبوي:

وبخصوص هذا الكتاب يقول الدكتور خالد بن عثمان السبت: "هكذا ذكر في فهرس المكتبة التَّيمورية، وبعد تطلُّب الكتاب، وقفت عليه فإذا هو فصل من كتاب "إيثار الحق"، وهو الفصل الذي بعنوان " الإرشاد إلى طريق المعرفة لصحيح التفسير"..."[5].

ولعلَّ هذا يفسّر لنا قول ابن الوزير نفسه حول كتاب " إيثار الحق على الخلق ": "وإنما أوردت في هذا المختصر ما يصلح أن يكون مقدّمة من مقدمات تفسير كتاب الله تعالى"[6].

---

(1)- مقدمة الروض الباسم، (1/ 38).

(2)- إيثار الحق على الخلق، ص: 96.

(3)- هو: أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعرِّي اللغوي الشاعر، كان متضلّعاً في فنون الأدب توفي سنة 449هـ بالمعرَّة. انظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (113/1).

(4)- انظر: العواصم والقواصم، (1/ 75).

(5)- قواعد التفسير جمعا ودراسة، خالد بن عثمان السبت، ط1، دار بن عفان، جمهورية مصر، 1421 هـ، (1/ 44).

(6)- إيثار الحق على الخلق، ص: 418.

أمَّا الرَّسائل والرّدود على أصحاب الأفكار المبدِّعة، فكما قال فيها الأستاذ علي الأكوع: "فلا يأتي عليها العدُّ، ولا يُستطاع على ما تضمَّنه الرَّد"[1].

و في الأخير أختم هذا الفصل بذكر أهم النتائج التي توصلت إليها، والتي أسوقها في العناصر الآتية:

أوَّلا: . أنَّ الإمام ابن الوزير . رحمه الله . يصل نسبه إلى ريحانة الرسولﷺ الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين، وكفى بهذا شرفا.

ثانيا: . كان للبيئة المناسبة دورها الفعاَّل في بناء شخصيَّة الإمام العلميَّة وتوجيهها إلى المضيِّ قُدمًا في طريق العلم.

ثالثا: . يعتبر ابن الوزير من الجهابذة الأعلام الذين نذروا أنفسهم لخدمة العلم، وأخلصوا له في الأخذ والعطاء والتأليف والكتابة.

رابعا: . حرصه الدءوب للوصول إلى لحقيقة، والذود عنها مهما كانت الظروف.

خامسا: . من خلال دراسة حياة الإمام، اتضح مدى ورعه وتقواه وصبره في الدفاع عن السنن النبوية، تدريسا وتصنيفا، ومناظرة.

سادسا: . تمكنه من نشر علم الحديث، وسائر العلوم الشرعية في أرض لم يألف أهلها ذلك؛ لاسيما في عصره.

سابعا: . ثقافته العالية، و امتلاكه لناصية مختلف العلوم الشرعية.

(1)- الإمام محمد بن إبراهيم الوزير، ص: 95.

الفصل الأول:

جهود ابن الوزير في التفسير وأصوله

المبحث الأول: منهجه العام ومصادره في التفسير.

المبحث الثاني: الإتجاه النَّقلي في التفسير وضابطه عند ابن الوزير.

المبحث الثالث: مراتب التفسير بالدراية عند ابن الوزير.

المبحث الرابع: نظرة في مراتب التفسير عند ابن الوزير.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تمهيد:

بفكر إصلاحيٍّ متميّزٍ قوامه ضرورة الرُّجوع إلى الفهم الصَّحيح لكتاب الله ﷻ وسنَّة رسوله ﷺ، وأنَّ ذلك سبب اجتماع كلمة الأمة، ونبذ الفرقة بينها، لكلِّ هذا وذاك نجد الإمام منِّظرا ومُؤصِّلا لكثير من المسائل المتعلِّقة بتفسير كتاب الله تعالى، وحسبنا في هذا تلك القواعد المبثوثة في كتبه بصفة عامَّة، وكذلك ما سطَّره ضمن فصل خاص من كتابه "إيثار الحق " بصفة خاصة، حيث أسماه بـ" فصل في الإرشاد إلى طريق المعرفة لصحيح التفسير"؛ ولذا سنروم في هذا الفصل بيان إسهاماته، وكذا جهوده في هذا الإطار.

وقد قسمت هذا الفصل إلى أربعة مباحث هي كالآتي:

المبحث الأول: منهجه العام ومصادره في التفسير.

المبحث الثاني: المنهج النَّقلي في التفسير وضابطه عند ابن الوزير.

المبحث الثالث: مراتب التفسير بالدِّراية عند ابن الوزير.

المبحث الرابع: نظرة في مراتب التفسير عند ابن الوزير.

المبحث الأول: منهجه العام ومصادره في التفسير

أهدف في هذا المبحث إلى دراسة منهج الإمام، و كذا مصادره في التفسير، وذلك ضمن دراسة استقرائية للمواضع التفسيرية الواردة في كتابيه، ولذا فقد قسَّمت هذا المبحث إلى مطلبين.

وقبل الخوض في الكلام حول منهجه العام في عرض مسائل التفسير، هناك جزئية هامَّة ودَدْتُ الإشارة إليها، ويتعلَّق ذلك تحديدا بالحالات التي عمد فيها الإمام إلى تفسير الآي القرآنية، والتي أوجزها في النّقاط التالية:

1. أنَّه لم تكن للإمام ابن الوزير طريقة موحَّدة في تفسيره للآيات، حيث توسَّع في تفسير بعضها في حين عمد إلى الاختصار في مواطن أخرى؛ وذلك بحسب الحاجة وما يستدعيه المقام.
2. من أهم الحالات أو الأسباب التي عمد فيها إلى تناول الآي القرآنية بالتفسير:
   - ❖. أن يستشهد بآيات ثم يقوم بتفسيرها وبيان معناها.
   - ❖. أن يذكر تفسيرا خاطئا للآية، ثم يعقِّب ذلك ببيان تفسيرها الصَّحيح.
   - ❖. أن يورد على نفسه إيرادا عند بحثه لمسألة معيَّنة ثم يجيب عنه، وربما كان هذا الإيراد إشكالاً في آية فيتناولها بالتَّفسير.

المطلب الأول: منهجه العام في عرض مسائل التفسير

لئن كان اهتمام الإمام ابن الوزير بتفسير كتاب الله ﷻ لم يظهر ضمن مؤلَّف مفرد؛ إلاَّ أنَّ المتأمّل فيما أبدى الإمام صفحته ضمن مؤلّفاته . وأخصُّ بالذّكر "العواصم والقواصم" و"الإيثار" . يجد ام قد عني بتفسير طائفة غير قليلة من الآيات؛ استشهادا بها ونَقْلِ الأقوال في بيان معناها، ورجَّح بعض أقوال المفسِّرين فيها، يضاف إليها تفسيره وكلامه في بيان معاني الآيات، ومن خلال دراسة هذه المواضع التفسيرية نستشف ملامح منهجه العام في التفسير، والتي أوجزها في النقاط الآتية:

1. العناية بإيراد الأقوال المأثورة في التفسير:

فالإمام ابن الوزير مكثر من إيراد الأقوال المأثورة في التفسير، وقد اختلفت تلك الآثار بين مرفوع . وهو أقلُّها . وموقوف عن الصَّحابة والتابعين، حيث كانت كتب السُّنة مستنده في ذلك، وسيأتي ذكر بعض الأمثلة فيما يأتي إن شاء الله تعالى.

2. التفسير درايةً:

رغم أنَّ الإمام ابن الوزير مُكثرٌ من إيراد الأقوال المأثورة في التَّفسير . في ثنايا كتبه .؛ إلاَّ أنّنا نجده إمامًا مجتهدًا له أقواله التفسيريَّة، التي يوردها ممَّا يظهَر له من معاني الآيات، وسيأتي ذكر الشَّيء الطيّب منها في موضعه إن شاء الله .

3. استخدام صيغ متنوعة عند إرادة تفسير الآية، منها:

. أن يكتفي بذكر المعنى الإجمالي للآية أو الآيات دون استطراد.

. أن يذكر التَّفسير بعد الآية مباشرة.

. أن يبتدأ بذكر أقوال السَّلف، أو الإشارة إلى تعدُّد أقوالهم في الآية.

4. عنايته بذكر أسباب النزول للآيات، حيث يعزوها إلى مصادرها من كتب السّنة غالبا، وسيأتي ذكر بعض الأمثلة في مقامه ضمن الفصل الموالي إن شاء الله.

5. العناية بالجوانب اللُّغوية والبلاغية و كذا التحقيقات النَّحوية:

وهو أحد الخطوات الأساسيَّة في العمليَّة التفسيرية . في نظر ابن الوزير، وقد نبَّه إلى ضرورة هذا المسلك، وذلك في سياق كلامه حول مراتب التفسير بالدّراية على ما سيأتي بيانه في موضعه

إن شاء الله تعالى، ومن أمثلة ذلك:

يقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ ✌❶❽⑦☞ ◆❍✌ ❹❽☞⬀⬂⬀☜⬀⬄☜⬀❽⇳☜⬀▫☜⬀✡⬀♌✋☮
↙"🖅⬀④⬀⇔☜⬀🗭■ ➢♦⬀¤⨊✡✙ॐ⬀④ᘓ☪⬀☞ ♌⑩⬀☮⇔☜⬀🗭■
↙"🖅⬀④▫⬀⑦☞✌↘⬀➔🖫⬀🖫¤⨊ᘜ☜⬀↘⌘
❧⇦ᘓ⬀⬀❽☪❺🇬🇧❑⬀♎② ”🖅⬀④⬀☮⧚☪❺🇬🇧❑⬀ᘓ☪⬀☞↘☐
③⬀♦ॐ☜☹✌①ᘜ⬀☞☙♦ॐ⬀③﴾[سورة النساء، الآية:31] :"...وقد يسمَّى التكفير مغفرة، ولا تسمى المغفرة تكفيراً، فالمغفرة جنس يدخل التكفير تحتها، والتكفير نوع منها عند أهل السنة، وقد فرَّق الله بينهما فقال: ﴿↘♦⬀☞✡⬂⬀♎✌❽⇔☜⬀✡⬀⨊✡✙♦⬀➢
➢♦⬀✧▫☪✙ॐ⬀③↘☐ ✌❽⇔☜⬀❽✡⬀☞☐ᘓ☪⬀☞🖅ᘐ❐
✌❽⇔☜⬀❽⑦☞✌✿➔⬀🖫⬀⬀¤⨊ᘜ☜↘⌘ ✌💣⬀☮⇔☜⬀✿■
↘●⬀✿② ✌❽⇔☜⬀✡⬂✠✿☐⬀❽⑦☞↘☐
✌❽✌🖅♦✋⬀✡⬀⬂☜⬀⬄☜⬀🖅✍❽❽✌ [سورة آل عمران، الآية:198]..." [1].

ويقول في بيان معنى قوله تعالى: ﴿☐↘🖅❽☪⌘ ⬂☐⬀❽☪↘☐ ✿▪🖃✌ॐ❁⌘ ⬂✡⬀☞↘♦ ✿"↘❺⏃♦
☹⑦⑩⬀⏃②❍✌ ॐ♦✌💣⬀☮⇔☜⬀☪✍❽✌ ✉♒⬀✿❍⬀✿❹❽☪
↘◆☐⬀ᘓ☪❑⬀❺✿✿ ☐↘❽❽☪ ⌓☹⑦⑨ॐ❑⬀↘❺✿✿☐
❖⬀✿② ☠❽❽▭⨊✌ ↘❖⬀ᘜ☜⬀⨊✡⌖▫⬀✠⬀❽⇳☜⬀☪❹✋②
ॐ⑥🡐☪✓ॐ♈❑▫⬀☪↘☐ ⌓ॐ⑥ℳ✡⬀☞↘♦ ✿"↘❺⏃♦
❺❽⬀☪⑦☞↘☐ ⌓↙"✋❍⬀❽☪⌖⬀❽✠⬀❽☪❺
⏃◆❽❽↗❽⬀↙②❽❽↗❽ ॐ⑥¤⨊✡⬀☞↘♦ ᘓ⑦⑩⬀✿①▫⬀✠③
❺✿✿❍⬀☮⇔☜⬀✡⬀❹❽☪✍❽✌ ↘❖⬀▫② ✿"💣⬀☮⇔☜⬀✡⬀❹❽☪❺
▫⑦⑩💣⬀☮⇔☜☼⬀✿❹❽☪✍❽✌ [سورة هود، الآية:119]:"...ولو سلَّمنا أنَّ الإشارة في قوله:﴿☐↘🖅❽☪⌘ ⬂✡⬀☞↘♦ ✿"↘❺⏃♦
☹⑦⑩⬀⏃②❍✌ ॐ♦✌💣⬀☮⇔☜⬀☪✍❽✌ ✉♒⬀✿❍⬀✿❹❽☪
↘◆☐⬀ᘓ☪❑⬀❺✿✿ ☐↘❽❽☪ ⌓☹⑦⑨ॐ❑⬀↘❺✿✿☐
❖⬀✿② ☠❽❽▭⨊✌ ↘❖⬀ᘜ☜⬀⨊✡⌖▫⬀✠⬀❽⇳☜⬀☪❹✋②
ॐ⑥🡐☪✓ॐ♈❑▫⬀☪↘☐ ⌓ॐ⑥ℳ✡⬀☞↘♦ ✿"↘❺⏃♦
❺❽⬀☪⑦☞↘☐ ⌓↙"✋❍⬀❽☪⌖⬀❽✠⬀❽☪❺
⏃◆❽❽↗❽⬀↙②❽❽↗❽ ॐ⑥¤⨊✡⬀☞↘♦ ᘓ⑦⑩⬀✿①▫⬀✠③
❺✿✿❍⬀☮⇔☜☼⬀✿❹❽☪✍❽✌ ↘❖⬀▫② ✿"💣⬀☮⇔☜⬀☪✍❽✌ ❺
▫⑦⑩💣⬀☮⇔☜☼⬀✿❹❽☪✍❽✌ ↘❖ᘜ☜⬀▫⓪✿①↙❺🕭🕮✌ ☐↘❽❽☪ ⌓☹⑦⑨ॐ❑⬀↘❺✿✿☐
﴾إلى الرَّحمة لزم منه أنَّ الضمير في خلقهم راجع إلى من رحم لا إلى المختلفين ولا إلى الجميع، كما أنَّه إذا صحَّ أنَّ الإشارة فيه إلى الاختلاف كان الضَّمير راجعًا إلى المختلفين لا إلى المرحومين الذين استثناهم الله تعالى.

وبالجملة فالضَّمير لا يرجع إلى جميع المذكورين قبل الاستثناء وبعده؛ لأنَّ حكمهم مختلف، فالضَّمير ليس من ألفاظ العموم، والأمور المقدَّرة يجب الاقتصار فيها على الضرورة، ولا يضمر أكثر من الحاجة فتأمَّل ذلك فإنه مفيد ولله الحمد"[2].

6. العناية بالسّياق و كذا المناسبات في التَّفسير و الترجيح بين الأقوال:

(1)ـ العواصم والقواصم، (101/9).

(2)ـ المصدر نفسه (99/9).

وهو أحد الجوانب التي أولاها الإمام شيئا من الاهتمام أثناء تفسيره للآيات، وكذا الترجيح بين أقوال المفسِّرين، ومن أمثلة ذلك:

يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿ ﴾[سورة السجدة، الآية:13]:"... والدّليل على أنَّ في هذه الآية مما يصحُّ تأويله بالإكراه أنها هداية مانعة من دخولهم النار؛ بدليل قوله تعالى:﴿ ﴾ فلو كانت هداية إكراه لصحَّ أن يهديهم بها، ثم ملأ بهم جهنَّم، ولما كان لهذا الاستدراك معنى، وسياق الكلام من أوَّل الآية يؤيّد هذا ويدلُّ عليه"[1].

ويقول في بيان معنى كلمة " الفحشاء " في قوله تعالى:﴿ ﴾[سورة البقرة، الآية:267]:"...وهي الشُّحُّ هنا كما دلَّ عليه أوَّل الآية:﴿ ﴾[سورة البقرة، الآية:268]"[2].

7. عنايته بالقراءات في التَّفسير والتَّرجيح بين الأقوال:

فالقراءات القرآنية حاضرة في العمليَّة التفسيرية عند الإمام ابن الوزير؛ وإن كانت في الحقيقة قليلة بعض الشيء، حيث يوردها بحسب ما يقتضيه المقام، وقد نوَّه بأهميَّتها في سياق كلامه حول مراتب التفسير بالدراية على ما سيأتي بيانه، ومن أمثلة ذلك:

قوله في تفسيره للآية (148) من سورة الأنعام:" ...وأمَّا قوله تعالى﴿ ﴾، فإنَّ القرَّاء اتفقوا على أنَّ

(1)ـ المصدر السابق (50/6).

(2)ـ المصدر السابق (50/6).

القراءة (كذَّب) [1] بتشديد الدَّال، يعني: كذَّبوا الأنبياء والحق الذي جاء معهم، وهي كقوله تعالى في الآية الأخرى ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوأَىٰ أَن كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾[سورة النحل، الآية:33]، والقرآن يفسّر بعضه بعضا، وليس يحتاج إلى تأويل

وأمَّا من قرأ:" كذلك كَذَبَ الذين من قبلهم"[2] على تقدير صحَّة القراءة بتخفيف الدَّال من " كَذَبَ "،فهو كقوله تعالى في هذه الآية: ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ﴾؛ وذلك راجع كله إلى ما سبقت الآيات لإبطاله" [3].

و في سياق ردّه على الأشعرية الذين أوَّلوا قوله تعالى: ﴿وَمَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ﴾[سورة يوسف، الآية:24] على المعنى الغير صحيح يقول:"... بفتح اللاَّم وكسرها (المخلَِصين) [4] فالفتح نسبة إلى الله تعالى والكسر[5] نسبة إلى العبد"[6].

8. عنايته بذكر اللَّطائف[7]و الفوائد العلميَّة من الآيات القرآنية:

وهو أحد الجوانب التي أولاها الإمام ابن الوزير شيئًا من الاهتمام سواء في معرض تفسيره للآية ابتداءًا، أو كانت الآية محلَّ استدلال، ومن أمثلة ذلك:

---

(1)ـ وهي قراءة: نافع وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر، وابن كثير وأبو عمرو بن العلاء البصري . انظر: كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ط2، تحقيق : د/شوقي ضيف، الناشر : دار المعارف، القاهرة ، 1400هـ، ص: 272.

(2)ـ وهي قراءة: حمزة والكسائي. انظر: المصدر السابق، ص: 272.

(3)ـ العواصم و القوصم، (6/ 80)

(4)ـ وهي قراءة: عاصم وحمزة والكسائي. انظر: كتاب السبعة في القراءات، ص: 348.

(5)ـ وهي قراءة: نافع و ابن كثير وأبو عمرو بن العلاء وابن عامر الشامي. انظر: المصدر السابق، ص: 348.

(6)ـ إيثار الحق على الخلق، بن الوزير اليماني، ص:288.

(7)ـ ترجع مادة " لَطَفَ" في اللغة إلى معنيين:

. الأول: الدِّقة أو الخفاء، وهذا باب (لَطُفَ) بضم الطاء.

. والثاني: الرِّفق وهذا باب (لَطَفَ) بفتح الطاء. انظر: لسان العرب (316/9).

هذا و يجوز أن يكون المعنيان مرادين في اللطائف، وتكون تسميتها باللطائف لما فيها من الخفاء الذي لا يدرك إلاَّ بإمعان نظر، أو للترفُّق في الوصول إلى اللطيفة، أو لاجتماعهما معًا فيها. انظر: مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير، مساعد الطيَّار، ط1، دار المحدث، السعودية، 1425هـ، ص: 257.

يختتم الإمام تفسيره لقوله تعالى:﴿…﴾[سورة فاطر، الآية:28] بقوله:"...

وفي الآية فوائد:

الأولى: أنَّه قصر الخشية على العلماء فلا توجد في غيرهم، ولم يقصرهم على الخشية حتى لا يوجد فيهم غيرها من الرَّجاء، وسائر العقائد والأخلاق؛ وإنّما خصَّ الخشية بالذّكر هنا وحدها دون الرَّجاء وغيره؛ لأنَّ قبل الآية ذكر الكفر والتكذيب للرُّسل.

الفائدة الثانية: أنَّ الله ذكر بعد ذلك ما يوجب الرَّجاء من قوله:﴿…﴾، ثم قوله:﴿…﴾، ثم قوله:﴿…﴾[سورة فاطر، الآيتان:29 . 30]، ثم ذكر آية الرّجاء الكبرى في قوله:﴿…﴾[سورة فاطر، الآية:32] كما تقدم في موضعه.

الفائدة الثالثة: أنَّ الرَّجاء والخوف من المختلفات التي يمكن اجتماعها لا من المتضادات التي يستحيل اجتماعها، وبذلك قد يجتمعان في الآية الواحدة، كقوله تعالى: ﴿…﴾ [سورة الزمر، الآية:10] فهما كالصّلاة والزّكاة لا كالإيمان والكفر والصوم والفطر فاعرف ذلك"[1].

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى:﴿…﴾

(1)ـ العواصم والقواصم، (9/ 379 . 380).

لطيفة، وهي أنَّ للدّاعي للهدى حالين:

حال تلطّفٍ ودعاء فلا يحسن فيها مثل هذا الكلام وأمثاله، وحال غضب وتهديد ووعيد، وفيها يحسن هذا وأمثاله، وهذا مما كنت قدَّمت من اعتبار الجهتين، ألا تراهم حين استعجلوا العذاب وطالبوه معجزين له مظهرين أنه لو كان صادقا لأتى به، كيف يرتكز في الذهن أن يتطلب من الكلام ما يُلقِمهم الحجر، ويؤلم قلوبهم من الوعيد والتهديد، وهذا مثل قوله﴿ 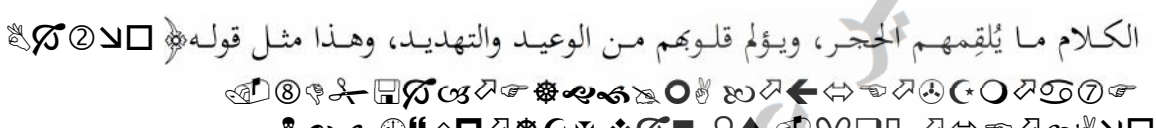

9. ردوده و استدراكاته على المفسِّرين:

لم يكن الإمام ابن الوزير مجرَّد ناقلٍ لآراء المفسّرين، أو موردًا لآيات الذّكر الحكيم لمحض الاستدلال الاستشهاد للمسائل العلميَّة المختلفة؛ بل نجده كذلك مفسِّرا معتدًّا بنفسه، واثقا منها له آراؤه واجتهاداته الخاصة، يتضح ذلك من خلال تعقيباته و كذا ردوده على أقوال غيره من المفسِّرين، ممَّا يكشف لنا جانبًا من الشّخصيَّة التفسيريَّة لابن الوزير.

وأسجِّل قبل الشروع في إيراد الأمثلة أنَّ الإمام يلمع إلى ذلك إمَّا مبتدءا بإيراد أقوالهم في الآية ـ ثم يتعقبها بالنَّقد أو الملاحظة .، أو منبِّها إلى ذلك في أعقاب بيانه لمعنى الآية محلَّ الاستشهاد أو التفسير:

يقول في سياق ردِّه على الزَّمخشري الذي أوَّل قوله تعالى:﴿ 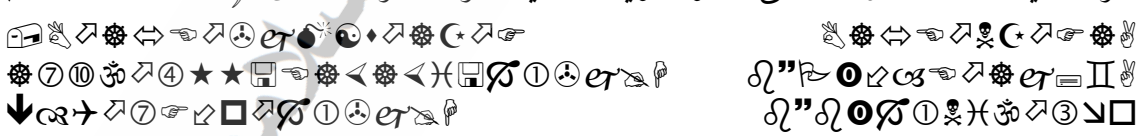

(1)ـ المصدر نفسه، (366/8).

هذه الآيات في الآيات التي اقترحها المشركون، فتأوَّل قوله فيها: ﴿ بقولهم ﴾ [سورة الإسراء، الآية:92].

وكيف يصحُّ له هذا وتنزيل الملائكة هو الذي صدَّر الله ﷻ به الآية، وخصَّهم بذكر الإنزال لكونهم في السَّماء، ثمَّ عطف عليهم غيرهم بلفظ الحشر الذي هو بهم أليق من الإنزال، ثمَّ جاء فيما عطف عليهم بأدلِّ الأشياء على المغايرة، وهو كل شيء الذي لا يصلح أسماء للملائكة على جهة الحقيقة مطلقًا، ولا على جهة المجاز في هذا الموضع، والمجاز يحتاج إلى مساعدة القرينة ولا نصَّ مع عدمها فكيف مع دلالة القرينة على بطلانه؟؟."[1].

ويقول أيضًا في سياق ردِّه على الزَّمخشري في تفسير قوله تعالى:﴿ [سورة النساء، الآية:47]:"... وقد روى الزَّمخشري من هذه الآثار الثلاثة أثر ابن عباس[2]؛ فإن كان باطلاً فما ينبغي له أن يرويه، ويسكت عنه في كتاب سمَّاه تفسير لكلام الله الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فلا يحلُّ لأحد أن يُدخِل في تفسيره شيئًا من الباطل؛ وإن كان حقًّا لزمه ألاَّ يخالف معناه ومفهومه بالتَّأويلات المتعسَّفة و التَّمحُّلات[3] المتكلَّفة"[4].

ويقول في سياق ردّه على الإمام الحاكم[5] في تفسير قوله تعالى﴿ [سورة الأنعام، الآيتان:28 .29]:"... فإنَّ الحاكم . رحمه الله .

---

(1)ـ المصدر السابق، (45/6).

(2)ـ هذا الأثر هو قوله ﷺ:" لا صغيرة مع الإصرار ولا كبيرة مع الاستغفار"، أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، (456/5).

(3)ـ التمحُّل في اللغة بمعنى: الاحتيال. انظر: لسان العرب، (11/ 616).

(4)ـ العواصم والقواصم (170/9).

(5)ـ هو: الإمام أبو سعد المُحَسِّن بن محمد بن كرامة الجشمي البيهقي مفسِّر عالم بالأصول والكلام، من مصنفاته: "التهذيب في التفسير" في مجلدات، توفي مقتولا بمكة سنة 494هـ. انظر: معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، (8/ 187).

أنكر صحة عَوْدِهم إلى ما نهوا عنه بعد مشاهدة القيامة وأهوالها، وتأوَّل الآية أنَّ المراد: إذا ردُّوا إلى الدنيا كما يردُّ من النّوم إلى اليقظة. قال: . فأمّا بعد المعاينة والعلم الضروري، فلا يجوز الرَّد إلى حال التكليف للإلجاء الحاصل، هذا لفظه.

والعجيب كيف يستغرب أن تُحمَل الآية على أنهم لو ردُّوا كالرَّد من النّوم إلى اليقظة، لعادوا لما نهوا عنه والله قد نصَّ على أنهم إنَّما تمنَّوا الرَّد لما وُقفِوا على النَّار، وبدالهم ما كانوا يخفون من قبل، وكذَّبهم الله في تلك الحال ﴿ [illegible] فقال: ﴿ [illegible] ﴾ ، وأكَّد ذلك بقوله ﴿ [illegible] ﴾... "[1].

و في أعقاب استدلاله بقوله تعالى ﴿ [illegible] ﴾ [سورة المدثر، الآيتان:38 . 39] على بشرى هذه الأمَّة بالرَّحمة، يقول:" ... وأمَّا تفسير أصحاب اليمين بأنهم أطفال المسلمين فضعيف[2]؛ لأنّه من رواية علي بن قادم[3]، عن الثوري[4] عن الأعمش[5]،

(1)ـ العواصم والقواصم (333/8).

(2)ـ وهو أثر مروي عن علي ابن أبي طالب ﷺ، انظر: تفسير الطبري، بن جرير الطبري، تحقيق:عبد الله بن عبد المحسن التركي، دط، دار هجر، دت (23/ 449), وكذا: معالم التنزيل، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، ط4، دار طيبة للنشر والتوزيع، العربية السعودية، 1997م، (179/5).

(3)ـ هو: أبا الحسن علي بن قادم الخزاعي الكوفي،كان ممتنعا منكر الحديث شديد التشيع، توفي بالكوفة سنة 213هـ في خلافة المأمون. انظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، دط، دار صادر، بيروت، (404/6).

(4)ـ هو: الإمام العالم أبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري الكوفي الفقيه، سيد أهل زمانه علماً وعملاً، قال فيه شعبة ويحي بن معين وغيرهما: سفيان أمير المؤمنين في الحديث، توفي سنة 161هـ. انظر: العبر في خبر من غبر، محمد بن أحمد بن عبد الله الذهبي، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دط، دار الكتب العلمية، بيروت، دت، (181/1).

(5)ـ هو: أبو محمد سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي مولاهم، الأعمش، روى عن ابن أبي أوفى وأبي وائل والكبار، وكان محدث الكوفة وعالمها، كانت وفاته سنة ثمان وأربعين ومئة. انظر: العبر في خبر من غبر، (1/ 160).

عن عمران القطان[1]، عن زاذان[2] عن علي عليه السلام موقوفًا، وقد جمع بين الضَّعف والإعلال، ومخالفة القرآن ومخالفة الخصوم.

أمَّا الضَّعف؛ فلأنَّ علي بن قادم مضَعَّف تضعيفًا لم يعارضه توثيق، ضعَّفه ابن سعد وابن معين، وتضعيف ابن معين شديد؛ لأنَّه نفيٌ للتوثيق كما ثبت عنه في علوم الحديث، فالضَّعيف عنده لا يكتب حديثه، ولا يعتبر به في الشواهد، ولم يوثَّق، لكن قال أبو حاتم وحده: محلُّه الصدق، و هي عبارة تضعيف عندهم...وتفرَّد به الحاكم، ولم يذكره أحد من أهل الكتب الستة، ولا من أهل المسانيد ولا هو في "مجمع الزوائد"، وهو ممَّا انتُقِد على الحاكم رحمه الله.

وأمَّا الإعلال؛ فلأنه روى هذا التفسير الغريب عنهم، عن أئمة مشاهير، علمهم محفوظ متداول في أقلّ من هذا، فمن جاء بالغريب عنهم من الضُّعفاء لم يُلتفَت إلى ما جاء به.

وأمَّا مخالفته لكتاب الله تعالى؛ فلأنّه قد تكرّر فيه ذكر أصحاب اليمين، وظهر أنَّ المراد بهم طائفة من المكلَّفين كما جاء في سورة "الواقعة"؛ بل في هذه الآية نفسها ما يدلُّ على ذلك، حيث قال تعالى: ﴿ [سورة المدثر، الآيات:40 . 41]، والأطفال لا يختصون دون المكلَّفين بمثل ذلك...

وقد سمَّى الله تعالى أصحاب اليمين بأسماء، حيث قسَّم أهل الجنة إلى قسمين، وإلى ثلاثة، كقوله تعالى: ﴿ [سورة فاطر، الآية:32]، ولم يجعل الأطفال قسماً من أقسامهم في شيء

(1)ـ هو: الإمام المحدث، أبو العوام، عمران بن داور العمي البصري القطان، قال فيه أحمد بن حنبل: أرجو أن يكون صالح الحديث، وقال النسائي: ضعيف الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء، كان يرى الخروج، ولم يكن داعية، توفي في حدود الستين ومئة. انظر: سير أعلام النبلاء، (7/ 280).

(2)ـ هو: عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة بن الزبير المدني، يقال له زاذان، لم يذكر له تاريخ وفاة. انظر: لسان الميزان، ابن حجر، ط3، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1986م، (331/3).

من الآيات؛ لأنّهم في منزلة الحور العين، ومن تشبيه الله تعالى لفضول الجنَّة وأهلها في العرف السّابق هم أهل الجنة.

وأمَّا مخالفته لمذهب الخصوم وكثير من أهل السنَّة؛ فلأنَّه خصَّ أطفال المسلمين دون أطفال المشركين، وقد خرَّج البخاريُّ في حديث سَمُرة[1] أنَّ النبيَّ ﷺ أُرِي إبراهيم الخليل في الجنة وعنده أطفال النَّاس، فقالوا: يا رسول الله وأطفال المشركين؟،قال:« و أطفال المشركين»[2]." [3].

ويقول في معرض اعتراضه على شيخه بشأن إكثاره من ذكر فضائل السُّور ضمن تفسيره[4]:"...وتجاسر[5]على رواية فضائل السور الموضوعة مع اتفاق علماء الأثر على وضعها ومعرفته بذلك، فإنه ممَّن يعرِف ما ذكره ابن الصَّلاح[6] في ذلك..." [7].

والإمام ابن الوزير بهذا التعقيب يفصح لنا عن موقفه . رحمه الله . من فضائل السُّور، وهو الموقف القائم على المنع من إيرادها وكذا روايتها؛ إلاَّ ما صحَّ منها.

10. الإجمال في الرَّد على أهل البدع والطَّوائف:

---

(1) ـ هو: أبو سليمان سمرة بن جندب بن هلال بن حريج بن مُرَّة بن حَزن بن عمرو الفزاري، روى عنه الشعبي وابن أبي ليلى وطرف بن الشُّخَير وآخرون، ذُكر أنه توفي قبل سنة ستين للهجرة، وقيل غير ذلك. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط1، دار الجيل، بيروت، 1412هـ، (178/3).

(2) ـ أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين، (465/1)، والإمام أحمد في مسنده (33/ 335)

(3) ـ العواصم والقواصم (213/9).

(4) ـ وهو تفسير بعنوان: "تجريد الكشاف المزيد فيه النكت اللّطاف ".

(5) ـ جَسَرَ يَجْسُرُ جُسُوراً وجَسارَةً مضى ونفَذ، وجَسَرَ على كذا يَجْسُر جَسارَةً وتَجاسَر عليه أَقدم والجَسُورُ المِقْدامُ ورجل جَسْر وجَسُورٌ ماضٍ . انظر: لسان العرب لابن منظور (136/4).

(6) ـ يقول الإمام ابن الصلاح:" ثم إنَّ الواضع : ربما صنع كلاماً من عند نفسه فرواه وربما أخذ كلاما لبعض الحكماء أو غيرهم فوضعه على رسولﷺ، وربما غلط غالط فوقع في شبه الوضع من غير تعمد، كما وقع لثابت بن موسى الزاهد في حديث :« من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار».

ومثاله: روي عن أبي عصمة ـ وهو نوح بن أبي مريم ـ أنه قيل له : من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة ؟ فقال : إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة و مغازي محمد بن إسحاق فوضعت هذه الأحاديث حسبة.

وهكذا حال الحديث الطويل الذي يروى عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ في فضل القرآن سورة فسورة . بحث باحث عن مخرجه حتى انتهى إلى من اعترف بأنه وجماعة وضعوه، وإنَّ أثر الوضع لبيِّن عليه، ولقد أخطأ الواحدي المفسّر ومن ذكره من المفسرين في إيداعه تفاسيرهم والله أعلم". انظر: مقدمة ابن الصلاح، ط1، مكتبة الفارابي، 1984م، ص: 58.

(7) ـ العواصم والقواصم (308/3).

يرى الإمام ابن الوزير أنَّ الفهم الصَّحيح لنصوص الكتاب والسُّنة، كفيل بإيضاح العقيدة الصَّحيحة التي من أجلها بعث الله الأنبياء والرُّسل، فمن هذا المنطلق نجده لا يتوانى في الرّدِّ على مسالك الجدليين والمنطقيين، وكذا شبه أهل البدع والطَّوائف المختلفة، سواء كان في معرض الاستدلال أو التفسير لآيات الذّكر الحكيم ، ومن أمثلة ذلك:

في سياق استدلاله بقوله تعالى: ﴿ ﴾[سورة الرعد، الآية:04] يقول:" وقد أشار الله تعالى إلى بطلان مذهب الطبائعيين[1] بهذا المعنى... وآخر الآية دليل على أنَّ العقل يدرك بذلك بطلان قول أهل الطبائع"[2].

وعنـــــد بيانـــــه لقولـــــه تعـــــالى﴿ ﴾[سورة الروم، الآية:27] يقول:"... أي الوصف الأعلى على ألسنة أهل السَّموات والأرض، وهو كمال الثَّناء بأسمائه الحسنى كما ذكره المفسرون، والقرآن يفسِّر بعضه بعضًا، وأمَّا نفي الأسماء عنه وتأويلها فلا يدلُّ عليه عقل ولا سمع؛ بل هو خلاف المعلوم ضرورة من الدِّين وليس فيه من الشبهة غير تسميتهم له تنزيهًا، وهو اسم حسن على مسمًّى قبيح فالواجب تنزيه الله تعالى منه"[3].

11. العناية بالجانب الوعظي في التَّفسير:

يُولي الإمام ابن الوزير اهتماما كبيرا بالجانب الوعظي في سياق تفسيره للآيات القرآنية، ومن أمثلة ذلك:

(1)ـ وهم القائلون باستقلال الطَّبيعة في إيجاد الأشياء، و أنَّ لها أثرًا في الأشياء، و ما من شيء يخلق إلاَّ من اجتماع الطَّبائع الأربع فيه. انظر: تلبيس إبليس، أبو الفرج عبد الرحمان ابن الجوزي، ط1، دار الفكر، بيروت، 2001م، ص:41.

(2)ـ إيثار الحق، ص:49.

(3)ـ المصدر نفسه، ص:180.

يقول في أعقاب تفسيره لقوله تعالى: ﴿ [illegible] ﴾[سورة غافر، الآية:41]:"...فافزع إلى الله بالتوبة والاستغفار، والتضرع والتذلل، وطلب أسباب الرقة والتخويف العظيم لنفسك من الوقوع في الشّقوة الكبرى بعذاب الآخرة، فإنَّ من طبائع النفوس الإيمان عند شدَّة الخوف ..."[1].

❖ و في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ [illegible] ﴾[سورة يونس، الآية:39] يقول:" فبيَّن سبحانه أنّ التَّكذيب بما لم يُعلَم تأويله هو عادة جميع الكافرين الأولين والآخرين، وأنَّ سبب كفرهم وتكذيبهم به إنّما هو جهلهم وعدم إحاطتهم بعلمه، فليحذر كلُّ الحذر فإنَّ طباع الخلق واحدة إلا ما سلّم الله تعالى، نسأل الهداية والسلامة..."[2].

(1)ـ المصدر نفسه، ص: 59 .

(2)ـ المصدر نفسه ، ص:195 . 196.

المطلب الثاني: مصادره في التفسير و طريقته في النقل عنها

لقد تعدَّدت المصادر التي استقى منها الإمام ابن الوزير، واختلفت مشاربها وتنوّعت مناهجها، و من خلال الاستقراء اتضح أنَّ مصادره على ثلاثة أقسام:

- ❖ .كتب السُّنة بعمومها.
- ❖ .كتب التَّفسير المفردة.
- ❖ .كتب اللغة و علوم القرآن.

1. *كتب السُّنة عمومًا:*

ذلك أنَّ جميع ما أورده من مرويات حديثية أو آثار عن الصحابة أو التابعين، لابدَّ أن يكون مصدره فيها النقل عن كتب السنة المسندة، وهي كثيرة، وفيما يلي نذكر أسماء تلك الكتب مع بعض الأمثلة:

❖. صحيح البخاري:

يقول في تفسيره للآية (67) من سورة الأنفال:"...وعن ابن عباس ﷺ في قوله تعالى﴿ ■ ﴾: لمَّا خفف الله تعالى عنهم في العدد نقص من الصَّبر بقدر ما خُفِّف عنهم. رواه البخاري[1] "[2].

❖. صحيح مسلم:

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿ ✉ ﴾ ﴿ ■ ﴾ يقول:"..ومن ذلك حديث قتادة عن

(1)ـ انظر: البخاري، كتاب التفسير، باب " الآن خفَّف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا"، (4/ 1707).

(2)ـ العواصم والقواصم (15/7).

أنس أنّه لما نزل أوّل سورة الفتح قال رجل: هنيئًا مريئًا يا رسول الله قد بيَّن الله لنا ما يُفعَل بك، فما يفعل بنا؟ فأنزل الله ﷻ: (الآية)، رواه مسلم من غير طريق[1].. "[2].

❖. سنن أبي داود:

يقول في تفسير الآية (116) من سورة النساء:"... وروى أبو داود في "سننه"[3] عن أبي مجلز لاحق بن حميد التابعي الجليل أحد أصحاب ابن عباس أنّه قال: هي جزاؤه فإن شاء الله أن يتجاوز عن جزاؤه فعل.."[4].

❖. سنن الترمذي:

يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿ [illegible] ﴾ [illegible]

[illegible] [سورة المدَّثر، الآية:55]:"...روى السيد أبو طالب في "أماليه"، و الحاكم في "المستدرك"، وأبو داود و"الترمذي" من حديث أنس عن رسول الله ﷺ أنّه قال في هذه الآية: « قال الله تعالى: أنا أهل أن أُتَّقى، فمن اتَّقاني فلم يجعل معي إلها، فأنا أهل أن أغفر له»[5].."[6].

❖. المستدرك للحاكم:

وقد أكثر الإمام ابن الوزير من النَّقل عنه مقارنة بباقي المصادر الأخرى، ومن أمثلة ذلك قوله في تفسير الآية (15) من سورة الأحقاف :"وقد خرَّج الحاكم في ذلك نصًّا صريحا...وفيه عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ« إنَّ الله قضى أن يؤتى بحسنات العبد وبسيئاته، ويقصُّ بعضها ببعض، فإن بقيت حسنة وسَّع الله له في الجنة ما شاء؛ وإن لم يبقى له شيء

ف:﴿ [illegible] ﴾ [illegible]

[illegible]

---

(1)ـ انظر: مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب صلح الحديبية، (176/5).

(2)ـ العواصم والقواصم (393/8). بتصرف

(3)ـ انظر: سنن أبي داود، كتاب الفتن، باب في تعظيم قتل المؤمن، (4/ 169).

(4)ـ العواصم والقواصم (21/9).

(5)ـ انظر: سنن الترمذي، كتاب التفسير، باب " ومن سورة الدثر"، ص: 755.

(6)ـ العواصم والقواصم (316/9).

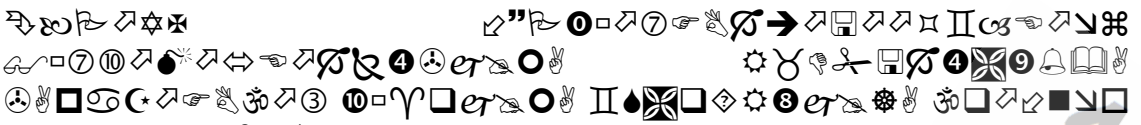

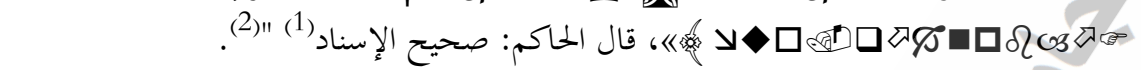
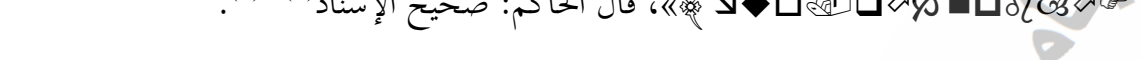

قال الحاكم: صحيح الإسناد[1] "[2].

❖. السنن الكبرى للبيهقي:

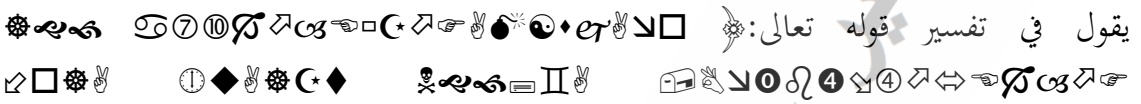

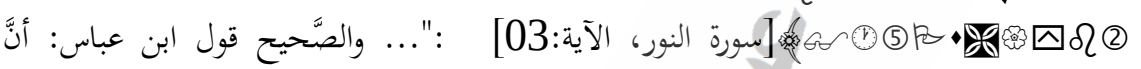

[سورة النور، الآية:03] :"... والصَّحيح قول ابن عباس: أنَّ يزني بها، وأنَّ النّكاح هنا هو: اللغوي لا الشَّرعي، رواه عنه البيهقي في "السنن الكبرى[3]"..." [4].

❖. سنن النسائي:

يقول في سياق تفسيره للآية (16) من سورة الأنفال:" ...وتقدَّم في ذلك حديث مرفوع من حديث أبي سعيد، رواه أبو داود والنسائي[5] والحاكم، وقال صحيح على شرط مسلم، ولفظه: أنها نزلت فينا أهل بدر، وفي حديث أبي هريرة عدَّها في السَّبع الموبقات، متفق على صحّته"[6].

❖. مسند الإمام أخمد:

(1)ـ انظر: المستدرك، كتاب التوبة والإنابة (280/4، حديث رقم:7641).

(2)ـ العواصم والقواصم (77/9).

(3)ـ انظر: السنن الكبرى للبيهقي، كتاب النكاح، باب نكاح المحدثين وما جاء في قول الله ﷻ:﴿ الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين﴾، (154/7).

(4)ـ العواصم والقواصم (193/2 . 194).

(5)ـ انظر: السنن الكبرى للنسائي، (198/5).

(6)ـ العواصم والقواصم (382/9).

[سورة المائدة، الآية:47]:"...وقال أحمد في "المسند": حدَّثنا يحي بن سعيد القطان، عن المحرَّر بن أبي هريرة، عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ أنَّه قال: « من أصيب بشيء في جسده، فتركه لله، كان كفارة له»[1]..."[2].

❖. مجمع الزوائد:

يقول في تفسير قوله تعالى [سورة المائدة،الآية:29]:" ...وذكر الحافظ شمس الدّين علي بن أبي بكر الهيثمي ... من كتاب التفسير من " مجمع الزائد" حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا: « أشقى النَّاس ثلاثة: عاقر ناقة ثمود، وابن آدم الذي قتل أخاه»[3]..."[4].

❖ .معاجم الطبراني:

وعند تفسيره لقوله تعالى يقول: [سورة النساء، الآية:110]:"... وعن أبي الدرداء، قال: كان النبي ﷺ إذا جلس وجلسنا حوله، فأراد أن يقوم ترك نعليه ...فأخذتُ رَكْوَة[5] من ماء فاتَّبعته، فرجع ولم يقضي حاجته، فقلت: يا رسول الله ألم تكن لك حاجة، قال: بلى؛ ولكن أتاني آت من ربي فقال: (الآية)، وقد كانت شُقَّت عليَّ الآية التي قبلها [...]، فأردت أن أبشِّر أصحابي،

(1)ـ انظر: مسند الإمام أحمد، (479/38).

(2)ـ العواصم والقواصم (218/9).

(3)ـ انظر: مجمع الزوائد، أبو بكر الهيثمي، كتاب التفسير، باب سورة المائدة، (77/7).

(4)ـ العواصم والقواصم (22/8).

(5)ـ الرَّكوة في اللغة هي: إناءٌ صغير من جِلْدٍ يُشْرَب فيه الماءُ. انظر: لسان العرب (333/14).

قلت: يا رسول الله، وإن زنى وإن سرق، ثمَّ يستغفر الله غفر له؟، قال: نعم، ثمَّ ثلَّثت، قال: على رغم أنف أبي الدَّرداء...رواه الطّبراني[1].."[2].

2. *كتب التفسير المفردة:*

رغم كثرة المواضع التفسيرية؛ إلاَّ أننا نجد الإمام ابن الوزير غير مكثر من إيراد أقوال غيره من المفسّرين، حيث انحصرت جلُّ نقولاته عن كتب التفسير الآتي ذكرها:

❖ الكشَّاف (تفسير الزمخشري):

وهو من أكثر المصادر التي ينقل عنها، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلّقة بالمسائل اللُّغوية والنَّحوية، ومن أمثلة ذلك:

يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿ [illegible] ﴾ [21]:" وقد ذكر الزمخشري في الكشاف في تنكير إيمانهم وجهين:

أحدهما: أنه نكر لتعظيمه.

ثانيهما: أنّه نكّر لنقصانه..." [3].

وفي موضع آخر يقول:"...وقال الزّمخشري في تفسير قوله تعالى :﴿ [illegible] ﴾ [49]:. القَدَرُ والقدرُ: التقدير، وقرئ بهما؛ أي إنَّا خلقنا كلَّ شيء مقدَّرا محكما مرتَّبا على حسب ما اقتضته الحكمة..." [4].

❖ معالم التنزيل (تفسير البغوي):

يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿ [illegible] ﴾

(1)ـ انظر: المعجم الأوسط للطبراني، (3/ 205، حديث رقم: 2932).

(2)ـ العواصم والقواصم (8/397 . 398).

(3)ـ المصدر السابق (9/221).

(4)ـ المصدر السابق (6/187).

سورة البقرة، الآية:09]:" وقال البغوي: اختلف العلماء في إسناد الخَتم إلى الله تعالى، فقيل: هي علامة جعلها الله تعالى على قلوبهم تعرفهم الملائكة، وقيل غير ذلك"[1].

❖ الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي):

وفي تفسيره للآية السّادسة من سورة الحجرات يقول:" وذكر القرطبي في "تفسيره" الجليل في قوله تعـــــــــــــــالى﴿ ✌♊▭◆ ❺ ♑♌▪③♌♑♌✠✡♌✠”♌ ⌘♌♑♌✡✠♌ ❄🕐
☞♌✡♊☜♌☸⇔☜♊✡♌☜♌✡♌♌🕘
✠✡♌♌☜♌☸⇳☜♌♌♎☜♌♌✡♌☜♌☸⇳☜♌♌♋☜♌♌✡♌✠ ✌🕮🕭◆
☞⑦♋❽☼☜♌♌✡♌♌☜♌♌✠☪☸♌♌⑫♌♌✌☮✌♌
☞✡♊❹♑♌♑♌⓿♑♌♌⑩⑦🕗♌☸♓✂♌♌﴾[سورة الحجرات ، الآية:06]، وقال: في ذلك سبع مسائل...." [2].

❖ تجريد الكشاف مع زيادة النكت اللّطاف[3]:

يقول في تفسير الآية (23) من سورة الزمر:" قال صاحب "الابتداء" في تفسيره " تجريد الكشاف مع زيادة النُّكت اللّطاف":ـ وإنَّما عدَّاه بإلى؛ لأنه ضمَّنه معنى يسكن ويطمئنُّ، واختلف فقيل: تقشعر من آيات وعيده، وتلين من آيات وعده عن السُّدي، وقيل: تقشعر لإعظامه خوفا، وتلين عند تلاوته رجاءًا"[4].

(1)ـ المصدر السابق (187/6).

(2)ـ المصدر السابق (16/8).

(3)ـ سبق التعريف بهذا المصنَّف.

(4)ـ العواصم والقواصم (9/ 371 . 372).

❖. تفسير الظَّاهري:

هكذا نصَّ ابن الوزير على تسمية هذا المصنَّف، وقد أشار إليه في موضعين تقريبا، غير أنَّ عدم ذكر الاسم الكامل للكتاب، إضافة إلى عدم ذكر اسم أو كنية هذا المفسِّر قد أوقعني في حيرة شديدة إذ أنَّ هذه النّسبة "الظّاهري" قد حملها أكثر من مفسِّر، ومن تلك النقولات عن هذا التفسير، قوله في تفسير الآية (116) من سورة النساء:"... وروى العلاء بن المسيب عن عاصم بن أبي النجود أحد القرَّاء السبعة عن ابن عباس أنَّه قال: هي جزاؤه إن شاء عذَّبه وإن شاء غفر الله له، وروي نحو ذلك عن عون بن عبد الله، وعن أبي صالح و محمد بن سيرين، ذكره "الظاهري" في تفسيره..." [1].

❖. تفسير بن مردويه[2]:

وهو من التفاسير المسندة، و قد أشار إليه الإمام ابن الوزير في مواضع قليلة، أذكر منها:

يقول في معرض تفسيره للآية (22) من سورة القيامة:" قال ابن مردويه في "تفسيره": حدَّثنا إبراهيم بن محمد، حدَّثنا صالح بن أحمد، حدثنا يزيد بن الهيثم، حدثنا يزيد بن الصباح...عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ في قوله تعالى: ﴿🕑⑨◘⬀ᘯ❺ᘯ◘□ᘯ⬀☞②⬀◘ᘯ❑★🖫☜⬀ᘯ🕑ᘓ☪⬀☞ 🕑⑦⑨ᘯ♦☼🏳❾✍☠☪⬀☞ 🕑⑦⑨ᘯ♦⬀↘🏳○✍❁☪⬀☞ ✍⓿↘⌑Ⅱ✡⬀☞↘♦🡻ᘓ❁ᘯ○✌﴾، قال: في وجه الله ﷻ "[3].

وعلى غرار هذه التفاسير التي صرَّح بالنقل عنها بالنصِّ، فإنه يشير في مواضع يسيرة إلى تفاسير أخرى، ملمحًا إلى النقل عنها دون تنصيص كما هي عادته ـ رحمه الله ـ في النَّقل، وهذه التفاسير هي كالآتي :. "التفسير الوسيط" للإمام الواحدي النيسابوري، وتفسير "عين المعاني" لمحمد بن طيفور الغزنوي[4]، وتفسير عبد الصَّمد الحنفي[5]، وكذا تفسير الإمام الرازي.

---

(1)ـ المصدر السابق (9/ 21 ـ 22).

(2)ـ وهو: أحمد بن موسى الأصبهاني، العالم الفاضل الحافظ المعروف بـ "ابن مردويه"، صنَّف التفسير، وقد يعرف مصنَّفه بتفسير ابن مردويه، وكانت وفاته في سنة عشر وأربعمائة. انظر: طبقات المفسرين لأحمد بن محمد الأدنروي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، ط1، مكتبة العلوم والحكم، 1997م، (101/1).

(3)ـ العواصم والقواصم (5/ 128).

(4)ـ هو: أبو عبد الله محمد بن طيفور الغزنوي السجاوندي، مفسر، مقرئ، نحوي، من آثاره: "علل القراءات"، و"عين المعاني في تفسير السبع المثاني"، ، توفي سنة 737هـ. انظر:طبقات المفسرين للأندروي، (274/1).

(5)ـ هو: القاضي أبو الفتح عبد الصمد بن محمود بن يونس الغزنوى الحنفي الفقيه، من أشهر كتبه تفسيره المعروف بـ" تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء"، لم يذكر له تاريخ وفاة . انظر: هدية العارفين (574/1).

3. *كتب اللغة و علوم القرآن:*

لقد أفاد ابن الوزير من كتب اللغة في مجال الإعراب والصرف، وتراكيب الجمل، كما أفاد من جهد الأئمة الأعلام الذين لهم اهتمام خاص بتلك العلوم الوثيقة الصِّلة بكتاب الله ﷻ؛ وإن كان ابن الوزير ذا ملكة ودراية قوية في هذا الباب، فهو يقتبس ويستنبط و يناقش ويرجّح؛ وإن كان في بعض الأحيان يكتفي بإبراز الأقوال دون أن يعلّق عليها.

وفيمايلي نذكر أهم الكتب التي أفاد منها ابن الوزير:

. "غريب القرآن" للإمام أبي حيان الأندلسي.

. " أسباب النزول" للإمام الواحدي النيسابوري.

. "تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة الدينوري.

. " التبيان في آداب حملة القرآن" للنووي.

. " أساس البلاغة" للزمخشري.

. " الفائق في غريب الحديث والأثر" للزمخشري أيضا.

. "الصّحاح" لأبي نصر الجوهري.

. "مفتاح العلوم" للسَّكاكي.

. " فقه اللغة " لأبي منصور الثعالبي.

. " ضياء الحلوم المختصر لشمس العلوم " لنشوان الحميري[1].

تلك هي مجمل المصادر التي نقل عنها الإمام ابن الوزير، وسمّاها في كتابيه "العواصم" و "الإيثار" ممَّا له علاقة بعلم التفسير، كما أنَّه أورد مرويات أخرى . وهي قليلة . دون عزوها إلى مصادرها، ويظهر أنَّ أكثرها يرجع إلى المصادر التي سمَّاها مما تقدَّم ذكره.

وقد اتَّسمت نقولاته . رحمه الله . عن تلك المصادر بالأمانة العلميَّة العالية، فهو لا يحكي قولا إلاَّ ويسنده إلى مؤلّفه، إمَّا بلفظه أو بمعناه، كما سبق وأن أشرت في الفصل السابق.

(1)ـ هو: محمد بن نشوان بن سعيد بن نشوان الحميري اليمني الصبري، من مصنَّفاته " ضياء الحلوم"، وهوكتاب في اللغة توفي سنة 610هـ. انظر: هدية العارفين (02/2).

المبحث الثاني : الاتجاه النَّقلي في التفسير وضابطه عند ابن الوزير

الاتجاه النَّقلي في التفسير، هذا المصطلح قد ارتبط في عرف الكثير من الباحثين وكذا المشتغلين بعلم تفسير القرآن باتجاه "التفسير بالمأثور".

وعليه فإنَّ التفسير بالمأثور يشمل ما جاء في القرآن نفسه من البيان والتفصيل لبعض آياته، وما نُقل عن الصَّحابة رضوان الله عليهم ، وما نقل عن التابعين على خلافٍ بين العلماء في اعتباره مأثوراً أم لا[1].

وقبل المضي قُدُمًا نودُّ أن نشير إلى نقطة دقيقةٍ وهامَّة في الوقت ذاته؛ وذلك ضبطًا للمصطلحات نقول :.

لئن درج المتأخّرون على هذا الاعتبار في كلامهم حول مراتب التفسير النَّقلي؛ إلاّ أنَّنا نجد هذا المصطلح (الاتجاه النَّقلي) قد أخذ منحى آخر عند ابن الوزير، وهذا ما نستشفه من خلال كلامه . رحمه الله . حول طريق المعرفة لصحيح التَّفسير، وأصح التّفاسير عند الاختلاف، حيث يقول:" إنَّه من أجل ذلك فلا غنى عن معرفة مراتب المفسِّرين حيث يكون التفسير راجعا إلى الرواية، ثم مراتب التفسير حيث يكون راجعا إلى الدراية "[2].

وبإمعان النَّظر في كلامه . رحمه الله . حول التفسير النَّقلي نجد أنَّه منصرف إلى التفسير الذي يكون المستند فيه هو النقل لا غير، وهذا لأمرين:

- ❖ . اشتراطه ضرورة العلم بمراتب المفسرين، حيث يكون التفسير راجعا إلى الرّواية.
- ❖ . أنَّ مسالك التَّفسير النَّقلي التي يذكرها الباحثون المعاصرون وهي: تفسير القرآن بالقرآن وبالسنَّة قد اعتبرها الإمام من ضمن مراتب التفسير دراية لا رواية.

وبهذا يمكن القول أنَّ كلام الإمام ابن الوزير . رحمه الله . حول التفسير النَّقلي لا يعني به تمامًا ما درج عليه المتأخرون بدليل ما سبق بيانه.

وفي الحقيقة هذا الموقف من ابن الوزير يثير في الذّهن جملة من التّساؤلات مفادها:

. ما الضَّابط الدَّقيق في القول بأنّ هذا تفسير مأثور (رواية) أم لا (دراية) ؟!.

---

(1)ـ انظر : التفسير و المفسرون، محمد حسين الذهبي، دط ، مكتبة وهبة، مصر (1/ 112).

(2)ـ إيثار الحق ، ابن الوزير، ص: 146.

. ما هو الضَّابط في اعتبار الأنواع الأربعة (تفسير القرآن بالقرآن وبالسنة...) من ضمن المأثور؟.

. هل الصّيغة المعاصرة لمصطلح التفسير بالمأثور أدق وأشمل؟، أم ما درج عليه المتقدمون كالإمام ابن الوزير مثلاً ؟.

ولمَّا كان هذا الموقف من الإمام قد أثار في الذّهن تلك التّساؤلات، فقد ارتأيت أن أسلّط الضوء في هذا المبحث . على هذا المصطلح (التفسير بالمأثور)؛ بغية رفع اللُّبس الذي يكتنفه.

وقد قسمت هذا المبحث إلى مطالب كالآتي:

المطلب الأول: نظرة في مصطلح التفسير بالمأثور

المطلب الثاني: ضابط التفسير النقلي عند ابن الوزير

المطلب الثالث: موقف ابن الوزير من التفسير بالرأي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الأول : نظرة في مصطلح التفسير بالمأثور

ممَّا لا يخفى على الدّارسين في شتى مجالات المعرفة ما للمصطلحات العلميَّة من الأهميَّة في ضبط المعارف والعلوم، وعليه كان لزامًا تحرِّي الدِّقة أثناء وضعها، وأثناء فهمها والتَّعامل بها؛ فمتى وقع الخلل في وضع المصطلح أو فهمه؛ فإنَّ الاضطراب في الفهم وكذا التَّطبيق سيقع لا محالة .

ومن المصطلحات التي شاع استعمالها . في مجال الدراسات القرآنية . مصطلح " التفسير بالمأثور "، هذا المصطلح القديم في عرف العلماء السَّابقين، الحديث بصياغته الجديدة ممثَّلةً في تفسير القرآن بالقرآن ، وتفسير القرآن بالسنة وتفسير القرآن بأقوال الصحابة وكذا التابعين.

وبناءًا عليه فقد اعتُبِر التفسير بغير هذه الأوجه الأربعة هو تفسير بالرأي (الدّراية)، والذي هو مقابل التفسير بالمأثور.

والواقع أنَّ هذه التَّقسيمات الأربعة لا إشكال في كونها طرقاً من طرق التفسير؛ بل لا إشكال في أنها أفضل طرق التفسير، ومن أراد أن يفسر فعليه أن يرجع إليها، إلاَّ أنَّ المتأمِّل في تعريف التفسير بالمأثور بهذه الصيغة المعاصرة يجد أنَّه يشوبه شيء من عدم الدِّقة والضَّبط، وذلك من وجهين:

1/ . ما يتعلق بصحَّة دخول هذه الأنواع في مسمَّى المأثور.

2/ . ما يتعلق بالنتيجة المترتبة عليه.

أمَّا الأول: فإنَّه يظهر أنَّ هذا المصطلح غير دقيق في إدخال هذه الأنواع الأربعة فيه، فهو لا ينطبق عليها جميعاً؛ بل ويخرج ما هو منها، فهذا المصطلح غير جامع ولا مانع لسببين[1]:

أوَّلاً: في تصنيف تفسير القرآن بالقرآن من أقسام التفسير بالمأثور.

فالمأثور أو الأثر لغةً هو: ما يُخْبِرُ الناسُ به بعضُهم بعضاً أَي يَنقلُه خَلَفٌ عن سَلَفٍ، و منه يقال : أَثَرْتُ الحديثَ فهو مَأْثُور[2].

أمَّا في الاصطلاح فيطلق على ما أُثِرَ عن النبيﷺ، والصَّحابة ومن بعدهم من التَّابعين[3].

. فإذا كان الأمر كذلك فهل يمكن القول أنَّ تفسير القرآن بالقرآن مأثورًا ؟!.

---

(1)ـ انظر: مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير ص: 253 . 254.

(2)ـ انظر: لسان العرب، ابن منظور (05/4)، وكذا تاج العروس (16/10).

(3)ـ انظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر الجزائري الدمشقي، ط1، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة مكتبة المطبوعات الإسلامية،(40/1). بتصرف

إنَّ تفسير القرآن بالقرآن من حيث كونه مصدراً من مصادر التفسير، فإنَّ سبيل العلم به طريقان:

أحدهما:. توقيفي

وهو ما جاء صريحًا وواضحًا في القرآن نفسه، إمَّا بعده مباشرة، أو في موضع آخر وارد مورد البيان له.

ومن أمثلة هذا القسم[1] قوله تعالى﴿ ﴾[سورة الطارق، الآيات:1-3]، فالطَّارق المراد به هنا النَّجم الثاقب.

ومن ذلك تفسير أولياء الله في قوله تعالى﴿ ﴾، بقوله ﴿ ﴾[سورة يونس، الآيتان:62-63].

ومثال ما فُسِّر في موضع آخر قوله تعالى:﴿ ﴾ [سورة النحل، الآية:118]، وذلك في قوله ﴿ ﴾

فهذا القسم لا ريب أنَّه أبلغ أنواع التفسير، ولا قول لأحد معه، كما أنَّ مثله لا يُختلَف فيه[2].

---

(1)- للاستزادة انظر: البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزَّركشي، تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم، دط، دار التراث، القاهرة، دت، (186/2-196)، (36/3)

(2)- انظر: مقال بعنوان "تفسير القرآن بالقرآن دراسة تأصيلية "، أحمد بن محمد البريدي، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات

فتفسير القرآن بالقرآن في هذه الحال لا يمكن اعتباره مأثوراً؛ لكونه لا نقل فيه حتى يكون طريقه الأثر؛ بل:" إن تحرَّينا الدقة في اللفظ . فإنَّ هذا لا يصح . إذ كيف يصحُّ تسمية القرآن بـ: "القول المُأثَر"، وهو كلام رب العالمين نزل به الروح الأمين على قلب رسولهﷺ"[1].

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

القرآنية، العدد (02)، ذو الحجة 1427هـ، ص: 19. 20.

. وكذا قواعد الترجيح عند المفسرين، حسين بن علي بن حسين الحربي، ط1، دار القاسم، العربية السعودية، 1996م، (1/320. 321).

(1)ـ منهج أهل السنة والجماعة في تفسير القرآن، صبري متولي، دط، دار الثقافة، مصر، 1986 م، ص: 125 بتصرف.

الطريق الثاني: الرأي والاجتهاد

إنَّ قول المفسِّر هذه الآية تفسِّرها هذه الآية هو من قبيل الاجتهاد، وهو المعتَمِد على صحَّة النَّظر وقوة الاستنباط[1].

فتفسير القرآن بالقرآن في هذه الحال لا يُصنَّف كنوع خاص؛ بل يدخل ضمن تفسير من فسَّر به:

. فإن كان المفسِّر به الرَّسول ﷺ فهو في حكم التفسير النَّبوي.

. و إن كان المفسِّر به الصَّحابي، فيجري عليه ما يجري في حكم تفسير الصَّحابي.

. و إن كان المفسِّر به التَّابعي، فحكمه حكم تفسير التَّابعي.

وهكذا فكلُّ من فسَّر آية بآية فإنَّ التفسير ينسب إليه؛ لأنَّ تفسير القرآن بالقرآن في هذه الحال يعدُّ نوعًا من التفسير وجزء منه[2].

وبهذا يمكن القول إنَّ القرآن مصدرٌ مهمٌّ من مصادرِ التَّفسيرِ، ولا يُقبلُ التَّفسيرُ به لمجرَّدِ كونِه تفسيرَ قرآنٍ بقرآنٍ؛ بل لاعتبارٍ آخر كأن يكونَ من تفسيرِ النَّبيِّ ﷺ، أو ممَّا لا يمكن الاختلافُ في كونه مفسَّرًا بقرآنٍ، أو بالنَّظرِ إلى عُلُوِّ مرتبةِ مفسِّرِه، أو غيرها من القرائنِ التي تدلُّ على صحَّةِ التفسيرِ به؛ أمَّا إذا كان التَّفسيرُ بالقرآن ممَّن هو دون النَّبيِّ ﷺ، فهو من اجتهادِ المفسِّرِ به، لذا قد يختلفُ مفسرٌ وغيرُه في حملِ آيةٍ على آيةٍ، وإنما كان ذلك بسبب الاجتهاد.

ثانيا:

أنَّ المأثور في التفسير يشمل ما أُثر عن تابع التابعي كذلك، ومن دَوَّن التفسير المأثور فإنَّه ينقل أقوالهم، كالطَّبري وابن أبي حاتم وغيرهما؛ بل قد ينقلون أقوال من دونهم في الطَّبقة، كمالك بن أنس، وغيره، ولعلّ المطَّلع على أوسع كتاب جمع التفسير بالمأثور، وهو "الدُّر المنثور في التَّفسير بالمأثور" يلحظ ذلك[3].

بينما نجد هذا التعريف لا يُدخل هذا النَّوع؛ ولهذا يعتبر تعريفًا ليس بجامع ولا مانع، فكونه ليس بجامع؛ لأنَّه أخرج ما أُثر عن تابعي التابعين، وليس بمانع؛ لأنه أدخل تفسير القرآن بالقرآن، وليس

(1)ـ انظر: تفسير القرآن بالقرآن، دراسة تأصيلية، ص: 19 . 20، وكذا قواعد الترجيح (321320/1)، وكذا: مقال بعنوان "حوار في مفهوم التفسير بالمأثور"، أحمد الشرباتي، موقع ملتقى البيان لتفسير القرآن، [على الخط]، متاح على: < http://www.bayan-alquran.net/forums/showthread >، (جويلية، 2007).

(2)ـ انظر: مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير ص:252.

(3)ـ انظر: المرجع نفسه، ص:252.

هو من التفسير بالمأثور كما سبق بيانه، ولابدَّ في الحدِّ والتعريف أن يكون جامعاً مانعاً، وهذا ما لم يتفق[1].

وأمَّا الثاني: وهو ما يتعلق بالحكم.

إنَّ بعض من عرَّف التفسير بالمأثور بهذا التعريف، يقرِّر وجوب الأخذ به مع أنّه في الوقت ذاته يحكي الخلاف في المسألة: . هل تفسير التَّابعي حجَّة أم لا ؟[2].

وهنا ثمَّة إشكال آخر يرد في هذا السياق وهو:.كيف يجب الأخذ بالتَّفسير الذي يقع فيه الاختلاف بين السَّلف؟، وهل يقبل الاختلاف على إطلاقه، أم في الأمر تفصيل؟.

فأمَّا قبول الاختلاف على إطلاقه فهذا ما لا يمكن القول به ابتداءً؛ أمَّا إذا تعلَّق الأمر باختيار القول الأَولى أو الصحيح، فقد آل الأمر حينئذٍ إلى التفسير بالرَّأي والاجتهاد؛ لأنَّ المقام هنا أصبح مقام ترجيح بين الأقوال، وبهذا نكون قد خرجنا عن التفسير بالمأثور على هذا الاصطلاح المذكور[3].

إذن وبعد هذا الطَّرح اليسير، وتجلية مصطلح التفسير بالمأثور الذي درج عليه كثير من المعاصرين، يمكن القول إنّ المفهوم الصَّحيح للتفسير بالمأثور .كما قرَّر ذلك كثير من الأئمة على غرار الإمام ابن الوزير هو: ما روي عن رسول الله ﷺ ، وعن صحابته رضي الله عنهم ، وعن التابعين، وعن تابعيهم، ممَّن عُرفوا بالتّفسير، وكانت لهم آراء مستقلَّة مبنية على اجتهادهم[4].

---

(1)- انظر: المرجع السابق، ص: 252.

(2)- انظر: المرجع السابق، ص: 252. وكذا مقال بعنوان " الفرق بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي"، عبد الرحمان الشهري، موقع شبكة التفسير والدراسات القرآنية، [على الخط]، متاح على : http://www.tafsir.net/vb/archive/index.php/t-1.html ، (أفريل 2003).

(3)- انظر: مفهوم التفسير والتأويل و الاستنباط و التَّدبر والمفسِّر، الدكتور مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، ط2، دار ابن الجوزي، العربية السعودية، 1427هـ، ص:38.

(4)- انظر: المقدمة، ابن خلدون، دط، دار الجيل، بيروت، ص: 486 . 487، وكذا البرهان للزركشي (172/2)، و مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير، ص:255.

وعلى هذا درج من ألّف في التفسير المأثور؛ كبقي بن مخلد[1]، وابن أبي حاتم[2]، والحاكم[3] وغيرهم، وقد حاول السيوطي جمع المأثور في كتابه "الدر المنثور في التفسير بالمأثور"، وذكر الرّوايات الواردة عن الرسول ﷺ وصحابته وتابعيهم وتابعي تابعيهم ومن بعدهم[4].

هذا ولنا في المسألة مزيد بيان وتفصيل نرجئه لموضعه نظرًا لما يقتضيه المقام.

(1) هو: بقي بن مخلد بن يزيد الإمام، شيخ الإسلام، أبو عبد الرحمن الأندلسي القرطبي، صاحب المسند الكبير والتفسير الجليل، قال فيه ابن حزم: ما صنف تفسير مثله أصلا، سمع من: أحمد بن حنبل. مسائل وفوائد . وغيره، وكان إماما مجتهدا صالحا يفتي بالأثر، ولا يقلد أحدا، توفي رحمه الله سنة 276هـ.انظر: سير أعلام النبلاء (13/ 285).

(2) هو: العلامة الحافظ أبا محمد عبد الرحمن أبي حاتم، كان بحرا في العلوم ومعرفة الرجال من مصنفاته: كتاب نفيس في " الجرح والتعديل "، وكتاب في " الرد على الجهمية "، و " تفسير " كبير في عدة مجلدات، عامته آثار بأسانيده، وهو من أحسن التفاسير، توفي بالرَّي سنة 327هـ . انظر: سير أعلام النبلاء (13/ 264).

(3) هو: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدون بن نعيم بن البيع الضبي النيسابوري الحافظ الكبير، برع في معرفة الحديث وفنونه وصنف التصانيف الكثيرة منها "المستدرك على الصحيحين" انتهت إليه رياسة الفن بخراسان، وهو صدوق لكن فيه تشيع وتصحيح واهيات، توفي بهراة سنة 405هـ. انظر: شذرات الذهب، (5/33 . 34).

(4) انظر: مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير، ص:255، وكذا مقال بعنوان:" التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي "، أحمد عطاء عمر، موقع شبكة التفسير والدراسات القرآنية، [على الخط]، متاح على: < http://www.tafsir.net/vb/archive/index >، (جويلية، 2007).

المطلب الثاني: ضابط التفسير النقلي عند ابن الوزير.

ونعني به هنا متى يكون التفسير بالرّواية محلَّ قبول على رأي الإمام ابن الوزير، فمن خلال الكلام الذي سبق نقله يتّضح أنَّ الضَّابط الوحيد الذي ذكره الإمام ابن الوزير في هذا السياق، وهو ما يتعلَّق بمعرفة مراتب المفسرين فقط، حيث يبتدئ بذكر مراتبهم بدءا من:

1/ . الصحابة:

وهم خيرة المراتب في نظر الإمام، وذلك للأسباب التالية:

- ❖ . لما ثبت من الثناء عليهم في الكتاب والسُّنة.
- ❖ . لكون القرآن أنزل على لغتهم، فالغلط أبعد عنهم من غيرهم.
- ❖ . لأنهم سألوا رسول ﷺ عمَّا أشكل عليهم.

وقد نبَّه الإمام في غير ما موضع من كتبه إلى ضرورة اعتبار أقوالهم في التفسير، وأنَّ فهمهم حجَّة في ذلك حيث يقول:" ولا شكَّ أنَّ فهمهم صحيح؛ بل حجَّة ولذلك كانت آثارهم مذكورة في تفسير القرآن بإجماع المسلمين"[1].

كما يقرر الإمام ابن الوزير أنَّ تفسير حبر الأمة عبد الله ابن عباس ﷺ مقدَّم على غيره من الأئمة؛ لكن شريطة صحَّة الإسناد إليه ويُرجِع سبب ذلك لوجوه أهمها:

- ❖ . أنَّ الرسول ﷺ دعا له بالفقه في الدِّين وتعليم التَّأويل[2].
- ❖ . أنَّ الصَّحابة اتفقوا على تعظيمه في العلم عمومًا، وفي التفسير خصوصًا.
- ❖ . لما ثبت عنه أنه كان لا يستحلُّ التأويل بالرأي، فقد روي عنه أنه قال:« من قال في القرآن برأيه فليتبوَّأ مقعده من النَّار»[3].
- ❖ . أنَّ الطرق إليه متَّصلة غير منقطعة.
- ❖ . كونه من أهل بيت النبوة ومعدن الرسالة.

---

(1)ـ العواصم والقواصم (9/ 162).

(2)ـ أخرجه الإمام أحمد في مسنده: (225/4)، (160/5)، وهو قوله ﷺ من حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما: « اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ ».

(3)ـ أخرجه الترمذي في كتاب التفسير، باب ما جاء في الذي يفسّر القرآن برأيه، ص: 659 ، وقال عنه: حديث حسن، و أحمد في مسنده(233/1)، و البيهقي في شعب الإيمان (423/2)، والنسائي في كتاب فضائل القرآن، باب من قال القرآن بغير علم (31/5)، وابن أبي شيبة في المصنَّف (244/10) بلفظ:« من قال في القرآن بغير علم فليتبوَّأ مقعده من النَّار».

2/. التابعون:

وأمَّا بخصوص التَّابعين فإنَّ الإمام ابن الوزير يجعلهم مراتب، فأشهرهم:ـ مجاهد ابن جبر، وعطاء بن أبي رباح وقتادة ابن دعامة، والحسن البصري، وأبو العالية رفيع بن مهران، ومحمد بن كعب القرظي وزيد بن أسلم، وحول هذه الطبقة يقول ابن الوزير:" ... والأسانيد إليهم بتفاسيرهم متَّصلة كما ذكره البغوي في أول تفسيره وغيره، وقد نُقِم على بعضهم أشياء سهلة؛ لكن ينبغي التيقُّظ لها عند التَّعارض والاختلاف فإنَّ مثلها يؤثِّر في التَّرجيح فينظر تراجمهم في "تذكرة" الذهبي و"ميزانه"، وأبسط منها "تهذيب" شيخه المزّي وكتاب "النبلاء"، وأمثالها من كتب الرّجال وتواريخ علماء الإسلام"[1].

ويلحق بهؤلاء ـ لكن دونهم في الطَّبقة ـ عكرمة مولى ابن عباس، وفي شأنه يقول الإمام ابن الوزير:" وهو دونهم لوقوع الخلاف فيه، فإنَّ الخلاف فيه كثير بين الصَّدر الأول؛ لكنَّ أكثره راجع إلى اعتقاده؛ لأنه كان ينسب إلى رأي الخوارج فيكون على ما يدلُّ على مذهب الخوارج أضعف"[2]، و يأتي دونه مرتبة ـ في نظر الإمام ـ مقاتل بن حيان[3] ومحمد بن زيد بن المهاجر[4]، حيث يذكر أنَّه

احتجَّ بهما الإمام مسلم وأهل السُّنن دون البخاري، و إن كان قد تكلَّم فيهما بعضهم؛

لكن دون حجة بيِّنة[5].

وأمَّا علي بن أبي طلحة[6] وهو دونهما رتبةً، وقد أوضح الإمام أنَّه ممَّن احتجَّ به الإمام مسلم وأصحاب السُّنن، وإن كان الإمام أحمد قد ضعَّفه لما يروى عنه من أشياء منكرة، و بخصوص تفسيره

---

(1)ـ إيثار الحق، ص: 148.

(2)ـ المصدر نفسه، ص: 148.

(3)ـ هو: أبو بسطام النبطي البلخى الخراساني الخراز أحد الاعلام، روى عن الضحاك، ومجاهد، وعكرمة، والشعبي وخلق، كان عابدا كبير القدر صاحب سُنَّة وصدق، وثقه يحي بن معين، وأبو داود، وغيرهما، وقال النسائي: ليس به بأس، مات قبل الخمسين ومائة. انظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي، تحقيق محمد علي البجاوي، دط، دار المعرفة، بيروت، دت، (4/ 171).

(4)ـ هو: محمد بن زيد بن المهاجر بن قنفذ بن عمير بن جدعان القرشي التيمي المدني، رأى ابن عمر وروى عن أبيه وأمه أم حرام وعنه روى الزهري ومالك وهشام وآخرون، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه شيخ ثقة، وقال ابن معين وأبو زرعة ثقة وذكره ابن حبان في الثقات. انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، (153/9).

(5)ـ انظر: إيثار الحق، ص: 148.

(6)ـ هو: علي بن أبي طلحة واسمه سالم بن المُخَارق الهاشمي أبو الحسن ويقال أبو محمد ويقال أبو طلحة مولى العباس بن عبد المطلب أصله من الجزيرة وانتقل إلى حمص، روى التفسير عن بن عباس رواه عنه معاوية بن صالح يحي بن جابر الطائي

الذي يرويه عن ابن عباس مرسلاً، فقد بيَّن الإمام أنَّ روايته عن ابن عباس ﷺ وإن كان يرسلها فمجاهد ثقة، كما يمكن أن يعضَّد تفسيره بمفهومات من القرآن وذلك كتفسيره لتقدير يوم القيامة بخمسين ألف سنة فيما يرويه عن ابن عباس أنَّه في حقِّ الكافر، وهذا يعتضد .كما يرى الإمام . بقولـــــــــــــه تعـــــــــــالى﴿ ☜☸☧♌■ ✋✍②⬀◘♌☙⬀☞ ↘◆✍❀⬀③↘◻⬀☞☙♌◘⬀②⬀✍❀ ■♌☧☸ ✌☸ℯ𝓇✍✍④✇🖫♌✂⌖✡Ⅱ⬀♦☜☙⬀❖↘ ■♌⏢↘☜☙⬀♦⌲Ⅱ✡⌖✂🖫♌④✇ℯ𝓇✍✍☸﴾[سـورة الفرقـان، الآيـــــــــــــــة:26] ، و بقولـــــــــــــــــــه ﴿☸☞☙⬀♌◘⬀ↀ☪⌖♌☙⬀☞☸﴾ 🗏♍◘⬀ↀ☪⌖♌☙⬀☞ ✌❀✍✇✍④✇🖫♌✂⌖✡Ⅱ⬀♦♌◘◆↘ ❶♌🖫✂❑♈❀✌⬀☞◘♌☙⬀❝⬀◘♌☙⬀☞ 🕓 ■♌⏢↘♦🕑﴾[سورة القمر، الآية:08]، وبأحاديث مرفوعة في ذلك... [1]

ويختم الإمام كلامه حول هذه الطبقة (التابعين) بالسُّدِّي الكبير[2]، وفي شأنه يقول الإمام ابن الوزير:"...وطبقته بعد هؤلاء، وهو مختلف فيه...، وحديثه عند مسلم وأهل السنن الأربعة وهو تابعي شيعي وربما كان الكلام فيه لمذهبه عند من يخالفه"[3].

مات سنة 126هـ في خلافة الوليد بن يزيد بن عبد الملك. انظر: تهذيب الكمال، الحافظ المزي، تحقيق: بشّار عواد معروف،ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت،1980م، (490/20).

(1)ـ انظر: إيثار الحق، ص: 148.

(2)ـ هو: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السُّدي أبو محمد القرشي مولاهم الكوفي الأمير، وهو يعرف السُّدي الكبير كان يقعد في سدة باب الجامع فسمِّي بالسدي. توفي سنة 127 هـ . انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر،ط1، دار الفكر ، 1984م، (132/3).

(3)ـ إيثار الحق، ص: 148.

3/ . من بعد التابعين:

أمَّا من بعد التابعين فيذكر الإمام ابن الوزير من هؤلاء:"... السُّدِّي الصَّغير محمد بن مروان[1] عن الأعمش وهو واهٍ جدًّا، ومنهم أيضًا محمد بن سليمان الأنباري[2] أحد مشايخ أبي داود وروّاة سننه، ومنهم عطية العوفي[3] عن أبي سعيد وفيه ضعف، وكذلك محمد بن السَّائب الكلبي ومقاتل بن سليمان[4] واهيان، لا سيما مقاتل بن سليمان فقد كذبه غير واحد ولم يوثقه أحد واشتهر عنه التجسيم والتَّشبيه، ولذلك لم يرو عنه من أهل الكتب الستة إلاَّ النسائي، قال كان لا يكذب يعني لا يتعمَّد الكذب, وأثنى عليه بعضهم بمعرفة التفسير، وأمَّا الكلبي فروى عنه الترمذي وحده ولم يوثقه أحد"[5].

كما ينبِّه الإمام ابن الوزير في الأخير إلى ضرورة معرفة من جُرِّح وكُذِّب من متأخري المفسّرين ممَّن لم يتسن له ذكرهم مثل أبي بكر محمد بن الحسن النقاش، و ويكون ذلك بالرُّجوع إلى كتب الرِّجال، وإن كان مدار التفسير بالرِّواية على من سبق بيان حاله...[6]

ويلاحظ أنَّ الإمام ابن الوزير . رحمه الله . في سياق كلامه حول التَّفسير بالرِّواية قد اقتصر على الإشارة إلى مراتب المفسِّرين . جرحًا وتعديلاً .، وإمكانية أن تُسهِم في الترجيح عند اختلاف الرِّواية، أمَّا الأمور الأخرى والتي لها علاقة وطيدة بالتفسير بالرواية (المأثور)، وذلك كشروط الرِّواية وأنَّ هذا

---

(1)ـ هو: محمد بن مروان بن عبد الله بن إسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكوفي مولى عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، يروي عن الأعمش ومحمد بن السائب الكلبي صاحب التفسير، ضعَّفه غير واحد وقال فيه يحي بن معين ليس بثقة،وقال أبو حاتم ذاهب الحديث متروك الحديث لا يكتب حديثه البتة وقال البخاري لا يكتب حديثه البتة وقال النسائي متروك الحديث. انظر: تهذيب الكمال للمزي (392/26).

(2)ـ هو: محمد بن سليمان الأنباري أبو هارون بن أبي داود، قال عنه ابن حجر: صدوق، توفي سنة أربع وثلاثين للهجرة. انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، تحقيق أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دط، دار العاصمة، العربية السعودية، دت، (850/1).

(3)ـ هو: العلامة أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن المحدث عطية العوفي الكوفي الفقيه حدَّث عنه : ابنه حسن، وابن أخيه سعد بن محمد، وبقيَّة بن الوليد وهو أكبر منه، وعمر بن شبة وغيرهم، قال فيه ابن معين: كان ضعيفا في القضاء، ضعيفًا في الحديث، توفي سنة 201 هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (395/9 . 396).

(4)ـ هو: مقاتل بن سليمان البلخى المفسِّر، أبو الحسن، روى عن مجاهد، والضحاك، وابن بريدة، وعنه حرمي بن عمارة، وعلي بن الجعد، وخلق كثير. قال عنه ابن المبارك: ما أحسن تفسيره لو كان ثقة، وقال أيضا: ما وجدت علم مقاتل بن سليمان إلاّ كالبحر، وقال الشافعي: الناس عيال في التفسير على مقاتل. انظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، (173/4).

(5)ـ إيثار الحق، ص:149.

(6)ـ المصدر نفسه، ص: 149.

النوع معرَّض إلى النقد الشَّديد بسبب الرِّوايات الإسرائيلية فلم يتطرق إليه الإمام ابن الوزير لا من قريب ولا من بعيد[1]، وأحسب أنَّ هذه النّقطة هي في غاية الأهميَّة كذلك، حيث إنَّ انتشار ما يعرف بالإسرائيليات كان في الغالب من هذا الباب.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1)- انظر : قواعد التفسير عند ابن الوزير، ص: 535.

المطلب الثالث: موقف ابن الوزير من التفسير بالرأي

الفرع الأول: في ماهية التفسير بالرأي

قبل المضي في الكلام حول موقف الإمام من التفسير بالرَّأي، نستهل ذلك بشيء من البيان لماهية هذا اللون من التفسير.

يطلق الرأي في عرف الاستعمال على:"ما يراه القلب بعد فكر وتأمُّل وطلب معرفة وجه الصَّواب ممَّا تعارضت فيه الأمارات.

وعليه فلا يقال لمن رأى بقلبه أمرًا غائبًا عنه ممَّا يحس به أنه رأيه، ولا يقال أيضًا للأمر المعقول الذي تختلف فيه العقول، ولا تتعارض فيه الأمارات إنه رأي؛ وإن احتاج إلى فكر وتأمُّل كدقائق الحساب ونحوها"[1].

هذا هو الرأي على وجه العموم، وسواء كان صوابًا أم خطأ.

أمَّا قولنا التفسير بالرَّأي فالمراد به :" تفسير القرآن بالاجتهاد بعد معرفة المفسِّر لكلام العرب، ومناحيهم في القول، ومعرفة الألفاظ العربية ووجوه دلالتها...ومعرفة النَّاسخ والمنسوخ من آيات القرآن، وغير ذلك من الأدوات التي يحتاج إليها المفسر"[2].

ومما يجدر التنبيه عليه أن أصول وقواعد هذا الصنف الثاني من التفسير هي في الحقيقة مستمدَّة من الصِّنف الأول (المأثور)، فالمتأمّل فيما ورد في مصنفات التفسير بالمأثور يجد أنَّ كثيراً من تفاسير الصحابة، والتابعين، وتابعيهم هي من قبيل التفسير بالرأي، وكان مستندهم في ذلك القرآن والسنة واللغة وأسباب النُّزول وشيءٍ من مرويات بني إسرائيل ، وأحوال من نزل فيهم القرآن[3].

ولذا فقد وضع العلماء ضوابط لقبول التفسير بالرأي؛ بل قُسِّم تبعًا لذلك إلى قسمين:

- المحمود:وهو الذي يستند إلى الأصول والقواعد الصحيحة في التفسير، بعد أن تتوفر في المفسِّر الأهليَّة اللازمة في التفسير.

---

(1)- إعلام الموقعين على رب العالمين ، ابن قيم الجوزية، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان ،ط1، دار ابن الجوزي ، العربية السعودية ، 1423هـ ، (124/1) بتصرف.

(2)- التفسير والمفسرون، (183/1)

(3)- انظر: مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير، ص: 226 . 227.

❖. المذموم:وهو ما قام على الهوى، ولم يستند إلى الأصول والقواعد الصحيحة التي يلزم الأخذ بها في التفسير بالرأي.

الفرع الثاني: موقف الإمام من التفسير بالرأي

لم يتطرَّق الإمام ابن الوزير لموضوع التفسير بالرأي بصفة مباشرة، وإنَّما ألمع إلى ذلك في سياق مناقشته لإمكانية معرفة الرَّاسخين التأويل، حيث يورد أدلة سمعيَّة منها قوله تعالى﴿☐ﻻ❀❁☸
⅄▫⑩⬀♊✡⬀☞ ॐ⑥☸ℯ𝓇 ॐ☒⬃♋☜⬀☸ℯ𝓇 ✎♉② ♍✞☉☪⌖⬀☸⑦☞
■▫)(☉"🕒⌒﴾[سورة الإسراء، الآية:36]،ومنها قول النبي ﷺ:«من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النَّار»[1] ، ثم يورد طرق الحديث الأخرى[2].

كما نجده في موضع آخر[3] يورد قولهﷺ:«من قال في كتاب الله برأيه فأصاب فقد أخطأ»[4].

وكعادته . رحمه الله . في استيفاء المسائل المختلفة بحثًا وتفصيلاً، يورد الإمام توجيهًا للأثر الوارد عن أبي بكر ﷺ في الكلالة.

❁. توجيه الإمام ابن الوزير للأثر الوارد عن أبي بكر ﷺ في الكلالة :

يجيب الإمام عن الأثر الوارد عن أبي بكر في الكلالة، وهو قوله: « أقول فيها برأيي »[5]، بأنَّ ذلك محمول على أنَّه قال فيها بمقتضى لغتهم في الكلالة، وليس ذلك هو المفهوم من الرأي في العصور الأخيرة، وقد سمَّاه رأيًا على عادتهم في الورع من تفسير القرآن بغير النَّصوص النَّبوية حيث يقول:" أحدهما: أنَّه قال فيها بمقتضى لغتهم في (الكلالة) كما قد صحَّ ذلك الذي قاله في النَّقل عن أهل اللغة، وليس ذلك هو المفهوم من الرَّأي في الأعصار الأخيرة، وإنَّما سماه رأيًا على عادتهم في الورع من تفسير القرآن بغير النصوص النَّبوية لِمَا يدخل التفسير باللغة من احتمال

(1)ـ سبق تخريجه.

(2)ـ العواصم والقواصم (292/5)

(3)ـ المصدر نفسه (8/ 325)

(4)ـ أخرجه . بهذا اللفظ . أبو داود في كتاب العلم؛ باب الكلام في كتاب الله بلا علم، ص:657، و الترمذي في كتاب تفسير القرآن، باب الذي يفسر القرآن برأيه، ص:660، و البيهقي في شعب الإيمان (423/2)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (90/3) بلفظ:« من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ».

(5)ـ أخرجه الدَّارمي في كتاب الفرائض، باب الكلالة (462/2)، و البيهقي في السنن الكبرى،كتاب الفرائض، باب حجب الأخوة والأخوات من قبل الأم بالأب والجد والولد وولد الابن (6/ 223)

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الاشتراك والتخصيص...، ولذلك كَرِه عمر ﷺ السؤال عن الأبِّ مع أنه بحث لغوي محضّ "[1].

وقال في موضع آخر :" وأمَّا إجماع الصحابة على التفسير بالرأي، وقول أبي بكر في الكلالة " أقول فيها برأيي " فإنَّما أرادوا بالرّأي التفسير للحادثة الخاصة بالعموم اللغوي[2]؛ لكي لا يوهموا أنَّهم سمعوا ما حكوا به عن النبي ﷺ بالنُّصوصية، ألا ترى أنَّ الكلالة في اللغة مطابقة لتفسير أبي بكر؟. فلم يكن تفسيره رأيًا محضًا"[3].

وهناك توجيه ثانٍ يذكره الإمام ابن الوزير، وهو أنَّ قول أبي بكر في القرآن برأيه إنما كان في المسائل الاجتهادية التي تقتضيها الضَّرورة حيث يقول:"وثانيهما: أنَّ ذلك في العمليات ولا نزاع فيها لمكان الضرورة"[4]

وقال في موضع آخر:" أمَّا تصريح بعض الصَّحابة بالتفسير بالرأي وعدم إنكار الجماعة عليه كقول أبي بكر في الكلالة (أقول فيها برأيي) فذلك في العمليات ولا نزاع فيها...و الحديثان[5] أقوى من مثل ذلك، ولا ينهض معارضا لهما ألبته؛ إلاَّ التفسير بالنقل الصحيح من الحديث واللغة فظاهر الإجماع على جوازه وإن كان ظنيا ، ويبقى التفسير بالرأي المحض المنصوص في الحديث بتحريمه مع ظواهر القرآن وشهرة الخلاف فيه والله أعلم "[6].

وبتوجيهه . رحمه الله . للأثر الوارد عن أبي بكر ﷺ يطلعنا على رأيه في المسألة، فالأحاديث القاضية بالنّهي عن القول في القرآن بالرأي هي في حق الرّأي المذموم، وهو القول في القرآن بغير علم، سواء أكان عن جهل أو قصور في العلم أم كان عن هوى يدفع صاحبه إلى مخالفة الحق، فيصبح القرآن حينئذ تابعًا لا متبوعًا، أو أن يتهجَّم المفسّر على تفسير القرآن دون أن يتأهَّل له ما يلزم من أدوات التفسير وشروطه ، وهذا ونحوه وارد في حقِّ من لا يراعي في تفسير القرآن قوانين اللغة وأدلَّة الشَّرع جاعلا هواه رائده ومذهبه قائده.

أمَّا بخصوص استدلاله . رحمه الله . بهذه الحادثة حول النّهي عن التفسير بالرأي، والذي قد يفهم منه للوهلة الأولى النّهي عن ذلك مطلقا، فهو في الحقيقة يوردها في سياق انتقاده لمسالك المتكلّمين

(1)ـ العواصم والقواصم (295/5).

(2)ـ المراد بالعموم اللغوي هنا هو: " عموم المشترك "، ولنا وقفة مع هذه المسألة فيما سيأتي إن شاء الله.

(3)ـ العواصم والقواصم (8/ 325).

(4)ـ المصدر نفسه (5/ 295).

(5)ـ انظر: الصفحة السابقة

(6)ـ ترجيح أساليب القرآن ، ص: 154.

وخوضهم فيما استأثر الله بعلمه، وذلك كالذّات الإلهية والصّفات الربانيَّة بدعوى إمكانيَّة إدراكها و الإحاطة بها، حيث يعتبره الإمام من باب التفسير بالرَّأي المحض؛ والذي ورد النهي عنه في الأحاديث السّابقة لما في ذلك من التَّقوّل على الله بغير علم.

أمَّا ما ذكره الإمام ابن الوزير ضمن التوجيه الثاني للأثر- وهو أنَّ قوله في القرآن برأيه في المسائل الاجتهادية فقط نظرًا للضَّرورة . فلا يمكن أن يتابع عليه، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية :" فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن أئمة السّلف محمولة على تحرجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به؛ فأمَّا من تكلَّم بما يعلم من ذلك لغةً وشرعًا فلا حرج عليه.

ولهذا روي عن هؤلاء وغيرهم أقوال في التفسير، ولا منافاة؛ لأنهم تكلّموا فيما علموا، وسكتوا عماً جهلوه"[1].

ويقول الأستاذ محمد خازر المحالي معلِّقا على هذا التوجيه:" إنَّ ما ذكره من توجيه لكلام أبي بكر في الكلالة يعتريه شيء من الضَّعف و التكلُّف، فهو قد اجتهد (ابن عباس) في فهمها و حسبنا ذلك لتقرير المسألة، وهو نفسه الذي قال ما قاله من كلام يُشعِر بخطورة التفسير بالرأي، فإنه تورَّع عمَّا لا علم له به، أو أنه ممَّا لا مزيد فائدة من تعيينه والبحث عنه، حيث ذكر قوله ذاك عند بحثه عن معنى الأبِّ في قوله تعالى ﴿□✌✠✡⬀✂🖫🗭⬀✡⌘④⬂⓿✌⑩⑦☹□✌🕮🕭☞✡⬀⌑✡⬀✎☹﴾[سورة عبس، الآية:31] و لا أدلَّ على أنَّ الورع هو مقصود الصَّحابة و التابعين من مقولاتهم تلك من أنَّ كثير من التفسير مروي عن ابن عباس وابن مسعود وعلي بن أبي طالب رضوان الله عليهم، ومن بعدهم مجاهد وغيره من المفسرين"[2].

وإجمالاً يمكن القول أنَّه متى كانت الشروط والضوابط متوافرة سواء في المفسِّر أو ما يتعلق بطريقة التفسير و المنهج الذي ينبغي التزامه في تفسير الآيات القرآنية، فلا مانع من التفسير بالرأي[3]، كونه في هذه الحال محمودًا لا مذمومًا، يقول الإمام القرطبي . رحمه الله . عند شرحه للأحاديث النّاهية عن القول بالرأي في التفسير:" فإنّ من قال فيه بما سنح في وهمه وخطر على باله من غير استدلال عليه

(1)ـ مقدمة في أصول التفسير، بن تيمية، ط1، دار الفجر، الجزائر، 2001م ، ص:74.

(2)ـ مجلة الدراسات، مقال بعنوان: . قواعد التفسير عند ابن الوزير ، محمد خازر المحالي ، ، المجلد 27 ، العدد (02)، سنة 2000م، ص: 540.

(3)ـ انظر هذه الشروط و الضوابط في: أصول التفسير وقواعده، خالد عبد الرحمان العك، ط2، دار النفائس، دمشق، 1986م، ص: 81 . 83.

بالأصول فهو مخطئ، وإنّ من استنبط معناه بحمله على الأصول المحكمة المتفق على معناها فهو ممدوح"[1].

وعلى هذا المنهج درج إمامنا ابن الوزير . رحمه الله .، وحسبنا في ذلك تلك القواعد والضّوابط التي أصَّلها ضمن كلامه حول مراتب التّفسير بالدِّراية، والتي سنروم إيضاحها في المبحث الموالي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1)ـ الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تحقيق:عبد الله بن عبد المحسن التركي،ط1، مؤسسة الرسالة،2006م، (58/1).

المبحث الثالث: مراتب التفسير بالدِّراية عند الإمام ابن الوزير

بعد كلامه ـ رحمه الله ـ حول التفسير النَّقلي و ضابطه في ذلك، ينتقل الإمام إلى الكلام حول التفسير بالدّراية حيث يحصر مراتبه في سبعة أنواع، ونظرا لوجود شيء من التعلُّق أو التداخل فيما بينها (الأنواع) ـ إن صح التعبير ـ، فقد ارتأيت إلحاق كلَّ نوع بالنوع الذي يوائمه، وذلك ضمن مطلب خاص.

المطلب الأول: تفسير القرآن بالقرآن

يخصَّص الإمام ابن الوزير المرتبة الثَّانية من مراتب التفسير للكلام حول تفسير القرآن بالقرآن، وذلك حيث يتكرَّر في كتاب الله تعالى ذكر الشَّيء، ويكون بعض الآيات أكثر بيانًا وتفصيلاً، ومنه حمل المطلق على المقيَّد، والعام على الخاص، ومنه الجمع بين ما يُتوهَّم أنه مختلف...[1].

وقد اعتبر العلماء هذا المسلك من أرقى مصادر التفسير وأصحِّها على الإطلاق، فقد ذكر العلامة الشِّنقيطي إجماع العلماء على أنَّ أشرف أنواع التفسير وأجلّها تفسير كتاب الله بكتاب الله ، إذ لا أحد أعلم بمعنى كلام الله جلَّ وعلا منه جلّ وعلا[2].

يقول الإمام ابن الوزير:" وأصحُّ التفسير تفسير القرآن بالقرآن، ثمَّ بالحديث فإذا اجتمعا وكثرت الأحاديث وصحَّت كان ذلك نورًا على نورٍ"[3].

ونظرًا لما لهذا المسلك من الأهميَّة البالغة والمكانة السَّامية في تفسير كلامه جلَّ وعلا، فقد عَنِيَ الإمام بتفسير طائفة غير قليلة من الآيات وفق هذا المنهج، ومن أهمِّ الحالات التي عمد فيها الإمام إلى إيضاح القرآن بالقرآن مايلي:

أ/ . الإيضاح بعد الإبهام:

حيث يقول عند قوله تعالى ﴿ ☹⑦⑩♎②❿✌♍♦✍💣♎⇔☜♎♑✍❁✌↘◆✍ॐ♎③⫸
☹⑦⑨ॐ❑♎↘❺♋♌□ ♌ॐ✌♌❍♌♎✡☜♌♎✡✠
♐♌♑✍❁✌ ↘❖ᘓ↑♎▂Ⅱ♎🖫🖫ᘓ☜♎Ⅱ✡☜💣♎⇔☜♎♑✍☝
↘❖ᘓ♎☞Ⅱ♦▫♈❑⇔☜♎♌②↘□ ↘❖ᘓ♎☞♋♦♎♌↘❀♓♌✡☜♎♌②
♌”♌❿♎♌❍♌② ♒♍❁☯♦♎☪♎☞🔔🕮✌↘□
♐♋❄♌❹✇♑Ⅱ✡♎☞ ♑♉✂🖫❁⇳☜♎↘④✇♑✍↘♉
↘❖♐ᘓ☜♎♌✡♎☞ ♌”♑♎④♐❹♌♎ᘓ☜♎🡐♑

(1)ـ انظر: إيثار الحق، ص:150

(2)ـ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، دط، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، دت، (08/1).

(3)ـ إيثار الحق، ص: 354

[سورة البقرة، الآية:213]، وتحديداً عند بيانه لمعنى كلمة "حقّ " الواردة في الآية:"... وهذا الحقُّ هو الإسلام؛ لقوله تعالى [سورة آل عمران، الآية:19]، ولقوله تعالى [سورة آل عمران،الآية:63]، فدلَّ ذلك على أنَّ الحقَّ هو التوحيد وعبادة الله وحده"[1].

ومن ذلك أيضًا تفسيره لـ :" المدخل الكريم " عند قوله تعالى [سورة النساء، الآية:31] بأنها درجة المحسنين:"...؛ وذلك لقوله تعالى [سورة النجم، الآية:30]..."[2].

ب/. بيان عدم التعارض بين الآيات، والجمع بين ما قد يفهم منه الاختلاف:

ففي سياق تفسيره لقوله تعالى [سورة الحجرات،الآية:02]، يقول:"وقوله

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1)ـ العواصم و القواصم (6/ 205)

(2)ـ المصدر نفسه (101/9)، وانظر أيضًا على سبيل المثال: (401/4)، وكذا (360/5).

﴿ وعيد شديد، والجمع بينه وبين قوله تعالى﴿ [سورة آل عمران، 135]، أنَّ المراد

وأنتم لا تشعرون بالذَّنب محبط عملكم بكونه ذنبا، وقوله ﴿ ﴾، يعني: بقبح الذَّنب الذي أصرُّوا عليه، فالجاهل لقبح الذَّنب فيما يجُهل مثله معذور بخلاف من عَلِم الذنب وجهل الإحباط"[1].

وفي تفسيره لقوله تعالى:﴿ ﴾ [سورة النساء، الآية:47] يقول:" و التَّحقيق أنه لا معارضة بين الآيتين؛ بل قوله تعالى: ﴿ ﴾[سورة النساء، الآية:31]، بيان حكم المجتنبين، وليس فيه ذكر لحكم مرتكبي الكبائر.

وقوله تعالى:﴿ ﴾ بيان حكم مرتكبي الكبائر الذي لم يُبيَّن في الآية الأولى إلاَّ من طريق مفهوم المخالفة[2] "[3].

و يُلاحظ هنا أنَّ مفهوم المخالفة القرآني حاضر في استدلال ابن الوزير وكذا تفسيره للآيات القرآنية، وهو كثيراً ما عَمِد إليه الإمام[4].

ج/ . تخصيص معنى الآية:

يقول في معرض كلامه حول الحكمة في وعيد الكفار و العُصَاة، وذلك عند قوله تعالى:﴿

(1)ـ المصدر نفسه (9/ 384)

(2)– يعرِّف علماء الأصول مفهوم المخالفة بـ :" إثبات نقيض حكم المنطوق للمسكوت"، ويسمى دليل الخطاب، وله أقسام وأحكام. انظر: البحر المحيط، بدر الدين الزركشي، دط، دار الكتب العلمية، 2000م، (96/3).

(3)ـ العواصم و القواصم (158/9)، انظر أيضا (270/7).

(4)ـ انظر على سبيل المثال: المصدر نفسه (09/9) ، وكذا (7/ 158).

﴿[سورة البقرة، الآية: 48]:"لكنَّها في الكافرين كما قال سبحانه في سورة الحديد في خطاب المنافقين ﴿[سورة الحديد، الآية: 14]، وفي تخصيصهم بالذّكر إشارة إلى القبول من المسلمين"[1].

وعند بيانه لقوله تعالى:﴿[سورة الجن، الآية:16]، يقول:"فالفتنة في هذه الآية خاصة بأهل الاستقامة، وهي لهم خير؛ لقوله تعالى:﴿[سورة الأنفال، الآية:17]"[2].

د/ . الاستدلال والترجيح:

وابن الوزير . رحمه الله . مُكثِر من إيراد الآيات القرآنية المتظافرة على بيان معنى الآية محلَّ الاستشهاد والتي توضح في مجملها المسألة المدروسة.

فعند استدلاله بقوله تعالى:﴿[سورة الإسراء، الآيتان:4-5]،يقول:" فالآية ظاهرة في إرادة الله تعالى تسليط الكفار على بني إسرائيل في تفاسير المسلمين، ويُؤيِّد ذلك قوله ﷻ:﴿

(1)- إيثار الحق، ص:264

(2)- العواصم و القواصم (125/6)، وانظر أيضًا (85/9).

﴿ ﴾[سورة النساء، الآية:89]"[1].

وعند كلامه حول علامات المنافق نجده يستدل بقوله تعالى: ﴿ ﴾[سورة محمد، الآية:31]، فيقول:" فهذه طريق إلى معرفة المنافقين غير الوحي بما يجري على ألسنتهم...؛ لأنَّ لحن القول في اللغة هو مفهومه ومعناه كما ذكره أهل اللغة و التفسير، ويقوِّيه من كتاب الله تعالى ما حكاه الله عنهم في قصة يوسف عليه السلام، وقرَّرها في قوله تعالى: ﴿ ﴾[سورة يوسف، الآيتان:27.28]فدلَّ على حسن الحكم بالقرينة الصَّحيحة الظَّاهرة على الأمور الباطنة الخفيَّة"[2].

هـ/. التفسير الموضوعي القرآني:

التفسير الموضوعي اصطلاح حديث يقصد به استقراء الآيات المتعلقة بالموضوع الواحد، واستخراج صورة متكاملة لهذا الموضوع بأبعاده المختلفة[3]، ولئن كانت هذه الدراسة حديثة الانتشار وفق تلك التقعيدات و التأصيلات التي سطَّرها العلماء المعاصرون، فإنَّ ملامح هذه الدراسة وسماتها . إن صحَّ التعبير . كانت باديةً في أبحاث علمائنا المتقدمين، وإن كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر.

وقد سلك الإمام ابن الوزير هذا اللَّون من البيان بالقرآن . وإن كان ذلك على قلَّة . وهذا استيفاءٍ منه لبعض المسائل، ومحاولة للوصول إلى إجابة لكثير من المباحث و القضايا.

ومن المواضيع التي تطرَّق إليها ابن الوزير . والتي تبرز فيها ملامح هذا البيان القرآني . موضوع " التقوى "[4]، ومن المواضيع التي كانت محلَّ نظر الإمام كذلك موضوع "التفرُّق "، حيث يسوق الآيات القرآنية التي تنهى عن التَّفرق، وكذا الأحاديث الواردة في ذلك؛ ليخلص في الأخير إلى نصيحة عامة مفادها أنَّ الفُرقَة ما كانت يومًا شعارًا للمسلمين خصوصًا فيما يتعلق بأصول الأديان[5].

---

(1)ـ المصدر السابق (6/ 89)

(2)ـ ترجيح أساليب القرآن، ص: 133 . 134.

(3)ـ مجاهد المفسر والتفسير، أحمد إسماعيل نوفل، ط1، دار الصفوة، 1990م، ص: 384.

(4)ـ العواصم و القواصم (315/9).

(5)ـ إيثار الحق، ص: 400 . 401.

ومن ذلك أيضًا تفسيره لكلمة " النّور" ضمن أسماء الباري ﷻ ؛ ليخلص في الختام إلى معنى النور في أسماء الله تعالى، وهو: الهادي لكل شيء إلى مصالحه والمرشد لكلّ حيٍّ إلى منافعه الذي أعطى كلَّ شيءٍ خَلقَه ثم هدى[1].

المطلب الثاني: تفسير القرآن بالسنة والآثار.

يتضمَّن هذا المطلب كل من النوع الثالث والرابع . على الترتيب . من مراتب التفسير بالدّراية، ويتمثل ذلك في: التَّفسير النَّبوي و الآثار الصَّحابية.

(1)- المصدر نفسه، ص: 168 . 169. وانظر كذلك: العواصم والقواصم (9/ 322) في بيانه لمعنى كلمة " الإصرار " في القرآن الكريم.

الفرع الأول: التفسير النبوي

قبل المُضِي في الكلام حول هذه المرتبة من مراتب التفسير بالدّراية عند الإمام ابن الوزير يحسن بنا الوقوف على حيثيَّة جدُّ دقيقة وهامَّة قد يستشكلها القارئ ألا وهي:ما المراد بمصطلح التفسير النبوي في نظر الإمام[1] ؟!. فنقول إنَّ قراءةً متأمِّلة في ما أبدى الإمام ابن الوزير صفحته حول هذه المرتبة من مراتب التفسير بالدّراية، يتبيَّن أنَّ مقصود كلامه ـ رحمه الله ـ منصرف إلى تفسير القرآن بالسنَّة لا غير، وعليه فإنَّ المسألة اصطلاحيَّة، و لا مشاحة في الاصطلاح كما يقال.

و إنَّه ممَّا لا يخفى على أذهان الكثير من الدَّارسين ما للسّنة المشرَّفة من المنزلة العظيمة والمكانة العالية من الكتاب العزيز، وحسبنا في ذلك تلك الأقوال العديدة في بيان مكانتها من القرآن.

قال الإمام أحمد :" السُّنة تفسِّر القرآن، وتبيِّنه"[2]، وقال شيخ الإسلام بن تيمية :"فإن أعياك ذلك ـ تفسير القرآن ـ فعليك بالسنة فإنَّها شارحة للقرآن، وموضِّحة له، بل قد قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي:.كل ما حكم به رسوله الله ﷺ فهو مما فهمه من القرآن"[3].

وحول هذه المرتبة من البيان يقول ابن الوزير:" وهو مقبول بالنص والإجماع، قال الله تعالى:﴿ ﴾ [سورة الحشر،الآية:07]، وقال:﴿ ﴾ [سورة النحل، الآية:44]، وفي الحديث: «لا يأتي رجل مترف متَّكئ على أريكته يقول لا أعرف

(1)ـ توضيح: لأنَّ هناك من يقصر مصطلح "التفسير النبوي" على ما ورد عن النبي ﷺ صريحًا في التفسير كما سيتضح بيانه في موضعه إن شاء الله .

(2)ـ جامع بيان العلم فضله، أبي عمر يوسف بن عبد البر، تحقيق: فواز أحمد زمرلي ،ط1، دار ابن حزم ، (369/2).

(3)ـ مقدمة في أصول التفسير، ص: 57 . 58.

إلاّ هذا القرآن، ما أحلَّه أحللته وما حرَّمه حرَّمته ألاَ إني أوتيت القرآن ومثله معه»[1]...
وقد اشتملت على ذلك الصِّحاح والسنن و المسانيد وجُمِع بحمد الله تعالى..."[2].
وقال أيضًا:" ولا شكَّ أن رسول الله ﷺ مبيِّن لكتاب الله ﷻ أمين على تأويله، وأنَّ المرجع في بيان كتاب الله تعالى إلى السّنة الصّحيحة، فليس في كتاب الله تعالى من تفاصيل الصّلاة، والزّكاة والصَّوم والحجِّ أمثالها إلاَّ اليسير"[3].
وقال أيضًا:" وهو أمر مجمع عليه . أي السّنة . ودليل على المبتدعة حيث يمنعون من بيان السّنة للقرآن"[4].
وقال أيضًا:" ولا شكَّ أنَّ القرآن العظيم أعظم ما قضى به ودعا إليه، ثمَّ سنَّته التي هي تفسير القرآن"[5].
ومن أهمِّ الأوجه . التي تيسَّر لي رصدها في هذا السياق .، والتي عمد خلالها الإمام إلى بيان القرآن بالسنة مايلي:

أ/. بيان معنى الآية:

فعند قوله تعالى﴿ [illegible] ﴾[سورة النساء، الآية:110]، يقول:"...وفي تفسيرها حديث أبي الدَّرداء عنه ﷺ، وفيه أنَّه قال :ـ يا رسول الله وإن زنى وسرق، ثلاثًا، وقال في الثالثة:«على رغم أنف أبي الدَّرداء»، وله طرق أحدها برجال الصَّحيح"[6].

---

(1)ـ أخرجه أحمد في مسنده:(130/4)، (410/28)،(37/35) من حديث المقدام بن معد يكرب بلفظ:« ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه ألا يوشك رجل ينثني شبعانا على أريكته يقول عليكم بالقرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه ألا لا يحل لكم لحم الحمار الأهلي ولا كل ذي ناب من السّباع إلا ولا لقطة من مال معاهد إلاّ أن يستغني عنها صاحبها ومن نزل بقوم فعليهم إن يقروهم فإن لم يقروهم فلهم إن يعقبوهم بمثل قراهم ».
(2)ـ إيثار الحق ، ص: 152
(3)ـ المصدر نفسه، ص:347.
(4)ـ المصدر نفسه، ص:153.
(5)ـ المصدر نفسه، ص:110.
(6)ـ العواصم والقواصم (9/ 179 . 180)

وفي تفسيره لقوله تعالى﴿ [illegible] ﴾[سورة الممتحنة، الآية:10]:" وفي"البخاري" [1]، عن عائشة أنَّ امتحان النبي ﷺ لهنَّ كان بالبيعة على ما أمره أن يبايعهن عليه، في قوله: (فبايعهنَّ) الآية، فمن بايعت فقد امتُحِنَت"[2].

وفي بيانه لمعنى اللَّمم من قوله تعالى:﴿ [illegible] ﴾[سورة النجم، الآية:31 . 32]، يقول :" وأمَّا الآثار فأصحُّ ما روي في ذلك: حديث مجاهد عن ابن عباس:« أنَّه الذي يلمُّ بالذَّنب ثم يدعه»[3]، رواه الحاكم في كتاب الإيمان من "المستدرك " وهو صحيح...

وفي "الصحيحين " من حديث عائشة في حديث الإفك الطويل:ـ أنَّ رسول الله ﷺ قال لها :« إن كنت ألممت بذنب فاستغفري الله»[4].."[5].

ب/. في الاستدلال والترجيح:

---

(1)ـ أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب "إذا جَاءَكُم المؤمِنَات مهاجرات"، (138/17)

(2)ـ العواصم والقواصم (9/ 276)

(3)ـ أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الشهادات، باب النُّكول وردُّ اليمين، (10/ 185)، وكذا الحاكم في المستدرك، كتاب الإيمان (122/1، رقم:181).

(4)ـ وهو جزء من حديث الإفك الطويل: أخرجه البخاري في كتاب الشهادات، باب تَعديل النساء بعضِهِنَّ بعضًا، (180/11)، ومسلم في كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، (112/8)، والنسائي في الكبرى، كتاب التفسير، سورة يوسف (6/ 367)، وابن حبان في صحيحه، كتاب الرقائق، باب التوبة، (391/2)، و البيهقي في شعب الإيمان (381/5).

(5)ـ العواصم والقواصم (217/9)، وانظر أيضًا على سبيل المثال:(276/6)، (9/ 203 . 204).

لقد كانت السنَّة النبويَّة الشَّريفة مرتكزًا رئيسًا، ومسلكًا قويمًا في الاستدلال والترجيح لدى الإمام، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بالمسائل العقديَّة، والتي كانت في مقدّمة القضايا التي عَني بها الإمام ابن الوزير، ولعلَّ هذا يتَّضح جليًّا من خلال الوقوف على مؤلفاته المختلفة، حيث كانت السنَّة الصحيحة فيصل التفرقة بين المفهوم الصحيح وكذا السَّقيم في أكثر الأحيان.

وفيما يلي نعرض بعض تلك المسائل التي تطرَّق إليها ابن الوزير، وذلك على سبيل المثال لا الحصر:

فعند كلامه حول مسألة أفعال العباد، نجده يرد على المستدلين بقوله تعالى﴿ [illegible] ﴾[سورة الصافات، الآيتان:95 ـ 96]، على أنَّ أفعال العباد مخلوقة، وذلك ببيان المعنى الصحيح للآية حيث يقول:"... أنَّ المراد بالذي تعملونه الأصنام، أي تعملون أشكالها ومقاديرها، كما يُقَال:. صنع النّجار الباب، وهذا السّيف صنعه فلان، ومنه حديث رفاعة بن رافع البدري ﷺ،وفيه أنَّ رسول الله ﷺ قال لهم حين دعاهم إلى الإسلام:«من خلق السَّماوات والجبال؟؟»، قلنا: الله، قال:« فمن عمل هذه الأصنام التي تعبدون؟؟»، قلنا: نحن، قال:«فالخالق أحق بالعبادة أم المخلوق وأنتم عملتموها؟، والله أحقُّ أن تعبدوه من شيء عملتموه »[1]..."[2].

ومن المسائل التي أطال فيها الإمام ابن الوزير النَّفَس مسألة "الرؤية"؛ فكانت بحقٍّ مناقشة علميَّة هادفة حاول من خلالها إحقاق الحقِّ بالحجَّة والبيان، فكانت الأحاديث الصحيحة مُرتكزه في ذلك.

يقول عند استدلاله بقوله تعالى﴿ [illegible] ﴾[سورة يونس، الآيتان:25 . 26]:" فالحسنى: الجنَّة، والزِّيادة النَّظر إلى

(1)ـ أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب البر والصّلة (165/5)

(2)ـ العواصم و القواصم (109/7).

وجهه الكريم، كذلك فسَّرها رسول الله ﷺ الذي أُنزل عليه القرآن... كما روى مسلم[1] في صحيحه من حديث حماد بن سَلَمة" [2].

وقد اتَّسم منهجه العام ـ رحمه الله ـ في تفسير القرآن بالسنة بمايلي:

- ❖ ـ عزوه الأحاديث إلى مظانها من كتب السنة.
- ❖ ـ كلامه حول الإسناد وكذلك درجة الحديث، إذا لم يكن مخرَّجًا في الصَّحيحين.

الفرع الثاني: الآثار الصحابية الموقوفة عليهم

لمَّا كان الصحابة رضوان الله عليهم أبرَّ قلوبا، وأكثر علمًا، وأحسنَ فهمًا، إضافةً إلى ما تشرَّفوا به من صُحبَة النبي ﷺ، والتَّلقي منه، مع ما شاهدوا من التَّنزيل، كان لتفسيرهم من المزية ما ليس لتفسير غيرهم، فالناس مهما اختلفوا في التفسير فإنَّ كلامهم يوزن بكلام السلف وتفسيرهم، إذ إنَّ السلف أعلم الأمة بعد نبيِّهاﷺ بمعاني كتاب الله تعالى وباللغة التي أنزل فيها.

ونظرًا لتلكم المكانة المتميِّزة التي تبوَّأها ذلك الجيل، نجد الإمام ابن الوزير ـ رحمه الله ـ يتفق مع ما أطبق عليه المفسرون المعتبرون، والعلماء المحققون فيما ذهبوا إليه، من أنَّ أعظم و أجَلّ ما يُفسر به القرآن بعد تفسيره بكلٍّ من القرآن والسُّنة إنَّما هو تفسيره بآثار الصحابة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ :" وحينئذ إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعت في ذلك إلى أقوال الصحابة فإنَّهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرائن و الأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام والعمل الصالح لاسيما علماؤهم وكبراؤهم"[3].

وقال ابن القيم ـ رحمه الله ـ :"والصَّحابة أعلم الأمَّة بتفسير القرآن، ويجب الرجوع إلى تفسيرهم"[4].

ويشير العلاَّمة محمد صدِّيق بن حسن خان إلى هذه المرتبة من مراتب التفسير بقوله:"...ثم تفاسير علماء الصَّحابة المختصِّين برسول الله ﷺ، فإنَّه يبعد كلُّ البعد أن يفسِّر أحدهم كتاب الله تعالى، ولم يسمع في ذلك شيئًا عن رسول الله ﷺ، وعلى فرض عدم السَّماع فهو أحد العرب الذين عَرَفوا من اللغة دقَّها وجلَّها"[5].

---

(1)ـ أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، بَاب إثبات رؤيَة المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى، (112/1).

(2)ـ العواصم و القواصم (111/5).

(3)ـ مقدمة في أصول التفسير، ص: 59.

(4)ـ التبيان في أقسام القرآن، ابن قيم الجوزية، دط، دار الفكر، ص: 140.

(5)ـ فتح البيان في مقاصد القرآن، محمد بن حسن القنوجي، المكتبة العصرية، بيروت، 1992م،(1/ 18).

و قد قرَّر الإمام ابن الوزير . في غير ما موضع من كتبه . ضرورة اعتبار أقوال الصحابة في تفسير القرآن، وأنَّ ذلك من أصحِّ طرق التفسير، حيث يقول:"...وقد أجمع المسلمون قديما وحديثا على تفسير القرآن بآثار الصحابة، واحتجُّوا بها لأنَّهم أصحُّ فهمًا، وقول الشاعر الآحادي حجَّة في العربية فكيف قول الصحابي المسند الصحيح"[1].

وقال أيضا:" ...وإذا تعارضت الأقوال في تفسير الآية كانت أقوال الصحابة مقدَّمة عند أهل الإنصاف، فإنَّ أفهامهم كانت سليمة، وعقائدهم مستقيمة، ولم تكن بالابتداع مريضة ولا سقيمة"[2].

كما يقرِّر ابن الوزير أنَّ أجود تلك الآثار ما لا يمكن معرفته بالرأي، سواء رجعنا بالرأي إلى العقل أو إلى الاستنباط من اللغة، وأنَّ عادتهم . رضوان الله عليهم . الإشعار بالرأي في ذلك وأمثاله، كما نجده يؤكِّد على أمر جدُّ هام في هذا النوع من مراتب التفسير بالدراية، ألا وهو ضرورة معرفة الإسناد إليهم (الصحابة) فيما لم يكن مصحَّحًا عنهم في دواوين الإسلام الصحيحة المشهورة [3].

وفي مايلي نسوق بعض الأمثلة حول استدلاله بأقوال الصَّحابة في التفسير:

فعند بيانه لقوله تعالى﴿ ﴾[سورة يونس، الآية:26]، يقول:"... وعن ابن عباس، وعن مرَّة الهمذاني، عن ابن مسعود، قال: أمَّا الحسنى : فالجنة وأمَّا الزّيادة: فالنّظر إلى وجه الله، وأمَّا القتر: فالسواد[4] "[5].

وفي معرض ترجيحه لكون الآية﴿ ﴾ محمولة على الإرادة الحقيقية، يقول:" الوجه الثاني: ما روي عن ابن عباس

(1)ـ العواصم و القوا صم (196/9).

(2)ـ المصدر السابق (192/9).

(3)ـ إيثار الحق، ص: 153 . 154 بتصرف.

(4)ـ أخرجه الطبري (166/12)، وابن أبي حاتم (1946/6) في تفسيرهما.

(5)ـ العواصم و القواصم (116/5) .

أنَّ الآية: ما خلقت الجن والإنس إلاَّ ليعرفوني"[1].

وفي سياق تفسيره لقوله تعالى﴿ [illegible] ﴾[سورة النّور، الآية:35]، يقول:"... فطلبت وجه ذلك في "الكشَّاف" فلم أجده، ولعلَّه تركه لجلائه فنظرت فيه فوقع لي . والله أعلم . أنَّه لم يرد التشبيه بنور المصباح في كثرته، وإنما أراد التشبيه بذلك المصباح المختص بتلك الصفات في كثرة موادِّ إنارته، وترادف موجبات إضاءته، فإنه بنفسه منير، ومكانه . وهو المشكاة . مما يقوِّي النور...فكذلك نور الهدى والعلم مستمدٌّ من موادٍّ كثيرة لكثرة أدلَّة الحق وتعاضدها، وترادفها كترادف مواد الإنارة في ذلك المصباح، وقد نبَّه الله تعالى على هذا المعنى بقوله:﴿ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ﴾.

ثم وقفت بعد ذلك على تفسير ابن عباس للآية بأنَّ المراد بها:ـ مثل نور من آمن بالله، رواه الحاكم[2]، وقال صحيح الإسناد، فازداد الأمر وضوحا، ولله الحمد، وهو تفسير صحيح"[3].

وفي قوله تعالى﴿ [illegible] ﴾[سورة البقرة، الآية:213]، يقول:" وعن ابن عباس: كانوا على الإيمان. قال الهيثمي في " مجمع الزوائد": رواه أبو يعلى والطَّبراني ورجال أبو يعلى رجال الصَّحيح"[4].

---

(1)ـ المصدر نفسه (5/393 . 394).

(2)ـ أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب التفسير، تفسير سورة النور (2/431)

(3)ـ العواصم و القواصم (8/354 . 355) .

(4)ـ المصدر نفسه (6/206) .

ويمكن ضبط منهجه العام في التفسير بأقوال الصحابة فيما يلي:

- . استعان بأقوالهم لتوضيح معاني الآيات.
- . استعان بأقوالهم في الاستدلال والترجيح في المسائل المختلفة.
- . إكثاره من إيراد أقوال ابن عباس في تفسير الآيات القرآنية، وكذا ترجيحاته.
- . عزو أقوالهم إلى مظانها من كتب السنة، مع الكلام في الإسناد أحيانا.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثالث: في التفسير باللّغة العربية

ويدخل تحت هذا المطلب كل من النوع الخامس والسادس على التوالي، ويشمل ذلك:ـ ما يتعلّق باللغة على جهة الحقيقة، وكذلك المجاز.

الفرع الأول:ما يتعلّق باللغة على جهة الحقيقة

نظرًا لوشيجة القربى بين اللغة العربية والقرآن، فقد كانت هذه الأخيرة من بين أهمِّ المصادر لفهم كلامه جلَّ وعلا، وقد تقرَّر هذا المسلك بدءًا من لدن الصحابة عليهم الرضوان، حيث كان الرجوع إلى اللغة العربية ومعرفة أوضاعها وأسرارها و مصطلحاتها، ومعرفة أشعار العرب وعاداتهم في مخاطباتهم شعرًا ونثرًا أمرا مستساغا في حال غياب البيان النبوي لبعض الآي من القرآن.

فقد أُثر عن حبر الأمة ابن عباس ﷺ:" الشّعر ديوان العرب فإذا خفي عليهم الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغتهم رجعوا إلى ديوانهم فالتمسوا معرفة ذلك"[1].

ولهذا كان ممَّا لا يختلف فيه اثنان أنَّ للعلم بأصول اللغة العربية والمعرفة بفروعها أهميَّة بالغة في فهم القرآن وتفسيره، والتَّسلح بهذا العلم يعتبر من أوجب شروط المفسِّر وأكمل آدابه كما نصَّ على ذلك جمهور أهل العلم.

فهذا الإمام الزركشي يقرَّر أنَّ للناظر في القرآن لطلب التفسير مآخذ كثيرة أمهاتها أربعة، وعدَّ الرابع منها الأخذ بمطلق اللغة لكون القرآن أنزل بلسان عربي مبين[2].

ويقول الإمام الشَّاطبي في هذا السّياق:" لا بدَّ في فهم الشريعة من اتباع معهود الأميِّين، وهم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم، فإن كان للعرب في لسانهم عُرفٌ مستمر فلا يصح العدول عنه في فهم الشريعة، وإن لم يكن ثمّ عرف، فلا يصح أن يجرى في فهمها على مالا تعرفه، وهذا جارٍ في المعاني والألفاظ والأساليب"[3].

ولا أدلَّ على أهمية اللغة في فهم كلامه جلَّ وعلا من ذلك الإنكار الشَّديد ـ الذي أُثر عن السَّلف ـ على من تجرَّأ على التفسير دون أن يكون عالما باللغة العربية[4].

---

(1)ـ البرهان (294/1).

(2)ـ المصدر نفسه (160/2).

(3)ـ الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت (82/2).

(4)ـ يقول إمام دار الهجرة مالك عليه رحمة الله:" لا أوتى برجل يفسّر كتاب الله غير عالم بلغة العرب إلا جعلته نكالا".
انظر: شعب الإيمان، البيهقي، (2/ 425).

ونظرًا لما تقدَّم بيانه فإنَّنا نجد الإمام ابن الوزير يخصِّص المرتبة الخامسة من مراتب التفسير للكلام حول بعض القواعد المتعلّقة بالتّفسير باللغة . وذلك على جهة الحقيقة .، حيث يقول:" فأمَّا المتعلّقات اللغوية فهي جليلة، وقد صُنِّف فيها مصنفات مختصرة على جهة التقريب مثل كتاب العزيزي[1]، وأوضح منه و أخصر كتاب أبي حيان[2] في ذلك؛ لكنه ربَّما أهمل بعض ما يحتاج إليه، والمعتَمَد في ذلك كتب اللغة البسيطة دون ما يؤخذ من كثير من المفسرين كما ذكره أبو حيان في أوَّل كتابه ونبَّه عليه"[3].

وكلام ابن الوزير هنا منصرف إلى علم مفردات ألفاظ القرآن، ويعبَّر عنه أيضا بـ "غريب القرآن"، ولا يُقصد به في الحقيقة ما كان غامض المعنى؛ وإنَّما مرادهم: تفسير مفردات القرآن عمومًا كما يتَّضح ذلك ممَّن كتب في الغريب[4].

وقد صُنِّفت فيه المؤلَّفات ومن أحسنها كتاب " المفردات للراغب الأصفهاني"، ومن أوسعها كتاب "عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ" للسَّمين الحلبي[5]، وطريقة ترتيب الكتب المؤلفة فيه على نوعين:. إمَّا على ترتيب سور القرآن، أو على ترتيب المعجم[6].

أمَّا بخصوص مراده من كلمة "العربية" فيقول:" وأمَّا العربية فقد جوَّد أبو حيان في ذلك وجمع الذي في تفسيره فجاء كتابًا جيِّدًا مستقلاً وهو المعروف بـ " لمجيد في إعراب القرآن

(1)ـ وهوكتاب في غريب القرآن لابن دريد العزيزي، أقام في تأليفه خمس عشرة سنة يحرّره هو وشيخه أبو بكر بن الأنباري.
انظر : كشف الظنون، حاجي خليفة، دط، دار الفكر، (146/4)

(2)ـ وهو كتاب: " تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب " لأبي حيان الأندلسي المفسِّر صاحب البحر المحيط.

(3)ـ إيثار الحق، ص:154. بتصرف

(4)ـ انظر على سبيل المثال " تفسير المشكل من غريب القرآن " لمكي ابن أبي طالب القيسي.

(5)ـ هو: أحمد بن يوسف بن عبد الدائم الحلبي السَّمين صاحب الإعراب المشهور ، قال فيه ابن حجر: كان ماهرا في النحو، لازم أبا حيان إلى أن فاق أقرانه، له تفسير القرآن الكريم وإعرابه، وشرح التسهيل وشرح الشاطبية. توفي سنة 756هـ. انظر: طبقات المفسرين للأدنروي (287/1).

(6)ـ جهود الشيخ ابن عثيمين وآراؤه في التفسير وعلوم القرآن، أحمد بن محمد البريدي، ط1، مكتبة الرشد، السعودية، 2005 م، ص:259.

المجيد" [1]، وقد اشتمل على ما في الكشَّاف مع زيادة أضعافه"[2].

ومقصود الإمام ابن الوزير من كلمة " العربية " هنا واضح، وهو ما يتعلّق بقواعد العربية من نحوٍ وإعرابٍ وصرفٍ.

كما ينبِّه الإمام ابن الوزير إلى جملة من القواعد المتعلِّقة بهذا النَّوع، وهي ضرورة تقديم المعروف المشهور على الشاذِّ، و تقديم الحقيقة الشَّرعية ثم العرفيَّة ثم اللُّغويَّة، ومعرفة المشترك لما فيه من الإجمال، وأخذ بيانه من غيره كتفسير "عسعس" بأدبر؛ لأنَّ "عسعس" مشترك بين إقبال الليل وإدباره[3].

وتعدُّ تلك القواعد التي ساقها الإمام ابن الوزير من بين أهم القواعد فيما يتعلَّق بتفسير القرآن باللغة؛ وعليه فحري بنا أن نأتي عليها بشيء من البيان و التفصيل:

أ/. تقديم المشهور على الشاذِّ:

المراد بـ " المشهور " أي المستعمل في كلامهم، سواء أكان ذلك الاستعمال مطَّردا وهو الذي لا يتخلَّف ألبته، ولا تعرف العرب غيره[4]، أو غالبا وهو: أكثر الاستعمال عليه؛ لكنه يتخلَّف أحيانا قليلة[5].

أمَّا " الشَّاذ " فهو: الذي يكون وجوده قليلاً؛ لكن لا يجيء على القياس[6]. والشُّذوذ يلحق القياس والاستعمال[7].

---

(1)ـ **ملاحظة**: نسب حاجي خليفة هذا الكتاب للشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن محمد السفاقسي المالكي المتوفى سنة 742هـ، وهو أحد تلاميذه، ويتضح من كلامه أنَّ أصل الكتاب هو لأبي حيان؛ بينما الزيادة أو التكملة فهي لتلميذه، وقد أوضح منهجه في ذلك (الزيادة)، فجاء الكتاب في مجموعه (الأصل+ التكملة) في حدود عشر مجلدات، وقد اختصره الشيخ "سليمان الصرخدي" الشافعي المتوفى سنة 792هـ؛ في مجلدين ولكن اعترض عليه في مواضع كثيرة. انظر: كشف الظنون (2/ 1607)، وكذا طبقات المفسرين للأدنروي (276/1).

(2)ـ إيثار الحق، ص:154.

(3)ـ المصدر نفسه، ص:154.

(4)ـ انظر: الخصائص، أبي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دط، دار عالم الكتب، بيروت،(96/1.97).

(5)ـ انظر: الكليات، أبي البقاء الكفوي، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998م، ص: 529 .

(6)ـ انظر: الخصائص (96/1)، وكذا المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، دط، المكتبة العصرية، بيروت،1987م، (226/1.230).

(7)ـ انظر: الخصائص (98/1)، وكذا المزهر (226/1.230).

ويدخل تحت هذه القاعدة دخولا أوَّلياً، ما لم تستعمله العرب ألبته، ولم يرد في لسانها وقت نزول القرآن، وذلك كالاصطلاحات والمعاني الحادثة المستجدَّة، والتي حدثت بعد عصر التنزيل؛ لأنَّ الله تعالى خاطب العرب باللغة، والعادة، والعرف التي كانت موجودة وقت نزول القرآن لا بما حدث بعد ذلك، ومن فسَّر القرآن بتلك المعاني الحادثة؛ فقد زعم أنَّ الله خاطب العرب بما لم يعرفوا من لغتهم، وهو في زعمه مبطل[1].

وقد نصَّ على هذه القاعدة، ورجَّح بها كثير من المفسرين، منهم إمام المفسِّرين ابن جرير الطبري حيث نبَّه إليها في غير ما موضع من تفسيره، حيث يقول ـ مثلا ـ عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ ﴾[سورة النبأ، الآية:24]:" والنَّوم وإن كان يبرد غليل العطش، فقيل له من أجل ذلك البرد فليس هو باسمه المعروف، وتأويل كتاب الله على الأغلب من معروف كلام العرب دون غيره"[2].

وقال الإمام أبو جعفر النَّحاس:"... والواجب أن يحمل تفسير كتاب الله ﷻ على الظّاهر والمعروف من المعاني؛ إلا أن يقع دليل على غير ذلك"[3].

ب/. تقديم الحقيقة الشَّرعية ثم العرفيَّة ثم اللغويَّة[4]:

تعدُّ هذه القاعدة ركيزة أساسيّة لفهم القرآن الكريم، والإخلال بها يؤدي إلى تحريف الشَّرع، والانحراف بنصوصه عن معانيها المرادة منها، كما يؤدي الإخلال بهذه القاعدة إلى حدوث الاختلاف والتنازع في أمور لو عرفت حقيقتها، ورُوعِيَ تنوّع الاصطلاح فيها، وعرفت الحقيقة الشَّرعية لها؛ لو عرف ذلك لما حصل الاختلاف والتنازع إلاَّ أن يشاء الله[5].

---

(1)ـ قواعد الترجيح عند المفسرين، (370/2).

(2)ـ تفسير الطبري (163/24ـ 164)

(3)ـ إعراب القرآن، أبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط3، دار عالم الكتب، بيروت، 1988م، (5/ 132).

(4)ـ تنقسم الحقيقة إلى لغوية وعرفيَّة وشرعيَّة؛ لأنَّ الوضع المعتبر فيه: إمَّا وضع اللغة، وهي لغوية، وهي: استعمال اللفظ في موضعه الأصلي، كالأسد للحيوان المفترس أولا.

و إمَّا وضع الشّارع وهي الشرعية، والمراد بها ما عرفت فيه التسمية الخاصة من قبل الشرع كالصلاة للأركان، وقد كانت في اللغة للدعاء أولاً؛ وإمَّا عُرف الاستعمال، وهي العرفيّة. انظر: روضة الناظر وجنة المناظر، ابن قدامة، تحقيق عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، ط2، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، 1399هـ، ص: 173.

(5)ـ انظر: الحقيقة الشرعية في تفسير القرآن العظيم والسنة النبوية، محمد بن عمر بن سالم بازمول، ط1، دار ابن عفان، العربية السعودية، 2004م ص: 17. 18.

وقد اعتمد هذه القاعدة جمهور العلماء من المفسِّرين، والفقهاء، والأصوليين، وغيرهم[1].

فالأصل في تفسير النُّصوص الشرعية قرآناً كانت أو سنةً أن تقدَّم الحقيقة الشرعيَّة ما لم يأت ما يدل على تقديم الحقيقة اللغوية أو العرفيَّة.

فإذا لم يكن للفظ معنى شرعي؛ قُدِّمت الحقيقة العرفيّة[2] في تفسيره وبيان المراد منه، ما لم يأت ما يدل على تقديم الحقيقة اللغوية.

فإن لم يكن للفظ معنى شرعي ولا عُرفي؛ فُسِّر بحسب اللغة، ولا ينتقل عنه إلى المجاز إلاَّ بقرينة عند القائل به.

ولهذا فإنَّ تفسير اللَّفظ الوارد في النَّص الشَّرعي بالحقيقة الشَّرعية أو العُرفيَّة أو اللغويَّة حسب القاعدة السَّابقة يُصَيِّر هذا التفسير مرادًا شرعيًّا لا تجوز مخالفته دون دليل[3].

وفي هذا الصَّدد يقول الإمام الشنقيطي:" اعلم أنَّ التحقيق: حمل اللفظ على الحقيقة الشَّرعية، ثمَّ العرفيَّة ثم اللغويَّة، ثم المجاز عند القائل به، إن دلَّت عليه قرينة"[4].

(1)ـ انظر: قواعد الترجيح عند المفسرين حسين بن علي الحربي (403/2) فما بعدها ،

(2)ـ **ملاحظة:** لا يقدَّم العرف على اللغة إلاَّ إذا توفَّر فيه شرطان:

(أ)ـ أن يكون هذا العرف قائما في زمان رسول الله ﷺ أو موجودا قبله، فأما عرف حدث بعد رسول الله ﷺ واصطلح الناس على استعمال اللفظ فيما بينهم فيه، فإنه لا يجوز حمل خطاب الله ﷻ عليه وخطاب رسول الله أيضا.

(ب)ـ أن يكون هذا العرف مطَّردا أو غالبا، فإن كان مضطربا فلا يقدم، ويرجع إلى اللغة.

. انظر: الأشباه والنظائر في قواعد وفروع الشافعية، السيوطي، ط1، دار الكتب العلمية،بيروت، 1990، (1/ 92 . 95).

(3)ـ الحقيقة الشرعية في تفسير القرآن العظيم والسنة النبوية، ص:16. بتصرف

(4)ـ مذكرة في أصول الفقه، محمد الأمين الشنقيطي،دط، مكتبة العلوم والحكم، دت، ص:210.

ج/. معرفة المشترك[1] لما فيه من الإجمال وأخذ بيانه من غيره:

لمَّا كان المشترك من بين الأسباب المؤدِّية إلى الالتباس وغموض المعنى . وهو ما يصطلح عليه العلماء بالإجمال[2]-، نجد الإمام ابن الوزير ينصُّ على ضرورة أخذه بعين الاعتبار أثناء العمليّة التفسيريّة، وذلك بأن نتطلَّب بيانه من غيره سواءً كان ذلك من القرآن نفسه أو السُّنة.

هذا ويختم الإمام ابن الوزير كلامه حول هذا النوع من أنواع التفسير بالدِّراية بجملة من التَّنبيهات، هي في الحقيقة قواعد مكمِّلة . إن صحَّ التعبير . لما سبق تقريره، حيث يقول:" ويُتفطَّن هنا لأمور:

أحدها: الحذر من تفسير المشترك بكلا معنييه كتفسير "عسعس"... كما توهم مثل ذلك في الألفاظ العامَّة، فإنه لم يتحقّق ورود اللغة بذلك، ولذلك لم يقل أحد باعتبار ثلاث حِيَض وثلاث أطهَار جميعًا في العدَّة لمَّا كانت القروء مشتركة.

وثانيهما: معرفة ما يُظن أنَّه حقيقة وهو مجاز من مظانَّه ...، فإذا عُرِفَت حقيقة الكلمة و مجازها لم يفسَّر فيهما معاً أيضا"[3].

وثالثها: الفرق بين دلالة المطابقة والتَّضمن والالتزام[4]..." [5].

---

(1)- لقد تعددت عبارات العلماء في بيان ماهية المشترك، ولعلَّ أجمع وأمنع تعريف له - كما يقول الدكتور عبد الوهاب عبد السَّلام - هو:"اللفظ الموضوع لمعنيين مختلفين أو أكثر بوضع واحد أو أوضاع متعددة، على سبيل التبادل"، وذلك لكونه يشمل المشترك اللفظي والمعنوي. انظر: أثر اللغة في اختلاف المجتهدين،عبد الوهاب عبد السلام طويلة،دار السلام، ص:87.

(2)- يرجع سبب الإجمال في القرآن إلى أمرين: إمّا لكون اللفظ يحتمل أكثر من معنى، وهو ما يعرف "بالمشترك"، وإمَّا لغموض ونوع خفاء في المعنى. للتفصيل وللاستزاده انظر : علم التفسير أصوله وقواعده، خليل الكبيسي، ط1، مكتبة الصحابة، الشارقة، الإمارات، 2007م، ص:222 فما بعدها.

(3)- إيثار الحق، ص:154. 155.

(4)- وهذه الدّلالات الثلاث من دلالات الألفاظ، ويصطلح عليها علماء الأصول بـ "دلالة المنطوق". فالمطابقة هي دلالة اللفظ على تمام ما وضع له من حيث هو تمامه، وأمَّا "التّضمين" فهو دلالة اللفظ على جزءٍ ما وضع له من حيث هو جزؤه، أمَّا "الالتزام" فهو دلالة اللفظ على لازم خارج عن المعنى الموضوع له اللفظ من حيث هو لازمه.
فكلمة إنسان - مثلاً- تدل على الحيوان الناطق بالمطابقة، وتدل على الناطقيَّة دلالة ضمنيَّة، وتدل على قابليته للعلم دلالة التزام. انظر: البحر المحيط للزركشي (417/1).

. وهذه القاعدة من أجلِّ قواعد التفسير، وأنفعها، وتستدعي من المفسِّر قوَّة فكر وحسن تدبُّر. للتفصيل والاستزادة، انظر: القواعد الحسان لتفسير القرآن للعلامة عبد الرحمان بن ناصر السعدي، بشرح محمد بن صالح العثيمين،ط1، دار الغد الجديد،مصر، ص:34 فما بعدها .

(5)- إيثار الحق ، ص:145. 146. بتصرف

الفرع الثاني: المجازي

يُفرِد الإمام ابن الوزير المرتبة السّادسة من مراتب التفسير بالدراية للحديث حول ما يتعلَّق باللغة على جهة المجاز، وقد أوجز في ذلك العبارة مقتصرًا على ما يتعلّق بقواعد التفسير- وإن كان قد تطرق إلى مسائل كثيرة متعلِّقة بالمجاز كما سيأتي بيانه في موضعه إن شاء الله .، حيث يرى ضرورة اعتبار القرائن الثلاث في المجاز، والموجبات للعدول إليه؛ وإلاَّ حرم القول به والعدول إليه، وهذه القرائن هي: العقليَّة والعرفيَّة واللفظيَّة،كما أنَّ من علامات الدَّعوى الباطلة . في نظر الإمام . هو تجرُّدها عن هذه القرائن الثلاث[1].

كما يحذِّر الإمام ابن الوزير في هذا السياق ممَّا يدَّعيه أهل الكلام من الأدلَّة التي لم يتَّفقوا على صحة دليل واحد منها، فيقول:"...فلا يجوز تقليدهم في ذلك لا عندهم ولا عند غيرهم؛ بل يجب البحث التام أو الإمساك التَّام عن التأويل حتى يقع الإجماع..." [2].

(1)- المصدر السابق، ص: 155.

(2)- المصدر السابق ص: 155 . 156. بتصرف

المطلب الرابع:ما له علاقة بالتّفسير تحديدا

ويتضمَّن هذا المطلب كلٌّ من النَّوع الأول وكذا الأخير منها، ويتمثل ذلك تحديدا في:ـ تفسير المتكرِّرات، وما لم ينطبق عليه شيء من الأنواع الأخرى.

الفرع الأوَّل: تفسير المتكرِّرات

استفتح الإمام ابن الوزير كلامه حول مراتب التفسير بالدّراية بهذا النوع، وهو تفسير المتكرِّرات تكريرا كثيرا، وتتمثَّل في آيات أسمائه سبحانه وصفاته وآيات المشيئة، وكذلك الأسماء الدِّينية كالإسلام و الإيمان والإحسان والكفر والظلم و الفسق ... وسائر ما يتعلق بالاعتقاد ويحتاج إلى مزيد بحث وانتقاد ممَّا تورد فيه الأدلة والشُّبه و الرُّدود والمعارضات، فهذا القسم يقول فيه ابن الوزير:" ينبغي أن يكون مفردا في مقدمات التفسير حتى يُشبع فيه الكلام من غير تكرير ، أو يؤخذ من مظانِّه من كتب الاعتقاد على الصفة التي أشرت إليها... وفي هذا المختصر من ذلك كفاية إن شاء الله وما هو إلاَّ كالمقدمة للتفسير، فإن اشتبه الصَّواب على أحد في هذا القسم أو خاف وقوع فتنة من الخوض فيه والبحث عنه و المناظرة، ترك ذلك وكفاه الإيمان الجملي لما ثبت في الحديث :« اقرؤوا القرآن ما ائتلفتم عليه قلوبكم فإذا اختلفتم فقوموا عنه»[1]..."[2].

ويتَّضح من كلام ابن الوزير أنَّ الآيات، وكذلك المفردات القرآنيَّة الوثيقة الصِّلة بالعقائد، ينبغي أن تحظى باهتمام خاص أثناء العمليَّة التفسيريَّة، وذلك لوجهين:

أ/. أنَّه لا يُتصوَّر أن يقع فيها خلاف، فمتى فُسِّرت التَّفسير الصحيح كان ذلك المعنى الذي لا محيد عنه، لذا نجده يصرِّح:"... قلنا العقائد أولى بذلك؛ لأنَّه لا يجوز أن يتجدَّد فيها ما لم يكن واجبًا على السَّلف بخلاف الفروع، فقد تتجدَّد الحوادث ويقع للمتأخِّر فيها ما لم يقع للمتقدم"[3].

ولهذا نجد الإمام ابن الوزير ينصُّ على وجوب إفرادها بالذِّكر في مقدِّمات التَّفاسير، وذلك تفاديًا للتَّكرار وإضاعةً الجهد في العملية التفسيرية.

---

(1)ـ أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب اقرءوا القرآن ما ائْتَلفت عليه قلوبكم، (51/19)، و كذا مسلم في كتاب العلم، باب النَّهي عن اتباع متشابه القرآن (57/8)، و الدَّارمي في كتاب فضائل القرآن، باب إذا اختلفتم بالقرآن فقوموا، (534/2)، والنسائي، كتاب فضائل القرآن، باب المراء في القرآن، (33/5)، وأحمد في مسنده (4/ 313)

(2)ـ إيثار الحق ، ص:150.

(3)ـ المصدر نفسه، ص:150.

ب/. أنها ممَّا يحتاج إلى مزيد بحث وتفصيل و بيان، وذلك بإيراد الأدلّة والشُّبه و الرُّدود والمعارضات.

الفرع الثاني: ما لم يصح فيه شيء ممَّا تقدَّم

هكذا اصطلح الإمام ابن الوزير على تسمية هذا النوع، حيث يختم به كلامه حول مراتب التفسير بالدِّراية، وهذا النوع هو ما لم يصح أن ينطبق عليه شيء ممَّا تقدَّم من الأنواع الأخرى، ويتعلَّق ذلك تحديدًا بما اختلف فيه أهل التفسير وأهل العلم، مثل تفسير الحروف التي في فواتح السور، وتفسير الروح، ونحو ذلك ممَّا لم يصح فيه دليل على تفسيره، ولا توجد ضرورة عمليَّة تُلجئ إلى وجوب البحث عنه، فهذا النوع يرى الإمام أنَّ من الحزم الوقف فيه لما في التفسير بالرأي من الوعيد[1].

وهذا النّوع يصنِّفه الإمام على قسمين:

أ/. قسم يتعلّق بذات الله ونحوه من المتشابهات، وفيه مخاطرة كبيرة وخوف البدعة والعذاب.

ب/. وقسم متعلِّق بتعيين المبهمات كتعيين الشجرة التي أكل منها آدم عليه السلام واسمها وأسماء أهل الكهف.

فهذا القسم الأخير يرى الإمام ابن الوزير جواز نقله مع بيان أنه لم يصح فيه شيء، وسيأتي الكلام بشيء من التفصيل. حول هذه النقطة في الفصل القادم إن شاء الله تعالى.

(1). المصدر السابق، ص: 156. بتصرف

المبحث الرابع: نظرة في مراتب التفسير عند ابن الوزير

سطَّر الإمام ابن الوزير للتفسير بالدِّراية سبعة مراتب هي في الحقيقة قواعد لا غِنى للمفسِّر عنها كما سبق البيان؛ إلاَّ أنَّ النَّاظرَ فيما أصَّله الإمام قد يستشكل بعض القضايا في هذا الإطار؛ كون الإمام لم يقتف معهود ما درج عليه الكثير من الباحثين المعاصرين؛ لذا سأروم في هذا المبحث الإتيان عليها بشيء من التَّحليل بغية إيضاح ما قد يُستشكَل بشأن تلك القواعد.

المطلب الأول: في تفسير القرآن بالقرآن

سبق البيان أنَّ تفسير القرآن بالقرآن على قسمين: توقيفي واجتهادي، وإذا كان الأمر كذلك؛ فإنَّ مقصود الإمام ابن الوزير ـ رحمه الله ـ واضح في إرادة القسم الثاني منه، وعليه فلا يُستشكَل عدُّ الإمام ابن الوزير تفسير القرآن بالقرآن من ضمن مراتب التفسير بالدراية؛ فذلك إنَّما هو بالنَّظر إلى عملية التفسير المعتَمِدة على الفهم والاجتهاد في الرّبط بين الآيتين، والذي هو من قبيل التفسير بالدراية لا المأثور.

وهذا النّوع منه المقبول ومنه المردود كأيِّ اجتهاد في تفسير آية، ولا اعتبار في قبوله بكونه فُسِّرت آية بأخرى، ولذا فإنه يصحُّ مخالفةَ القائل به إذا صحَّ دليل المخالفة، وعلى هذا صنيع من اعتمد هذا الطريق[1]، ومن أمثلة ذلك:

ما ذكره الإمام ابن جرير الطبري ـ رحمه الله ـ في تفسيره، حيث أورد تفسير مجاهد عند قوله تعالى ﴿☜♋♏”♎✌❅✍♏⌧⍓✡♊☜⬀♊☜♏⌧☜⬀♋✉ ☜⬀♋⌧⍓☜⬀⧫⍓⑨♌♁﴾[سورة عبس، الآية:20]، بأنَّ المراد بالسّبيل طريق الخير والشَّر معتمدا على قوله تعالى في آية أخرى﴿ ✌❍☜⬀☾☠✌ ➊⍓⬀❑ॐ☜⬀♋⬃⬀☜⇔☸🖫✂⬀⑩♌
☼✌⬧⬀⍌③☠ॐ✾⌘ ✌⬀♎②▤♊✌ ✉♋☜⬀♊✡☜⬈⬀⌧♏✍☛
❑⬊♊▤②♎⬀✌ ③⬀ॐ⌖✡♌⬀❑⧫✌✋﴾[سورة الإنسان، الآية:03]؛ لكنه لم يرتضه بالرغم من اعتماد مجاهد على تفسير القرآن بالقرآن، وإنما رجَّح قول ابن عباس المعتمد على سياق الآية، حيث قال:" وأولى التأويلين في ذلك عندي بالصواب قول من قال: ثمَّ الطريق، وهو الخروج من بطن أمِّه يسَّره.

وإنما قلنا ذلك أولى التأويلين بالصواب؛ لأنَّه أشبههما بظاهر الآية، وذلك لأنَّ الخبر من الله قبلها

(1) انظر: تفسير القرآن بالقرآن، دراسة تأصيلية، ص:21.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وبعدها على صفة خلقه وتدبيره وتصريفه إياه في الأحوال، فالأولى أن يكون أوسط ذلك نظير ما قبله وما بعده"[1].

ومن الأمثلة أيضًا: ما ذكره قتادة في تفسير قوله تعالى﴿ ﴾[سورة يس، الآية:36].

فجعل الانسلاخ بمعنى الولوج، مع ما بين هذين الفعلين من الاختلاف المؤدي لاختلاف المعنى، فلم يسلّم ابن جرير لقتادة هذا المعنى حيث قال بعد إيراده:" وهذا الذي قاله قتادة في ذلك عندي من معنى سلخ النهار من الليل بعيد؛ وذلك أنَّ إيلاج الليل في النهار، إنما هو زيادة ما نقص من ساعات هذا في ساعات الآخر، وليس السَّلخ من ذلك شيء؛ لأنَّ النهار يُسلخ من الليل كلِّه، وليس يولج كلُّ الليل في كل النَّهار ولا كلِّ النَّهار في كلِّ الليل"[2].

وعلى هذا فليس كلَّ من حمل آية على أخرى يقبل قوله بحجَّة أنَّه تفسير للقرآن بالقرآن، وإلاَّ فأهل البدع قد استعملوا هذا الطريق لتقرير بدعتهم، فقد فسَّر المؤوِّلة . مثلاـ قوله تعالى

﴿ ﴾[سورة الفجر، الآية:24] أنَّ المراد به جاء أمره استدلالاً بقوله تعالى﴿ ﴾[سورة هود، الآية:101].

وكذلك قولهم إنَّ الإتيان في قوله تعالى﴿ ﴾[سورة البقرة، الآية:208]، بأنّ المراد إتيان أمره مستشهدين بقوله تعالى﴿ ﴾

(1)ـ تفسير الطبري (113/24).

(2)ـ المصدر نفسه (434/19).

﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَشَاقُّوا ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلۡهُدَىٰ لَن يَضُرُّوا ٱللَّهَ شَيۡـٔٗا وَسَيُحۡبِطُ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾[سورة النحل، الآية:33].

وهذا في الحقيقة غير مسلَّم به مع أن مستندهم واعتمادهم تفسير القرآن بالقرآن؛ وذلك لمعارضته لما تقرَّر بأنَّ صفات الله توقيفية[1].

(1) انظر: تفسير القرآن بالقرآن، دراسة تأصيلية، ص:22 . 23.

المطلب الثاني:في تفسير القرآن بالسنة

جرى الاصطلاح على تصنيف السُّنة في المرتبة الثانية من مراتب التفسير بالمأثور في صياغته الجديدة، ونودُّ في هذا المقام وضع النقاط على الحروف؛ وذلك مزيدا للبيان و دفعا للالتباس الذي يشوب هذه المسألة كما سبقت الإشارة.

بادئ ذي بدء يمكن القول إنَّ السنة ـ وكما هو معلوم ـ تشمل كل قول أو فعل أو تقرير للرسولﷺ [1]، فهل يمكن القول إذن أنَّ تفسير السنة للقرآن هو في عداد المأثور مطلقا ؟.

نَّ المتأمِّل في نصوص السنة النبوية يلحظ أنَّ بيانها للقرآن، يكاد يكون منحصرًا في وجهين:

أوّلا: البيان النصي

وذلك بأن يبيِّن الرَّسول ﷺ القرآن بقوله ـ وهو ما اصطلح عليه بالتفسير النبوي[2]ـ، ولاريب أنَّ هذا القسم يعتبر من ضمن التفسير المأثور، و يمكن حصر أنواعه في ثلاثة [3]:

1. أن يبتدر الصَّحابة بتفسير آية:

ومن أمثلة ذلك ما رواه البخاري ومسلم عن أبي موسى الأشعري ﷺ : قال رسول الله ﷺ:« إنَّ الله ليملـــي للظَّـــالم، حـــتى إذا أخـــذه لم يفلتـــه، ثم قـــرأ ﴿⌧☐③⬀☸☐♈ॐ✓ℯ←⑥ॐ

✌📖🔔❺☪☸☐♈🗗♦⌧☞⬀✡♊⌑⑥ॐ ✌♊▬☐♈ॐ✌🖃
✌📖🔔❺☪☸☐⬀☐♈ॐ ✌☸🖎ℯ☸⌖☪♋⬀⬧🖎★✍ ☐⌧❶▫♋⌧
○🏳☸⬀✌ℯ←①✐⬀⑩⑦🕒✍✌ ●◆♎ ✌📖🔔❺☪☸⬀☐♈ॐ⑨♌☐
✌📖🔔ℯ⬀▫☜♋”🕑 ⌘✿ॐ☐▫☞⬀♋☐🕓 ﴾[سورة هود، الآية:102]» [4].

ومن ذلك ما روى البخاري عن عبد الله بن عمر ﷺ قال: قال النبي ﷺ :« مفَاتِح الغيب خمس ثمَّ قرأ: ﴿ ✌♊▬◆♎ ✌☸✍🖃⬈☸ ■▫⬀☜⬄⬀☐ॐ⑨♌🕯 ■▫♓☸”♌
✍ℯ⍓⬀⬈✍■✐⬀⑩⑦▫ ☐⌧☞⬀♋♌⬀☜⬄☸⬀⧫🏱☯⌖♑🖅
✍ℯ☸☪❍⬀♋☜⬀♋⬀🏲ॐ✿ ☐⌧☞⬀♋✐❍⬀⬀♓☸”♌ ②✐✍ ✠✡🏱♓

(1)ـ مذكرة في أصول الفقه، الشنقيطي، ص: 113.

(2)ـ والذي عُرِّف بـ:"كل قول أو فعل صدر عن النبي ﷺ صريحا في إرادة التفسير". انظر: مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير، ص: 139.

(3)ـ انظر: مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير، ص: 139 ـ 140.

(4)ـ أخرجه البخاري في كتاب التفسير، سورة هود ، (157/17)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم الظلم (19/8)، والبيهقي في كتاب الغصب، باب تحريم الغصب وأخذ أموال الناس بغير حق، (94/6)، والنسائي في كتاب التفسير، سورة هود، (365/6)، وابن ماجه في كتاب الفتن، باب العقوبات، ص: 664، والترمذي في كتاب التفسير، سورة هود، ص:698.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

[سورة لقمان، الآية:33] » [1].

2. أن يسأله الصحابة عن المعنى المراد فيجيبهم:

ومن أمثلته ما رواه الترمذي عن عبادة ابن الصامت، وأبي الدرداء في سؤالهما عن البشرى في قوله

[سورة يونس، الآية:64]، جاء في حديث أبي الدرداء:« أنَّ رجلاً من مصر سأله عن هذه الآية، فقال أبو الدرداء: ما سألني عنها أحد منذ سألت رسول الله ﷺ ، فقال: ما سألني عنها أحد غيرك منذ أُنزلت، هي الرؤيا الصَّالحة يراها المسلم أو تُرى له» [2].

3. أن يتأوَّل أمرًا أو نهيا في القرآن:

وهذا هو التفسير الفعلي[3]، وذلك كتفاصيل الصلاة والزكاة وسائر العبادات الواردة في القرآن.

وفي شأنه يقول الدكتور حبنَّكة الميداني:"...أمَّا البيان النبوي لمعنى النص القرآني، فإذا صحَّ فهو الذي يجب المصير إليه"[4].

ثانيا: البيان الاستنباطي

كثيراً ما يرد في نصوص السُّنة النَّبوية من المعاني ما يصلح أن يكون تفسيراً لآيات الكتاب العزيز، فيعمَد المفسِّر إلى الرّبط بينها بغية الوصول إلى بيانٍ أَوْفى لتلك الآيات؛ معتمدا في ذلك كلّه على ما حباه المولى ﷻ

---

(1)ـ أخرجه البخاري في كتاب التفسير، سورة الأنعام، (108/17)، والنسائي في الكبرى، كتاب التعبير، باب قوله جلَّ وعلا " عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدًا " (4/ 411)

(2)ـ أخرجه الترمذي في كتاب الرؤيا، باب قوله "لهم البشرى في الحياة الدنيا"، ص: 515، وابن ماجه في كتاب تعبير الرؤيا، باب الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له، ص:642، و الدارمي في كتاب الرؤيا، باب قوله "لهم البشرى في الحياة الدنيا"، (165/2)، و البيهقي في شعب الإيمان (185/4)، وابن حبان في صحيحه، كتاب الرؤيا (412/13)، والحاكم في المستدرك، كتاب التفسير، تفسير سورة يونس (370/2).

(3)ـ ومنهم من اعتبر هذا النوع وجه ثالث من أوجه تفسير السنة للقرآن، وأسماه بـ "البيان الفعلي".

. انظر: التفسير النبوي للقرآن الكريم (كتاب إلكتروني)، سلمان فهد العودة، ص:52، [على الخط]، متاح على: <http://www.islamway.com/index>، (مارس 2005).

(4)ـ قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله ﷻ، عبد الرحمان حبنَّكة الميداني، ط3، دار القلم، دمشق، 2004م، ص:133.

من صحَّة نظر وقوَّة استنباط، وهذا في الحقيقة أسلوب لطيف كثيراً ما عَنيَ به الحافظ ابن كثير . رحمه الله ـ في تفسيره[1].

وعليه فإنَّ كلَّ إفادة يستفيدها المفسِّر من السُّنة في بيان القرآن وتفسيره، فإنها من التَّفسير بالسُّنة، وهذه الإفادة كما سبقت الإشارة هي من عمل المفسِّر واجتهاده في الغالب[2].

هذا وقد تعدَّدت أوجه الإفادة من السنة في تفسير القرآن، وفيما يلي نورد شيئا من ذلك:

أ . أن يرد في كلامه ﷺ ما يصلح أن يكون تفسيراً لآية:

كثيرًا ما يرد في كلامه ﷺ ما يصلح أن يكون تفسيرا لآية؛ غير أنه لم يورده ﷺ وقتئذٍ مورد التفسير الصّريح، فيعمد المفسر إلى مثل هذا الكلام النبوي فيجعله تفسيرا للآية، والمفسِّر في هذه الحال يكون مجتهدا في الربط والتوفيق بين معنى الآية ومعنى الحديث الذي يراه مفسِّرا لها، وقد ورد مثل هذا الصنيع عن الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم، ومن أمثلة ذلك:

. روى الطبري عن سعيد ابن جبير عن قتادة، في قوله تعالى﴿وَرَفَعۡنَـٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا ﴾[سورة مريم، الآية:57] قال: حدَّثنا أنس بن مالك أنَّ رسول الله ﷺ حدَّث أنه عُرِجِ به إلى السماء، قال:«أتيت إدريس في السماء الرابعة»[3].

ـ عن أبي هريرة ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:« ما من بني آدم مولود إلاَّ يمسَّه الشَّيطان حين يولد فيستهل صارخًا من مسِّ الشيطان، غير مريم وابنها، ثم يقول أبو هريرة و اقرؤوا إن شئتم :﴿ ☐⬊✌♊▭☞⬀☾✧🡐⬀⬀♌✌⦰●■▫⬀☜♋⬀☐♈☝◆❶⦰✌ ☞⬀✡♊⑥ॐ ☐⬊☐♈☝◆♊⌑☞⬀♎♋⬀☜⇳❁⬀⓪⬊✌ ②▫⬀❖⬊ ✌❁♎☜⬀⬀⊠❀♐⬀❁☐❖⬀✂▯❁❖⬀⊳✌○♐☟♎ ❺♐⬀☼☜♋"⬂ ﴾[سورة آل عمران، الآية:36]» [4].

ففي هذا المثال تجد أنَّ الصحابي أو التابعي ذكر قولا نبويًّا مفسِّرا للآية[5].

ب . أن يكون في الآية إشارة إلى موضوع بيَّنه الرسول ﷺ في كلامه:

---

(1)ـ انظر: التفسير النبوي للقرآن الكريم، ص: 43.

(2)ـ مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير، ص: 139.

(3)ـ تفسير الطبري (18/ 213).

(4)ـــ أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق، باب قوله تعالى ﴿ ☐⬊✌☐♈⊠③⬀☝◆➢✠✡♐♌ ✌○♐☟♎④⬂⬀☜⇳❁▯✂♉☼ ②⦰⬀◆➢☞⬀♋"⦰✌♊▭☐♈▫ ✌✈○☞⬀☾☜⬀❁⇳☜⬀✡⬀⦰☐♈ॐ✌⑧⊠ ②▫⬀❖⬊ ✌❁❶⬂⬀♓⬀▫⓪⬊✌ ②⦰⬀④❁✌☞⬀☾✌☹ ⌘❁ॐ◆➢✠☾▫⬀☜♋⌑⬀✌☹﴾، (14/ 75 . 76).

(5)ـ انظر: مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير، ص:142.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ومن ذلك ما ذكره الحافظ ابن كثير عند تفسير قوله تعالى﴿ ﴾[سورة العلق، الآية:20]، حيث قال:" وقوله تعالى﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ﴾، يعني: يا محمد لا تطعه فيما ينهاك عنه من المداومة على العبادة وكثرتها...

﴿ ﴾ كما ثبت في الصحيح عند مسلم...عن أبي هريرة أنَّ رسول الله ﷺ قال:«أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد، فأكثروا من الدُّعاء»[1]..."[2].

فهذه بعض النَّماذج من الاستفادة من السنة النَّبوية في تفسر القرآن، وإلاَّ فالمتصفح لكتب التفسير سيظهر له من ذلك الشيء الكثير الطيِّب[3].

ولا ريب أنَّ هذا القسم يندرج ضمن التفسير بالدِّراية، وهذا بالنَّظر إلى عملية التفسير المعتَمِدَة على الفهم وكذا الاجتهاد في الرَّبط بين الآية والحديث وجعل هذا الأخير مفسِّرًا لمعنى الآية، وحسبك في هذا ما ورد في تفسير الإمام ابن كثير ـ رحمه الله ـ من إفادات واستنباطات من السنَّة في تفسير القرآن، وكذلك من سلك هذا المنهج كالشَّيخ محمد الأمين الشنقيطي في تفسيره " أضواء البيان ".

ذا يتَّضح أنَّ تصنيف الإمام ابن الوزير لتفسير القرآن بالسنة هو في الحقيقة منصرف إلى هذا القسم تحديدا[4]؛ لكنَّه قد يندرج كذلك ضمن المأثور إذا أخذنا بعين الاعتبار المفسِّر به وطريق وصوله إلينا، وذلك كأن يكون المفسِّر به صحابيًا أو تابعيا أو تابع التابعي، وفي هذه الحال يكون تقييد كلمة "المأثور" أولى وأنسب.

---

(1)ـ أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود (29/2)، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب الدعاء في الركوع والسجود، ص:154، وابن حبان في صحيحه، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة (5/ 255)، و البيهقي في الكبرى، كتاب الحيض، باب الاجتهاد في الدّعاء في السجود (2/ 110)، والنسائي في الكبرى، كتاب التطبيق، باب أقرب ما يكون العبد من الله جلَّ ثناؤه (1/ 242).

(2)ـ تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء بن كثير، تحقيق:سامي بن محمد سلامة، ط2، دار طيبة للطباعة والنشر، العربية السعودية، 1999م، (439/4 . 440). بتصرف

(3)ـ للاستزادة انظر: التفسير النبوي للقرآن الكريم، ص: 43 فما بعدها.

(4)ـ انظر: مقال بعنوان " تلخيص وتعليق على جزء من كتاب إيثار الحق "، البويسفي موقع ملتقى البيان لتفسير القرآن ، [على الخط]، متاح على:<http://www.bayan-alquran.net/forums/showthread> ، (فيفري 2008)،

وممَّا يحسن الوقوف عليه في هذه المرتبة من مراتب التفسير بالدّراية، هو ألحاق الإمام أسباب النزول ضمن التفسير بالسُّنة، حيث يقول:" ويلحق بذلك أسباب النزول ، وقد أفرده الواحدي وغيره بالتأليف وهو مفيد جدًّا..." [1].

ويتَّضح من خلال هذا الاقتباس أنَّ الإمام ابن الوزير قد أطلق الكلام في إلحاق أسباب النزول بالتفسير بالسُّنة، وأحسب أنَّ التفصيل في المسألة أولى . والله أعلم .، بيان ذلك أنَّ أسباب النزول على قسمين:

(أ) ـ صريحة:وهو ما صرَّح فيه الصحابي بقوله: سبب نزول هذه الآية كذا، أو ذكر واقعة أو سؤال ثم عقَّب ذلك بقوله: فنزلت، أو: ونزلت، أو: فأوحى الله إلى نبيه.

فهذا القسم لا خلاف في كونه في حكم المرفوع لدى جمهور أهل العلم.

(ب) ـ غير صريحة:وهو أن يقول فيه الصحابي: نزلت هذه الآية في كذا ونحو ذلك، فهذا يحتمل أن يكون سببا في النزول كما يحتمل أن يكون من قبيل التفسير[2].

وهذا القسم الثاني اختلفت فيه وجهات النظر[3]، وهنا يمكن القول ـ والله أعلم ـ أنَّ القرائن التي تحفُّ بالخبر قد يكون لها دور يساعد في إطلاق الحكم على قول الصحابي هل هو من المرفوع أو من الموقوف[4]،

و يُستَشف هذا تحديدًا من كلام الإمام الحاكم الذي يقول فيه:" إذا أخبر الصَّحابي الذي شهد الوحي والتنزيل عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا فإنَّه حديث مسند"[5].

لاحظ أنَّ عبارة " الذي شهد الوحي و التنزيل " من القرائن الضَّرورية للحكم على الخبر بأنَّه مرفوع أم لا؛ ولهذا كانت أقوال الصحابة الذين شهدوا الأمور مصنَّفة من قبيل المسند لا من قبيل الموقوف[1].

---

(1)ـ إيثار الحق، ص: 152

(2)ـ انظر: قواعد التفسير، خالد بن عثمان السبت (1/54 ـ 55).

(3)ـ اختلفوا فيه عل قولين:

. جماعة من المحدثين، منهم البخاري يجعلونه من المسند .

. وطائفة أخرى من المحدثين، منهم الإمام أحمد، ومسلم يجعلونه مما يقال بالاستدلال والتأويل، وهو رأي الإمام الزركشي أيضا في البرهان. انظر: مقدمة التفسير لابن تيمية، ص: 26، وكذا البرهان: (1/ 31 ـ 32).

(4)ـ انظر: ابن جزي ومنهجه في التفسير، محمد علي الزبيري، ط1، دار القلم، دمشق، 1987م، (1/414).

(5)ـ الإتقان للسيوطي، تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم،دط، المكتبة العصرية، بيروت، 2003م، (1/89).

المطلب الثالث: في تفسير القرآن بأقوال الصحابة.

بعد أن تسنى لنا بيان موقف ابن الوزير من تفسير القرآن بأقوال الصحابة عليهم الرضوان ومنهجه في ذلك، فإنَّه يحسن بنا الوقوف على بيان رأيه في حكم تفسير الصحابي، وكذا موقفه من تفسير التابعين.

الفرع الأول: حكم تفسير الصحابي عند الإمام

لئن كان الإمام ابن الوزير يرى أنَّ أقوال الصحابة في التفسير حجَّة يجب الأخذ بها؛ مقرِّرا ذلك بقوله:" ...ولا شكَّ أنَّ فهمهم صحيح؛ بل حجَّة، ولذلك كانت آثارهم مذكورة في تفسير القرآن بإجماع المسلمين"[2].

فإنه يرى في الوقت ذاته أنها في حكم الموقوف الذي لا يحل رفعه بأي حال من الأحوال حيث يقول:" وأجودها [3]مالا تمكن معرفته بالرَّأي سواء رجعنا بالرَّأي إلى العقل أو إلى الاستنباط من اللغة"[4].

وقال في موضع آخر :"ولذلك كان بيان الموقوف على الصحابي من المرفوع إلى النبي ﷺ واجبًا، ولم يحل رفع الموقوف الذي لا مجال للعقل في معرفته، وإن جاز العمل به لحسن الظن بالصحابي فلا يحل رفعه"[5]، هذا ويستثني الإمام ما كان من أسباب النزول فهو في هذه الحال في حكم المرفوع [6].

و إجمالاً يمكن القول أنَّ الإمام ابن الوزير يتبنى الرأي القائل بأنَّ قول الصحابي في التفسير موقوف مطلقًا؛ إلاَّ ما كان في أسباب النزول فهو في حكم المرفوع.

---

(1)ـ انظر: شرح مقدمة التفسير لابن تيمية (كتاب إلكتروني)، صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، ص: 58، على الموقع الإلكتروني " المشكاة الإسلامية " [على الخط]، متاح على: <http://www.almeshkat.net/books/open>، (ديسمبر 2005).

(2)ـ العواصم و القوا صم (192/9).

(3)ـ أي: آثار الصَّحابة الموقوفة عليهم.

(4)ـ العواصم و القوا صم ، ص: 153.

(5)ـ إيثار الحق، ص: 135.

(6)ـ أشار إلى هذا في كتابه " تنقيح الأنظار "، وهو الرأي الذي ذهب إليه الإمام ابن الصلاح كذلك. انظر: توضيح الأفكار بشرح تنقيح الأنظار ، الأمير الصنعاني (255/1).

والحقيقة أنَّ التَّفصيل في هذه المسألة أولى . والله أعلم .، وهذا ما قرَّره كثير من أهل العلم[1]، فقد خَلُص الحافظ ابن حجر رحمه الله . بعد ذكره للخلاف في المسألة . إلى أنَّ تفاسير الصحابة على قسمين:

أ/ . القسم الأول:

إذا كان ممَّا لا مجال للرأي فيه كأسباب النزول، وأحوال من نزل فيهم القرآن، والأمور الغيبية ونحوها، فهذا يعتبر من قبيل المرفوع و لا يجوز ردُّه اتفاقا.

وعليه فالمفسِّر يأخذ به ولا يعدل عنه إلى غيره بأي حال من الأحوال[2]؛ شريطة ألاَّ يكون الصحابي معروفًا بالأخذ عن بني إسرائيل كما قرَّر ذلك الحافظ ابن حجر . رحمه الله .[3]، ويتعلق هذا . الضابط الأخير. تحديدًا بالأمور الغيبية إذ لا يمكن القول فيها بالاجتهاد.

ولهذا إذا كان ما فسّره من باب الإسرائيليات فإنه يأخذ حكمها[4].

ويقول الدكتور مساعد الطيَّار في هذا السياق:"والحق أنَّ اعتبار مثل هذه الأمور في حكم المرفوع؛ وذلك لكون الصحابي ليس له فيها إلاَّ النقل، وإن نُسِب إليه التفسير، فإنَّما هو على سبيل التَّوسع في إطلاق التفسير له؛ ولأنَّه هو النَّاقل له"[5].

ب/ . القسم الثاني:

أن يكون من قبيل الرأي والاجتهاد، فهو في هذه الحال موقوف على الصحابي ما دام لم يسنده إلى النبي ﷺ.

وقد ذهب جمهور أهل العلم إلى وجوب الأخذ به أيضًا في التفسير؛ وذلك لعدة أمور:" منها احتمال سماعهم من النبي ﷺ، ومنها أنَّهم إن فسروا برأيهم فرأيهم أصوب لأنَّ القرآن نزل بلغتهم، ولبركة الصحبة، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح، ولما منحهم الله تعالى من الحرص الشديد

(1)- عزاه (التفصيل) الحافظ ابن حجر إلى كبار الأئمة كصاحبي الصحيح، والإمام الشافعي، وأبي جعفر الطبري، وأبي جعفر الطحاوي، وأبي بكر بن مردويه في تفسيره المسند، والبيهقي، وابن عبد البر و آخرين . انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، ابن حجر، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي،ط1، العربية السعودية،1984م، (86/1).

(2)- انظر: التفسير والمفسرون، (1/ 72).

(3)- وذهب إلى هذا أيضا الإمام العراقي، وخالفهما الإمام السخاوي في اشتراط عدم كونه معروفا بالأخذ عن بني إسرائيل.

انظر: فتح المغيث شرح ألفية الحديث، عبد الرحمان السخاوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ (130/1).

(4)- مقدمة في أصول التفسير، ص: 62.

(5)- مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير، مساعد بن ناصر الطيار، ص: 167 بتصرف.

على تعلم أمور دينهم، ولما لهم من العدالة التامة، وهم وإن كانوا غير معصومين من الخطأ فاحتمال وجود الخطأ منهم أقل من غيرهم ..."[1].

ويقول الإمام الزركشي منوِّها بما سبق بيانه:" اعلم أنّ القرآن قسمان: قسم ورد تفسيره بالنَّقل،وقسم لم يرد، والأوَّل: إمَّا أن يرد عن النبي ﷺ، أو الصحابة، أو رؤوس التابعين . فالأول يُبحَث فيه عن صحة السَّند، والثاني يُنظر في تفسير الصحابي، فإن فسَّره من حيث اللغة فهم أهل اللسان، فلا شكَّ في اعتماده، أو بما شاهدوه من الأسباب والقرائن فلا شكَّ فيه"[2].

الفرع الثاني: موقفه من تفسير التابعين

لم يشر الإمام ابن الوزير . لا من قريب ولا من بعيد . إلى تفسير التابعين، وذلك في سياق كلامه عن مراتب التفسير بالدِّراية، ممَّا يُفهَم أنَّ الإمام لا يعتبر تفسير التابعين طريقا من طرق التفسير، وهذا في الحقيقة يعطينا لمحة عن موقفه . رحمه الله . من أقوالهم، وكذا مدى حجِّيتها في التفسير.

فاستنادا إلى ما سبق بيانه يمكن القول أنَّ الإمام ابن الوزير يميل إلى الرأي القائل بعدم حجيَّة أقوال التَّابعين وكذا آراؤهم الخاصَّة في التفسير؛ إلاَّ ما كان من طريق الرِّواية فقط.

وهذا ما أشار إليه . أيضًا . في سياق ردِّه على من يزعم بأنَّ الرجوع إلى آحاد المفسرين كمجاهد و قتادة و غيرهم لا ينبني عليه الاجتهاد لأنه تقليد لهم، حيث يقول:"... هذا الإطلاق غير صحيح فإنه يختلف، فمنه ما قالوه اجتهادًا منهم فلا ينبني عليه الاجتهاد، ومنه ما قالوه روايةً عن العرب من الصحابة وغيرهم ممَّا يتعلَّق باللغة فيجب قبوله منهم كما مرَّ الدليل عليه وكما يأتي إن شاء الله، وكذلك ما فسَّروه ممَّا لا طريق إلى العلم به بالرأي والاجتهاد ولا يُعلم إلاَّ بالسمع"[3].

فخلاصة القول أنَّ الإمام ابن الوزير يرى عدم وجوب الأخذ بأقوال التابعين في التفسير إلاَّ ما كان مستَندُ التابعي فيه النقلَ فقط، وذلك كأن يكون ممَّا يتعلَّق باللغة، أو ممَّا لا مجال للرأي فيه ولا يُعلم إلاَّ بالسمع، وهذا لغلبة الظنِّ في كون التابعي أخذه عن الصحابة.

والحق أنَّ الرجوع إلى تفسير التابعين والأخذ بأقوالهم إذا لم يؤثر في ذلك شيء عن الرسول ﷺ، أو عن الصحابة رضوان الله عليهم مسألة اختلفت فيها أنظار أهل العلم.

---

(1)ـ منهج ابن كثير في التفسير، سليمان بن إبراهيم اللاحم، ط1، دار المسلم، العربية السعودية، 1999م، ص:275. بتصرف.

(2)ـ البرهان في علوم القرآن، الزركشي، (173/2). بتصرف

(3)ـ العواصم والقواصم (418/1).

فقد ذكر الإمام الزركشي . في سياق كلامه حول طرق التفسير الأربع . الخلاف في حكم تفسير التابعي فقال:" وفي الرجوع إلى قول التابعي روايتان عن أحمد واختار ابن عقيل[1] المنع وحكوه عن شعبة[2] ....."، ثم قال:" لكن عمل المفسرين على خلافه،وقد حكوا في كتبهم أقوالهم كالضّحاك، وسعيد بن جُبيْر، ومجاهد، وقتادة...وغالب أقوالهم تلقَّوها من الصحابة، ولعلَّ اختلاف الرواية عن أحمد إنما هو في ما كان من أقوالهم وآراءهم" [3].

وفي هذا السياق يعقِّب الشيخ محمد أبو شهبة عن الأثر[4] الوارد عن شعبة بن الحجاج بقوله:" لكن عمل المفسرين على خلافه، فقد حَكَوا في كتبهم أقوالهم؛ لأنَّ غالبها تلقَّوها عن الصحابة...وقد رُوِيت عن التابعين في التفسير روايات كثيرة لا يحصيها العدُّ، ولا سيما تلاميذ ابن عباس ...وقد ذكر منها ابن جرير في تفسيره كثرة كاثرة، والسيوطي في "الدرِّ المنثور"، والبغوي وابن كثير وغيرهم"[5].

كما نجد الحافظ ابن رجب الحنبلي[6] يقرِّر أنَّ أفضل العلوم في التفسير هو ما أثر عن الصحابة وكذا التابعين أيضًا، حيث يقول:" فأفضل العلوم في تفسير القرآن، ومعاني الحديث، والكلام في الحلال والحرام ما كان مأثورًا عن الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى أن ينتهي إلى زمن أئمة الإسلام المشهورين المقتدى بهم ..."[7].

(1)ـ هو:أبو الوفاء علي بن عقيل البغدادي أبو الوفاء شيخ الحنابلة ، اشتهر بموافقته للمعتزلة في عدة مسائل، صاحب تصانيف منها: "كتاب الفنون" توفي سنة 513هـ . انظر: سير أعلام النبلاء (445/19)، وكذا شذرات الذهب(58/6).

(2)ـ هو: شعبة ابن الحجاج، أبو بسطام الأزدي العتكي، أمير المؤمنين في الحديث، عالم البصرة وشيخها، رأى الحسن وأخذ عنه مسائل توفي سنة 160هـ . انظر: سير أعلام النبلاء (202/7 . 203)، وكذا شذرات الذهب (269/2).

(3)ـ انظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي (158/2).

(4)ـ والذي يقول فيه:" أقوال التابعين في الفروع ليست حجَّة، فكيف تكون حجَّة في التفسير ؟!". انظر: مقدمة التفسير لابن تيمية، ص:67.

(5)ـ الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير والحديث، محمد بن محمد أبو شهبة، ط4، مكتبة السنة، مصر، ص:58.

(6)ـ هو: أبو الفرج زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، كان محدثا حافظا فقهيا أصوليًّا ومؤرخا أتقن فنَّ الحديث وصار أعرف أهل عصره بالعلل، من تصانيفه: "تقرير القواعد وتحرير الفوائد" المشهور بقواعد ابن رجب في الفقه و "جامع العلوم والحكم" وهو شرح الأربعين النووية، توفي بدمشق سنة 795هـ. انظر: الدرر الكامنة، (3/ 108).

(7)ـ مجموع رسائل الحافظ ابن رجب "فضل علم السّلف على علم الخلف"، بن رجب الحنبلي، دراسة وتحقيق: طلعت بن فؤاد الحلواني، دط، دار الفاروق الحديثة، دت، (23/3).

هذا ويؤكّد الدكتور محمد الخضيري أنَّ هذا الخلاف . السابق ذكره . هو في جانب القول بصفة عامة(الفروع)؛ أمَّا في جانب التفسير فقد:" ذهب أكثر المفسِّرين إلى أنه يؤخذ بقول التابعي في التفسير؛ لأنهم نقلوا غالب تفسيراتهم عن الصحابة"[1].

وهذا ما يشير إليه شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله:" إذا لم تجد التفسير في القرآن، ولا في السنة، ولا وجدته عن الصحابة فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين كمجاهد بن جبر فإنه كان آية في التفسير؛ ولهذا كان سفيان الثوري يقول:" إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به"، وكسعيد بن جُبير...وغيرهم من التابعين" [2].

بل ويذهب ابن تيمية إلى ما هو أبعد من ذلك حيث يشير إلى تابعي التابعين ومن بعدهم مؤكّدا رجوع كثير من العلماء الأمة وأئمتها إلى أقوالهم في التفسير بعد أقوال أسلافهم من التابعين حيث يردف ذلك بقوله:" وغيرهم من التابعين وتابعيهم ومن بعدهم"[3].

وإن كان قد حكى عقب هذا الكلام الأثر الوارد عن شعبة[4]؛ إلاَّ أنَّه عقَّب على هذا الرأي بتوجيه نفيس يقول فيه:"...يعني أنَّ أقوال التابعين لا تكون حجَّة على غيرهم ممَّن خالفهم وهذا صحيح؛ أمَّا إذا اجتمعوا على الشيء فلا يرتاب في كونه حجَّة، فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجَّة على بعض، ولا على من بعدهم"[5].

و أحسب أنَّ في هذا الإطار يمكن قبول توجيه ما قد يذهب إليه بعض العلماء . على غرار الإمام ابن الوزير . ممَّن يرون أنه لا ضرورة للرجوع إلى أقوال التابعين ومن بعدهم في التفسير.

وعلى كل حال فإنَّ من المسلَّم به أنَّ أقوال التابعين في التفسير أفضل من أقوال غيرهم ممَّن هو دونهم، ولهذا يمكن القول . والله أعلم . أنَّ أقوالهم هي جزء لا يتجزَّأ من التفسير، ولا يمكن إقصاءها بأيِّ حال من الأحوال؛ بل هي ممَّا يستأنس به على أقلِّ تقدير، وإن كان وجوب الأخذ بها مرتبط بعرضها على الكتاب والسنَّة، ولغة العرب، وأقوال الصحابة، ودراستها وتمحيصها من جميع

---

(1)ـ تفسير التابعين عرض ودراسة مقارنة،محمد بن عبد الله الخضيري، ط1، دار الوطن للنشر، العربية السعودية، 1999م، (1/50 . 51)

(2)ـ مقدمة التفسير، ابن تيمية، ص:65.

(3)ـ المصدر نفسه، ص:66.

(4)ـ تقدَّم ذِكْره.

(5)ـ مقدمة التفسير، ابن تيمية، ، ص:67.

الجوانب سندًا ومتنًا، فإذا ثبتت صحَّتها وموافقتها للمنقول والمعقول وجب اعتبارها والأخذ بها وإلاَّ فلا[1].

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) ـ **ملاحظة**: . ورد في كلام شيخ الإسلام . المذكور أعلاه . وجوب الأخذ بأقوال التابعين وذلك في حال إجماعهم ، والحقيقة أنَّ هذا التقعيد من الإمام هو جانب تنظري أكثر منه عملي، يقول الدكتور صالح آل الشيخ معلّقا على كلامه :" لكن شيخ الإسلام فيما ذكر هذا بناء على تنظيره المعتاد أنهم إن أجمعوا على شيء فالحجَّة فيما أجمعوا عليه؛ لكن في الواقع لم ينقل عنهم الإجماع في تفسير آية، وإنما الصحابة رضوان الله عليهم عنهم نُقل، أمَّا التابعون فإنهم لم ينقل عنهم أنهم أجمعوا في تفسير كلمة أو آية أنها كانت تفسر بكذا...؛ لأنَّ الإجماع في المسائل الفروعية صعب، فكيف عن المسائل العلمية في التفسير عند التابعين، سيما وأنَّ مدارس التابعين في التفسير مختلفة متباينة، مدرسة مكة، مدرسة المدينة، والكوفة والبصرة والشام، فهي تفاسير لاشكَّ أنها عرضة للاختلاف الكبير...

وإذا كان كذلك فيرجع فيه المجتهد في التفسير إلى الحجة من القرآن أو الحجة من السنة أو طرق التفسير الأخرى".

. انظر: شرح مقدمة التفسير لابن تيمية (كتاب إلكتروني)، صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، ص: 58.

المطلب الرابع: ما يتعلّق باللغة العربية

تطرَّق الإمام ابن الوزير في النوع الخامس من مراتب التفسير بالدراية، والمتعلّق باللغة العربية على جهة الحقيقة تحديدا إلى مسألة تفسير المشترك بكلا معنييه، حيث نصَّ الإمام على عدم جواز حمل المشترك على كلا معنييه، وقد أطلق الكلام في ذلك، وهذا ما قرَّره أيضًا في موضع آخر حيث يقول:" ولا يجوز في اللفظة الواحدة أن يراد بها كلا معنييها على الصحيح، ولا يقوم على خلاف ذلك دليل من اللغة ألبتَّه"[1].

وأحسب أنَّ التفصيل في هذه المسألة أولى، وهذا ما قرَّره المحققون من أهل العلم، فالألفاظ المشتركة على قسمين:

أ/ . أن تكون المعاني الدَّاخلة تحت اللفظ المشترك ممَّا لا يمكن اجتماعها وإرادتها جميعا، فإنَّه . في هذه الحال . لا يُحمل عليها كما لا يحمل على أحدها إلاَّ بدليل[2].

يقول الإمام الماوردي[3]. منبِّها على ذلك . في مقدمة تفسيره:" الضرب الثاني: أن يتفق أصل الحقيقة فيهما فيكونا مستعملين في اللغة على سواء أو في الشرع أو في العرف، فهذا على ضربين: أحدهما: أن يتنافى اجتماعهما ولا يمكن استعمالهما في الأحكام الشرعية مثل "القرء" الذي هو حقيقة في الطُّهر وحقيقة في الحيض، ولا يجوز للمجتهد أن يجمع بينهما لتنافيهما، وعليه أن يجتهد رأيه في المراد منهما بالأمارات الدالة عليه..." [4].

ب/ . أمَّا إذا كان اللفظ الواحد الذي صدر عن متكلم واحد، وفي وقت واحد، مشتركا بين معنيين حقيقيين، ولا يمتنع الجمع بينهما، وتجرَّد عن القرينة الصارفة لأحد المعنيين فالأرجح

---

(1)ـ ترجيح أساليب القرآن، ص: 149.

(2)ـ انظر: الكليات، للأبي البقاء الكفوي، دط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998م، ص: 1052.

(3)ـ هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري، المعروف بالماوردي، الفقيه الشافعي؛ كان من وجوه الفقهاء الشافعية ومن كبارهم، له تصانيف كثيرة، في أصول الفقه وفروعه، والتفسير وغيرها وانتفع الناس به، توفي سنة 450هـ.
انظر: سير الأعلام، (64/18)، ووفيات الأعيان، (282/3).

(4)ـ النكت والعيون، أبي الحسن علي ابن حبيب الماوردي، تحقيق: خضر محمد خضر، ط1، مطابع مقهوي، الكويت، 1982م، (46/1).

جواز حمله على معنييه أو معانيه في هذه الحالة[1].

يقول الإمام الزركشي متحدِّثا عن اللفظ إذا دلَّ على معنيين:" أحدهما: أن يتنافيا اجتماعا، ولا يمكن إرادتهما باللفظ الواحد، كالقرء؛ حقيقة في الحيض والطُّهر...

الضرب الثاني: ألاَّ يتنافيا اجتماعا، فيجب الحمل عليهما عند المحقِّقين، ويكون ذلك أبلغ في الإعجاز والفصاحة، وأحفظ في حق المكلَّف؛ إلاَّ أن يدلَّ دليل على إرادة أحدهما"[2].

فهذا صفوة ما تيسر لي الوقوف عنده بشأن مراتب التفسير بالدّراية التي سطَّرها الإمام، وعلى الإجمال نقول أنه يمكن الجمع بين النوعين الأول والسابع . خاصة الجزء الأول من النوع السابع . فكل منهما يدخل تحديدا ضمن التفسير لا مصادره، كما أنهما لا يستقلاَّ بذاتهما كباقي الأنواع الأخرى، وإن كان للنَّوع الأول منها شيء من الخصوصية .كما سبقت الإشارة .، هذا على غرار باقي الأنواع الأخرى التي يمكن أن نصطلح عليها بـ "مصادر التفسير" إذ تجمعها وحدة موضوعية، وقد ذكر فيها ما هو قواعد وما هو معارف وعلوم،كما يلاحظ أنَّه أفرد المجاز ضمن نوعٍ مستقل، ولو جمعه تحت نوع التفسير باللغة لكان أفضل إذ إنَّ مبحث الحقيقة والمجاز مبحث لغوي.

وبذلك يمكن حصر ما جعله تفسيرا بالدراية إلى أربعة أنواع: تفسير القرآن بالقرآن، وبالسنة وأقوال الصَّحابة واللغة[3].

و لا يسعني في ختام هذا الفصل إلاّ أن أذكِّر بأهم النتائج المستخلصة، والتي أسوقها في العناصر الآتية:

أولا:. أنّ المعنى الدقيق لمصطلح " التفسير بالمأثور " هو: ما أثر عن رسول الله ﷺ أو الصحابة والتابعين وتابعين.

ثانيا: . يرى الإمام ابن الوزير ضرورة العلم بمراتب المفسرين جرحا وتعديلا، وذلك حين يكون التفسير راجعا إلى الرواية، وأنَّ ذلك فيصل التفرقة بين المعنى الصحيح والضعيف منها.

---

(1)- وهو منسوب لمالك، والشافعي حتى اشتهرت هذه المسألة بالشافعية، والشيرازي، و الباقلاني، والبيضاوي، وابن الحاجب، و الآمدي وابن النَّجار الحنبلي، ونسبه إلى أكثر الحنابلة، وأبو هريرة من الشافعية، ونقله أبو المعالي عن مذهب المحققين، وجماهير الفقهاء، وبه قال الزركشي وابن اللَّحَّام، والراغب الأصفهاني والطُّوفي وعزاه الشوكاني إلى الجمهور، ورجَّحه الإمام الشنقيطي رحمه الله. انظر: قواعد التفسير جمعا ودراسة، خالد بن عثمان السبت، (820/2).

(2)- البرهان للزركشي، (2/ 168.167).

(3)- انظر: مقال بعنوان "تلخيص وتعليق على جزء من كتاب إيثار الحق"، البويسفي.

ثالثا: ـ يرى ابن الوزير أنَّ الآيات وكذلك المفردات القرآنيَّة الوثيقة الصِّلة بالعقائد، ينبغي أن تحظى باهتمام خاص أثناء العمليَّة التفسيريَّة، وأن تفرد في مقدمات التفاسير حتى يشبع فيها الكلام من غير تكرير.

رابعا: ـ يرى الإمام ابن الوزير أنَّ قول الصحابي في التفسير موقوف مطلقا؛ إلا ما كان في أسباب النزول فله حكم الرفع.

رابعا: يميل ابن الوزير إلى الرأي القائل بعدم حجيَّة أقوال التَّابعين وكذا آراؤهم الخاصَّة في التفسير؛ إلاَّ ما كان من طريق الرِّواية فقط.

خامسا: يرى الإمام ابن الوزير عدم جواز رواية فضائل السور، أو إيرادها ضمن كتب التفسير؛ إلا ما صحَّ سندها.

سادسا: . أنَّ ابن الوزير بذكره للنّقاط السبع في التفسير الرَّاجع إلى الدّراية؛ فإنه يؤكِّد منهجية علميَّة سليمة درج عليها كثير من الأئمة الأعلام .كما حال الإمام الطبري و الشوكاني .، وهي الجمع بين المأثور والرَّأي، أو الرِّواية والدِّراية في العملية التفسيرية، فهو بذلك يبيِّن المنهج وفق التسلسل المذكور، حيث يفسَّر القرآن . ابتداءًا . بما أثر عن النبي ﷺ أو الصحابة أو التابعين ثم بالدّراية بدءا بتفسير القرآن بالقرآن، ثم بالسُّنة ثم بأقوال الصحابة ثم النَّظر في اللغة ثم مراعاة أسلوب العرب في لغتهم حيث المجاز.

الفصل الثاني:

جهوده في علوم القرآن

المبحث الأول: المحكم والمتشابه.

المبحث الثاني: الحقيقة والمجاز.

المبحث الثالث: آراؤه في مباحث أخرى.

جامعة الإمام علي للعلوم الإسلامية

توطئة:

ما إن ازدهر عصر التدوين العلميِّ ووضِعت الاصطلاحات والأسماء للفنون العلميَّة، حتى صار اسم "علوم القرآن " اصطلاحا خاصًّا بعلم يضمُّ أبحاثًا كلية هامَّة، تتَّصل بالقرآن العظيم . من نواحي شتَّى .، يمكن اعتبار كلٍّ منها علما متميِّزًا[1].

ولقد بذل العلماء جهدهم ووجَّهوا بالغ طاقتهم في تحصيل وتأصيل تلك العلوم؛ إدراكًا منهم لأهميَّتها في الوصول إلى الفهم الصحيح لكتاب الله ﷻ.

وممَّا تجدر الإشارة إليه في هذا السِّياق هو ظهور مصطلح آخر جعله بعضهم مرادفًا لمصطلح علوم القرآن، واستعمل في موضعه عند كثير من المهتمِّين بعلوم القرآن، هذا المصطلح هو " أصول التفسير "[2].

و الحقيقة أنَّه ثمَّة فرقًا دقيقًا بين المصطلحين، وهذا ما أوضحه الدّكتور مساعد الطيَّار بقوله:"فكلُّ معلومة من أصول التفسير هي من علوم القرآن، وليس كلُّ معلومة من علوم القرآن هي من أصول التفسير...و النَّظر في تحديد المعلومة من علوم القرآن وجعلها من أصول التفسير مرتبط بإفادتها في التفسير من عدمها، وعلوم القرآن من هذه الجهة على قسمين:

. علم لا تفيد المفسِّر معرفته، ولا علاقة له بالتفسير، كعدِّ الآي.

. وعلم له علاقة بالتفسير، ويستفيد المفسِّر منه، وتختلف استفادة المفسر منه بحسب نوع العلم"[3]

وقد نوَّه الدكتور "محمد صفا" بأنَّ هناك فرقا بين إطلاق المتقدمين والمتأخرين لهذين المصطلحين حيث يقول:"...ولهذا نؤكِّد أنَّ المتقدمين كانوا يستعملون المصطلحين (أصول التفسير، وعلوم القرآن) لغرض واحد، يقصدون به كل القواعد والأبحاث التي تخدم كتاب الله وتُعين على فهمه، غير أنَّ المتأخرين قصدوا من هذا المصطلح أمرًا أخصَّ من الذي أراده المتقدمون منه إذ حصروه في الأسس والقواعد التي يعرف بها تفسير كتاب الله، ويرجع إليها عند الاختلاف فيه"[4] .

---

(1) - انظر: فنون الأفنان في عيون علوم القرآن، عبد الرحمان بن الجوزي، تحقيق: د/ حسن ضياء الدين عتر، ط1، دار البشائر، بيروت، 1987م، ص: 71.

(2) - انظر: علوم القرآن من خلال مقدمات التفاسير، محمد صفا شيخ إبراهيم حقي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2004م، (52/1).

(3) - مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير، مساعد بن ناصر الطيار، ص:33.

(4) - علوم القرآن من خلال مقدمات التفاسير، (54/1).

وعلى كلٍّ حال فإنَّ إطلاق " أصول التفسير" على جملة علوم القرآن، فهذا من باب إطلاق الجزء على الكلِّ، بيان ذلك أنَّ علوم القرآن مصطلح عام، أمَّا أصول التفسير فمصطلح خاص يطلق على بعض فنون علوم القرآن، مثل حكم التفسير، وأقسامه وأنواعه، وأسباب الاختلاف في التفسير، وقواعد الترجيح وغير ذلك من الفنون التي لها اتصال مباشر بالتفسير، و لا يدخل فيها تلك المقدمات التعريفية والتاريخية التي هي من علوم القرآن[1].

(1)ـ قواعد التفسير جمعا ودراسة، خالد بن عثمان السبت، (33/1).

المبحث الأول: المحكم والمتشابه.

كانت عناية العلماء بموضوع المحكم والمتشابه قديمة ولا زالت مستمرَّة، وقد نوَّه الدكتور أحمد حسن فرحات إلى هذا بقوله:" شغلت قضيَّة المحكم والمتشابه الفكر الإسلامي في القديم والحديث، وتعدَّدت فيه كلمات العلماء، واختلفت أقوالهم وتباينت آراؤهم ولكلٍّ وجهةٌ هو مولِّيها"[1]، ويقول الإمام فخر الدين الرازي:" واعلم أنَّ الناس أكثروا في تفسير المحكم والمتشابه وكتب من تقدَّمنا مشتملة عليهما"[2].

ولذا فلا غرابة أن يحظى . هذا الموضوع . بالدِّراسة والاهتمام من قبل علماء التفسير والمعنيين بالدّراسات القرآنية؛ كونه من الموضوعات المهمَّة في علوم القرآن ذات الصِّلة بمفهوم المعاني ودلالاتها،كما كان محلَّ نظر من قبل علماء الأصول والاعتقاد على وجه الخصوص نظراً للارتباط الوثيق بين هذا العلم وعلم العقيدة؛ ولهذا فقد اختلفت مناهج البحث فيه باختلاف منازع الباحثين، وتعدَّدَت طرقه وأساليبه بتعدد طرقهم واتجاهاتهم.

(1)- مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مقال بعنوان: معاني المحكم و المتشابه في القرآن الكريم، الدكتور: أحمد حسن فرحات، العدد: 05، شوال، 1406هـ، ص: 140.

(2)- أساس التقديس، فخر الدين الرازي، تحقيق: د/ أحمد حجازي السقا، دط، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة،1986م ص:231.

المطلب الأول: في ماهية المحكم والمتشابه عند ابن الوزير.

وصف المولى تبارك وتعالى كتابه في مواضع عدّة منه بأنّه محكم[1]، كما وصفه في مواضع أخرى بالتشابه[2]، وفي ثالث: بأنّ بعضه محكم وبعضه متشابه[3].

فمعنى كونه محكمًا أي أنّه في غاية الإحكام، وقوّة الاتّساق، كما أنّه بالغ في الحكمة الغاية القصوى، إذ أنّ أخباره كلُّها حقٌّ وصدق لا تناقض فيها ولا اختلاف، كما أنّ أحكامه كلّها عدل، وكلُّ ما أمر به فهو خير وهدى، وكل ما نهى عنه فهو شرُّ وضلال[4].

ومعنى كونه متشابه أنّ القرآن كلُّه يشبه بعضه بعضًا في الكمال والجودة والغايات الحميدة[5]، فالمحكم والمتشابه بهذا المعنى يعبَّر عنه بالإحكام العام والتّشابه العام؛ وأمّا وصف بعضه بالإحكام والبعض الآخر بالتشابه, فالمراد بالإحكام والتّشابه هنا ما تقرَّر في المعنى الاصطلاحي لهذين اللفظين، وهذا ما سنحاول بيانه من خلال الوقوف على رأي ابن الوزير في ماهيتهما.

فالمحكم والمتشابه بهذا المعنى . الاصطلاحي . يُعبِّر عنه العلماء بالإحكام الخاص والتَّشابه الخاص، فقد وصف جلّ وعلا كتابه بذلك في قوله:﴿ [illegible] ﴾

(1)- وذلك في قوله تعالى:﴿ [illegible] ﴾[هود. الآية:01]، وفي قوله تعالى:﴿ [illegible] ﴾ [سورة يونس، الآية:01].

(2)- وذلك في قوله تعالى:﴿ [illegible] ﴾ [سورة الزمر، الآية:22].

(3)- وذلك في قوله تعالى:﴿ [illegible] ﴾ [سورة آل عمران، الآية:07].

(4)- قواعد التفسير جمعا ودراسة، خالد بن عثمان السبت، (661/2).

(5)- أصول في التفسير، محمد بن صالح العثيمين، د ط، دار البصيرة، ، جمهورية مصر العربية، 2002م، ص:39.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

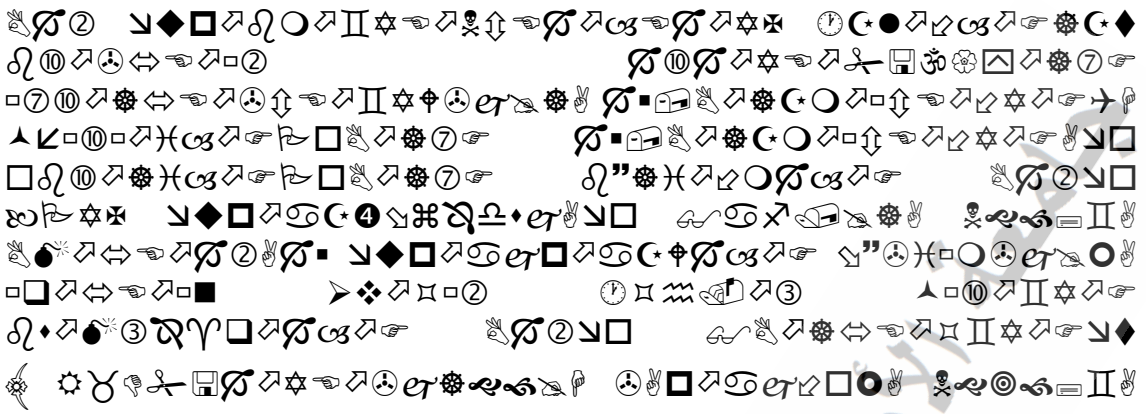

[سورة آل عمران، الآية:07].

وقد اختلفت أقوال العلماء وآرائهم في التَّحديد الدَّقيق للمحكم والمتشابه في معناهما الخاص، ولن أتوسَّع في ذكر تلك الأقوال ومناقشتها، فهي مذكورة في كتب التفسير وعلوم القرآن وأصول الفقه[1]، وإنَّما سأقتصر على ما أبدى الإمام ابن الوزير صفحته، حيث يقول . في معرض ذكره لاختلاف العلماء في ماهية المحكم والمتشابه . :"... فمنهم من قال المحكم ما لا يحتمل إلاَّ معنى واحدًا والمتشابه ما احتمل أكثر من معنى، فهؤلاء رجعوا بالمحكم إلى النص الجليِّ، وما عداه متشابه[2]...ومنهم من قال المحكم ما كان إلى معرفته سبيل والمتشابه ما لا سبيل إلى معرفته بحالٍ، نحو قيام السَّاعة والحكمة في العدد المخصوص في حملة العرش وخزنة النَّار[3]، ومنهم من قَصَر المتشابه على آيات مخصوصة، ثم اختلفوا فمنهم من قال هي الحروف المقطَّعة في أوائل السور[4]. ومنهم من قال آيات الشَّقاوة

(1)- انظر: . البرهان ، الزَّركشي، (2/68- 69).

. الإتقان، للسيوطي، (03/3).

. مناهل العرفان، عبد العظيم الزرقاني، تحقيق فوّاز أحمد زمرلي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت،1995م (213/2)

. تفسير الطبري، (5/ 192 . 201).

. مجموع الفتاوى، ابن تيمية،تحقيق:أنور الباز، عامر الجزار،ط3، دار الوفاء، 2005م، (13/272 . 273)

(2)- يعزى هذا الرأي إلى: ابن عباس ومجاهد، والإمام أحمد في رواية والشافعي، ويجري عليه أكثر الأصوليين، انظر: تفسير الطبري (5/197)، وكذا: زاد المسير، عبد الرحمان بن الجوزي، دط، المكتب الإسلامي، دت، (1/350 . 351).

(3)- من القائلين بهذا القول:جابر بن عبد الله، وهو مقتضى كلام الشعبي، وسفيان الثوري، انظر: تفسير الطبري (5/199)

(4)- انظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، (5/17).

والسَّعادة، ومنهم من قال المنسوخ[1]. ومنهم من قال القَصَص والأمثال، ومنهم من عكس فقال المحكم آيات مخصوصة، وهي آيات الحلال والحرام وما عداها متشابه[2]"[3].

وهذه الآراء التي ساقها الإمام ابن الوزير تعتبر أبرز الأقوال وأجمعها في باب المحكم والمتشابه، وقد أشار إلى ذلك كثير من الباحثين منهم الدكتور سليمان بن صالح الغصن، حيث يقول:"بعد النَّظر في أقوال العلماء في المحكم والمتشابه ظهر لي أنه يمكن إرجاع عامَّتها إلى أربعة أقوال"[4].

وقال أيضًا: "هذه أبرز الأقوال في المحكم والمتشابه، وعامَّة الأقوال في ذلك لا تخرج عن هذه الأقوال غالبًا"[5].

أمَّا بخصوص رأيه في المسألة فيُسفِر لنا الإمام عن ذلك بقوله:" فإن قلت: فما المتشابه؟ قلت: عندي أنَّه ما لا تدرك العقول معرفته"[6].

فمن خلال التّصريح الآنف الذّكر يتَّضح أنَّ المحكم . في رأي الإمام . هو ما كان إلى معرفته سبيل؛ أمَّا المتشابه هو ما لاتدرك العقول معرفته بأيِّ حال من الأحوال.

والحقيقة أنَّ الرَّأي الذي ذهب إليه ابن الوزير في ماهية المحكم والمتشابه يُذكر أنَّه المختار عند أهل السُّنة، يقول الدكتور طه عابدين طه . بعد نقله لهذا التعريف .:"...وينسب هذا القول إلى أهل السنة والجماعة على أنَّه المختار عندهم، واختاره ابن جرير الطبري[7]، وقال الإمام القرطبي:"هذا أحسن ما قيل في المتشابه "[8]...."[9].

وعلى الإجمال يمكن القول أنَّ أقوال العلماء . في تعريف المحكم والمتشابه . لئن اختلفت ألفاظها؛ فهي متقاربة ومتوافقة، تعطي في مجموعها صورةً متكاملةً في توضيح الفرق بين المحكم والمتشابه من حيث

---

(1)- روي هذا القول عن: ابن عباس وابن مسعود وقتادة والضحاك و السُّدي، انظر: معالم التنزيل، البغوي، (08/2).

(2)- انظر: المحرر الوجيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، دار الكتب العلمية،بيروت، 2001م، (400/1).

(3)- إيثار الحق، ابن الوزير، ص: 88.

(4)- موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، سليمان بن صالح بن عبد العزيز الغصن، ط1، دار العاصمة، 1996م، (1/ 371).

(5)- المرجع السابق، (377/1).

(6)- الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير، (419/2)

(7)- انظر: تفسير الطبري (199/5).

(8)- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، (17/5).

(9)- المتشابه في القرآن الكريم، مفهومه وأسبابه، د/ طه عابدين طه، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج19، عدد:41، 1428هـ، ص:113.

التعريف؛ لأنَّ كلَّ تعريف منها ينطبق على حالة من حالات الإحكام والتَّشابه في القرآن الكريم[1].

ولذا نجد الإمام الشّوكاني قد خَلُص ـ بعد مناقشته لتلك الأقوال ـ إلى القول بأنه:" ...إذا عرفت هذا عرفت أنَّ الاختلاف الذي قدَّمناه ليس كما ينبغي؛ وذلك لأنَّ أهل كلِّ قول عرَّفوا المحكم ببعض صفاته وعرَّفوا المتشابه بما يقابله"[2].

فالآيات المتشابهات ـ على رأي الإمام الشوكاني ـ هي التي لا يتَّضح معناها مباشرة، وإن لم تشتبه بغيرها، لاحتمالها أوجُهًا من التأويل، أو لاشتباه معانيها أحيانًا مع آيات أخرى؛ إمَّا من حيث اللفظ، أو من حيث المعنى، أو من حيث اللفظ والمعنى؛ ولذا يحتاج فهمها إلى نظرٍ وتدقيقٍ، وقد لا يُدرك تأويلها الذي بمعنى حقيقتها وكنهها مع النَّظر والتدقيق لأنها ممَّا استأثر الله بعلمها.

ولهذا يرى ابن تيمية ـ رحمه الله ـ أنَّه ليس ثمَّة آيات بعينها تتشابه على كل النَّاس؛ بل إنَّ المتشابه أمر نسبيٌّ إضافي ، فقد يكون التشابه عند بعض الناس دون بعض حيث يقول:" إنَّ التَّشابه أمر نسبيٌّ، فقد يتشابه عند هذا ما لا يتشابه عند غيره؛ ولكن ثَمَّ آيات محكمات لا تشابه فيها على أحد، وتلك المشابهات إذا عرف معناها صارت غير متشابهة"[3].

(1)- المرجع نفسه، ص: 115.

(2)- فتح القدير، محمد بن علي الشوكاني، ضبط وتصحيح: أحمد عبد السلام، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م. (396/1).

(3)- الفرقان بين الحق والباطن، بن تيمية، تقديم وتحقيق: الشيخ حسين يوسف غزال، دار إحياء العلوم، ط3، بيروت، 1987م، ص: 168.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثاني: إمكانية معرفة المتشابه عند ابن الوزير.

لمَّا كان موضوع المتشابه من الموضوعات المتداخلة في مفهومه، المتنوِّعة في أقسامه؛ اختلف العلماء في إمكانية معرفة معانيه، ويرجع سبب ذلك إلى اختلافهم في الوقف عند قوله تعالى:﴿ ﴾ هل هو مبتدأ خبره "يقولون"، والواو للاستئناف والوقف إذن على قوله:﴿ ﴾ وعليه فإنَّ تأويل المتشابه مما استأثر الله بعلمه، ولم يطلع عليه أحد من خلقه، فلا يمكن معرفته؛ بل الواجب الإيمان به دون الإحاطة بتأويله[1].

أو هل هو معطوف و"يقولون" حال، والوقف على قوله تعالى:﴿ ﴾ وعليه فإنَّ تأويل المتشابه ممَّا يعلمه الراسخون[2] في العلم[3].

فهذا محلُّ اختلاف العلماء في هذه المسألة؛ لكن السؤال المطروح إلى أيِّ رأي ذهب الإمام ابن الوزير رحمه الله؟

بادئ ذي بدء نودُّ الإشارة إلى أنَّ هذه المسألة من أكثر ما يشدُّ ابن الوزير مناقشته في موضوع المحكم والمتشابه، وقد أكثر من ذكرها في ثنايا كتبه، مشيراً ومؤكِّداً في كل مرَّة . إلى أنَّ الراسخين في العلم لا يعلمون تأويل المتشابه.

---

(1)- وهو قول أُبَي بن كعب، وابن مسعود، وابن عمر، وعائشة وهو أصح الروايات عن ابن عباس وعليه أكثر التابعين، وحكاه ابن جرير عن مالك واختاره. و صححه البغوي، حيث قال:" وهذا القول أقيس في العربية وأشبه بظاهر الآية ". انظر: معالم التنزيل للبغوي (10/2).

(2)- يعرِّف الإمام ابن الوزير "الراسخون في العلم" بقوله:" فإن قلتَ:. ومن الراسخون في العلم، قلتُ: هذا بحث ظاهر لغوي والراسخ في العلم :. الثابت فيه الماهر في معانيه، العارف للأدلة القطعية على ما يعتقد، فهو أرسخ قدما من شوامخ الجبال...، ويحتمل أنَّ كلَّ مجتهد راسخ إذا كان ثابت العقائد والقواعد لا لا شك فيما قطع به، وقدَّر احتمال نقيضه؛ لأنَّ الراسخ الثابت في اللغة". انظر: العواصم و القواصم ،(265/8).

(3)- ذهب إلى هذا الرأي طائفة كبيرة من أهل العلم، وذكر بن كثير: أنه مذهب كثير من المفسرين وأهل الأصول. انظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، (11/2).

وهو القول الذي ما فتئ ينافح عنه كلّما استدعاه المقام للكلام حول هذا الموضوع حيث يقول:" أمَّا على قول أهل السنة . وهو الصحيح . فإنَّ الرَّاسخين لا يعلمون تأويل المتشابه كما هو مقرَّر في كتابي ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان، فإنَّ هذه المسألة مجوَّدة فيه والحمد لله"[1].

وقد ذكر الإمام اثنين وعشرين دليلاً على أنَّ الرَّاسخين في العلم لا يعلمون تأويل المتشابه، وذلك ضمن كتابه المذكور أعلاه؛ وإلاَّ فالنَّاظر في كتبه الأخرى يجد أقواله مبثوثة في النَّص على صحَّة هذا الرأي[2].

وفيما يلي نعرض أهمَّ الأدلَّة التي ذكرها[3]وذلك بإيجاز:

. أنَّ التَّكليف بمعرفة المتشابه على التَّفصيل من الحرج وقد نفى الله الحرج عن الدّين[4].

ــ لم يُـؤثر عنـه ﷺ اشـتغاله بتعلـيم المتشـابه وكـذا الصـحابة، وقـد قـال الله تعـالى:﴿ ⚘ℯ𝓇☠⌖☪❁⬀☐⧖③⬀ॐ✌◆⬊ℯ𝓇❁④⬀✍"⬃✠✡⚐ൠ ♦⬊⌘⬀♍☐♑♊✌○✍✉✗⬅✌♊⌨⌘⬃⬀☐✎⑨⑦⌚ ❺✎⬕⬊☜⬄❁⬀⑩⑦⌚ ﴾ [سورة الأحزاب، الآية:21]

. تفسيره من التكلُّف، وقد قال عمر ﷺ عنه في الأُبِّ ما قال فكيف بالمتشابه[5].

. أنَّ " أمَّا" في الآية للتَّفصيل، ويلزم منه ذكر قسيم ما بعدها على المختار.

. ما روي عن ابن عباس ﷺ عن رسول الله ﷺ أنَّه قال: « من قال في القرآن بغير علم فليتبوَّأ مقعده من النَّار » [6].

. أنَّه سبحانه لمَّا ذمَّ من ابتغى التَّأويل علَّل ذلك بعلَّة واضحة، وذلك قوله:﴿☐⬊②✎✌ ☞⬀♋✎○⬀⬃♓❁"♌

(1)- العواصم والقواصم، بن الوزير، (8 /263).

(2)- انظر على سبيل المثال: العواصم والقواصم، (5 /342)، (6 /341-342)، (8 /268)، (5 /433)، وكذلك الروض الباسم (418/2)، إيثار الحق، ص: 98.

(3)- انظر: ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان، ص: 146 فما بعدها.

(4)- وذلك في قوله تعالى: ﴿☐⬊②✎✌ ❺⧖✎⬀○✎⬀⯑⌧■✎♓❁⬀☜♋⬀⬃⬀④⬀✍"⬃✠✡⚐ൠ ✌○✍ℯ𝓇☐▫✎☞⬀♋❖⚐ ②▫⬀❖➢ ❺✎⬀•✎❷⧖⌚⬋﴾ [سورة الحج، الآية:76].

(5)- أخرجه: الحاكم في المستدرك، كتاب التفسير، تفسير سورة عبس، (559/2) ، و البيهقي في شعب الإيمان (424/2).

(6)- أخرجه: الترمذي في كتاب التفسير، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن، ، ص: 659 .660، وقال:. حديث حسن صحيح، و كذا النَّسائي في الكبرى، كتاب فضائل القرآن، باب من قال في القرآن بغير علم، (30/5)، وأحمد في مسنده، (3/ 496)، (4/ 497)، (335/5).

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

﴿ ☐ ⑩ ❁ ⑦ ﴾ . ترك تفسير المتشابه أحوط للإنسان لأنَّه يسأل عمَّا قال مطلقًا وخصوصًا في تفسير كتاب الله.

فهذه بعض الحجج التي ساقها ابن الوزير، والتي يمكن القول بأنَّه انفرد بها؛ مقارنة بباقي الحجج الأخرى المشتهرة والمستفيضة، والتي يذكرها أنصار هذا المذهب دائما[1].

كما نجده يذكر حجَّة وحيدة للقائلين بأنَّ الرَّاسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه، وهي أنَّ الله لا يخاطب المكلَّفين بما لا يفهمون؛ لأنَّ ذلك عبث ويتعالى الله عن ذلك علوًّا عظيما.

وقد ردَّ الإمام هذه الحجَّة من وجوه[2] نوجز أهمَّها فيما يلي:

- ❖ . أنَّ فائدة كلام الله لا تنحصر في مجرَّد فهم معناه المعيَّن على التفصيل؛ وإلاَّ لزم أن يكون عبثًا، فعدم الوجدان عند الطلب لا يدلُّ على عدم وجود المطلوب في علم الله تعالى، فمن المعلومات الضَّروريات أنَّ الإنسان قد يطلب الشَّيء المدَّة الطَّويلة ولا يجده، ثمَّ يجده هو أو يجده غيره.
- ❖ . أنَّ المتأوِّلين يعيِّنون وجوه التأويل إمَّا بالاحتمال أو بالظَّن؛ فأمَّا الاحتمال فلا يسمَّى علمًا ألبته لا حقيقة ولا مجازا؛ وأمَّا الظَّن فقد يسمى علما مجازا؛ ولكنه هنا ممنوع لأنَّ العلم مضاف إلى الله تعالى في الآية، ولا يجوز فيه إلاَّ الحقيقة.
- ❖ . ما أخرجه الحاكم في المستدرك عن ابن عمر قال: « لقد عشنا برهة من دهرنا، وأنَّ أحدنا يؤتى الإيمان قبل القرآن،وتنزل السورة على النبي ﷺ ؛ فيتعلم حلالها وحرامها، وما ينبغي أن يقف عنده فيها كما تعلمون أنتم القرآن، ثم قال لقد رأيت رجالا يقرأ أحدهم القرآن؛ فيقرأ ما بين فاتحة الكتاب إلى خاتمته لا يدري ما أمره، ولا ما ينبغي أن يقف عنده، ينثره نثر الدِّقل[3]»[4].
- ❖ ـ قولـــه تعـــالى: ﴿ ☐ ② ﴾ [سـورة البقـرة، الآيـة:141]،

(1)- انظر باقي الحجج في الإتقان للسيوطي (3/12 . 13).

(2)- انظر: ترجيح أساليب القرآن، ص: 146، وكذا العواصم و القواصم، (1/277)، (1/417).

(3)- الدِّقل: هو رَدِيء التَّمر و يابِسُه. انظر: لسان العرب، (1/355).

(4)- أخرجه: الحاكم في المستدرك، كتاب الإيمان، (1/91)، و كذا البيهقي في الكبرى، كتاب الحيض، باب البيان أنه إنما قيل يؤمهم أقرؤهم، (3/120).

دليل على أن الذين في قلوبهم زيغ هم المرتابون في المتشابه الذين قبحوا ظاهره، ولم يكفهم في تحسينه العلم الجملي لحكمة الله تعالى، وقوله تعالى﴿ ▫⑩♓✧🡐♑♒⬀♋☪✠

✍♍♉♁⚐⬧⬀☻☾❍♐①☻♑✌➘☐ ☝♦⚐⬧▩❁⮹♐①☻♑✍❍✌

🡓♋❅♑⇧✌♌▪⌨✌ॐ❁⮹♎♋⬀☞ ➤❖⬀♐② ⓾▫❑⬀⬃⓿♐♋⬀☞

❾⬧☼ ☺ ⟲♐⬧⚐⇧❅⬀⬧⬀▫☾⌖♋"⬀⏲﴾، دليل على اكتفاء الراسخين بالدَّليل الجملي.

❖ ـ أنهم إما أن يمنعوا الإيمان الجملي أو يجوزوه؛ فإن منعوه لزمهم أن يقبِّح من عوام المسلمين بل من العجم الإيمان الجملي بالمتشابه بل بالمحكم بل يلزمهم أن لا يصحّ العلم بذات الله سبحانه وكثير من صفاته لامتناع تصوُّر العقل لذلك على التفصيل، وإن جوَّزوا الإيمان الجملي بطل استدلالهم بذلك.

❖ ـ أنَّ قولهم: إنه يلزم من ذلك نسبة العبث إلى الله تعالى، فغلط واضح؛ فإنَّ العبث ما لا حكمة فيه، وليس الحكمة مقصورة على معرفة التأويل، فإنَّ الإيمان بالتنزيل والتعظيم له والتحليل حكمة بالغة، وكذلك الإيمان بمراد الله تعالى على سبيل الجملة فيه تكليف(1).

و الإمام ابن الوزير إذ يضم صوته إلى القائلين بالوقف على لفظ الجلالة ـ مع نصرته الشَّديدة لهذا القول ـ، وكذا ردّه على أصحاب الرأي الثاني؛ فإنَّ كلامه في الحقيقة منصرف إلى المتشابه الخاص الذي لا يدركه إلاَّ المولى جلَّ وعلا ، ويتّضح هذا من خلال ما يلي:

1– في ماهية التأويل:

حيث نجده يعرِّف التّأويل بقول:"...التأويل له معنيان: أحدهما معرفة المعنى وهذا ما لا نمنعه حيث تحصل عليه دلالة تفيد العلم أو الظن؛ بل يجب التفسير به فيما يحتاج إلى معرفته كالقرء لأجل معرفة مقدار العدة.

وثانيهما: التّأويل بمعنى معرفة وجه الحكمة في دقائق التّحسين والتّقبيح، وماهية الأمر وحقائقه في دقائق الجائزات والمحالات...وهذا هو الذي لا يعلمه إلا الله دون الأول، فالتأويل بهذا الوجه لا يعلمه إلا الله وإن علمنا معنى اللفظ..." (2).

وكلامه هنا ـ رحمه الله ـ واضح في أنَّ بعض المتشابه يمكن أن يعلمه الراسخون في العلم؛ وذلك أنه اعتبر الوجه الثاني من التأويل هو العاقبة والمآل، وأنَّ هذا التأويل هو الذي لا يعلمه إلاَّ هو ﷻ.

(1)- الروض الباسم، ابن الوزير،(2 /418).

(2)- ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان، ص:182 بتصرف.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:" فإنَّه وقف كثير من السَّلف على قوله ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ وهو وقف صحيح؛ لكن لم يفرّقوا بين معنى الكلام وتفسيره، وبين التأويل الذي اختصّ الله تعالى بعلمه" إلى أن قال:" وكلا القولين حقّ باعتبار كما قد بسطناه في مواضع أخر؛ ولهذا نُقل عن ابن عباس هذا وهذا، وكلاهما حقٌّ"[1].

وفي هذا الصدد يقول العلاَّمة محمد الطاهر بن عاشور[2]- رحمه الله . في تفسيره للآية السابعة من سورة آل عمران:" إنَّ نظم الآية جاء على أبلغ ما يُعبَّر به في مقامٍ يسع طائفتين من علماء الإسلام في مختلف العصور"[3].

ثانيا: في حقيقة المتشابه

يرى ابن الوزير أنَّ المتشابه في حقيقة الأمر على صنفين: لغوي وشرعي، حيث يقول في أعقاب كلامه حول معنى الآية السابعة من سورة آل عمران:"...فإذا تقرَّر هذا فاعلم أنَّ المتشابه يطلق على معنيين لغوي وشرعي:. أمَّا اللُّغوي فهو ما لا يمكن فهم المراد منه، وهو المسمَّى بالمجمل في أصول الفقه، وقد يكون في مفرد بالإضافة كالقرء للطُّهر والحيض، والمختار اسم فاعل واسم مفعول، وفي مركب مثل :﴿الٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة البقرة، الآية:235]، وقد استوعبت الأصوليون أقسامه وجوَّدَ المحققون منهم الكلام فيه، وليس ممَّا نحن فيه.

القسم الثاني من المتشابه:. الشَّرعي وهو ما لا تتضح في العقل حكمته أو صحته أو معناه كالحروف في أوائل السور..." [4].

---

(1)- الفتوى الحموية الكبرى، بن تيمية، دراسة وتحقيق: محمد بن عبد المحسن التويجري، ط1، دار الصميعي العربية السعودية، 1988م، ص:290 . 293.

(2)- هو الشيخ الإمام محمد الطاهر بن عاشور، رئيس المفتين المالكيين بتونس وشيخ جامعة الزيتونة وفروع بتونس. كان مولده سنة 1879م، وله العديد من المصنفات النفسية في بابها منها: " مقاصد الشريعة الإسلامية " و" أصول النّظام الاجتماعي"، وتفسير " التحرير والتنوير" توفي سنة 1973م. انظر: الأعلام للزركلي (174/6).

(3)- تفسير التحرير و التنوير، محمد الطاهر بن عاشور، دط، الدار التونسية للنشر والتوزيع، دت، (3/ 168).

(4)- ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان ص:167.

وبهذا يتَّضح أنَّ ابن الوزير يقسِّم المتشابه إلى حقيقي ونسبي "إضافي"، وهذا التقسيم في الحقيقة قد درج عليه كثير من أهل العلم، يقول الإمام الشَّاطبي . رحمه الله . مشيراً إلى أنَّ المتشابه أمر نسبي:" المتشابه الواقع في الشريعة على ضربين: أحدهما حقيقي والآخر إضافي...، فالأوَّل هو المراد بالآية، ومعناه راجع إلى أنَّه لم يجعل لنا سبيل إلى فهم معناه، ولا نصب لنا دليل على المراد منه؛ فإذا نظر المجتهد في أصول الشريعة وتقصَّاها وجمع أطرافها لم يجد فيها ما يحكم له معناه، ولا ما يدلُّ على مقصوده ومغزاه ولا شك في أنه قليل لا كثير "[1].

وبهذا يتبين أنَّ المتشابه الحقيقي أو الشَّرعي على حدِّ تعبير ابن الوزير هو الذي لا يستطيع أحد من البشر أن يصلوا إليه كالعلم بذات الله وحقائق صفاته، وكالعلم بوقت قيام السَّاعة فهذا النَّوع لا يُسأل عن استكشافه لتعذُّر الوصول إليه.

أمَّا المتشابه النِّسبي أو الإضافي أو اللُّغوي هو الذي يشتبه على بعض النَّاس دون بعض، فيكون معلومًا للرَّاسخين في العلم دون غيرهم، وهذا النَّوع يسأل عن استكشافه وبيانه لإمكان الوصول إليه[2].

وهذا الاشتباه النِّسبي يعود إلى عدَّة أسباب فتارة لغرابة اللفظ، وتارة لاشتباه المعنى بغيره، أو لشبهة في نفس الإنسان تحجبه عن الصّواب إلى غير ذلك من الأسباب، وبهذا التقرير تتجلّى لك هذه المسألة، ولابن عطية . رحمه الله . كلام نفيس في هذا المقام حيث يقول . عقب ذكره لخلاف السلف في مسألة الوقف في الآية . :" وهذه المسالة إذا تُؤمِّلت قَرُب الخلاف فيها من الاتِّفاق؛ وذلك أنَّ الله تعالى قسَّم آي الكتاب قسمين محكمًا ومتشابهًا، فالمحكم هو المتَّضح المعنى لكلِّ من يفهم كلام العرب...، والمتشابه يتنوَّع، فمنه ما لا يعلم ألبته كأمر الروح، وآماد المغيبات التي قد أعلم الله بوقوعها إلى سائر ذلك، ومنه من يحمل على وجوه في اللغة ومناحٍ في كلام العرب فيتأوَّل تأويله المستقيم ويُزال ما فيه على أن يتعلق به من تأويل غير مستقيم....، ولا يُسمَّى أحد راسخًا إلاَّ بأنَّ يعلم من هذا النوع كثيراً بحسب ما قدر له"[3].

(1)- الموافقات في أصول الشريعة، الشاطبي، (91/3).بتصرف

(2)- أصول في التفسير، محمد بن صالح العثيمين. ص: 32 بتصرف.

(3)- المحرر الوجيز، بن عطية، (403/1)

وبهذا يتضح جليًّا أنَّ الإمام ابن الوزير ـ رحمه الله ـ قد أمسك بزمام المسلكَين القائلَين بأنَّ من المتشابه ما لا يعلمه إلاَّ الله، ومنه ما يمكن أنَّ يعلمه الرَّاسخون في العلم؛ وذلك إمَّا بالتَّفصيل في شأن لفظة "التَّأويل" أو التقسيم بالنِّسبة للفظة "المتشابه" الواردة في القرآن الكريم.

فمن خلال هذه التفصيلات التي ذكرها ـ رحمه الله ـ يندفع اللَّبْس والغموض الذي يكتنف رأيه في هذه المسألة[1].

كما نجده يقرِّر هذا أيضًا في سياق ردِّه على شيخه، حيث يقول:" إنَّ السيد أيَّده الله تعالى جَنَى عليَّ جناية عظيمة فنسبني إلى القول بنفي التأويل...والذي قلت به فيه، إنَّ التأويل لا يحل لي لأنِّي من الجاهلين به، مع الإقرار فيه للراسخين..." [2].

وقال أيضا:" وإن كان السيِّد يعرف أنَّ العلم بالتأويل من خصائص الراسخين في العلم كما قال الله على أحد القولين، فأنا ما أنكرت هذا في ذلك، فكيف ينسبني السيِّد إلى نفي التأويل على الإطلاق"[3].

(1)- يرى بعض الباحثين أنه ثمة لبس وتناقض في آراء ابن الوزير فيما يخص هذه المسألة ، يقول محمد خازر المجالي:" والعجيب من أمر ابن الوزير أنه يناقض نفسه في موضوع معرفة الراسخين تأويل المتشابه أم لا...". انظر :قواعد التفسير عند ابن الوزير، ص:534.

(2)- العواصم والقواصم، ابن الوزير، (8/ 266).

(3)- المصدر نفسه، (267/8)، وانظر كذلك (8/ 324) حيث يورد كلاما شبيها بالمنقول أعلاه.

المطلب الثالث: أنواع المتشابه عند ابن الوزير

يتكلَّم العلاَّمة ابن الوزير حول مسألة أنواع المتشابه، مُبتدِءًا باقتباس عن شيخ الإسلام ابن تيمية، وذلك تحديدا في القاعدة الخامسة من جواب المسألة "التدمرية"، حيث استفتح ابن الوزير ذكر أنواع المتشابه لديه بوجهٍ استدركه على شيخ الإسلام؛ ألا وهو "الوجه المتعلق بالحِكَم المعيَّنة فيما لا تعرف العقول وجه حسنه"، وأنَّه من المتشابه الذي يحتاج إلى تأويل وقد اعتبره نوعًا من أنواع المتشابه التي سنذكرها لاحقا، حيث دلَّل فيما ذهب إليه بقصَّة الخضر وموسى عليهما السلام، حيث يقول:" وقد ترك الإمام الشيخ وجهًا آخر من المتشابه الذي يحتاج إلى التأويل مما لا يعلمه إلا الله على الصحيح، وذلك وجه الحكم المعينة فيما لا تعرف العقول وجه حسنه، مثل خلق أهل النار، وترجيح عذابهم على العفو عنهم مع سبق العلم وسعة الرحمة وكمال القدرة على كل شيء"[1].

وابن الوزير بذكره لكلام ابن تيمية . رحمه الله . ، ثم الاستدراكه عليه؛ يمهِّد لآرائه في أنواع المتشابه، حيث يذكر أربعة أنواع للمتشابه لها علاقة مباشرة بالتفسير وهي كما يلي:

. أولا:

من المتشابه الواضح تشابهه والمنع منه هو النَّظر في سرِّ القدر السّابق الشرور مع عظيم رحمة الله تعالى وقدرته على ما يشاء.

حيث ساق ابن الوزير أمثلة لذلك، منها قصَّة خلق آدم الواردة في سورة البقرة، حيث قالت الملائكـــــــــــــة: ﴿ [سورة البقرة، الآية: 29] إلى أن قال سبحانه وتعالى: ﴿ [سورة البقرة، الآية:

(1)- إيثار الحق على الخلق، ص: 88-89.

32]، ويذكر ابن الوزير أنَّ السرَّ في ذلك أنَّ الله لا يريد الشرَّ لكونه شرًّا قطعًا؛ وإنما يريده وسيلة إلى الخير الرّاجح[1].

والحقيقة أنَّ هذه المسألة قد أكثر ابن الوزير من ذكرها في كتبه أعني مسألة خفاء سرِّ القدر في عذاب الآخرة وشقاوة الأشقياء؛ لكن الأمر الذي يحسن التنبيه إليه أنَّ الإمام ابن الوزير يجعل هذين النَّوعين من المتشابه سواء هذا النَّوع، أو الذي استدركه على ابن تيمية تحت قسم واحد، اصطلح عليه "ما لم تتضح في العقل حكمته"، حيث يقول:" القسم الأول: ما لم تتضح في العقل الحكمة فيه مثل خلق من المعلوم أنَّه لا يؤمن، وهو أدقُّ المتشابه ولذلك سَألَت عنه الملائكة...

وكثرة المتشابه في هذا النَّوع هو سبب الاضطراب العظيم في مسألة التَّحسين والتقبيح وتفرَّع عنها الكلام في أفعال العباد..." [2].

فهذا القسم يعتبره ابن الوزير من المتشابه الكلي أو الحقيقي الذي لا يعلمه إلاَّ المولى ﷻ والذي يقرِّره العلماء أنَّ هذا الأمر . وكما هو في معتقد أهل السنة والجماعة . مطابق لعدل الله تعالى في حسابه لعباده، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:"وعلى هذا فالشَّر ليس إلى الله بوجه من الوجوه؛ فإنَّه . وإن كان الله خالق أفعال العباد . فخلقه للطاعات نعمةً ورحمةً، وخلقه للسَّيِّئات له فيه حكمة ورحمة، وهو مع هذا عدل منه، فما ظلم النَّاس شيئًا؛ ولكن النَّاس ظلموا أنفسهم"[3].

ويؤكِّد شيخ الإسلام أنَّ هذا الأمر من الحقائق التي لا يعلمها إلا هو ﷻ وتعالى في قوله:"...ولا يعلمون حقائق ما أراد الله بخلقه وأمره من الحكمة، ولا حقائق ما صدرت عنه من المشيئة والقدرة"[4].

فكلُّ هذا لا يعلمه العباد وإن علموا أصل المعنى، وهو أنَّ هذا الفعل صادر عن قدرته ومشيئته؛ ولكن لا نتصوَّر كنه وحقيقة قدرته تعالى و كذا حكمته، ونحن وإن علمنا شيئا من الحكمة ففي حدود ما بيَّنه سبحانه وما هدانا إليه، ولكن لا نسبة لما علمنا؛ إلاَّ ما لا نعلم من ذلك[5].

. ثانيا:

(1)- المصدر نفسه، ص: 88-89.

(2)- ترجيح أساليب القرآن، ص:167.

(3)- الحسنة والسيئة، ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن تيمية، تحقيق:محمد جميل غازي، دط، مطبعة المدني، القاهرة، ص:94.

(4)- العقيدة التدمرية، لابن تيمية (ضمن مجموع الفتاوى)، (65/3).

(5)- شرح الرسالة التدمرية، عبد الرحمان ابن الناصر البراك، ط1، دار كنوز إشبيليا، السعودية، 1425هـ، ص:321.

يرى ابن الوزير أنَّ الكلام في ذات الله على جهة التصوُّر والتفصيل أو على جهة الإحاطة باطل، بل هو من المتشابه الممنوع الذي لا يعلمه إلا الله لقوله تعالى: ﴿ ﴾ [سورة الشورى، الآية 11]، وإنَّما تتصور المخلوقات وما هو نحوها، ولما رُوي من النَّهي عن التفكير في ذات الله والأمر بالتفكُّر في آلاء الله[1].

فكلامه . رحمه الله . صحيح كما هو مقرَّر في عقيدة أهل السنة والجماعة، إن أُرِيد بذلك الإحاطة والتفصيل كما ذكر؛ أمَّا فيما يتعلق بالمعنى اللغوي فالأمر مختلف، وذلك أنَّ صفات المولى تبارك وتعالى وأسماءه معلومة المعنى، لكنَّ الكيف هو المجهول، وهذا ما قرَّره الإمام مالك بن أنس . رحمه الله ـ عندما سُئل عن معنى الاستواء في قوله تعالى: ﴿ ﴾ [سورة طه، الآية:04]، فأجاب بقوله: " استواؤه معقولٌ ، وكيفيَّتُه مجهولةٌ ، وسؤالُك عن هذا بدعةٌ ، وأراك رجلَ سوءٍ "[2]؛ فقد قرَّر الإمام أنَّ معنى الاستواء معلوم في اللغة، وليس ذلك من المتشابه في شيء؛ أمَّا كيفيَّة هذا الاستواء الذي يُمثِّل نفس الحقيقة فهو من التأويل الذي لا يعلمه إلا هو ﷻ.

قال القاسمي[3] في تفسيره: "وقد تلقَّى الناس هذا الكلام بالقبول فليس في أهل السنة من ينكره، وقد بيَّن أنَّ الاستواء معلوم كما أنَّ سائر ما أخبر به معلوم؛ ولكن الكيفيّة لا تعلم ولا يجوز السؤال عنها"[4].

. ثالثا:

يرى ابن الوزير أنَّ من أنواع المتشابه ما يعرف بالمجمل، حيث يقول: "من المتشابه المجمل الذي لا يظهر معناه بعلم ولا ظن، سواء كان بسبب الاشتراك في معناه أو لغرابته أو عدم صحة تفسيره في اللغة و الشَّرع أو غير ذلك"[5].

---

(1)- أخرجه: الطبراني في الأوسط (250/6)، والبيهقي في شعب الإيمان (136/1)، وقال: إسناده فيه نظر، و كذلك الهيثمي في مجمع الزوائد (1/ 254) وقال: في إسناده الوازع بن نافع وهو متروك.

(2)- روى هذا الأثر ابن عبد البر بسنده. انظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد البر، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، دط، مؤسسة قرطبة، دت، (7/ 138).

(3)- هو : الإمام محمد جمال الدين بن محمد بن سعيد بن قاسم إمام الشام في عصره، ومحي السنَّة بالعلم والعمل، صاحب مصنفات قيمة من أبرزها: محاسن التأويل، توفي سنة 1322 هـ. انظر: الأعلام للزركلي (2/ 135).

(4)- محاسن التأويل ، جمال الدين القاسمي، ط2، دار الفكر، بيروت، 1978م، (36/2).

(5)- إيثار الحق على الخلق، ص: 97.

وقد استشهد على ذلك بأنَّ نوحا عليه السلام وقع له الوهم فكيف بغيره مشيراً إلى قوله تعالى:

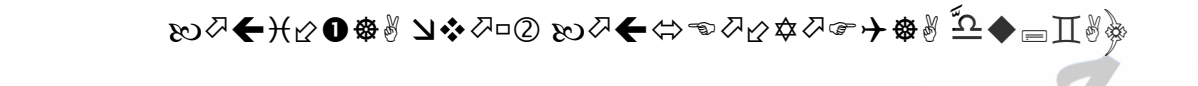

إلى قولـــــــــــــــــــه:

[هود، الآيتان: 45-46]؛ لكن المتأمِّل في كلام ابن الوزير بشأن هذا النوع من المتشابه ـ في نظره ـ قد يستشكل هذا الكلام، وهذا ما أشار إليه بعض الباحثين كذلك، كون من المتشابه المجمل بالقيود التي ذكرها يعتريه شيء من اللَّبس؛ لكن بالوقوف على تعريفه ـ رحمه الله ـ للمتشابه الشَّرعي، وأقسامه التي تتفرّع عنه يتَّضح مقصود كلامه حول هذا النوع من المتشابه، حيث يقول: "القسم الثاني من المتشابه الشرعي: ما لم تتضح في العقل صحته ولا أمكن تصوره، وهو قسمان:

الأول: ما يتعلق بذات الله وصفاته...

الثاني: من المتشابه المتعلق بأفعاله بالنظر إلى صحته، وهو أسهل المتشابه وأقله خطرًا، بل لا خطر فيه لأن الإيمان به من الإيمان بقدرة الله تعالى"[1].

وبهذا يتضح أنَّ مراد الإمام ابن الوزير من معنى المجمل في هذا النوع من أنواع المتشابه التي قرَّرها هو:" المتشابه المتعلق بأفعاله سبحانه وتعالى بالنظر إلى صحته"، وهو أسهل المتشابه وأقلّه خطراً في نظره.

بيان ذلك أنَّ نوحا عليه السلام قد أشكل عليه الأمر، كون المولى جلَّ وعلا قد وعده بنجاة أهله، ووعده الحق ـ سبحانه ـ الذي لا يخلف؛ لكن شاءت حكمته تعالى وقدرته أن يغرقه، وهو أحكم الحاكمين، فكان الجواب الرَّباني على ذلك الإشكال بأنَّ الذين وعده بنجاتهم هم من آمن من أهله، فكان هذا الولد ممَّن سبق عليه القول بالغرق لكفره ومخالفته أباه نبي الله نوحا عليه السلام[2]

. رابعا:

يختتم ابن الوزير أنواع المتشابه لديه بالأحرف المقطعة في أوائل السور، حيث يقول: "من المتشابه الحروف المقطعة أوائل السور، فإنَّ الجهل بالمراد بها معلوم...، ودعوى التمكُّن من معرفة معانيها تستلزم جواز أن ينزِّل الله سورة كلُّها كذلك أو كتابا من كتبه الكريمة، ويستلزم جواز أن

(1)- ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان ، ص: 168، 170، بتصرف.

(2)- انظر: الدُّر النثير في اختصار تفسير الحافظ بن كثير ، محمد بن موسى آل نصر، ط1، دار غراس، 2006م، الكويت ، ص : 394.

يتخاطب العقلاء بمثل ذلك، ويلوموا من طلب منهم بيان مقاصدهم، ونحو ذلك...، وقولهم إنَّا مخاطبون بها فيجب أن نفهمها مقلوب؛ وصوابه أن لا نفهمها فيجب أن لا نكون مخاطبين بفهمها"[1].

كما يذكر بعض الأدلة الأخرى . في مواضع من كتبه[2]-، وذلك تعضيدًا للرأي القائل بأنها من المتشابه الكلّي الذي لا يدرك معناه إلاَّ المولى تبارك وتعالى.

فاستنادًا إلى ما سبق ذكره يمكن القول أنَّ رأي ابن الوزير في هذه المسألة لم يكن بدعًا من الآراء[3]؛ إلاَّ أنَّ تعليله لموقفه هذا قد لا يوافق عليه، وذلك من وجوه:

❖ . قوله:" أن لا نفهمها فيجب أن لا نكون مخاطبين بفهمها"، فالقرآن الكريم لا يوجد فيه ما لا يُعلمُ معناه ، حتى يخفى على الجميع ، وما يوجد فيه ممَّا لا يصل إليه علم البشر هو خارج عن المعنى وداخل في أمر آخر، وهو أمر الغيبيات وزمن وقوعها وكيفيَّاتها، وكذا بعض الحِكَمِ التي أخفاها الله على عباده، فكلُّ هذه لا علاقة لها بفهم المعنى؛ بل هي خارجة عنه[4].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:" ولا يجوز أن يكون الرسول ﷺ وجميع الأمَّة لا يعلمون معناه، كما يقول ذلك من يقوله من المتأخرين، وهذا القول يجب القطع بأنَّه خطأ"[5].

وقال أيضا:" والدليل على ما قلناه إجماع السلف؛ فإنهم فسَّروا جميع القرآن...وكلام أهل التفسير من الصحابة والتابعين شامل لجميع القرآن؛ إلا ما قد يشكل على بعضهم فيقف فيه، لا لأنَّ أحد لا يعلمه؛ لكن لأنه هو لا يعلمه.

أيضا فإنَّ الله قد أمر بتدبر القرآن مطلقًا، ولا يستثن منه شيئا لا يُتدبَّر، ولا قال: لا تدبروا المتشابه...

---

(1)- إيثار الحق على الخلق، ص: 97 بتصرف

(2)- انظر: ترجيح أساليب القرآن، ص:147 . 148.

(3)- اختلف العلماء في تفسير الأحرف المقطعة إلى فريقين:

- . من قال : إن الله استأثر بعلمها ، وفحوى قولهم أن لها معنى ، لكن لا يعلمه إلاَّ الله، وهو رأي أبو بكر الصديق ﷺ، والشعبي وسفيان الثوري، وجماعة من المحدثين، وإليه مال الشوكاني وابن حزم.
- . ومنهم من تعرَّض للحديث عنها ، وذكر فيها كلامًا، وهو رأي بن عباس ومجاهد، وكذا جمهور المتكلمين على رأسهم الفخر الرازي و الزمخشري، ومال إلى ذلك بعض المحققين كابن تيمية والحافظ المزي.

.انظر: أضواء البيان، (3/ 5 . 6).

(4)- انظر: مقال بعنوان " الأحرف المقطعة في القرآن الكريم "، مساعد الطيار، ، الموقع الالكتروني "الفرقان"، [على الخط]، متاح على: <http://www.elforkan.com/7ewar/showthread> ، (نوفمبر 2005).

(5)- مجموع الفتاوى، ابن تيمية (17/ 390)

ولأنَّ من العظيم أن يقال: إنَّ الله أنزل على نبيِّه كلاما لم يكن يفهم معناه لا هو ولا جبريل...
وأيضا فالكلام المقصود به الإفهام؛ فإذا لم يقصد به ذلك كان عبثا وباطلا، والله تعالى قد نزَّه نفسه عن فعل الباطل والعبث...
وبالجملة فالدلائل الكثيرة توجب القطع ببطلان قول من يقول: إنَّ في القرآن آيات لا يعلم معناها الرسول ولا غيره"[1].

❖ . المبالغة في التيئيس ولو مجرد اجتهاد وتدبر لهذا القرآن، فلا مسوِّغ لابن الوزير في وصف موضوع هذه الأحرف بهذا التشدُّد، فقوله أنَّ دعوى التمكُّن من معرفة معانيها تستلزم جواز أن ينزل الله سورة كلُّها كذلك أو كتابا من كتبه الكريمة، فيه شيء من التضييق على المتدبر الممتثل أمر الله تعالى في قولـــــــه: ﴿ ﴾ [محمـد، الآيـة:25] [2]، أضـف إلى ذلـك الآراء المعتبرة للقائلين بجواز تفسيرها، وعلى رأسهم حبر الأمَّة عبد الله ابن عباس ﷺ وتلميذه مجاهد.
يقول بن قتيبة[3]: "فإنَّا لم نر المفسرين توقَّفوا عن شيء من القرآن، فقالوا هذا متشابه لا يعلمه إلا الله بل أمَرُّوه كله على التفسير، حتى فسَّروا الحروف المقطعة في أوائل السور مثل: ألر، حم، وطه وأشباه ذلك"[4].

يقول ابن عطية في تفسيره: "والصَّواب ما قاله الجمهور أنَّ تفسر هذه الحروف ويلتمس لها التأويل؛ لأنّ نجد العرب قد تكلَّمت بالحروف المقطعة نظمًا لها ووضعًا بدل الكلمات إلى حروف.
كقول الشاعر: الوليد بن المغيرة[5]: قلنا لها قفي قالت قاف.
أراد قالت: وقفت.

---

(1)- المصدر السابق ، (17/ 395 . 396).
(2)- قواعد التفسير عند ابن الوزير، محمد خازر المحالي، ص : 529، بتصرف.
(3)- هو: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، وقيل المروزي، النحوي اللغوي، كان فاضلاً ثقة، صاحب تصانيف نافعة منها: " غريب القرآن الكريم" و "غريب الحديث " و " عيون الأخبار " و " مشكل القرآن "،كانت وفاته سنة 276هـ على أصحِّ الأقوال. انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان (3/ 42).
(4)- تأويل مشكل القرآن، أبي محمد عبد الله بن قتيبة، ط3، المكتبة العلمية، العربية السعودية، 1981م، ص:100.
(5)- هو: أبو الحسن محمد بن عبد الله، المخزومي السلامي الشاعر المشهور؛ و هو من ولد الوليد بن الوليد بن المغيرة المخزومي، أخو خالد بن الوليد ﷺ ،كانت ولادته سنة 336هـ في كرخ بغداد، قال الثعالبي في حقه : " هو من أشعر أهل العراق قولا بالإطلاق، وشهادة بالاستحقاق"، توفي رحمه الله يوم الخميس رابع جمادى الأولى سنة 393هـ. انظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان (403/4).

وكقول القائل: زهير بن أبي سلمى.

بالخير خيرات وإن شرًّا فا ولا أريد الشرَّ إلا أن تا

أراد: وإن شرًّا فشرٌّ، وأراد: إلا أن تشاء، والشواهد في هذا كثيرة فليس في القرآن ممَّا تنكره العرب في لغتها..." [1].

و أُورِد هنا اقتباسا للقاضي بن العربي[2] يقول فيه: "فواتح السور اختلف الناس فيها اختلافا كثيرا...، وليست من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله، فإنَّ محمداً ﷺ لو خاطب الكفَّار منهم بما لا يفهم لكان ذلك أقوى أسبابها في الطَّعن عليه، فكانوا يقولون هذا يتكلم بما لا يفهم، وهو يدَّعي أنَّه بلسان عربي مبين"[3].

وللعلاَّمة محمد بن صالح العثيمين . رحمه الله . (ت 1421 هـ) كلام نفيس ، ذكره . في جواب له عنها. :"هذه الحروف ليس لها معنى ، ولها مغزى " [4].

وإجمالاً يمكن القول أنَّ ما ارتضاه ابن الوزير في شأن فواتح السور لم يشذ عمّا هو مألوف في هذا الموضوع؛ إلاَّ أنَّ مبرِّره في هذه المسألة قد اتسم بشيء من الورع المبالغ فيه، فالأحرف المقطعة أقل أحوالها أنها وجه من وجوه الإعجاز القرآني، يقول الإمام ابن كثير:" ولهذا كل سورة افتتحت بالحروف فلا بد أن يذكر فيها الانتصار للقرآن وبيان إعجازه وعظمته، وهذا معلوم بالاستقراء، وهو الواقع في تسع وعشرين سورة"[5].

ويقول العلامة محمد الأمين الشنقيطي . رحمه الله .:" أمَّا القول الذي يدلُّ استقراء القرآن على رجحانه فهو: أنَّ الحروف المقطعة ذكرت في أوائل السور التي ذكرت فيها بياناً لإعجاز القرآن، وأنَّ الخلق عاجزون عن معارضته بمثله مع أنه مركب من هذه الحروف المقطعة التي يتخاطبون بها"[6].

---

(1)- المحرر الوجيز، بن عطية (82/1 – 83).

(2)- هو:محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد الإمام أبو بكر بن العربي المعافري الأندلسي الحافظ أحد الأعلام ولد في شعبان سنة 768هـ،كان من أهل التفنن في العلوم و الاستبحار فيها والجمع لها مقدما في المعارف كلها، توفي في ربيع الآخر سنة 543 هـ . انظر: طبقات المفسرين (1/ 90).

(3)- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، أبي بكر بن العربي المعافري، دراسة وتحقيق: محمد عبد الله ولد كريم، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م، (3/ 1080. 1081).

(4)- مقال بعنوان: الأحرف المقطعة في القرآن الكريم، مساعد الطيار.

(5)- تفسير ابن كثير، (1/ 160).

(6)- أضواء البيان، (07/3).

المبحث الثاني: في الحقيقة والمجاز

المجاز طريق من طُرُق الإبداع البيانيّ، تدفع إليه الفطرة الإنسانيّة المزوّدة بالقدرة على البيان، واستخدامِ الحِيل المختلفة للتعبير عمّا في النَّفس من معانٍ تُرِيدُ التَّعْبيرَ عنها، وقد استخدمه العرب في العصور المختلفة، حتَّى بلغت اللّغة العربيّة في مجازاتها مبلغاً مثيراً للإعجاب.

وخدمة للقرآن . الذي أنزل بلسان عربي مبين . وحرصاً على إبراز بعض جوانب إعجازه، وما حواه من جمالٍ بيانيّ وبلاغة رائعة لا ترقى إلى مِثْلها بلاغَةُ جميع البلغاء، ولا فصاحة جميعِ الفصحاء، فقد اجتهد علماء المسلمين بحثاً، وتَنْقِيباً وتأصيلا لجوانب إعجازه البياني ضمن ما يعرف بمبحث الحقيقة والمجاز.

المطلب الأول: تعريف الحقيقة والمجاز

الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي

الحقيقة في اللغة على وزن فعيلة من حقَّ الشّيء إذا ثبت، ومنه قوله تعالى: ﴿ ﴾ [سورة السجدة، الآية: 13]، وتأتي كلمة الحقيقة في اللغة بمعنى: الرَّاية، والحُرمَة، ومنه قولهم فلان حامي الحقيقة إذا حمى ما يجب عليه حمايته[1].

و في الاصطلاح عرِّفت الحقيقة بـ:" اللفظ المستعمل فيما وضع له في اصطلاح التخاطب"[2]، وعرفها آخرون بأنّها:" اسم لكل لفظ أريد به ما وضع له"[3].

أمَّا المجاز في اللغة فهو على وزن مفعل من الجواز الذي هو التّعدي والسَّير، ومنه قولهم: جزت الموضع، أي سرت فيه،كما يقال: جزت موضع كذا، أي جاوزته وتعديته، ومنه قوله تعالى: ﴿ ﴾

---

(1)- انظر: المصباح المنير، الفيومي، دط، دار الكتب العلمية، بيروت، دت، (143/1 . 144)، وكذا لسان العرب (49/10)،

(2)- نهاية السَّول شرح منهاج الوصول، جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي، ط1، دار الكتب العلميَّة، بيروت، 1999م، (240/1).

(3)- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، علاء الدين بن أحمد البخاري، دط، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، دت، (61/1).

﴿ٱلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ عَصَيۡتَ قَبۡلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾[سورة يونس، الآية:90] [1].

وسُمِّي المجاز مجازا على هذا المعنى؛ لأنَّه تجاوز موضعه الذي وضع له، والحقيقة ما لم يتجاوز ذلك[2].

أمَّا في الاصطلاح فقد عُرِّف بـ:" اللفظ المستعمل في غير ما وُضِع له أوَّلاً في الاصطلاح الذي به المخاطبة لما بينهما من التعلُّق"[3].

وعُرِّف أيضًا بأنَّه ما أفيد به معنى مصطلح عليه غير ما اصطلح عليه في أصل تلك المواضعة التي وقع التخاطب بها لعلاقة بينه وبين الأوَّل[4].

فهذا بإيجاز ما يتعلق بمعنى كلمتي الحقيقة والمجاز في اللغة والاصطلاح؛ وإن كان ثمَّة تعريفات أخرى تجدها مبسوطة في كتب الأصول والبلاغة.

الفرع الثاني: أقسام المجاز

مرَّ المجاز منذ ظهور بمعناه الاصطلاحي على يد الجاحظ[5] بمراحل عدَّة، حاول خلالها علماء اللغة والبيان الوصول به إلى إرساء قواعده، وإيضاح مواصفاته وخصائصه، وبيان الفروق بينه وبين الحقيقة[6]، حيث كانت جهود الجرجاني[7] هي الأساس الذي بنى عليه من جاء بعده . من

(1)- انظر: تاج العروس، المرتضى الزبيدي، دط، دار الهداية، دت، (86/15). وكذا لسان العرب، (326/5).

(2)- المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق محمد سيّد الكيلاني، دط، دار المعرفة، بيروت، ص: 103، مادة "جَوَزَ ".

(3)- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي، تحقيق سيِّد الجميلي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1404هـ، (54/1).

(4)- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م، ص: 304،

(5)- هو: أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الليثي المعروف بالجاحظ البصري العالم المشهور، كان بحراً من بحور العلم رأساً في الكلام والاعتزال صاحب التصانيف في كل فن منها: كتاب " الحيوان " وهو من أحسن تصانيفه وأمتعها، توفي سنة: 251هـ . انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان (3/ 470 . 471).

(6)- جناية التأويل الفاسد، محمد أحمد لوح، ط1، دار ابن عفان، القاهرة، 2003م، ص: 77.

(7)- هو: عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النَّحوي الشافعي الأشعري وكنيته أبو بكر إمام مشهور وفضائله مذكورة في ألسنة الأعيان من العلماء، من مصنفاته كتاب المغني في شرح الإيضاح وإعجاز القرآن ومن أجل مصنفاته دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة في علم المعاني، توفي سنة: 471هـ. انظر: طبقات المفسرين للأدنروي، (1/ 133).

البلاغيين . مفاهيمهم وتقاسيمهم، وقواعدهم في هذا المجال، وبشيء من الإيجاز سنحاول فيما يأتي بيان أهم أقسام المجاز.

قسَّم الإمام عبد القاهر الجرجاني المجاز إلى نوعين:

أولا:. المجاز المفرد (اللغوي)

وفي شأنه يقول الجرجاني :" إنَّك إذا ذكرت الكلمة وأنت لا تريد معناها؛ ولكن تريد ما هو رَدِفٌ لها وشبيه، فتجوَّزْت بذلك في ذات الكلمة وفي اللّفظ نفسه"[1].

فهذا القسم يعرف بالمجاز اللغوي، وهو ما كان مرجعه إلى اللغة؛ لأنَّ الكلمة استعملت في غير ما وضعت له؛ أي في غير ما وضعت له من حيث اللغة.

وبتعبير آخر هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة صارفة عن قصد المعنى الأصلي[2].

و في شأنه يقول ابن الوزير:" وهذا هو المسمَّى بالمجاز في عرف الأصوليين وأهل المعاني والبيان وأكثر التأويل يدور عليه، وفيه الجلي والدَّقيق والقريب والعميق.

وهذا المجاز مرسل واستعارة، فالمرسل الذي تكون العلاقة فيه غير المشابهة كاليد في القدرة والنِّعمة وله أقسام كثيرة، والاستعارة[3] حيث تكون العلاقة هي المشابهة، وهي مطلَقة ومجرّدة ومرشَّحة"[4].

ثانيا:. المجاز العقلي

من أنواع إسناد الفعل إلى ما يُلابس الفاعل الحقيقي أدنى ملابسة على جهة التأويل في إسناد الفعل إلى غير الفاعل الحقيقي، والمراد بالتأويل هنا أن يقصد التجوُّز ولا يقصد الإسناد

---

(1)- دلائل الإعجاز، الجرجاني، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1989م، ص: 293.

(2)- مذكرة في أصول الفقه، الشنقيطي، ص:72.

(3)- الاستعارة على ثلاثة أقسام:

. مطلقة: التي لا تُتبَع بصفات المشبه، ولا بصفات المشبه به

. المجردة: التي لا تتبع بصفات المشبه

. المرشحة: التي لا تتبع بصفات المشبه به.

. انظر: الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، تحقيق: بهيج عزاوي، دط، دار إحياء العلوم، بيروت، 1998م، ص:29.

(4)- العواصم والقواصم، (306/8)، والروض الباسم (431/2).

الحقيقي؛ فإنَّه إذا قصده كان الكلام حقيقة لا مجازا، وكان المتكلم كاذبًا، وذلك مثل قول المؤمن " أنبت الربيع البقل " إذا لم يكن يتأوّل لم يكن مجازي؛ ولهذا لم يحكم بالتجوُّز في قوله :

أشاب الصّغير وأفنى الكبيـ　　ـر كرُّ الغداة ومرُّ العشيّ[1]

لما لا يعلم ولا يظنُّ أنَّ قائله لم يُرِد ظاهره[2].

وهذا القسم هو الذي يتكلم فيه أهل اللسان، ويسمّى المجاز العقلي، والمجاز الحكمي، ومجاز الإسناد، وهو أن تسند الكلمة إلى غير ما هي له أصالةً، بضرب من التأويل[3]، وللمجاز العقلي علاقات متعدِّدة منها:

1 . المكانية، كقولك: سال النهر؛ لأنَّ النَّهر مكان الماء

2 . الزَّمانية، كقولك: نهاره صائم؛ لأنَّ النَّهار زمان الصيام.

3 ــ السّببية، كقولك، أشابتنا الهموم، ومن ذلك قوله تعالى في شأن فرعون:﴿⬀"♋❶✗▪⌨✌⬀☸⬄☜⬀⬃✡⬀☞♎📖✌♌❸⌑♊✡⬀☞ॐ♈❑⬀♌♓⬀☞ ❑⬂☞⬀♓✗⍓⬃⬀☜⇧☸❹⬃♓⚐⍓ ☞⬀☪▫⍓⬂⌨▪✗❶♋"♌✍❑﴾[سورة القصص، الآية: 04]؛ لأنَّ فرعون سبب الذبح[4].

فهذا بإيجاز ما يتعلّق بأنواع المجاز وأقسامه، وممَّا تجدر الإشارة إليه أنَّ العلاَّمة ابن الوزير قد حاول إعطاء لمحة عامة عن ذلك، وهذا ضمن كتابه "العواصم و القواصم"، مدلّلا بما ذكره بأقوال أهل الشأن وأشعار العرب، وإن كان لم يتوسّع في هذا الجانب نظرًا لما يقتضيه المقام، حيث يقول:"... كلُّ هذا ذكره علماء المعاني، وقد رأيت أن أزيد على ما ذكروه من الأمثلة مطابقة لمقتضى الحال؛ فإنَّ الحال يقتضي في كشف غطاء البيان لمسيس الحاجة إلى ذلك"[5].

والحقيقة أنَّ هذه اللّمحة العامّة وعلى إيجازها؛ تعطينا نظرة شاملة حول موسوعيَّة الإمام ومدى اهتمامه، و كذا تضلُّعه في هذا الجانب.

---

(1)- البيت مطلع قصيدة للصلتان العبدي، واسمه قُثم بن خُبية، وهو شاعر أموي عاصر الفرزدق وجرير، انظر: خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، دط، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، (160/2).

(2)- الإيضاح في علوم البلاغة، ص:29.

(3)- انظر: البرهان الزركشي (256/2).

(4)- انظر: الإيضاح للقزويني، ص: 33.

(5)- العواصم والقواصم، ابن الوزير، (8/ 310).

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثاني: وقوع المجاز في القرآن

نظرًا لخطورة القول بالمجاز في القرآن، وأثره البالغ في تحريف النُّصوص الشّرعية من معانيها الحقيقية، سواء فيما يتعلق بالأسماء والصفات، أو غيرها، وذلك على المعنى الذي ذكره علماء الكلام والأصول والبيان، فقد خاض فيه جمع من العلماء . قديمًا وحديثًا . وكثر الخلاف بينهم في وقوعه في اللغة والقرآن، فمنهم من أنكره مطلقا، وأبطله من وجوه، ومنهم من أجازه مطلقا وأقام لإثباته دلائل وشواهد متنوعة من القرآن وكلام العرب، ومنهم من فرَّق بين وقوعه في اللغة والقرآن الكريم. ولست بصدد التوسع في ذكر حجج المانعين والمجيزين . نظرا لما يستدعيه المقام . لكن إجمالا يمكن القول أنَّ مواقف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

المنع مطلقا في اللغة والقرآن والسنة. وهو قول أبي إسحاق الإسفراييني[1] وغيره، وينسب إلى أبي علي الفارسي[2]،[3]

وهو قول شيخ الإسلام ابن تيمية[4]، وابن القيم[5] وغيرهم، و من المعاصرين كذلك أبرزهم العلامة محمد الأمين الشنقيطي[1].

---

(1)- هو: أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران، الإسفراييني الأصولي الشافعي، الملقب "ركن الدّين" أحد المجتهدين في عصره، وصاحب المصنفات الباهرة أحد المجتهدين في عصره، وصاحب المصنفات الباهرة، منها: "جامع الخلي في أصول الدين والرد على الملحدين"، توفي بنيسابور سنة 418هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (17/ 354).

(2)- هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان، أبو علي الفارسي، إمام زمانه في علم العربية. توفي سنة 377هـ، انظر: شذرات الذهب (4/407- 708).

(3)- انظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، ط1، دار الكتاب العربي، 1999م (1/66).

(4)- ذكر هذا في كتابه " الإيمان" وله في الرد على القائلين بالمجاز، رسالة بعنوان " الحقيقة والمجاز" ضمن مجموع الفتاوى (20/480- 498).

(5)- فقد خصَّص له ما يقارب ربع كتابه " الصواعق المرسلة " فجعله من الطواغيت التي يستند إليها أهل العقائد الفاسدة وبيَّن أنَّ تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز ليس تقسيما شرعيا ولا عقليا ولا لغويا.

القول الثاني: وقوعه مطلقا في اللغة والقرآن والسنة.

وهذا قول جمهور العلماء من أهل اللغة والأصول[2]، وقد بالغ بعضهم حتى اعتبر اللغة كلها مجازا[3].و إن كان هذا الرأي يعد شاذا عنه أصحاب هذا القول.

القول الثالث: وقوع المجاز في اللغة دون القرآن والسنة

وقد ذهب إلى هذا القول جملة من العلماء منهم: بعض الظاهرية وابن القاص[4]من الشافعيَّة وابن خويز منداد[5]من المالكية وأبو مسلم الأصفهاني[6]من المعتزلة وآخرون[7].

فهذا على الإجمال أهم آراء العلماء ومواقفهم من المجاز؛ لكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن، هو ما موقف ابن الوزير من هذه المسألة؟ وأي رأي تبناه في ذلك؟

وهذا ما سنحاول بيانه . إن شاء الله . من خلال الوقوف على كلامه الذي أبدى صفحته في عدة مواضع من كتبه.

بادئ ذي بدء يمكن القول أنَّ ابن الوزير قد نافح كثيراً عن الرأي القائل بالمجاز في اللغة أمَّا في القرآن والسُّنة ففيه ثمَّة تفصيل يذكره، وهذا ما سيتضح في مقامه إن شاء الله، ومما يحسن الإشارة إليه أنَّ الإمام ابن الوزير قد تعرَّض إلى هذه المسألة في سياق ردِّه على شيخه القائل بصعوبة التفسير؛ وذلك كون الرجوع إلى أهل اللغة . في نظره . أمرا صعبا؛ لأنَّ عدالة كثير منهم غير ثابتة، ولأنَّ اتصال الرواية الصَّحيحة بهم متعذِّر[8].

كما تعرَّض لهذه المسألة بشيء من التفصيل عند إنكاره على شيخه القائل بأنَّ تأويل حديث جرير

---

(1)- و له في ذلك رسالة أ سماها " منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز".

(2)- انظر: إرشاد الفحول للشوكاني (66/1) ، وكذا البرهان للزركشي (255/2).

(3)- وقد ذهب إلى هذا الرأي "بن جني "كما سبقت الإشارة. انظر: الخصائص لابن جني (247/3).

(4)- هو: أبو أحمد بن أبي أحمد الطبري البغدادي الشافعي، ابن القاص، الإمام الفقيه، شيخ الشافعية، أبو العباس توفي سنة 335هـ، انظر: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ط2، دار هجر للطباعة والنشر، 1413هـ، (3/ 59 . 60).

(5)- هو: محمد بن أحمد بن عبد الله بن خواز منداد، ويقال خويز منداد، مالكي المذهب، وله اختيارات تخالف مذهبه، وكان يجانب الكلام جملة و ينافر أهله. انظر : شجرة النور الزكية, محمد بن محمد مخلوف, دط, دار الفكر, دت, ص:103.

(6)- هو: أبو مسلم محمد بن بحر الأصبهاني، من فقهاء المعتزلة ووجيها عندهم، وصنَّف لهم التفسير على مذهبهم، توفي سنة 372هـ، وهو ابن سبعين سنة، انظر: لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، (5/ 89).

(7)- انظر: الإحكام للآمدي (40/1-41).

(8)- العواصم والقواصم، (1/ 419-422).

بن عبد الله البَجْلي[1]. في الرؤيا . يقتضي التشبيه الصَّريح القبيح هو ومن تابعه على لفظه ومعناه وأنَّه لا يمكن تأويله إلاَّ بتعسف[2].

فقد أتى الإمام ابن الوزير على المسألة . التي أثارها شيخه . من أوَّلها بدءًا من الإقرار بوجود المجاز في لغة العرب، والاستشهاد بذلك بكلام فطاحلة الشعراء، وكذلك أقوال أئمة الشأن، ثم نوَّه بضرورة الإقرار بوجوده في الكتاب والسُّنة بقوله:" فمن قال هذا شعر ركيك، غير بليغ، ولا فصيح، فهو بهيمي الطبع جامد القريحة، ومن أقرَّ أنه عربي بليغ في أعلى طبقات الصَّنعة البديعة عند أهل هذا الشأن، لزمه أن يقول فيما هو أقل منه ترشيحا بدرجات كثيرة من الكتاب والسُّنة أنَّه يستحيل أن يكون له تأويل ووجه في اللغة العربية عند جميع من أظلَّت السماء...وأرنا أي تجوُّزٍ في السنة بلغ إلى هذا المبلغ الذي ذكرته لك في البعد على الحقيقة"[3].

كما نجده يرد على الحجَّة التي يذكرها نفاه المجاز غالبا، ألا وهي أنَّ المجاز كذب، والكذب منتفي عن القرآن والسنة، حيث يقول في سياق المناقشة:" فإن قلت إنَّ هذه المبالغات لا تجوز إلا في الأشعار؛ لأنه كذب محض، والقرآن والسنة لا يجوز فيهما الكذب.

قلت: هذا جهل بالبلاغة في اللغة؛ بل جهل بالكتاب والسنة، لو لم يرد في جواز هذا والشهادة له بالبراءة من الكذب إلاَّ قول الله تعالى:﴿ [سورة الإنسان، الآية:19]، فإنَّا نقطع أنَّ من رأى الوِلْدان الحسان لا يحسبهم لؤلؤًا منثورًا على الحقيقة؛ وإنما معنى الآية الشريفة أنهم حسان لا سوى...؛ وإنَّما قبح الكذب لمَّا كان الكاذب يقصد ما ليس بصدق ولا فهم ذلك منه السامع..." [4].

(1)- وهو قوله ﷺ :« إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته ... » . انظر: البخاري، كتاب مواقيت الصلاة باب فضل صلاة العصر (4/ 198 . 199)، و مسلم، كتاب المساجد، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما (2/ 113).

(2)- العواصم والقواصم (8/ 359) .

(3)- المصدر نفسه (8/ 316).

(4)- المصدر نفسه (8/ 316-317).

وبهذا يتضح أنَّ الإمام ابن الوزير قد سلك في إثباته للمجاز في القرآن مسلكًا يذكره عموم أرباب هذا الرأي وهو:ـ "كل ما جاز وقوعه في اللغة جاز وقوعه في القرآن؛ لأنَّ القرآن نزل بلغة العرب "[1]؛ إلاَّ أنَّ هذه القاعدة أو المسلك لم يسلم من النَّقد على رأي القائلين بعدم الجواز

حيث رُدَّ ذلك من وجوه:

أولا: أنَّ القول بوقوع المجاز في اللغة غير ممكن أصلا لحجج أبرزها:

1. أنَّ هذا التقسيم ليس تقسيمًا عقليًّا ولا شرعيًّا ولا لغويًّا، فالعقل لا مدخل له في دلالة اللفظ وتخصيصه بالمعنى المدلول، و الشَّرع لم يرد بهذا التقسيم ولا دلّ عليه ولا أشار إليه، كما أنَّ أهل اللغة لم يصرِّح أحدهم بأنَّ العرب قسَّمت لغاتها إلى حقيقة ومجاز ،يقول بن تيمية:" فهذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة، لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم، كمالك والثوري، و الأوزاعي وأبي حنيفة والشافعي؛ بل ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو كالخليل[2] وسيبويه، وأبي عمر بن العلاء ونحوهم...ولم يقل ذلك أحد من أهل اللغة..." [3].

2. أنَّ العرب لم تستعمل ألفاظا مطلقة، بل مقيَّدة بقيود وقرائن، وعليه فكلُّ لفظ مع قيده (قرينته) يكون حقيقة في الدِّلالة على معناه في هذا السياق المعيَّن.

ثانيا: أنَّ هذا القول يعتريه كثير من الضعف؛ لأنَّ هناك أشياء كثيرة مستحسنة عند أهل البيان كاستحسانهم المجاز، وهي ممنوعة في القرآن بلا نزاع، ومن أمثلته:

- ما يسميه البيانيُّون "الرجوع" ومعناه نقض مقرَّرٍ سابق في الكلام بلاحق لأمر يظهر للتكلم في الوقت، وهو بديع المعنى عندهم، لكنه ممنوع في القرآن العظيم[4]... ويمثلون له بقول زهير بن أبي سلمى:

وَقِف بالدّيار التي لم يُعفِها القِدمُ بلى وغيَّرَها الأرواح والدِّيمُ[5]

(1)- " الحقيقة والمجاز" ضمن مجموع الفتاوى (452/20).

(2)- هو: أبو عبد الرحمان الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، الإمام صاحب العربية، ومنشئ علم العروض، كان رائدا في لسان العرب، دَيِّنًا ورعًا، توفي سنة 170هـ، انظر: سير أعلام النبلاء، (7/ 429-431).

(3)- مجموع الفتاوى، ابن تيمية (2/ 404-405)بتصرف.

(4)- جناية التأويل الفاسد، محمد أحمد لوح ، ص:122.

(5)- الأرواح: جمع ريح، والديم: جمع ديمة، وهي المطر. انظر: مختار الصحاح للجوهري، (367/1)، وكذا (5/ 1924).

فعجز البيت عندهم نقض به قوله: "لم يعفها القدم"، فيظهر أنَّه قال الكلام الأول من غير شعور، ثم رجع في قوله، ولا شكَّ أنَّ مثل هذا لا يجوز في القرآن ضرورة ولا في السنة أيضًا[1].

❖. ما يسمُّونه " إيراد الجد في قالب الهزل " كقول الشاعر:

إذا تميميٌّ أتاك مفاخرًا فقل عَدِّ عن ذا أين أكلُك للضَّبِّ.

فقوله: أين أكلك للضَّب، يظهر أنه هزل، وهو يقصد به تعبيرهم بأكل الضب، وهذا بديع المعنى من الناحية البلاغية؛ إلا أنَّه غير جائز في القرآن لاستحالة الهزل فيه كما قال تعالى: ﴿ ☎🗁🗐🕐 ⏱♋⬀✠✡⬀◘⬀☸☪✟☸ 🕯♌⑩⬀🏵☪⬀☞⌨Ⅱ✌ □↘②🖒❶ ♋◘ᘓ⓿↘⬀☮☙✍Ⅱ✡⬀☞ 🖒◘♋❶ ♋↘⬀⓿✡⬀♦☯♋Ⅱ♋ ﴾ [الطارق: 13-14] [2].

❖. وهو ما يسمُّونه "تجاهل العارف" وهو استفهام المتكلم عمَّا يعلمه حقيقة تجاهلاً لنكتة كقول النابغة الذبياني:

ألمحةٌ من سنى برقٍ بصري أم وجهُ نُعْمٍ بدا لي أَمْ سَنَا نارِ

ومعلوم أنَّ هذا لا يجوز في الوحي لاستحالة التجاهل على الله ورسوله ﷺ[3].

فهذا صفوة ما قاله النافون للمجاز في ردّ هذه الحجة، كما أنَّ قاعدة " القرآن قد جاء بلغة العرب، فيكون المجاز موجودًا فيه" منتفية من أساسها؛ كون القائلين بالمجاز في اللغة والقرآن قد قسَّموا المجاز إلى: لغوي وعقلي، فهلاَّ أثبتوا اللغوي فقط حتى يصحّ أنَّ كلّ ما ثبت وقوعه في اللغة ثبت وقوعه في القرآن.

لكن الأمر الذي يحسن الإشارة إليه أنَّ المتأمل في كلام شيخ الإسلام بن تيمية ومن نحا نحوه في نفي المجاز، وقارنه بكلام المثبتين له من الأصوليين والبلاغيين، يجد أنَّ من أثبت المجاز نظر إلى اللفظ مفردا، فقال: لفظ " الأسد" في قولنا:" رأيت أسدا يأكل فريسته" استعمل في حقيقته وهو الحيوان المفترس، ومن قال:" رأيت أسدًا يخطب"، استعمله في غير حقيقته، وهو الرَّجل الشُّجاع، فيكون مجاز، فهم نظروا إلى اللفظ مجرَّدا[4].

---

(1)- جناية التأويل الفاسد، ص:122.

(2)- المرجع السابق، ص:122.

(3)- المرجع السابق، ص:123.

(4)- شرح مقدمة التفسير للشيخ عبد الرحمان بن محمد بن قاسم، د/ سعد بن ناصر الشثري، ط1، دار كنوز إشبيليا، المملكة العربية السعودية، 2005م، ص:115، بتصرف

أمَّا على رأي النَّافين للمجاز فقد ذهبوا إلى أنَّه لا يصح لنا أن ننظر إلى الألفاظ مجرَّدة؛ وإنما ننظر إلى الجملة كاملة بحيث يُنظر للفظ وما اقترن معه من القرائن؛ بدليل أنَّ العرب تأتي باللفظ المفرد، فتضع معه حرف جرٍّ أو تضع في سياقه من الأدوات ما يقلب معنا، فمثلا تقول:" ذهبت معه: بمعنى رافقته، و"ذهبت به" بمعنى أخذته معك فاختلف اللفظ باختلاف اللفظ المتعلق الذي يكون معه، وكذلك قد استعملوا اللفظ الواحد في معان مختلفة، لا يدلُّ عليها إلاَّ السياق، فنقول:"قال" بمعنى تكلم وكذلك "قال" بمعنى نام القيلولة، وتأتي التَّفرقة بين اللفظين بالمدلول من جهة السياق[1].

ولذلك عدَّه شيخ الإسلام بن تيمية تقسيما مبتدعًا فقال:" فلا مجاز في القرآن؛ بل وتقسيم اللغة إلى حقيقة ومجاز تقسيم مبتدع محدث لم ينطق به السَّلف، والخلف فيه على قولين"[2].

وعلى العموم يمكن القول . والله أعلم . أنَّ الخلاف بين أهل السنة في إثبات المجاز ونفيه خلاف لفظي؛ لكن ليس على الإطلاق . كما سيتضح . فالذين أثبتوه وقالوا به يسمَّونه مجاز والذين أنكروه إنما أنكروا التسمية بهذا الاسم، ولم ينكروا وجود ألفاظ أو تراكيب في اللغة ليست على ظاهرها، ولابدَّ فيها من صرف عن الظَّاهر والسياق هو الحَكَم في ذلك.

وبتعبير آخر فإنَّ المنكرين للمجاز يثبتون وقوع النَّقل من اللغة إلى الشَّرع أو بسبب العرف؛ ولكنَّهم لا يسمون ذلك مجازا، وسواء أكان ذلك في المفردات أو في التركيب، فقولهم مثلا: رأيت البحر في المسجد، ويراد بالبحر رجل كثير العلم، وليس بالبحر المعروف، وهو يفيده حقيقة؛ لأنه تركيب وضعه أصالة أهل اللغة لإفادة هذا المعنى؛ فدلالته حقيقية لا مجازية؛ ولهذا فهم معترفون بحقيقة الظاهرة وجوهرها، مختلفون في التسمية والاصطلاح[3].

لكن قد يكون هذا الخلاف حقيقيًّا لا لفظيًّا، وذلك فيما يتعلق بآيات الصِّفات، فإنَّ أكثر من يثبت المجاز تجده يقول بنفي حقائق كثير من الصِّفات، وحمل نصوصه على المجاز لا الحقيقة كما هو حال المعتزلة و الجهمية، وسائر الفرق الضَّالة.

يقول الإمام بن عبد البر في هذا الشَّأن:" أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصِّفات الواردة . كلّها . في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز...وأمَّا أهل البدع و

(1)- المرجع السابق، ص: 116 بتصرف يسير.

(2)- كتاب الإيمان (ضمن مجموع الفتاوى)، ابن تيمية، (113/7).

(3)- انظر: علم التفسير أصوله وقواعده، خليل الكبيسي، ص: 232.

الجهميَّة والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها، ولا يُحمل شيئا منها على الحقيقة ويزعمون أنَّ من أقر بها مُشبِّه"[1].

ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى:﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [سورة الفجر: الآية 22]، فالقائلون بالمجاز ينفون على الله حقيقة المجيء، ويقولون هذا مجاز بالحذف تقديره: وجاء أمر ربك[2].

وأما النافون للمجاز المثبتون للصفات، فيقولون: بل مجيء الرَّب حقيقة وليس مجازا[3].

ففي مثل هذه المسائل العظام ونحوها يتضح جليا أنَّ الخلاف بين من أثبت المجاز ومن أنكره خلاف حقيقي لا لفظي؛ لأنَّ نصوص الصِّفات سواء في القرآن أو السنة هي من قبيل الحقيقة ولا مدخل للمجاز فيها بأيِّ حال من الأحوال.

ولهذا يمكن القول أنَّ جملة تلك المسائل التي ظهر فيها الخلاف بين القائلين بالمجاز والنَّافين له حقيقيًّا قد كان لها الأثر البالغ، وقصب السبق في دفع العلماء إلى التَّمحيص والتدقيق فيها وعلى وجه الخصوص مسألة الصفات[4].

يقول الدكتور سليمان بن صالح الغصن:" فلو كان الكلام فيه لغويًّا فحسب، ولم يكن سُلَّما ومطيَّة لأهل البدع لتحريف بعض نصوص الشرع عن حقائقها، ولو كان مجرد اصطلاح لا يترتَّب عليه فوضى في مسائل الشريعة . لو كان الأمر كذلك . لما حصل فيه كبير خلاف، ولما احتدم فيه النقاش؛ ولكن لمَّا أدرك العلماء خطورته وكثرة المتذرِّعين به سارعوا إلى تحقيق القول فيه وبينوا ضعف قواعده وقصور مباحثه"[5].

هذا وإن كان مسألة تقسيم اللفظ إلى حقيقة ومجاز هي في الأصل لها حظٌّ من النظر . في رأي العلماء . إلاَّ أنَّها ليست مربط الفرس، يقول ابن تيمية:" إذا كان النزاع لفظيا، وهذا التفريق اصطلاح حادث، لم يتكلم به العرب ولا أمة من الأمم ولا الصحابة والتابعون ولا سلف.. كان المتكلم

(1)- التمهيد، بن عبد البر، (145/7).

(2)- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الرحمان المهدي، دط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (4/ 754).

(3)- تفسير ابن كثير ، (399/8).

(4)- مختصر الصواعق على الجهمية والمعطلة، ابن قيم الجوزية، اختصار محمد ابن الموصلي، ط1، مكتبة أضواء السلف، العربية السعودية، 2004م، (366/2 . 367).

(5)- موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، (1/ 412)

بالألفاظ الموجودة التي تكلموا بها ونزل القرآن أولى من التكلم باصطلاح حادث لو لم يكن فيه مفسدة..." [1].

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1)- مجموع الفتاوى، (20/ 454-455).

المطلب الثالث: ضوابط المجاز عند بن الوزير

تقدم أنَّ الإمام ابن الوزير من زمرة القائلين بالمجاز؛ لكن ليس على المسلك الذي يذكره المتوسِّعون؛ بل كان في منهجه . رحمه الله . قصدًا واعتدالاً وهذا ما سنروم إيضاحه . إن شاء الله . وذلك من خلال عرض كلامه حول تلك الضَّوابط التي ذكرها ثم مناقشتها بتسيير منه سبحانه.

يقول عند كلامه عن مراتب التفسير فيما يرجع إلى الدراية:" النوع السادس المجازي وتعتبر فيه قرائن المجاز الثلاث الموجبات للعدول إليه، وإلاَّ حرم القول به والعدول إليه، الأولى العقليّة التي يعرفها المخاطب والمخاطب كقوله: ﴿ ﴾ [سورة يوسف، الآية:82] : أي أهلها، ومنه ﴿ ﴾ [سورة الإسراء، الآية:24]...

الثانية: العرفيَّة، مثل: ﴿ ﴾ [سورة غافر، الآية: 36]، أي: مُرْ من يبني؛ لأنَّ مثله في العرف لا يبني، الثالثة اللفظيَّة نحو ﴿ ﴾[سورة النور، الآية:35]، فإنها دليل على أنَّ الله غير النور، و قوله ﴿ ﴾، فإنها دليل على أنَّ المراد نور الهدى، ويتيقَّظ هنا لما كان من جنس تأويل الباطنيَّة فيُرد وإن صدر من غيرهم فقد كَثُر جدًّا"[1].

إلى أن قال:" وأمارة الدَّعوى الباطلة تجردها عن أحد هذه القرائن، وأمَّا ما يدَّعيه أهل الكلام من الأدلَّة التي لم يتفقوا على صحة دليل واحد منها فلا يجوز تقليدهم في ذلك"[2].

وقال أيضا:"...ولا يجوز العدول عن الظَّاهر إلاَّ بدليل مانع منه بإجماع المسلمين، ولو جاز العدول إلى المجاز بمجرد الاستحسان مع جواز الحقيقة لصحَّ مذهب الباطنية وأمثالهم"[3].

وقال في موضع آخر:" ولا يجوز حمل كتاب الله على المجاز في جميع هذه الآيات إلاَّ لضرورة تمنع من الظاهر"[4].

---

(1)- إيثار الحق على الخلق، ص: 155، و كذا: العواصم والقواصم، (8/ 306 . 307).

(2)-إيثار الحق على الخلق ، ص: 155.

(3)- ترجيح أساليب القرآن، ص: 175.

(4)- العواصم و القواصم، (7/ 270).

فمن خلال ما تقدَّم يتَّضح للنَّاظر في كلام ابن الوزير ما يلي:

أولا: أنَّ الأصل الذي لا محيد عنه في تفسير كلام المولى تبارك هو أن يحمل على الحقيقة، ولا مسوِّغ للحمل على المجاز إلاَّ عند الضرورة التي تقدَّر بقدرها، فمِن القواعد المقرَّرة في علم الأصول أنَّ تفسير كلام الله تعالى هو استنباط المعاني والأحكام، وتوجيه النصوص،فالأولى هو الأخذ بالظاهر من اللفظ وحمل النصوص على ما تقتضيه ظواهرها[1].

و قد نبَّه ابن الوزير على هذه القاعدة . مراراً في كتبه . والقاضية بوجوب حمل كلام المولى جلَّ وعلا، وكلام نبيِّه الكريم ﷺ كذلك على الحقيقة لا المجاز، فلا معنى لحمل الكلام على المجاز إذا أمكنت فيه الحقيقة بوجه ما، حيث يقول:"...وذلك مع إمكانه متعيِّن؛ لأنَّ المجاز خلاف الأصل الظّاهر ولا يحل المصير إليه مع إمكان الحقيقة، وفي ذلك صون جلالة التنزيل من تجرُّؤ كلّ فرقة على مستعبد التأويل بأدنى شبهة...فأين خصائص النبوَّة، وما فائدة الإخبار بالمجاز الذي يمكن كلُّ واحد أن يخبر بمثله "[2].

وقال أيضًا:" فإنَّ كلام رب العزَّة...يُحمَل على الحقيقة في الأمور الممكنات في قدرة الرَّب جلَّ وعزَّ ولا يصح كلام الباطنية في أنَّ القيامة مجاز...؛بل وكلام رسول الله ﷺكذلك "[3].

والحقيقة أنَّ هذا المسلك الذي قرَّره . رحمه الله . هو قاعدة عظيمة في تفسير كتاب الله ﷻ، وفهم سنة نبيِّه عليه أفضل الصَّلاة وأزكى التسليم، وهو منهج درج عليه سلف هذه الأمة . رحمهم الله أجمعين . حيث باينوا به منهج من خالفهم من الفرق المنحرفة كالباطنية والزنادقة.

يقول الإمام بن عبد البر . رحمه الله . مقرَّراً هذا المنهج:" وحمل كلام الله تعالى وكلام نبيه ﷺ على الحقيقة أولى بذوي الدِّين والحق؛ لأنَّه يقصُّ الحق، و قوله الحق تبارك وتعالى علوًّا كبيراً"[4].

وقال أيضًا:" ومن حقِّ الكلام أن يحمل على حقيقته...ما لم يمنع من ذلك ما يجب له التسليم، ولو ساغ ادعاء لكلُّ مدَّعٍ ما ثبت شيء من العبارات "[5].

---

(1)- انظر: أضواء البيان، (7/467 . 468).

(2)- ترجيح أساليب القرآن، ص: 174.

(3)- المصدر نفسه ، ص: 177.

(4)- التمهيد ، ابن عبد البر، (5/ 16).

(5)- المصدر السابق، (17/131).

لذلك نجد ابن الوزير قد أنكر على الزمخشري حمله لقوله تعالى: ﴿ ﴾ [سورة الزلزلة، الآية: 4- 5] على المجاز لاعتقاده بأنَّ الظاهر لا يصحُّ حيث يقول ابن الوزير متعقبا إيَّاه:" فيا لها من حجَّة نافعة لمن انصف قاطعة لمن تعسف لوجوه:

. منها أنَّه الظاهر ولا يجوز العدول عن الظاهر إلاَّ بدليل مانع منه بإجماع المسلمين، ولو جاز العدول إلى المجاز بمجرد الاستحسان مع جواز الحقيقة لصحَّ مذهب الباطنية وأمثالهم، ولم يوثق لله سبحانه وتعالى بخبر ألبته،...فما أعجب ما صنع، فإن كانت الحقيقة عنده جائزة غير مستحيلة فما يسوغ له صرف كلام الله ﷻ عن حقائقه، ولا يحلُّ له تقديم رأيه على صوادع القرآن و نواطقه"[1].

وكذلك إنكاره على جمهور المتكلمين لحملهم التَّسبيح على المعنى المجازي في قوله تعالى: ﴿ ﴾ [سورة الإسراء، الآية:44] [2].

ثانيا: عدم صحَّة المجاز إلاَّ بتوفُّر قرائنه الثلاث: العقليَّة والعرفيَّة واللفظيَّة، فقد نصَّ ابن الوزير على ضرورة اعتبار القرائن الثلاث في المجاز؛ وإلاَّ لما جاز العدول إليه، حيث يقول:" النوع السادس المجازي وتعتبر فيه قرائن المجاز الثلاث الموجبات للعدول إليه، وإلا حرم القول به والعدول إليه"[3].

تقدَّم أنَّ القائلين بالمجاز نظروا إلى الألفاظ مجرَّدة، فكان فيصل التَّفرِقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي هو أحد القرائن الثلاث المذكورة أعلاه؛ لكن هذا المعيار لم يخل من الاعتراضات نوجز أهمها فيما يلي:

1. أنَّ الألفاظ إذا تجردت عن القرائن بطلت مدلولاتها ولم تكن كلامًا أصلاً فضلا على أن نقول أنَّها دلَّت على معنى حقيقي أو مجازي.

يقول ابن القيم:" فإنَّ اللفظ المفرد لا يفيد بإطلاقه وتجريده شيئا ألبته، فلا يكون كلامًا ولا جزء كلام فضلا عن أن يكون حقيقة أو مجازًا"[1].

---

(1)- ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان، ص: 175، بتصرف يسير.

(2)- انظر: العواصم والقواصم، (8 / 270).

(3)- إيثار الحق على الخلق، ص: 155.

2 . إذا قلنا بوجوب القرائن اللفظية...؛ فإنه في الجملة لا يوجد قطٌّ في كلام تام اسم ولا فعل ولا حرف إلا مقيَّدًا بقيود تزيل عنه الإطلاق، فإن كانت القرينة ممَّا يمنع الإطلاق على كل قيد، فليس في الكلام الذي يتكلّم به جميع الناس لفظ مطلق عن كل قيد...فلفظ "ظهر" و "كبد" . مثلاً . لا تستعمل في اللغة إلا مقرونة بما يبيِّن المضاف إليه[2].

حيث نجد ابن القيم يقرِّر ذلك بقوله:" فاللفظ المجرد عن جميع القرائن لا يستعمله العقلاء لا من العرب ولا من غيرهم ولا يستعمل إلاَّ مقيّدا، فالاستعمال يقيِّده قطعا"[3].

3 . أمَّا فيما يتعلق بالقرائن المعنويَّة، فإنَّ اللفظ لا يدلُّ قَطْ على المعنى إلاَّ بها، وهو كون المتكلم عاقلا لما يقول، وله عادة استعمال ذلك اللفظ في ذلك المعنى، وهو يتكلم بعادة والمستمع يعلم ذلك، وإلاَّ كان المتكلم مُلغزًا ، فهذه كلُّها قرائن معنوية تُعلَم بالعقل ولا يدل اللفظ إلاَّ معها، فدعوى أنَّ اللفظ يدلُّ على الحقيقة مع تجريده عن هذه القرائن العقلية واللفظية غلط[4].

فهذا صفوة ما اعترض به النافون للمجاز بشأن اعتبار القرائن كشرط جوهري للفصل بين ما هو حقيقة وما هو مجاز؛ لكن ثمة أمرا دقيقا ينبغي الإشارة إليه، فالعلامة ابن الوزير وإن كان قد اعتبر القرينة العقليَّة من ضمن قرائن التجوُّز عنده إلا أنَّه فصَّل في أمرها ولم يتركها على عواهنها، فقد نبَّه إلى اعتبارها في اللغة دون القرآن أو السنة حيث يقول:" والقرينة العقليَّة، إنما يصح الاستدلال بها على التجوز في الكلام متى كان العقل يقطع بأنَّ المتكلم ممّن يصح الظاهر في حقه، فهذه النكتة يختلف الاستدلال بها، فيصح في مواضع فيما بين الناس ولا يصح مثله في كلام الله تعالى وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام، أما قول النبي ﷺ:« إنَّ هذا الجمل شكا إليّ أنك تجيعه وتدئبه»[5] فلا نفهم التجوُّز؛ لأنَّا لا نعلم امتناع الظاهر في حقه، ولا نظنُّ ذلك"[1].

---

(1)- مختصر الصواعق، ابن القيم، (2/ 755).

(2)- انظر:كتاب الإيمان من مجموع الفتاوى، (7/100 . 102).

(3)- مختصر الصواعق، (2/ 785 . 786).

(4)- انظر: الحقيقة والمجاز، (ضمن مجموع الفتاوى)، (20/459).

(5)- أخرجه: أبو داود في كتاب الجهاد، باب ما يؤمر به من القيام على الدواب والبهائم، ص: 448 . 449.
. و البيهقي في الكبرى، كتاب النفقات، باب نفقة الدواب، (8/13).

ويضيف قائلا:"...وعلى ذلك يدور الخلاف بين المتكلمين والمحدثين في كثير من التأويل، فإنَّ المتكلِّمين يجعلون قرينة التجوُّز في كثير من آيات الصفات وأحاديثها عقليَّة، وإذا سألتهم عنها أحالوا في ثبوت تلك القرينة العقلية على النّظر في دقائق معارف علم المعقول..." [2].

وقال في موضع آخر:"...لكن الكلام إذا صدر ممَّن يعلم ما لا يعلمه، ويقدر على ما لا يقدر عليه، وقد جرَّبنا خرق العادات من جهته، وعقدنا ضمائرنا على الإيمان بما تتحمله عقولنا من أخباره...فهنالك تنهد القرينة العقليَّة، ولا تتماسك ضعفًا في مقام الآي القرآنية وإن كانت في سائر الكلام قويَّة أو ضروريَّة"[3].

ومن خلال ما تقدَّم، فإن لنا مع كلامه ـ رحمه الله ـ الوقفات الآتية:

1 . إنكاره للمجاز العقلي في الكتاب والسُّنة ـ وعلى وجه الخصوص آيات الصفات ـ، وإقراره للمجاز اللغوي فقط.

2 . مباينة موقف ابن الوزير من المجاز لمواقف وآراء المتكلمين.

3 . أنَّ الحقيقة والمجاز في القرآن والسنة بالمعنى الذي فُهِم من كلام ابن الوزير تذكر عند علماء أصول الفقه تحت مسمَّى آخر الظَّاهر والمؤوّل.

❖ ـ فالظَّاهر: ما احتمل معنيين فأكثر هو في أحدهما أو أحدها أرجح، أو ما تبادر منه عند الإطلاق معنى مع تجويز غيره، مثل لفظ " أسد "، فإنه ظاهر في الحيوان المفترس، ويبعد أن يراد الرَّجل الشُّجاع، مع احتمال اللفظ له[4].

❖ . و المؤوَّل: من التأويل، وهو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح بدليل يدلُّ على ذلك[5].

. و أحمد في مسنده (1/204 . 205)، (3/ 281)، (3/ 284)، (4/179)، (4/187).

. وابن أبي شيبة في المصنف، كتاب الفضائل، باب ما أعطى الله محمد ﷺ، (11/ 48 . 49)

(1)- العواصم والقواصم، (8/ 270).

(2)- المصدر نفسه، (8/ 270).

(3)- ترجيح أساليب القرآن، ص: 272 بتصرف.

(4)- معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، محمد بن حسين الجيزاني، ط1، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، 1996م، ص : 392 . 393.

(5)- المرجع السابق، ص:393.

كما يمكن القول أنّ ابن الوزير وإن كان قد صرَّح في بعض المواضع بوجوب توفر القرائن الثلاث في المجاز، فإنَّه اعتبرها من باب ما لابد منه ضرورة في المجاز، وعلى الرأي الذي لا يمكن أن ينكره أحد؛ وذلك ردًّا منه على مذاهب الباطنية. التي كان يشير إليها في كل مرَّة. حيث يقول:"...أنَّ شرط ذلك أن يدل عليه دليل هو أحد القرائن الثلاث التي ذكرها علماء المعاني ولو لا تقييد صحَّة المجاز بذلك لصحَّ مذهب الباطنية، وادعى كل من شاء ما شاء في تأويله، وذلك مُبطل لفائدة تنزيله"[1].

وإلاَّ فإننا نجده يبسط الكلام بشأن القرينة اللفظية باعتبارها المرتكز الرئيس .كما يفهم من ثنايا كلامه. في صرف اللفظ عن ظاهره وحقيقته إلى باطن يخالف الظاهر ومجاز ينافي الحقيقة[2].

كما يصرِّح في موضع آخر بضابط عام في شأن الحكم على اللفظ أنه حقيقة أو مجاز، وهو أنَّه لابدَّ ن يكون ذلك المعنى المجازي ممَّا يُراد به اللفظ محتملا له احتمالاً لا محيد عنه حيث يقول:" لا يجوز العدول عن الظاهر إلاَّ بدليل مانع منه بإجماع المسلمين؛ ولو جاز العدول إلى المجاز بمجرد الاستحسان مع جواز الحقيقة لصح مذهب الباطنية"[3].

وعلى الإجمال يمكن تلخيص ضوابط ابن الوزير للمجاز في النقاط الآتية:

ـ وجوب توفر القرائن الثلاث العقليَّة والعرفيَّة واللفظيَّة لصرف الكلام من الحقيقة إلى المجاز، وهذا القيد متعلق بجانب اللغة فقط.

. أن يكون ذلك اللفظ صالحًا لاستعماله في المعنى المجازي ومحتملا له؛ وإلاَّ لأمكن حمل الألفاظ على أي معنى كان، وهذا ممَّا لا يصح في اللغة فضلاً عن الشَّرع.

. البيان القرآني أو النبوي لما قدم يفهم منه خلاف ظاهره وضدَّ حقيقته، وهذا فيما يتعلق بنصوص الشرع كتابا وسنَّة.

إذن هذه جملة الضَّوابط التي سطَّرها ابن الوزير، والتي من شأنها أن يصحّ حمل مدلول النَّص على ما يخالف ظاهره.

(1)- العواصم والقواصم، (107/9)، وانظر كذلك: ترجيح أساليب القرآن، ص:190.

(2)- انظر: ترجيح أساليب القرآن، ص:191.

(3)- المصدر نفسه، ص:175.

المبحث الثالث: آراؤه في مباحث أخرى

تقدَّم الكلام حول آراء ابن الوزير في مبحثي "المحكم والمتشابه"، وكذا "الحقيقة والمجاز"، وسنعرض في هذا المبحث إلى بيان آراءه ـ رحمه الله ـ في مباحث أخرى من علوم القرآن، وتمثَّلت تحديدا في "مبهمات القرآن"، و " أسباب النزول القرآني "، وكذا " إعجاز القرآن"، وذلك ضمن ثلاث مطالب.

المطلب الأول: في مبهمات القرآن

يعتبر علم المبهمات من المباحث التي حظيت بعناية كبيرة من قبل العلماء[1] ـ بدءًا من لدن الصحابة عليهم الرضوان ـ، حيث اعتبروا أنَّ الاعتناء به من حسن فضله وشرفه، وفي هذا السّياق يقول الإمام السيوطي: "علم المبهمات علم شريف اعتنى به السّلف كثيرًا، أخرج البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما : «مكثت سنة أريد أن أسأل عمر ﷺ عن المرأتين اللتين تظاهرتا»[2]، قال العلماء هذا ـ الحديث ـ أصل في علم المبهمات "[3] .

وفيما يلي سنحاول بيان طريقة معرفة المبهم وضوابطه عند الإمام ابن الوزير:

---

(1)- أفرده كثير من العلماء بالتصنيف مثل : كتاب "التعريف والإعلام لما أبهم في القرآن " لـ: أبو القاسم عبد الرحمان بن أحمد السُّهيلي (ت 581هـ)، وكتاب " التكملة والإتمام لكتاب التعريف والإعلام " لابن عساكر، وكتاب " غرر البيان لمبهمات القرآن " لبدر الدين بن جماعة (ت733هـ)، وكذلك الإمام السيوطي له مؤلَّف بعنوان " مفحمات الأقران في مبهمات القرآن ". انظر: الإتقان، (79/4).

(2)- انظر : صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب "إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما " (156/18)، ومسلم كتاب الطلاق، باب في الإيلاء واعتزال النساء (192/4).

(3)- مفحمات الأقران في مبهمات القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق: مصطفى ديب البغا، د ط، دار الهدى ، الجزائر، دت ، ص: 07.

الفرع الأول: التعريف بالمبهم وأسباب وروده.

. أولاً: تعريف المبهم لغة و اصطلاحا.

قال ابن فارس : " الباء والهاء والميم: أن يبقى الشيء لا يُعرف المأتيُّ إليه ، يقال : هذا أمر مبهم"[1].

والمبهم أيضًا في اللغة : إسم مفعول مشتق من الإبهام، والإبهام في اللغة الخفاء، فيقال: ليل بهيم بخفاء ما فيه عن الرؤية؛ لأنّه لا ضوء فيه إلى الصباح، وأبهمت الباب: أغلقته وسدَدته، والطريق المبهم إذا كان خفيًّا لا يستبين، وأمر مبهم لا مأتى له، واستبهم عليه الكلام: استغلق [2].

أمّا المبهمات اصطلاحا فهي: كلُّ لفظ ورد في القرآن الكريم من ذكر لم يسمِّه الله فيه باسمه العلم، من نبي أو وليٍّ أو غيرها، من آدمي أو ملَك ، أو جنيّ أو بلد أو كوكب أو شجر،
أو حيوان له اسم علم أو عدد لم يحدَّد، أو زمن لم يُبيَّن ، أو مكان لم يُعرف[3].

. ثانيا: أسباب ورود الإبهام في القرآن الكريم.

لقد تطرَّق العلماء إلى بيان أسباب ورود المبهم، حيث ذكر الإمام الزَّركشي في كتابه "البرهان" سبعة أسباب لوقوع الإبهام في القرآن الكريم،كما تبعه في ذلك الإمام السيوطي، وفي مايلي أستعرض تلك الأسباب:

❖. الاستغناء ببيانه في موضع آخر:

وذلك كقوله تعالى: ﴿ ❾☼♦⧄ ... ❖⧄ ﴾ [سورة الفاتحة، الآية: 06]، أبهموا في هذه الآية: ولكنهم بيُِّنُوا في قوله تعالى: ﴿ ... ❖⧄ ﴾

---

(1)ـ معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، (1 / 311).

(2)ـ تهذيب اللغة، الأزهري (6 /337)، الصّحاح، الجوهري (5/ 1875).

(3)ـ انظر: تفسير مبهمات القرآن، أبي عبد الله محمد بن علي البلنسي، تحقيق: حنيف بن حسن القاسمي, دط, دار الغرب الإسلامي, بيروت, 1991م, (1/ 35).

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

﴿ [سورة النساء، الآية: 68] [1].

❖. أن يكون معروفًا لاشتهاره:

وذلك كقوله: ﴿ [سورة البقرة: الآية 34]، فلم يصرِّح باسم الزَّوجة وهي حواء، وذلك لشهرة تعيينها؛ لأنَّه ليس له غيرها[2].

❖ . قصد السِّتر عليه ليكون أبلغ في استعطافه:

ولهذا كان النبي ﷺ إذا بلغه عن قوم شيء خَطَبَ، فقال: «ما بال رجال قالوا كذا »[3]، وهو غالب ما في القرآن، كقوله تعالى: ﴿ [سورة البقرة، الآية : 100] ، قيل : هو مالك بن الصَّيف[4].

وكقوله تعالى ﴿

---

(1)- مفحمات الأقران ، السيوطي، ص:09.

(2)- البرهان ، الزركشي ،(1 / 156).

(3)- انظر: صحيح مسلم كتاب الصيام، باب النهي عن الوصال (3/ 134)، وكذا كتاب المساقات، باب الصرف وبيع الذهب (5/ 43)، و البخاري، كتاب العتق، باب استعانة المُكاتب وسؤاله الناس (11/ 105)، كتاب الشروط، باب الشروط في الولاء (12/ 36 . 37).

. وكذا البيهقي في الكبرى (294/1)، (5/ 277)، (170/6)، (206/7)، و مسند الإمام أحمد (17/ 220)، (20/ 314)، (26/ 152)، و الحاكم في المستدرك (3/ 375)، والإمام مالك في الموطأ ، كتاب النكاح، باب العزل (471/2، حديث رقم: 550)، وابن حبان في صحيحه، كتاب العتق، باب الولاء (10/ 167، حديث رقم: 4325)، و الدارقطني، كتاب البيوع،(22/3، حديث رقم: 2910)، والنسائي في الكبرى، كتاب البيوع، (27/4، حديث رقم: 4562)، وابن ماجه، كتاب الأحكام، باب المكاتب، ص:429.

(4)- انظر: تفسير الطبري (2/ 400 . 401)، وكذا لباب النقول، السيوطي، دط، دار الكتب العلمية، بيروت، ص: 13.

✌❁☜✍℮⚇④⬂⬀☜⇳❁🖫✁☟♉☼ ♉☼﴾ [سورة النساء: 44]، قيل نزلت في رفاعة بن زيد(1) بن التابوت (2).

❖. ألاَّ يكون في تعيينه كبير فائدة:

وذلــك كقولــه تعــالى: ﴿✌🕮🔔☐✍③⬀ॐ✌℮❑♈▫⑩ ②✎⬀♦♎ ■✎♓❁♦✍↓

✠☪❁⬀♦➢☞⬀♋✎⬀⑩⑦⌚ ﴾ [ســورة البقــرة، الآيــة: 258]، وكقولــه:

﴿☐➘⌘✍🖫⬀🖫➔✎♓⚇⓿♌"✍■✎❖✍

✌❍✍℮⚇⌖☪❁⬀♦➢☞⬀♋✎⬀⑩⑦▫ ﴾ [الأعراف، الآية: 163]،وكقوله تعالى: ﴿

✠✡⬀✎♓❁⬀☐✍☙❧❁ ③⬀ॐ✌☞⬀☪❁☟⑧▩✠☪❁⬀♦➢☞⬀♋✎⬀⑩⑦⌚

⇩✌②✎⬀☜⇔❁☟⑧▩✠✡⬀✎⬀☜⇔❁⬀⌖✡➘⬀❍✎⬀⓿➘✌✍✉

✌♊▭☞⬀♋①✎🖫✁⬀☜⇔♋⓿➘✌✍✉ ﴾ [سورة يونس، الآية: 98] (3).

❖. التنبيه على العموم، وهو غير خاص بخلاف ما لو عُيِّن:

كقولــــه تعـــــالى: ﴿☐➘②✎⬀❖➢ ☞⬀♋♎④⚇☪⬀♦♌❷♉✍ ②▫⬀❖↑

☞⬀✡✎⬀☜♋✍⬀⬀☜⇳▫⬀⑩▫⅄ ②♌⓿➘✌❺⅋⬀☼♦✌✋ ✌❍℮❁♋

✌❁✍✉✍➚🡐 ☐➘♦➘⌘⬀♍☐℮⬀⑩▫⅄ ☞♌♋☝"♎

☞⬀♋♌❑▩♦♊③⬀▩⑩♌ ✍℮⚇①✎⬀☐✍♋⑧✍✠✡⬀✎⌖☪❁⬀☐▩

☐➘✠☪❁⬀●➘ ✌🕮🔔❺⅋✍⬀♦♌⑨♌🕯 ■✎♓❁♋ ✌❁✍✉✍➚🡐✍ ﴾ [ســورة النساء، الآية: 99]، وقد نزلت هذه الآية في حقِّ ضَمرة بن العيص(4).

---

(1)- انظر: تفسير الطبري (428/8)، وكذا لباب النقول في أسباب النزول للسيوطي، ص: 58.

. و رفاعة بن زيد بن التابوت هو: أحد عظماء اليهود، وكهفا للمنافقين، كان إذا كلم رسول اللّهِ ﷺ لوى لسانه، وقال أرعنا سمعك يا محَمد حتى نُفْهِمك، ثمّ طعن في الإسلَام وعابه، توفي في السنة السادسة للهجرة أثناء عودته ﷺ من غزوة بني المصطلق. انظر: السيرة النبوية، ابن كثير، دط، دار المعرفة، بيروت، (300/3).

(2)- انظر: البرهان للزركشي (1/ 158).

(3)- المصدر السابق، (159/1).

(4)- انظر: تفسير الطبري (7/ 393).

. و ضمرة بن العيص هو: ضمرة بن أبي العيص بن ضمرة بن زنباع، وقيل ابن العيص الخزاعي، كان رجلاً مصاب البصر،

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وكقولـه تعـالى: ﴿ ﴾ [سـورة البقـرة، الآيـة: 274] ، وقـد نزلـت هذه الآية في النَّفقة على الخيل في سبيل الله[1].

❖. تعظيمه بالوصف الكامل دون الاسم:

كقولـــــــــــــــه تعـــــــــــــالى:﴿ ﴾ [سورة التوبة، الآيـــــــة: 40] ، وكقولـــــــه تعـــــــالى: ﴿ ﴾ [سورة النـور، الآيـة: 22]، وقولـه: ﴿ ﴾ [سورة الزمر، الآية: 32]. والمراد أبوبكر الصّديق ﷺ عنه في الكلّ[2].

❖. تحقيره بالوصف النَّاقص:

كقولـــــــه تعـــــــالى: ﴿ ﴾[سورة الكوثر،الآية:03]، والمراد فيها: العاصي بن وائل[3].[4]

وكان موسرًا، و لما أمروا بالهجرة كان مريضًا فأمر أهله أن يفرشوا له على سرير ويحملوه إلى رسول الله ﷺ ففعلوا وهو مريض فأدركه الموت وهو عند التنعيم فدفن عند مسجد التنعيم فنزلت فيه هذه الآية خاصة. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، (491/3).

(1)- انظر: البرهان، الزركشي (158/1)، وكذا تفسير الطبري (34/5).

(2)- مفحمات الأقران، ص: 10.

(3)- انظر: تفسير الطبري (24/ 698)، و أسباب النزول للواحدي، دط، دار الباز، دت، ص: 307.

. والعاصي بن وائل هو: العاصي بن وائل بن هاشم السهمي من قريش، وأحد حكامها في الجاهلية، أدرك الإسلام وظلَّ على الشرك، توفي في السنة الخامسة قبل الهجرة. انظر: الأعلام للزركلي (3/ 247).

(4)- البرهان، (160/1).

الفرع الثاني: الطريق إلى معرفة المبهم وضوابطه عند ابن الوزير

تطرَّق الإمام ابن الوزير إلى هذه المسألة عند حديثه عن النَّوع السابع من التفسير الراجع إلى الدِّراية، حيث قال عنه:"... وقسم متعلّق بتعيين المبهمات، كتعيين الشّجرة التي أكل منها آدم واسمها وأسماء أهل الكهف... وهذا لا بأس بنقله مع بيان أنه لم يصح فيه شيء، وما لم تتعلق به مفسدة أو دخلت فيه شبهة تحليلٍ أو تحريم"[1].

وكلام الإمام ابن الوزير حول المبهمات هنا يُنظر من وجهين:

. أولا: من ناحية الاعتبار:

يلاحظ أنَّ ابن الوزير قد اعتبر هذا القسم ممَّا لا يمكن إرجاعه إلى أيِّ نوع من أنواع التفسير بالدِّراية التي ذكرها، وهذا في الحقيقة صحيح[2].

بيان ذلك أنَّ بعض هذه المبهمات قد تكفَّل القرآن الكريم بإيضاحها؛ وهذا كأن يُذكر في موضع آخر، أو يدلَّ عليه السّياق، كما يُعرف أيضًا من السُّنة، أو أقوال الصحابة الذين شاهدوا التنزيل وعرفوا أسبابه، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ ﴾ [سورة الفاتحة، الآية: 04]، فقد بيَّنه قوله تعالى في موضع آخر: ﴿ ﴾ [سورة الانفطار، الآيات: 17- 19][3].

وأيضًا ممَّا عُرف بيانه من السّنة قوله تعالى: ﴿ ﴾ [سورة عبس، الآية: 02]، وهو عبد الله بن أم مكتوم[4].

---

(1)- إيثار الحق على الخلق، ص: 156.

(2)- قواعد التفسير عند ابن الوزير، محمد خازر المحالي، مجلة دراسات، ص: 541.

(3)- قواعد التفسير جمعا ودراسة، خالد بن عثمان السبت، (72/2).

(4)- جامع الأصول من أحاديث الرسول، بن الأثير الجزري، تحقيق: محمد حامد الفقي، ط4، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1984 م، (501/2 . 502).

وممَّن جاء بيانه عمّن شاهدوا التنزيل كقوله تعالى: ﴿ [illegible] ﴾ [سورة الأحزاب، الآية: 37]، وهي زينب بنت جحش[1].

فهذا النوع من المبهمات لا يدخل ضمن النَّوع الذي ذكره ابن الوزير.

أمَّا النوع الثَّاني، فهو الذي قصده هنا ابن الوزير في كلامه، وهو ما يعتبره العلماء من أنواع الرّواية الإسرائيلية[2].

يقول الدكتور خالد بن عثمان السبت مشيراً إلى هذا النوع من المبهمات: "وبناء على ذلك يكون علم المبهمات التي لم يفصح القرآن عنها، ولم يعرِّج على تفصيلها في شيء من المواضع من الأمور التي لا يعوَّل عليها، ولا يصح الاشتغال بها؛ اللَّهمَّ إلاَّ في حالات قليلة جدًّا، كدفع تهمة تقع على أحد بسبب الإبهام، فترفع عنه إن كان قد عُرف المبهم وأنه غيره"[3].

هذا ولمّا ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية، أنواع الإسرائيليات، وذكر الثالث منها، . وهو المسكوت عنه، بحيث لا يعلم صحته من كذبه . قال: "وغالبه مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني..، كما يذكرون في مثل هذا أصحاب الكهف ولو كلبهم وعدّتهم، وعصا موسى من أي الشجر كانت... إلى غير ذلك ممّا أبهمه الله في القرآن مما لا فائدة في تعيينه تعود على المكلفين في دنياهم ولا دينهم"، ثم قال بعد أن ذكر الآيات في أصحاب الكهف: "...ثم أرشد إلى أنّ الإطلاع على عدَّتهم لا طائل تحته"[4].

وعلى الإجمال يمكن القول أنّ هذا النوع من المبهمات مُباين للنوع الأول، فلا مجال للرأي فيه بأيِّ حال من الأحوال؛ بل هو موقوف على النَّقل المحض، لذا فإنَّ ابن الوزير قد اعتبره ممَّا لا يدرك بالدِّراية، وإنما مرجعه إلى الرِّواية، حيث يقول: "النَّوع السَّابع: ما لم يصح فيه شيء من جميع ما

(1)- المرجع نفسه، (2/ 378).

(2)- قسَّم العلماء الإسرائيليات إلى ثلاثة أقسام رئيسية كالآتي:

أ . ما يعلم صحته بأن نقل عن النبي ﷺ، وهذا صحيح مقبول.

ب . ما يعلم بأنه يناقض ما عرفناه من شرعنا، أو كان لا يتفق مع العقل فهذا القسم لا يصح قبوله ولا روايته.

ج . ما هو مسكوت عنه، لا هو من قبيل الثاني، وهذا القسم غالبه ممَّا ليس فيه فائدة تعود إلى أمر ديني (المبهمات).

. انظر: الإسرائيليات في التفسير والحديث، محمد حسين الذهبي، ط4، مكتبة وهبة، القاهرة، 1990 م، ص: 36 . 37.

(3)- قواعد التفسير، خالد بن عثمان السبت، (2/ 719).

(4)- مقدمة في أصول التفسير، بن تيمية، ص: 63.

تقدّم ويختلف فيه أهل التفسير..، ونحو ذلك ممّا لم يصح دليل لنا على تفسيره، ولا معنا ضرورة عمليَّة تُلجئ إلى وجوب البحث عنه..." [1].

. ثانيا: ضابطه في ذلك

تقدم أنَّ هذا النوع من المبهمات . الذي ذكره ابن الوزير . يعدُّ من أنواع الرِّواية الإسرائيلية، كما نستشف ذلك أيضًا من كلام ابن الوزير نفسه حيث يقول: "... وهذا لا بأس بنقله مع بيان أنَّه لم يصح فيه شيء، وما لم تتعلق به مفسدة أو دخلت فيه شبهة تحليل أو تحريم"[2].

فهو بهذه الضَّوابط يؤكِّد أنَّ المبهمات هي نوع من أنواع الرّواية الإسرائيلية ممَّا لا يعارض شرعنا ولا يوافقه، وعليه يمكن القول أنَّ ابن الوزير لم يجعل لتعيين المبهمات ضوابط في الرِّواية سواءًا عن الصحابة أو التابعين أو غيرهم؛ بل إنَّ انتشار ما يسمى الإسرائيليات كان من هذا الباب، ومهما كان الإنسان حريصًا على ألاَّ يلحق ضررٌ ما بالتفسير فإنه لا يضمن هذا الأمر، ومن هنا كان رأي بعض العلماء سديدًا حينما أغلقوا باب الإسرائيليات دفعًا للضَّرر المحتمل، خاصَّة أنه لا فائدة علميَّة مترتِّبة على تعيين المبهم[3].

كما تجدر الإشارة إلى أنَّ من العلماء من ذهب إلى هذا الرَّأي، حيث يقول الإمام ابن كثير بعد ذكره قول النبي ﷺ:«حدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج »[4]: "وهذا محمول على الإسرائيليات مسكوت عنها عندنا، فليس عندنا ما يصدّقها ولا يكذّبها فيجوز روايتها للاعتبار" [5]، ولشيخ الإسلام أيضا كلام في مثل هذا السياق[6].

لكن الأمر الذي ينبغي التنبيه إليه أنَّ رواية مثل هذه المبهمات شيء، وإثباتها في تفسير كتاب الله أمر آخر، وهو ما أشار إليه الدكتور محمد لطفي الصبّاغ بقوله: "والحق الذي نراه أنّ هذا التقسيم يبيح لنا أن نروي المسكوت عنه...؛ ولكن هذا شيء وإيراد هذه الإسرائيليات أثناء تفسير كتاب الله

(1)- إيثار الحق على الخلق، ص: 156.

(2)- المصدر نفسه ، ص: 156.

(3)- قواعد التفسير عند ابن الوزير، محمد خازر المحالي، ص: 542.

(4)- أخرجه أبو داود في كتاب العلم، باب الحديث عن بني إسرائيل، ص: 658، وأحمد في مسنده (2/ 474)، (289/20)، (21/ 169)، (16/ 125) .

(5)- مقدمة البداية والنهاية، أبي الفداء إسماعيل بن كثير، ط1، دار إحياء التراث، 1988م (7/1).

(6)- انظر: مقدمة التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية، ص: 62.

شيء آخر؛ ذلك لأنَّ إيراد هذه الرواية في هذا الموضع يعني أنَّك تريد حمل الآية القرآنية عليها، وهذا يدل على تصديقك لها" [1].

وقد نبّه الشّيخ أحمد شاكر إلى أنَّ ذكر مثل ذلك بجانب كلام الله لا يليق حيث يقول: "إنَّ إباحة التحدُّث عنهم فيما ليس عندنا دليل على صدقه ولا كذبه شيء، وذكر ذلك في تفسير القرآن وجعله قوَّة أو روايةً في معنى الآيات أو في تعيين ما لم يُعيَّن فيها، أو في تفصيل ما أُجمِل فيها شيء آخر؛ لأنَّ في إثبات مثل ذلك بجوار كلام الله ما يوهم أنّ هذا الذي لا نعرف صدقه ولا كذبه مبين لمعنى قول الله سبحانه: ومفصِّل لما أُجمِل فيه، وحاشا للّه ولكتابه من ذلك.

وإنَّ رسول ﷺ إذ أذِنَ بالتَّحديث عنهم أمرنا أن لاَّ نصدقهم ولا نكذِّبهم، فأيُّ تصديق لرواياتهم وأقاويلهم أقوى من أن نَقرِنَها بكتاب الله ونضعها منه موضع التفسير أو البيان؟؟ اللَّهم غفرًا"[2].

وقال العلاَّمة عبد الرحمان السّعدي رحمه الله:"واعلموا أنَّ كثيرا من المفسرين ـ رحمهم الله ـ قد أكثروا في حَشوِ تفاسيرهم من قَصَص بني إسرائيل، ونزَّلوا عليه الآيات القرآنية وجعلوها تفسيراً لكتاب الله..، فإنَّه لا يجوز جعلها تفسيرا لكتاب الله قطعًا إذا لم تصح عن رسول الله ﷺ، وذلك أنّ مرتبتها كما قال رسولﷺ: «لا تصدِّقوا أهل الكتاب، ولا تكذبوهم»[3]..."[4].

---

(1)- لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير، محمد بن لطفي الصباغ، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت، 1990م، ص: 266- 267.

(2)- عمدة التفسير، أحمد محمد شاكر، ط1، دار الوفاء، مصر، 2003م، (1/ 14).

(3)- أخرجه البخاري في كتاب الشهادات، باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها (207/11)، و في كتاب التفسير، باب قوله تعالى:﴿ قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا ﴾ (17/ 13)، و في كتاب التوحيد، باب ما يجوز من تفسير التوراة وغيرها من كتب الله، (231/25)، وكذا كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ " لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء " (25/ 85).

. و كذلك البيهقي في الكبرى، كتاب الشهادات، باب من رد شهادة أهل الذمة، (10/ 163)، و النسائي في الكبرى كتاب التفسير، سورة العنكبوت، (6/ 426).

(4)- تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان، عبد الرحمان بن ناصر السعدي، تحقيق: عبد الرحمان بن معلا اللويحق، ط1، مؤسسة الرسالة، 1420 هـ، (1/ 55).

والحقُّ أنَّ هذه المسألة تتضح جليًّا من خلال ما نجده في بعض كتب التفسير من روايات وأقوال ذهبت ببهاء التفسير و هدايات القرآن بصفة عامّة، حيث انشغل الكثير بأسماء أهل الكهف مثلاً، وكثير من المسمَّيات التي لا طائل من ورائها بدلاً من الاهتمام بالمعاني وأخذ العبر من تلك القصص. وعليه فإنَّ الضَّابط الذي وضعه ابن الوزير لهذا النوع من المبهمات وهو كونه " ألاَّ تتعلق بتعيين المبهم مفسدة أو شبهة في تحليل أو تحريم" فيه شيء من التورُّع؛ لكن لا يكفي فالمبهمات هي من هذا النوع الذي لا يلحق بتعيينها مفسدة أو شبهة في تحليل أو تحريم؛ لكن الضَّوابط التي وضعها العلماء هي من أجل التفسير على وجه العموم، فيما يتعلق بتعيين مراد الله وتفسيره، فلا بد من التّريث فيها عند روايتها[1].

(1)- قواعد التفسير عند ابن الوزير، محمد خازر المحالي، ص: 542، بتصرف يسير.

المطلب الثاني: في أسباب النزول

لمّا كانت أسباب النزول على درجة كبيرة من الأهمية في فهم معاني آيات القرآن الكريم؛ فقد احتفى بها الإمام ابن الوزير احتفاءً كبيرا، حيث يقول . في سياق كلامه حول مراتب التفسير:"ويلحق بذلك أسباب النزول، وقد أفرده الواحدي وغيره بالتأليف وهو مفيد جدًّا؛ لأنّ العموم الوارد على سبب مختلف في تعديه عن سببه، وهو نص في سببه ظني في غيره، وقد يُقصَر عليه بالإجماع ،كما ثبت في قوله تعالى ﴿ [1] ﴾ عن ابن عباس أنّها نزلت في اليهود، وفرحهم بما أتوه من التكذيب بالحق...

ومنه تفسير: ﴿ [سورة البقرة، الآية:190]، سببها هو فتنة من أسلم حتَّى يعود إلى الشّرك[2]، ولولا ذلك وقع الغلط الفاحش في مواضع كثيرة "[3].

والقارئ لكتب الإمام ابن الوزير . رحمه الله . وخصوصا " العواصم والقواصم " يلمس مدى عناية الإمام بهذا الجانب، فلا تكاد تمرُّ مسألة أو إشكال ولأسباب النزول فيه مدخل إلاّ ذكره، وفيما يلي نستعرض منهج الإمام في عرض أسباب النزول القرآني، وطريقته في التعامل معها:

. أوّلا: اعتماده على أسباب النزول في بيان معنى الآية ودفع الإشكال:

ففي سياق كلامه عن خبر الفاسق يتطرق إلى بيان المعنى الصحيح للآية السادسة من سورة الحجرات، فيقول:"أنّ الله تعالى قال:﴿ ﴾ [سورة الحجرات، الآية :06]، ولم يقل فلا تقبلوه، و التبيُّن هو تطلُّب البيان، وليس القطع على أنّه كاذب يسمى تبيُّنا في

---

(1)- وذلك قوله تعالى: ﴿ [سورة آل عمران، الآية: 188]

(2)- انظر: تفسير الطبري، (3/ 565).

(3)- إيثار الحق، ص: 152. 153.

اللغة، ولا في العرف، ولا في الشَّرع، وقد جاء الأمر بالتبيُّن في القرآن الكريم، وليس المُراد به الردُّ والتّكذيب، وذلك في قوله تعالى في سورة النساء

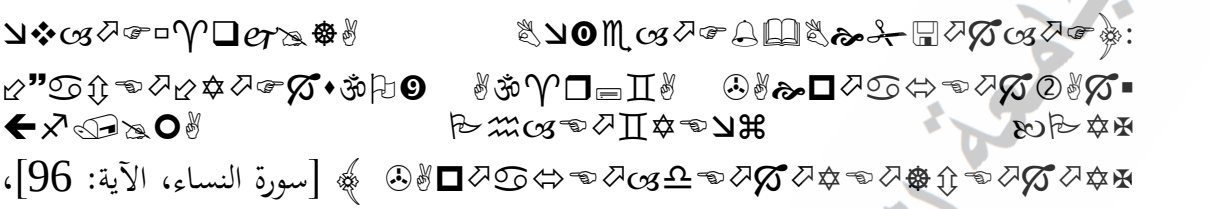

[سورة النساء، الآية: 96]،

فروى البخاري ومسلم من حديث ابن عبّاس . رضي الله عنهما . أنَّ المسلمين لحقوا رجلا في غُنيْمة له،

فقال له : "السلام عليكم، فقتلوه وأخذوا غنيمته فنزلت، وهو حديث صحيح مروي من غير طريق[1]، فثبت أنَّ التبيّن طلب البيان لا ردّ المتّهم"[2].

. ثانيا: اعتماد ابن الوزير لأسباب النزول القرآني في الاستدلال والترجيح:

لمَّا كان لأسباب أثرها المعتبر في إماطة اللثام عن مدلولات النصوص القرآنية، وكذا إيضاحها لكثير من القضايا الشَّرعيَّة؛ فقد كانت أسباب النزول . الصَّحيح سندها . في الغالب وسيلة من وسائل الاستدلال والترجيح لدى الإمام، حيث يقول في سياق ردّه على المعتزلة في مسألة الوعد والوعيد، وأنّه يشمل المؤمنين كذلك، إذ يشملهم الخلود في النّار بسبب الكبائر:"ومن ذلك . يعني أدلّة المعتزلة . قوله تعالى: ﴿

[سورة الفرقان، الآية:68-69]، والجواب عنها من وجوه:

الوجه الأوّل: أنّها نزلت في مشركي قريش كما هو ثابت في البخاري ومسلم[3] وغيرهما من حديث ابن عباس"[4].

---

(1)- أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب التفسير، باب " ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمنا " (4/ 1677).
وكذا مسلم، في كتاب التفسير، باب حدثنا محمد بن رافع (8 / 143).

(2)- الروض الباسم (2/ 496).

(3)- انظر: صحيح البخاري،كتاب فضائل الصحابة، باب ما لقي النبي ﷺ وأصحابه من المشركين بمكة (3/ 1399).
وكذا صحيح مسلم، كتاب التفسير، باب حدثنا محمد بن رافع، (8/ 242).

(4)- العواصم والقواصم (9 / 73).

و في موضع آخر يقول:"...وممّا يوضح لك اعتبار أسباب النزول، والفرق بين وعيد المسلمين والكافرين في الذَّنب الواحد، أنّ الله قال بعد الحثّ على العفو على مسطح من غير فصل: ﴿ [سورة النور، الآيات: 23- 25]، فهذه في المنافقين من أوّلها، وآخرها صريح في ذلك"[1].

ويقول أيضًا في معرض كلامه حول مسألة مخالطة الحكّام إذا لم تكن هناك معصية والاستدلال على جواز ذلك من الكتاب والسنة: "الوجه الثاني: قوله تعالى: ﴿ 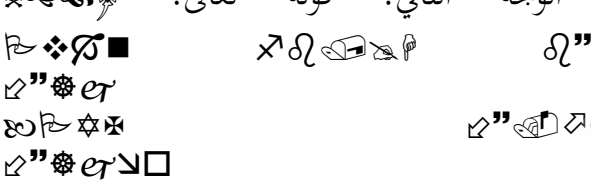 [سورة المنحنة، الآية: 08]، وعمومها وسبب نزولها يستلزم جواز المخالطة ونحوها"[2].

ـ ثالثا:اهتمامه بتخريج أحاديث أسباب النزول، وعزوها إلى مظانها من كتب السنة مع بيان الصحيح منها من غيره.

لا يقتصر اهتمام ابن الوزير على سرد الروايات المأثورة في أسباب النزول فحسب؛ بل نجده كثيرا ما يعزوها إلى مظانّها مع الإشارة إلى الصحيح منها من غيره، وذلك من حيث أسانيدها ومتونها، حيث يقول في معرض كلامه عن مسألة القدر وثبوته من الكتاب والسنة: "... وعن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ 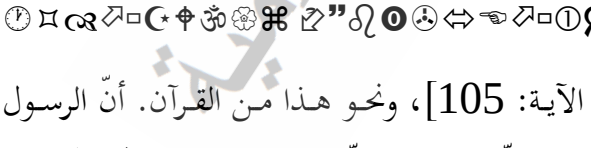 [سورة هود، الآية: 105]، ونحو هذا من القرآن. أنّ الرسول ﷺ كان يحرص أن يؤمن جميع الناس فأخبره الله تعالى أنّه لا يؤمن إلاّ من سبق له من الله السَّعادة، ولا يضلُّ إلاّ من سبق له من الله الشَّقاء، ثم قال لنبيه: ﴿ 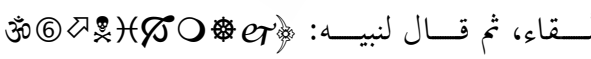

(1)- المصدر نفسه (9/ 97).

(2)- الروض الباسم (2/ 413).

﴿ [سورة الشعراء، الآية: 02]، رواه الطبراني[1] ورجاله وُثّقوا..." [2].

وقال أيضا في سياق كلامه حول الميزات التي تفرَّد بها القرآن الكريم: "وإليه الإشارة بقوله ﷻ:

﴿ [سورة الإسراء، الآية: 59]، وفي سبب نزولها في ذلك حديثان عن ابن عباس وجابر عبد الله . رضي الله عنهما، و إسناد كلٍّ منهما رجاله رجال الصَّحيح ذكرهما الهيثمي في تفسير هود و الإسراء..." [3].

وقال أيضًا في سياق كلامه عن مسألة خلق أفعال العباد:"ولآية الرّمي[4] سبب نزلت عليه، فلتتم الفائدة في الإشارة إليه، قال الواحدي في أسباب النزول:. أكثر أهل التفسير أنّ الآية نزلت في رمي النبي ﷺ القبضة من حصى الوادي يوم بدر...و رُوِيَ غير هذا في أسباب النزول وهذه أشهره، و في المستدرك من حديث سعيد بن المسيَّب عن أبيه[5]: أنّ الآية نزلت في طعن رسول الله لأُبَيّ بن خَلَف، وقال على شرطهما"[6].

ورغم حرص ابن الوزير . رحمه الله . على إيراد ما صحَّ سنده من أسباب النزول في خِضَمّ مناقشته لكثير من القضايا؛ إلاَّ أنّه يستوقفنا كلامه وذلك تحديداً عند حديثه عن آية القتل، وهل هي في حق الكفّار أم المسلمين؟؟، حيث يقول:"فلو سلّمنا أنّها نزلت صريحة في المسلمين لكانت فيمن ارتدَّ منهم، فقد يسمّى مسلماً باسم ما كان عليه كما كان يسمى المعتق عبدا بذلك...و إن كان ذلك

(1)- انظر: المعجم الكبير للطبراني (12/ 254).

(2)- العواصم والقواصم (6/ 276).

(3)- المصدر نفسه (6 / 339).

(4)- وهي قوله تعالى: ﴿ [سورة الأنفال، الآية:17]

(5)- انظر: المستدرك للحاكم، كتاب التفسير، تفسير سورة الأنفال (2/ 357، رقم 3263).

(6)- العواصم والقواصم (7/ 107. 108)، بتصرف.

السَّبب من طريق الكلبي[1]، فقد قال ابن عَدي: أنّه صالح في التفسير[2]، وتضعيفه محمول على غير التفسير جمعًا بين كلام الحفاظ، ولو سُلِّم ضعفه فصدقه محتمل...، و لا يلزم في رجال أسباب النزول من التّشدّد ما يلزم في رجال الحديث، كما لم يلزم مثل ذلك في آثار الصحابة و التابعين..." [3].

فمن خلال ما تقدّم يتّضح المنهج العام للإمام ابن الوزير في نقد المرويات عمومًا وأسباب النزول خصوصاً، و الحقيقة أنّ هذا المسلك الذي سطَّره ابن الوزير له حظٌّ من النّظر، وأخصُّ بالذّكر ما يتعلّق بأسباب النّزول؛ فإنَّ كان طريق العلم بها هو محض الرواية دون الاجتهاد، إلاَّ أنّ التَّساهل في نقد مروياتها سنداً ومتناً قد أفضى إلى دخول الضَّعف والوضع في كثير من المرويات، وحسبنا في هذا بعض التفاسير إن لم نقل أغلبها، والتي أورد فيها مؤلفوها أسباباً ضعيفة أو موضوعةً واعتمدوها وتناقلوها في تفاسيرهم.

وقد كان لهذا الجانب (التساهل في الرواية) الأثر البالغ في إقصاء. إن لم نقل طمس. المعنى الصَّحيح لكثير من الآيات القرآنية، هذا جانب؛ ومن جهة أخرى فإنّ أسباب النزول ممَّا ينبني عليه العقائد وكذا الأحكام هي كذلك، شأنها شأن سائر مرويات السنّة؛ وعليه فإنَّ تمحيص أسانيدها ومتونها يكون كذلك من باب أولى؛ نظرا لأهميتها في العمليّة التفسيريّة كما سبق بيانه، قال ابن عِلاَّن الصِدِّيقي[4]:"تفسير كلام الله تعالى لا يكون إلاَّ بحديث صحيح أو حسن"[5].

وقال الإمام الزركشي:"لطالب التفسير مآخذ كثيرة، أمَّهاتها أربعة، الأوّل النقل عن النبي ﷺ ، وهذا هو الطّراز الأوّل؛ لكن يجب الحذر من الضعيف فيه والموضوع فإنه كثير..." [6].

---

(1)- هو:محمد بن السائب بن بشر بن عمرو بن عبد الحارث بن عبد العزَّى الكلبي أبو النضر الكوفي، كان عالما بالتفسير وأنساب العرب وأحاديثهم، توفي بالكوفة سنة 146هـ. انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، (9/ 157).

(2)- انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، عبدالله بن عدي الجرجاني، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دط، دار الفكر، بيروت، 1988م، (6/ 119).

(3)- العواصم و القواصم (9 / 61 . 62). بتصرف

(4)- هو: محمد بن علي بن محمد البكري الشافعي الصدّيقي، أحد العلماء المفسرين والأئمة المحدثين من القرن الحادي عشر، من تصانيفه: " ضياء السبيل إلى معالم التنزيل " في التفسير، و " شرح رياض الصالحين "، توفي رحمه الله سنة 1057هـ. انظر: الأعلام للزركلي، (293/6).

(5)- الفتوحات الربانية شرح الأذكار النووية، محمد بن علاَّن الصّدّيقي، دط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دت، (86/1).

(6)- البرهان الزركشي (156/2).

ولا شكَّ أنّ أسباب النُّزول القرآني تندرج ضمن هذا الإطار نظرا لما لها من التعلُّق بالتفسير.
وقال الشيخ الزرقاني في معرض ذكره لنوعي التفسير بالمأثور:"ثانيهما: ما لم يصح، وهذا يجب ردُّه، ولا يجوز قبوله، ولا الاشتغال به، اللَّهم إلاّ لتمحيصه والتنبيه إلى ضلاله وخطئه حتى لا يغترَّ به أحد "[1].

وهذا كلام نفيس من الأستاذ الزرقاني، فالواجب التَّنبيه عند نقل ما لم يصح من مرويات أسباب لنزول؛ لئلا يتبادر للقارئ أنّها السبب الصحيح الموثوق الذي نزلت بشأنه تلك الآيات.
وللدكتور أبو شهبة . أيضا . كلام جيّد في هذا المقام، يقول فيه:"وينبغي التّثبّت في سبب النزول...؛ وإلاّ دخل القائل تحت قولهﷺ: « واتّقوا الحديث عليّ إلاّ ما علمتم فإنّ من كَذَبَ عليَّ مُتعمّدًا، فليتبوّأ مقعده من النّار، ومن كذب على القرآن بغير علم فليتبوّأ مقعده من النّار »[2]..."[3]

وعلى الإجمال يمكن القول أنَّ مرويات أسباب النزول القرآني يجب أن تحظى هي الأخرى بالتمحيص والنَّقد سندًا ومتنًا شأنها في ذلك شأن باقي مرويات السنّة؛ وذلك لأثرها الكبير في فهم النُّصوص القرآنية، وبناء الأحكام والقواعد الشَّرعية؛ وعليه فبيان صحيحها من سقيمها مقصد نبيل ومسلك قويم في خدمة كتاب الله جلّ وعلا، وعلى هذا عمل الأئمة الأعلام، فهذا الإمام الطَّبري يعرض عن اعتماد سبب نزول آية لضَعفِه، ويرجِّح غيره من الأقوال معلّلا ذلك بعدم ثبوت الخبر من طريق صحيح متَّصل السَّند[4].
ونجد الإمام القرطبي . رحمه الله . يرجِّح أقوالاً اعتمادًا على صحَّة الرِّواية في سبب النزول[5].
وهذا شيخ الإسلام ابن تيمية يردُّ سبب نزول آية لعلّة ضعف السَّند، قال:"إنّ سبب نزول الآية سؤال اليهود عن حروف المعجم في " ألم " بحساب الجمل فهذا نقل باطل؛ أمَّا أولاً فلأنّه من رواية الكلبي "[6].

❁. **قاعدة "العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب " عند الإمام ابن الوزير:**

(1)- مناهل العرفان (493/1).
(2)- أخرجه الإمام أحمد في مسنده (1/ 327)، (5/ 155)، قال فيه الأستاذ شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف.
(3)- المدخل لدراسة القرآن الكريم، محمد أبو شهبة، ط3، دار للواء للنشر والتوزيع، العربية السعودية، 1987م، ص:135.
(4)- انظر: جامع البيان للطبري (268/7)
(5)- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (121/5)، (6/ 176 . 177)
(6)- مجموع الفتاوى (398/17)

وهذه المسألة من أهمِّ المسائل التي عنى بها الأصوليون في كتبهم، كما أنّها وثيقة الصِّلة بمبحث أسباب النزول، لما يُبنى عليها من نتائج مهمّة، فمن خلالها يستطيع الفقيه وكذا المفسر أن يعمِّما أحكام النَّص على ما يستوعبه لفظه وتسمح به مادَّته اللغوية

وقد أشار ابن الوزير إلى هذه المسألة . والخلاف الواقع فيها بين أهل العلم . وذلك عند قوله تعالى:﴿ ☹✍⇔☜▫②◘ᘯ② 🗅ᘜ②↘❖➢⇗ᘓ②◻↘☞⇗ᘛ⇳☜⇗✇☪✦♎ᘛ⇗☞ 🗅ᘜ⇗ᘛ⇳☜⇗✇☪✦♎ᘛ⇗☞ ②ᘜ⇗☜⇳❁⇗○ᘓ①▫¤⇗❑✌☹ ﴾ [سورة النساء، الآية:93]، ومناقشته للوعيد الذي تضمنته الآية، هل هو خاص بالقاتل الكافر أم يتعداه إلى المؤمنين؟ حيث يقول:"..وإنما يختلف العلماء في الظاهر المظنون من العمليات، هل هو شمول غير السبب أم لا؟؟، و للعلماء فيه قولان معروفان، ومن قال بقصره على سببه ما لم يدل دليل على شموله الشافعي، ومن قال بقوله، وهو ظاهر مذهب أهل البيت والشيعة..." [(1)].

وقد خَلُصَ ابن الوزير إلى تحرير محل النزاع في المسألة بقوله:" والحقُّ أنَّ ذلك يختلف بحسب القرائن ففي التحليل والتحريم يكون للعموم؛ لأنَّ الحكم لو اختص بالواحد من غير عمومه لزم عمومه؛ لأن حكم التكليف واحد، وحكم الرَّسول ﷺ على الواحد حكمه على الجماعة كيف إذا انضمَّ إلى ذلك العموم، وفي غير ذلك نقف على القرائن والله سبحانه أعلم"[(2)].

وبهذا يتضح أنَّ ابن الوزير . رحمه الله . يرى أنَّ حكم النَّص العام الوارد على سبب يتعدَّى أفراد غير السبب، وأنه يتناولهم بالنص نفسه، وهذا فيما يتعلق بالأحكام الشرعية؛ أمّا ما عدا ذلك فهو متوقف على القرائن التي تحفُّ بذاك السَّبب.

وإلى قريب من هذا المسلك أو التوجيه أشار ابن تيمية، حيث يقول:" ...والآية التي لها سبب معيَّن إن كانت أمرًا أو نهيًا، فهي متناولة لذلك الشّخص ولغيره ممَّن كان بمنزلته، وإن كان خبراً بمدح أو ذم، فهي متناولة لذلك الشّخص وغيره ممَّن كان بمنزلته أيضًا"[(3)].

وابن الوزير وإن كان يرى أنَّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوصه السَّبب جرياً على قول جمهور المحققين، إلاَّ أنه قد ينبه في بعض المواطن على العكس، وذلك عند ثبوت القرائن الدَّالة على التخصيص، وذلك إجمالا منه للتوجيه المذكور آنفا في هذه المسألة، حيث يقول:" وقالت المرجئة وكثير من أهل السنة: إنَّ قوله تعالى:﴿ ✍② ☜⇗ᘛ⇳☜⇗✡❑ᘜ⇗ᘛ⇳☜⇗✇ 🗅ᘜ⇗ᘛ⇳☜⇗✇ 🖃ᘜ⇗ᘛ⇳☜⇗✇

(1)- العواصم والقواصم، (9/ 58-58)، بتصرف.

(2)- المصدر السابق، (9/ 61).

(3)- مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، ص:25.

﴿ [سورة ق، الآية :29] نزل في الكفار المشركين، كقوله تعالى قبلها:﴿ [سورة ق، الآية :24 ـ 26] فالخصومة هنا بين المشركين وقرائنهم من الشياطين، وذلك بيِّن، وقد ثبت أنَّ تعدية الآيات على أسبابها ظنِّي؛ ولكنَّه قد يقوى، ويضعف على حسب الدَّلائل المنفصلة من القرائن المرجِّحة والتعدية هنا لا تقوى لوجهين:

أحدهما: النُّصوص الصِّحاح أنَّ الله تعالى يقول:« الحسنة بعشر أمثالها، وأزيد، والسَّيئة بمثلها أو أعفوا»[1].. والجمع بين الآية والأخبار يقتضي أنَّ الآية في الكافرين الذين نزلت فيهم، وأنَّ الأخبار فيمن عداهم، والجمع أولى من الطَّرح ويؤيِّده.

الوجه الثاني: هو أنَّ الله قد دلَّ على حسن التبديل بالقول إلى أحسن منه، كما قال تعالى: ﴿ [سورة البقرة، الآية: 106]، والنَّسخ في معنى التبديل أو أشد منه..."[2].

(1)- أخرجه: الحاكم في المستدرك ، كتاب الأهوال، (4/ 605)، وأحمد في مسنده، (43/ 319).

(2)- العواصم والقواصم، (9/ 48).

المطلب الثالث : في الإعجاز

أرسل المولى تبارك وتعالى رسوله الكريم إلى الثقليَّن بشيراً ونذيراً، وقد شاءت إرادته جلَّ وعلا أن يؤيّده بمعجزة . على غرار الرُّسل السَّابقين . قد باينت غيرها من المعجزات، فكان القرآن الكريم تلكم "المعجزة العقلية" التي أقرَّ الموالف والمخالف والقاضي والداني بأنها المعجزة الحقيقية له ﷺ، جاء بها للعرب خاصَّة والعالم عامة، وقد جاء ذلك واضحا في آيات التحدي، يقول المولى تبارك وتعالى: ﴿ [سورة الإسراء، الآية:88].

ومن هنا كانت قضية الإعجاز في مقدّمة القضايا التي اشرأبّت لها أعناق العلماء من المفسرين وكذا الباحثين في علوم القرآن؛ بغية تسليط الضوء على أهم حيثياتها وسبر أغوارها.

يقول الإمام الزركشي في سياق كلامه عن الإعجاز:" هو علم جليل عظيم القدر؛ لأن نبوة النبي ﷺ معجزتها الباقية القرآن، وهو يوجب الاهتمام بمعرفة الإعجاز" [1].

الفرع الأول: تعريف الإعجاز

لقد تعدَّدت أقوال العلماء في بيان ماهية الإعجاز، حيث عرفه الأستاذ محمد علي الصابوني بقوله:"إثبات عجز البشر متفرقين ومجتمعين على الإتيان بمثله، وليس المقصود من إعجاز القرآن هو تعجيز البشر لذات التعجيز أي تعريفهم بعجزهم عن الإتيان بمثل القرآن، فإن ذلك معلوم لدى كل عاقل؛ وإنما الغرض هو إظهار أن هذا الكتاب حقّ وأنّ الرّسول الذي جاء به صادق" [2].

(1)- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، (2/ 90).

(2)- التبيان في علوم القرآن، محمد علي الصابوني، ط3، مطابع دار البعث، الجزائر، 1986م، ص:89.

وعرّفه العلاَّمة محمد الطاهر بن عاشور بقوله:" هو تفوُّق القرآن على كلّ كلام بليغ، بما توفر فيه من الخصائص التي لا تجتمع في كلام آخر للبلغاء حتى عجز السَّابقون واللاحقون منهم عن الإتيان بمثله" [1].

أمَّا الأستاذ منَّاع القطّان فقد عرّف الإعجاز القرآني بقوله: "هو إظهار صدق النبي ﷺ في دعوى الرّسالة بإظهار عجز العرب عن معارضته في معجزته الخالدة، وهي القرآن وعجز الأجيال بعدهم" [2].

ومن تعريفهم للإعجاز القرآني، عرّفوا المعجزة بأنها: "أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي سالم عن المعارضة" [3].

فهذه إذن بعض آراء العلماء في ماهية الإعجاز، وقد سلكوا في تعريفه مذاهب شتَّ ـ كما سبق ذكره ـ، وذلك تبعا لتعدد وجوه الإعجاز، حيث عرّف كل منهم الإعجاز ببعض وجوهه. أمّا إذا انتقلنا إلى الكلام حول أوجه إعجاز القرآن، فإنَّ بسط الكلام في هذا الشأن أمر لا يتّسع له مقام، إذ الكشف عن وجوه الإعجاز، والتعرف على دلائله كان ولا يزال مطلبا عزيزا أثيرا انصرفت إليه همم الباحثين والدارسين من المسلمين وغير المسلمين، ولا ضير في ذلك فإن: "من إعجاز القرآن أن يضلّ مشغلة الدارسين العلماء جيلا بعد جيل ، ثم يبقى أبدًا رحْبَ المدى سخيٌّ المورد، كلمَّا حسب جيل أنه بلغ منه الغاية، امتدَّ الأفق بعيدا وراء كلِّ مطمع، عاليا يفوق طاقة الدّارسين" [4].

الفرع الثاني: أوجه الإعجاز القرآني

يقول ابن سراقة: "اختلف أهل العلم في وجه إعجاز القرآن فذكروا في ذلك وجوها كثيرة كلها حكمة وصوابا، وما بلغوا في وجوه إعجازه جزءا واحدا من عشر معشاره" [5].

وقد ذكر الإمام السيوطي أقوال كثيرة للعلماء السابقين نوجز أهمها فيما يلي:

. أنَّ التحدي كان بالكلام القديم الذي هو صفة الذات، وأنّ العرب كُلِّفت في ذلك مالا يطاق.

ـ الإعجاز كان بالصرفة [1]أي أنَّ الله صرف العرب عن معارضته وسلب عقولهم، وكان مقدورا لهم لكن عاقهم أمر خارجي (النّظام).

---

(1)- تفسير التحرير والتنوير، بن عاشور، (101/1).

(2)- مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، ط7، مكتبة وهبة، مصر، دت، ص: 250.

(3)- السيوطي، الإتقان، (4/ 03).

(4)- الإعجاز البياني للقرآن، عائشة بنت الشاطئ، ط3، دار المعارف، دت، ص: 17.

(5)- السيوطي، الإتقان، (14/4).

. وجه إعجازه ما تضمنه من الإخبار عن الضمائر من غير أن يظهر ذلك منهم بقول أو فعل كقوله تعالى: ﴿ [سورة آل عمران: 122]، وقوله: ﴿ [سورة المجادلة: 08].

. وجه إعجازه ما تضمنه من الإخبار عن قصص الأولين، وسائر المتقدمين، حكاية من شاهدها وحضرها.

. وجه إعجازه ما فيه من الإخبار عن الغيوب المستقبلية.

. الفصاحة وغرابة الأسلوب والسلامة من جميع العيوب.

. وجه الإعجاز راجع إلى التأليف الخاص به لا مطلق التأليف؛ بأن اعتدلت مفرداته تركيبا وزِنَة ومركباته معنى، بأن يوقع كل فن في مرتبته العليا في اللفظ والمعنى (الزَّملكاني).

. الإعجاز في النظم والتأليف والترصيف، وأنَّه خارج عن جميع وجوه النظم المعتاد في كلام العرب ومبين لأساليبهم خطاباتهم، ولهذا لم يمكنهم معارضته (أبو بكر الباقلاني).

. أن قارئه لا يكل، وسامعه لا يملّ، وإن تكررت عليه تلاوته.

. ترك المعارضة مع توفر الدَّواعي وشدَّة الحاجة (الرُّماني) [2].

فهذه أهم وجوه الإعجاز التي قصارى جهد كل باحث أن يكتفي بذكرها، وإن اختلفت في ذلك الصّياغات التعبيرية إلاَّ أنَّ المدلول واحد غالبا.

الفرع الثالث:رأي الإمام ابن الوزير في إعجاز القرآن:

وفي مقام الكشف عن وجوه الإعجاز، وفي زخم تلك الآراء المتعددة ينبري الإمام ابن الوزير .كعادته في مثل هذه القضايا الشائكة . لتسليط الضوء عن أحد أهمِّ وجوه الإعجاز القرآني، ألا وهو "إعجاز القرآن التشريعي" حيث يقول: "فأمَّا كتاب الله تعالى، فإذا نظرت في إعجازه في

(1)- إن القول بالصرفة الذي ذهب إليه النظام قد لاقى شبه إجماع على رفضه من قبل العلماء؛ بل نهض الكثير منهم لبيان أسباب فساد هذا القول.

(2)- انظر: الإتقان، السيوطي، (15/4).

بلاغته وأسلوبه أو فيما اشتمل عليه من أخبار غيوبه، عرفت بالضَّرورة العادية عجز جميع المخلوقين . من الجن والإنس أجمعين . عن الإتيان بمثله أو سورة من مثله، وما أوضح قوله تعالى في ذلك

﴾ [سورة البقرة، الآية: 23]، وإن نظرت فيما اشتمل عليه، من المنع من المفاسد، والأمر بالمصالح، والأخبار الصادقة، والأحكام العادلة، علمت بالبرهان . إن كنت من عارفيه، وبالقرآن إن كنت من متدبّريه . صدق من أنزله سبحانه: ﴿

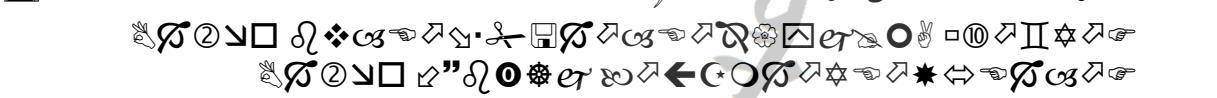

﴾ [سورة الشعراء، الآية: 210-111] [1].

وقد اعتبر ابن الوزير أنَّ هذه الآية . السالفة الذكر . قد جمعت وجوه الإعجاز الثلاث: إعجازه في بلاغته وأسلوبه، وإعجازه في أخباره عن المغيِّبات، وكذا إعجازه في تشريعاته وأحكامه، حيث يقول: "وقد جمع . سبحانه . في هذه الآية الشريفة . لمن تأمَّلها . بين الوجوه الثلاثة المتقدمة، فأشار إلى الأوَّ ل، وهو العجز عن مثله بقوله: ﴿

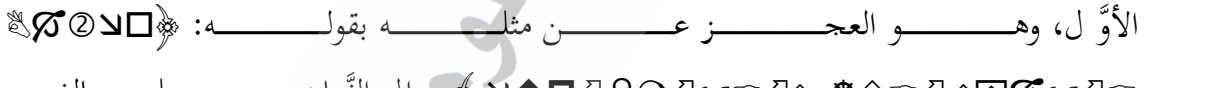

﴾، وإلى الثَّاني، وهو جهلهم بالغيب الذي فيه، بقوله: ﴿

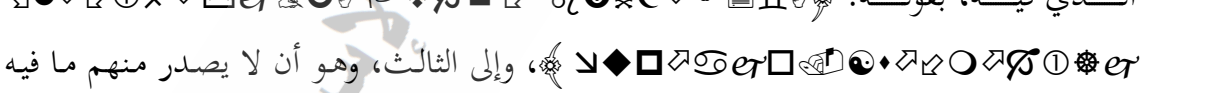

﴾، وإلى الثالث، وهو أن لا يصدر منهم ما فيه الإرشاد إلى الخير والمنع عن الشَّر بقوله: ﴿

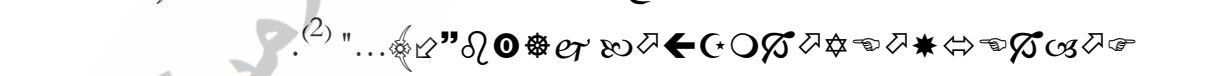

﴾..." [2].

ويقول أيضا . تأصيلاً لما ذكره .: "وهذا الوجه الثالث، لم يتعرض أحد لذكره . فيما علمت . وقد نبّه الله سبحانه . عليه في قوله تعالى: ﴿

---

(1)- العواصم والقواصم، ابن الوزير، (203/1).

(2)- المصدر نفسه، (1/ 204).

﴿ ﴾ [سورة الأنعام، الآية: 91]؛ لأنَّ كتاب موسى عليه السلام غير معجز من جهة البلاغة، ولا يعرف المخَاطبون . المحتجُّ عليهم بذلك . ما فيه من العيوب، معرفة ضروريَّة بالتواتر...؛ ولكنَّهم يعلمون جملةً بالتواتر: أنَّه مشتمل على المنع من المفاسد، والأمر بالمصالح، وهذا لا يكون من شيطان؛ لأنَّه نقيض قصده...، ولا يكون من مَلَكٍ ولا من صالح"[1].

وابن الوزير . رحمه الله . بهذه النظرة الشَّغوفة بإدراك حقائق وجوه الإعجاز القرآني، قد حاول إبراز أحد أهمَّ وجوه الإعجاز، مما يعطينا نظرة حول مدى سبق تفكير الرجل للأجيال على الرغم من تقدمه نِسبيًّا.

كما يمكن أن يُستشف من كلامه . رحمه الله . حول وجوه الإعجاز، أنَّ هذه الأوجه الثلاثة . الآنفة الذكر- تعتبر في نظره أهمَّ الآراء السَّديدة، وقد أشار إلى هذا بعض الباحثين المعاصرين، كما هو الحال مع الدكتور مصطفى مسلم الذي اعتبر أنَّ وجوه الإعجاز في معظمها تؤول إلى أربعة نواحي، حيث يقول: "ومن يتَّبع هذه الوجوه التي ذكرها العلماء قديمًا وحديثًا يجد كثيراً منها تتداخل أو تتشابه، ويمكن بعد الاستقراء والتَّحقُّق أن يجمع بين الكثير منها...

ولذلك يمكن أن نجمع الأقوال جميعًا في أربعة وجوه: الإعجاز البياني، والإعجاز العلمي، والإعجاز التشريعي، والإعجاز الغيبي"[2].

وإلى قريب من هذا أيضًا ذهب الدكتور "محمد عبد الله دراز"، حيث اعتبر أنَّ جميع وجوه الإعجاز تؤول إلى ثلاث نواحي: بلاغته وأسلوبه ، إعجازه العلمي ، الجانب الإصلاحي التهذيبي الاجتماعي (التشريعي) [3].

وممَّا يحسن الإشارة إليه أن هذا الوجه الأخير من الإعجاز (التشريعي) قد حظي بالتأليف . وبإسهاب . من قبل العديد من الباحثين المعاصرين، وإن كان على رأي بعضهم . كما هو الحال مع الدكتور صبري متولي مثلا . غير معتمد ولا يمكن اعتباره من ضمن وجوه الإعجاز حيث يقول: "ولا نشكُّ من جانبنا في صحَّة هذا الوجه؛ ولكنَّه يردُّ عليه بما رُدَّ على الوجه الأوَّل، فإنه يلزم عليه أنّ ما سوى آيات الأحكام والتشريع ليس بمعجز، ومعلوم أنَّ القرآن الكريم يضمُّ بين دفَّتيه ثلاثة محتويات كبرى: التوحيد، والأحكام، والتذكير (الوعد والوعيد، والقصص والأمثال).

---

(1)- المصدر نفسه، (1/ 204).

(2)- مباحث في إعجاز القرآن، مصطفى مسلم، ط2، دار المسلم، 1416 هـ ، ص: 121.

(3)- النبأ العظيم، محمد عبد الله دراز، ط7، دار القلم، 1993م، ص: 73.

فهذا الوجه على الرَّغم من صحَّته، فإنَّه يصدق على بعض المواضع دون بعض، فهو غير مطَّرد، وعليه: فهو غير معتمد"[1].

يلاحظ أنَّ الدكتور صبري قد حصر التشريع القرآني في آيات الأحكام فحسب، والحقيقة أنَّ آيات التوحيد (العقيدة)، وكذا التذكير لا يمكن إقصائها وعدم اعتبارها من ضمن التشريع العام؛ بيان ذلك أنَّ: "تشريعات القرآن تختلف تمامًا عن سائر القوانين البشرية، فعدم ارتباطها بالعقائد، ومبادئ الحياة اليوميَّة، أو قيامها على عقائد، ومبادئ ليست سليمة، جعل دورها ضئيلا في الحدِّ من الجريمة . مثلا . وسائر المفاسد عمومًا"[2].

أضف إلى ذلك أنَّ التشريع الإسلامي هو أحد وجوه الإعجاز العديدة للقرآن الكريم لا الوجه الوحيد الفريد الذي لا محيد عن القول به.

وعليه فإنَّ الإعجاز التشريعي هو أحد أقوى وجوه الإعجاز القرآني، وهي الدّالة على إعجازه إلى يوم القيامة[3].

وفي ختام هذا الفصل يسرني أن أضع بين يدي القارئ جملة من النتائج التي توصلت إليها، وهي كالآتي:

أوّلا:. يميل ابن الوزير إلى الرأي القائل بأن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويل المتشابه الذي استأثر الله بعلمه.

ثانيا:. يرى الإمام ابن الوزير أنَّ الأحرف المقطعة في أوائل السور، ومعرفة ذات الله على سبيل الحقيقة، وكذلك النظر في سرِّ القدر السابق للشرور، والمجمل الذي لا طريق إلى معرفته، كل ذلك من المتشابه.

ثالثا:. إنكاره للمجاز العقلي في الكتاب والسُّنة . وعلى وجه الخصوص في آيات الصفات . وإقراره للمجاز اللغوي فقط.

---

(1)- منهج أهل السنة في تفسير القرآن، صبري متولي، ص: 332.

(2)- القرآن إعجاز تشريعي متجدّد، محمود أحمد الزين، ط1، دار البحوث للدراسات الإسلامية، 2004 م، ص: 33.

(3)- انظر: أصول الفقه، محمد أبو زهرة، دط, دار الفكر, دت, ص: 80. وكذا:. مجلة المعيار، مقال بعنوان: من وجوه إعجاز القرآن الكريم (الإعجاز التشريعي)، الدكتور نذير حمادو، ، العدد 1، نوفمبر 2001م، ص: 213.

رابعا:. يجيز الإمام رواية الآثار المعيِّنة لما أبهم من القرآن؛ شريطة بيان أنه لم يصح فيه شيء، وأن لا تتعلق به مفسدة.

خامسا: ـ يرى ابن الوزير أنَّ حكم النص العام الوارد على سبب يتعدَّى أفراد غير السبب، وأنّه يتناولهم بالنّص نفسه، وهذا فيما يتعلق بالأحكام الشرعية؛ أمّا عدا ذلك فهو متوقف على القرائن التي تحفُّ ذاك السَّبب.

سادسا: يرى الإمام ابن الوزير أنَّ الإعجاز التشريعي هو أحد أهم وجوه الإعجاز القرآني الدالة على صدق نبوة محمد ﷺ.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

خاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على المبعوث بالهدى والرحمات، أحمده ربي أن وفقني وأعانني على إتمام هذا البحث، وأسأله تعالى المزيد من فضله وتوفيقه، وبعد:

ففي ختام هذا البحث أعرض بين يدي القارئ خاتمته، التي أبرز فيها أهمَّ النتائج التي توصلت إليها، فأقول وبالله التوفيق:

. أنَّ للأسرة والبيئة أثر على الشخصيات، والإمام ابن الوزير من أسرة أفرادها من أهل العلم، وقد أحاطت به أسباب صقلت ما فيه من نبوغ ومواهب وقدرات أودعها الله فيه.

. اهتمامه الكبير بمباحث علوم القرآن وأصول التفسير، وقد بدا ذلك جليا من خلال مصنفاته رحمه الله.

. لم يستوعب الإمام كل مباحث علوم القرآن وأصول التفسير المذكورة عند غيره من العلماء، كابن تيمية والزركشي والسيوطي، ولا نلومه على ذلك، فهو لم يقصد وضع مؤلف خاص بها؛ بل جاءت خادمة لمسائل أخرى في كتبه.

. غالب آرائه وأقواله موافقة لما عليه جمهور المفسرين.

. يميل ابن الوزير إلى الرأي القائل بأن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويل المتشابه الذي استأثر الله بعلمه.

. يرى الإمام ابن الوزير أنَّ الإعجاز التشريعي هو أحد أهم وجوه الإعجاز القرآني الدالة على صدق نبوة محمد ﷺ.

. التزامه . رحمه الله . الأسلوب العلمي النزيه في مناقشة الأقوال ووجهات النظر المختلفة، ولا أدلَّ على ذلك من مخالفة شيخه وأصول المذهب الذي تتلمذ عليه.

. يرى الإمام ابن الوزير ضرورة العلم بمراتب المفسرين جرحا وتعديلا، وذلك حين يكون التفسير راجعا إلى الرواية، وأنَّ ذلك هو فيصل التفرقة بين الروايات الصحيحة والضعيفة في التفسير.

. يرى ابن الوزير أنَّ حكم النص العام الوارد على سبب يتعدَّى أفراد غير السبب، وأنّه يتناولهم بالنّص نفسه، وهذا فيما يتعلق بالأحكام الشرعية؛ أمّا عدا ذلك فهو متوقف على القرائن التي تحفُّ ذاك السَّبب.

. يجيز الإمام رواية الآثار المعيِّ : لما أبهم من القرآن؛ شريطة بيان أنه لم يصح فيه شيء، وأن لا تتعلق به مفسدة.

. إنكار الإمام للمجاز العقلي في الكتاب والسُّنة . وعلى وجه الخصوص في آيات الصفات .
وإقراره للمجاز اللغوي فقط.

. يرى الإمام ابن الوزير أنَّ الأحرف المقطعة في أوائل السور، ومعرفة ذات الله على سبيل الحقيقة، لك النظر في سرِّ القدر السابق للشرور، والمجمل الذي لا طريق إلى معرفته، كل ذلك من المتشابه.

. أنَّ ابن الوزير بذكره للنّقاط السبع في التفسير الرَّاجع إلى الدّراية؛ فإنه يؤكِّد منهجية علميَّة سليمة درج عليها كثير من الأئمة الأعلام، وهي الجمع بين المأثور والرَّأي، أو الرِّواية والدِّراية في العملية التفسيرية، فهو بذلك يبيِّن المنهج وفق التسلسل المذكور، حيث يفسَّر القرآن . ابتداءاً . بما أثر عن النبي ﷺ أو الصحابة أو التابعين ثم بالدّراية بدءا بتفسير القرآن بالقرآن، ثم بالسُّنة ثم بأقوال الصحابة ثم النَّظر في اللغة ثم مراعاة أسلوب العرب في لغتهم حيث المجاز.

التوصيات والقتراحات:

إنه لمن جميل الطبع أن نعترف لأولي الفضل علينا بفضلهم، و إن من أعظم الخلق تفضلا علينا وإحسانا . بعد الوالدين . علمائنا الأجلاء، الذين كانت لهم أيادي بيضاء على البشرية جمعاء.

فمن هذا المنطلق كان لزاما علينا أن نقدر . حق القدر . عظيم صنيعهم وجزيل فضلهم، وأنَّ لا نتنكب لجهودهم التي خلفوها للأجيال من بعدهم، فلهذا القبيل أقترح:

1 . العمل تحقيق التراث الذي خلفه الإمام ابن الوزير، وإخراجه إلى حيز النور.

2 . أوصي طلبة الدراسات العليا بدراسة جهود الإمام في جوانب أخرى، ففي مصنفات الإمام . رحمه الله . الشيء الكثير الطيب؛ خصوصا ما يتعلق بالمسائل الأصولية و الحديثية.

3 . جمع الآيات التي فسرها الإمام و إخراجها ضمن مؤلف خاص ينتفع به أهل العلم وطلابه.

هذا ما وفقني الله تعالى لدراسته واقتراحه، ولا أزعم أني قد وفيت ابن الوزير حقه في دراسة جهوده ، ولا اعتبر ما قدمته إلا إسهاماً قابلاً للنقد في إبراز جهود شخصية علمية كان سعيها الدءوب خدمة كتاب الله ﷻ والذَّوْد عنه.

ملخصات

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا وآله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذا بحث بعنوان:" بن الوزير اليماني وجهوده في التفسير وعلوم القرآن . جمعا ودراسة . ".

وتهدف هذه الدراسة إلى التَّعريف بشخصية الإمام ابن الوزير العلمية، وإبراز جهوده والكشف عن آراءه في التفسير وعلوم القرآن، وجمع ما تناثر منها في طيات أهمّ كتبه، وذلك ضمن دراسة استقرائية تحليليَّة بهدف إبراز آرائه و أقواله في التفسير وعلوم القرآن.

وقد اشتملت هذه الدراسة على ثلاثة فصول وخاتمة.

ففي الفصل الأول تناولت التعريف بالمؤلف و ظروف بيئته الصغرى، وكذا عصر المؤلف من الناحية السياسيَّة، و الدينية و الثقافية.

أمَّا الفصل الثاني فتناولت فيه بالدراسة جهود الإمام ابن الوزير في التفسير و أصوله، مبرزا منهجه العام و مصادره في التفسير، مع عرض مفصّل لمراتب التفسير التي سطَّر الإمام.

وبخصوص الفصل الثالث فتطرقت فيه لعرض آراء الإمام في مباحث من علوم القرآن، كالمحكم والمتشابه، و الحقيقة والمجاز، بالإضافة إلى مباحث أخرى كأسباب النزول وإعجاز القرآن، ومبهمات القرآن.

وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج أهمها:

- . الأثر الإيجابي للبيئة والأسرة على المؤلف، وما تميز به من نبوغ وعلم.
- . غالب آراءه وأقواله موافقة لما عليه جمهور المفسرين.
- . لم يستوعب الإمام كل مباحث علوم القرآن وأصول التفسير المذكورة عند غيره من العلماء.
- . ملة من الآراء، من شأنها أن يكون لها الأثر الطيب في دفع عجلة التفسير والدراسات القرآنية قدما.

ومن أهم التوصيات:

. ضرورة الاهتمام بكتب التراث الإسلامي عموما.

. العمل تحقيق التراث الذي خلفه الإمام، وإخراجه إلى حيز النور.

Résumé :

Cette recherche s'intitule par : les efforts d'Ibn El Ouazir Yamanit dans l'interprétation et sciences du Coran – étude analytique et critique.

Cette étude vise à présenter la personnalité scientifique d'Imam Ibn El Ouazir en montrant ses efforts tout en exposant ses points de vue vis-à-vis des sciences du Coran, en collectant de ses livres les plus importants en se basant sur une lecture et analyse pour présenter ses points de vue et ses paroles dans l'interprétation et dans les sciences du Coran.

Cette étude se compose de trois chapitres.

Le premier chapitre a été consacré pour présenter l'auteur et les conditions de son petit environnement mais aussi l'époque de l'auteur dans les domaines politiques, religieux et culturels.

Le deuxième chapitre traite les efforts d'Imam Ibn Ouazir dans l'interprétation et ses racines en montrant sa méthodologie générale et ses ressources dans l'interprétation avec une présentation détaillée des niveaux de l'interprétation du Coran établis par l'Imam.

Le troisième chapitre présente les points de vue dans d'autres axes comme les circonstances de révélation et l'ambiguïté dans le Coran.

Les résultats de l'étude peuvent être résumés comme le suivant :

- L'effet positif de l'environnement et la famille de l'auteur.
- La majorité de ses paroles et ses points de vue qui s'accordent avec la plus part des interpréteurs.
- L'imam n'a pas bien saisi toutes les sciences du Coran et les principes de l'interprétation chez les autres Euléma ;
- La singularité de ses opinions qui pourront avoir un effet positif pour favoriser l'avancement des recherches dans l'interprétation du Coran.

Parmi les propositions les plus importantes :

- L'importance de s'occuper des livres de l'héritage islamique généralement
- La revalorisation de l'héritage d'Imam Ibn Ouazir Yamanit et faire les exploiter.

الفهارس العامة:

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الأحاديث والآثار.

فهرس الأعلام.

فهرس الأماكن والبلدان.

فهرس الشواهد الشعرية.

قائمة المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات العامة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الآيات القرآنية

سورة الفاتحة

﴿ [سورة الفاتحة، الآية: 04]182
﴿ [سورة الفاتحة، الآية: 06].....179

سورة البقرة

﴿ سورة البقرة، الآية:09].....82
﴿ [سورة البقرة،الآية: 23].....195 ؛ 198
﴿ [سورة البقرة، الآية: 29]154
﴿[سورة البقرة، الآية: 32].....154
﴿ [سورة البقرة، الآية: 34].....180
﴿ [سورة البقرة، الآية: 48].....104
﴿[سورة البقرة، الآية : 100].....180
﴿[سورة البقرة، الآية: 106].....194

﴿ ﴾[سورة البقرة، الآية:141].....149

﴿ ﴾ [سورة البقرة، الآية:190].....187

﴿ ﴾[سورة البقرة، الآية:208] 124

﴿ ﴾[سورة البقرة، الآية:213] 102

﴿ ﴾[سورة البقرة، الآية:213] 113

﴿ ﴾ [سورة البقرة، الآية:235]،.....151

﴿ ﴾ [سورة البقرة، الآية: 258].....181

﴿ ﴾[سورة البقرة، الآية:267].....69

﴿ ﴾[سورة البقرة، الآية:268].....69

﴿ ﴾ [سورة البقرة، الآية: 274].....181

سورة آل عمران

﴿ ﴾[سورة آل عمران، الآية: 07]..... 53؛ 58

﴿ ﴾[سورة آل عمران، الآية:19] 103

﴿ ﴾[سورة آل عمران، الآية:36].....127

﴿ ﴾[آل عمران،الآية:63] 103

﴿ ﴾ [سورة آل عمران: 122].....197

﴿ ﴾ [سورة آل عمران، 135] 103

﴿ ﴾[سورة آل عمران، الآية:198].....68

سورة النساء

﴿ ﴾[سورة النساء، الآية:31].....68؛ 103؛ 104

﴿ [سورة النساء، الآية: 44] 180

﴿ [سورة النساء، الآية:47] ..... 72؛ 103

﴿ [سورة النساء، الآية: 68] 179

﴿ [سورة النساء، الآية:89]105

﴿ [سورة النساء، الآية:93] 192

﴿ [سورة النساء، الآية: 96]...188

﴿ [سورة النساء، الآية: 99] 181

﴿ [سورة النساء، الآية:110] ..... 81؛ 108

سورة المائدة

﴿ [سورة المائدة،الآية:29] 80

﴿ [سورة المائدة، الآية:47] 80

سورة الأنعام

﴿[illegible]﴾[سورة الأنعام، الآية:28]....................................72

﴿[illegible]﴾ [سورة الأنعام، الآية: 91]....................................198

﴿[illegible]﴾[سورة الأنعام، الآية:111]....................................72

﴿[illegible]﴾[سورة الأنعام، الآية:146]....................................88

سورة الأعراف

﴿[illegible]﴾ [الأعراف، الآية: 163]....................................181

سورة الأنفال

﴿[illegible]﴾[سورة الأنفال، الآية:17]....................................104

سورة التوبة

﴿[illegible]﴾ [سورة التوبة، الآية: 40]....................................181

سورة يونس

﴿[illegible]﴾[سورة يونس، الآية:25]....................................110

﴿[illegible]﴾[سورة يونس، الآية:26]....................................112

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

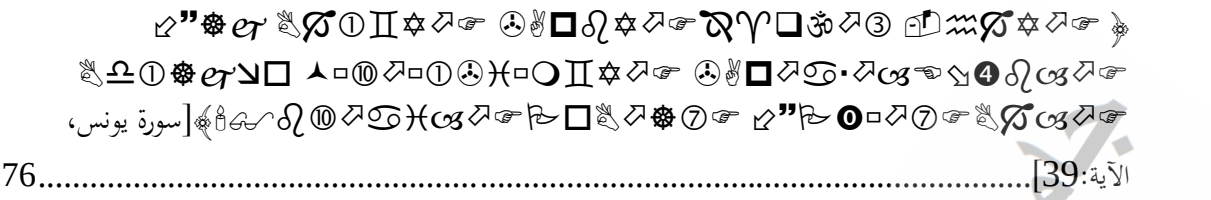
[سورة يونس، الآية:39]..... 76

[سورة يونس، الآية:62] 88

[سورة يونس، الآية: 63]..... 89

[سورة يونس، الآية:64]..... 126

[سورة يونس، الآية:90]..... 161

[سورة يونس، الآية:101]..... 71

سورة هود

[سورة هود، الآية:34]..... 71

[سورة هود، الآية:45] 157

﴿ ﴾ [سورة هود، الآية: 46].....157
﴿ ﴾[سورة هود، الآية:101] 124
﴿ ﴾[سورة هود، الآية:102].....125
﴿ ﴾[سورة هود، الآية: 105] 189
﴿ ﴾[سورة هود، الآية:119].....68

سورة يوسف

﴿ ﴾[سورة يوسف، الآية:24] 70
﴿ ﴾[سورة يوسف، الآية:27] 105
﴿ ﴾ [سورة يوسف، الآية:82].....172

سورة الرعد

﴿ ﴾[سورة الرعد، الآية:04] 75

سورة النحل

﴿ ﴾[سورة النحل، الآية:33] ..... 69؛ 124
﴿ ﴾ [سورة النحل، الآية:44] 107

﴿ [سورة النحل، الآية:118]، 88

سورة الإسراء

﴿ [سورة الإسراء، الآية:4] 105

﴿ [سورة الإسراء، الآية:24].....172

﴿[سورة الإسراء، الآية:36] 98

.174 .[44:سورة الإسراء، الآية]﴿

﴿[سورة الإسراء، الآية: 59] 189

﴿ [سورة الإسراء، الآية:88] ..195

﴿[سورة الإسراء، الآية:92].....72

سورة الكهف

سورة الكهف، الآية:16].....37

سورة مريم

﴿ [سورة مريم، الآية: 15].....37

﴿وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾[سورة مريم، الآية:57].....127

سورة طه

﴿ ✌✵❹⌘✪✈ ✌⇳✵✍✭ ✍ ﴾ [سورة طه، الآية:04] 156

سورة النور

﴿ ✵✍✍ ⑦⑩ ✌ ✵ ✌ ✵ ✌ ﴾[سورة النور، الآية:03] 80
﴿ ✵✍✍ ✵ ✌ ﴾ [﴿ ✌ ✵ ✌ ﴾ 181
﴿ ✵✌ ✵ ✌ ﴾ [سورة النور، الآية: 22] 181
﴿ ✵✌ ✵ ✌ ﴾ [سورة النور، الآية: 23] 188
﴿ ✵✌ ✵ ✌ ﴾[سورة النّور، الآية:35] ..... 112؛ 172

سورة الفرقان

﴿ ✵✌ ✵ ✌ ﴾ [سورة الفرقان، الآية:26] 94
﴿ ✵✌ ✵ ✌ ﴾ [سورة الفرقان، الآيات:68-69] 188

سورة الشعراء

﴿ ✵✌ ✵ ✌ ﴾ [سورة الشعراء، الآية: 02] 189
﴿ ✵✌ ✵ ✌ ﴾ [سورة الشعراء، الآية: 210-111] 198

سورة القصص

﴿ ﴾[سورة القصص، الآية: 04] 164

سورة الروم

﴿ ﴾[سورة الروم، الآية:27] 76

سورة لقمان

﴿ ﴾[سورة لقمان، الآية:33] 126

سورة السجدة

﴿ ﴾[سورة السجدة، الآية:13] ..... 68؛161

سورة الأحزاب

﴿ ﴾ [سورة الأحزاب، الآية: 37] 183
﴿ ﴾ [سورة الأحزاب، الآية:21] 148

سورة فاطر

﴿ ﴾[سورة فاطر، الآية:28] 70
﴿ ﴾[سورة فاطر، الآيتان: 30] 70
﴿ ﴾[سورة فاطر، الآية:32] ..... 70؛ 74

سورة يس

﴿[illegible]﴾[سورة يس، الآية:36]124

سورة الصافات

﴿[illegible]﴾[سورة الصافات، الآيتان:95 . 96] 110

سورة الزمر

﴿[illegible]﴾ [سورة الزمر، الآية:10] 71

﴿[illegible]﴾ [سورة الزمر، الآية: 32] 181

سورة غافر

﴿[illegible]﴾ [سورة غافر، الآية: 36] 172

﴿[illegible]﴾[سورة غافر، الآية:41]76

سورة الشورى

([illegible]) [سورة الشورى، الآية: 11] .... 43؛ 158

سورة محمد

﴿[illegible]﴾ [سورة محمد، الآية:25] 159

﴿[illegible]﴾[سورة محمد، الآية:31] 105

سورة الفتح

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

﴿[illegible]﴾[سورة الفتح، الآية:05]....................78

سورة الحجرات

﴿[illegible]﴾ [سورة الحجرات، الآية :06]82؛ 187

﴿[illegible]﴾[سورة الحجرات،الآية:02]....................103

سورة ق

﴿[illegible]﴾[سورة ق، الآية:24 .
26]....................193

﴿[illegible]﴾ [سورة ق، الآية :29]....................193

سورة الذاريات

﴿[illegible]﴾[سورة الذاريات، الآية:26]....................112

﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ فَمَآ أَنتَ بِمَلُومٍ ﴾ [سورة الذاريات، الآية: 54]....................37

سورة الطور

﴿[illegible]﴾
[سورة الطور، الآية: 21]....................81

سورة النجم

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

﴿ ﴾[سورة النجم، الآية:30].....109

﴿ ﴾[سورة النجم، الآية:31. 32].....103

سورة القمر

﴿ ﴾[سورة القمر، الآية:08].....94

﴿ ﴾[سورة القمر، الآية:49].....82

سورة الحديد

﴿ ﴾[سورة الحديد، الآية: 14] 104

سورة المجادلة

﴿ ﴾[سورة المجادلة: 08].....197

سورة الحشر

﴿ ﴾[سورة الحشر،الآية:07]107

سورة الممتحنة

﴿ ﴾

﴿ [سورة الممتحنة، الآية: 08].....189

﴿ [سورة الممتحنة، الآية:10].....109

سورة الجن

﴿ [سورة الجن، الآية:16].....104

﴿ [سورة الجن، الآية: 26] 54

سورة المدثر

﴿ [سورة المدثر، الآيتان:38 . 39].....73

﴿ [سورة المدثر، الآيات:40 . 41]73

﴿ [سورة المدثّر، الآية:55]79

سورة الإنسان

﴿ [سورة الإنسان، الآية:03].....123

﴿ [سورة الإنسان، الآية:19].....167

سورة النبأ

﴿ [سورة النبأ، الآية:24] 117

سورة عبس

﴿ [سورة عبس، الآية:20].....123

﴿ [سورة عبس، الآية:31]100

﴿ [سورة عبس، الآية: 02]..183

سورة الإنفطار

﴿ [سورة الانفطار، الآيات: 17- 19]...182

سورة الطارق

﴿ [سورة الطارق، الآيات:3.1]88

﴿ [الطارق: 13-14] 169

سورة الفجر

﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [سورة الفجر: الآية 22] 171

﴿ [سورة الفجر، الآية:24] 124

سورة العلق

﴿③⬀ॐ☙☙☠ ☙☙☸ ☞⑦♋⬀·⬂⬀❍⬃⬀⑩♌ ❑⬊❑✌⌘⬃❹✎♌⬀❑⌧
⬊✌✠☪⨀⬀☜⇳☸⬀♦☛☝♉☼﴾[سورة العلق، الآية:20] 127

سورة الزلزلة

﴿ ☞⬀♋⌀❑⬃②⌀⬀☜🖫★❑♈🕘 ☞⑦♋❹⌀⬀❑▫⌀☝❀✍
✌🕮🔔❺☪⨀⬀☜✡⬀⌀✌♦⬊❶⌀✌ ﴾ [سورة الزلزلة، الآية: 4- 5] 174

سورة الكوثر

﴿✌❍◆♎ ⌘❀ॐ✌☞⬀☪▫☜♋🖫➔⌀⬀⑥ॐ ❶♋❑⌀

✌☸✍☙☙☸☞⬀✡⬃⬀☜⇳☸⬀♦♌﴾[سورة الكوثر،الآية:03] 182

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأحاديث

طرف الحديث	الرواي	الصفحة
أتيت إدريس في السماء الرابعة	أنس بن مالك	127
أشقى النَّاس ثلاثة	عبد الله بن عمرو بن العاص	81
اقرؤوا القرآن ما ائتلفتم عليه قلوبكم	جندب بن عبد الله	121
أقرب ما يكون العبد من ربّه	أبو هريرة	128
إنَّ الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام	أبو موسى الأشعري	57
إنَّ الله ليملي للظَّالم	أبو موسى الأشعري	125
أنَّ النبيَّ ﷺ أُرِي إبراهيم الخليل	سمرة بن جندب	74
أنَّ رجلاً من مصر سأله عن هذه الآية	أبو الدرداء	126
إن كنت ألممت بذنب فاستغفري الله	عائشة	109
إنَّ هذا الجمل شكا إليَّ أنّك تجيعه	عبد اللّه بن جعفر	175
أنا أهل أن أُتَّقى	أنس بن مالك	79
حدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج	أبو هريرة	184
الحسنة بعشر أمثالها، وأزيد	أبو ذر الغفاري	193
لا تصدِّقوا أهل الكتاب، ولا تكذبوهم	أبو هريرة	186
لا يأتي رجل مترف متَّكئ على أريكته	المقدام بن معد يكرب	107
ما من بني آدم مولود	أبو هريرة	127
مفَاتِح الغيب خمس	عبد الله بن عمر	125
من أصيب بشيء في جسده	أبو هريرة	80
من خلق السَّماوات والجبال	رفاعة بن رافع البدري	110
من قال في القرآن بغير علم	ابن عباس	148 . 98
من قال في كتاب الله برأيه	جندب بن عبد الله	98
من قال لا إله إلاَّ الله (على رغم أنف أبي الدَّرداء)	أبو الدَّرداء	108 . 81

واتّقوا الحديث عليّ إلاّ ما علمتم	ابن عباس	191
يوشك أن يكون خير مال الرَّجل	أبو سعيد الخدري	37

فهرس الآثار

طرف الأثر	القائل	الصفحة
أقول فيها برأيي	أبو بكر الصديق	98
أنَّه الذي يلمُّ بالذَّنب ثم يدعه	ابن عباس	109
لقد عشنا برهة من دهرنا	ابن عمر	149
مكثت سنة أريد أن أسأل عمر	ابن عباس	178

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

لهم.

فهرس الأعلام المترجم لهم

الأعــلام	الصفحة
حرف (أ)	
أحمد بن أبي أحمد الطبري البغدادي الشافعي	168
أحمد بن صالح بن أبي الرّجال اليمني، صفي الدّين	48
أحمد بن عبد الله بن عبد الرحمن الجنداري	52
أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التّنوخي المعرِّي	62
أحمد بن محمد الحسن الرصاص	27
أحمد بن موسى الأصبهاني	83
أحمد بن يوسف بن عبد الدايم	115
إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران، الإسفراييني	165
إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السُّدي	94
حرف (ب)	
بقي بن مخلد بن يزيد الإمام أبو عبد الرحمن	91
حرف (ج)	
جار الله بن صالح بن أحمد بن عبد الكريم	30
أبو عمرو جمال الدّين بن الحاجب	27
جمال الدّين علي بن محمد بن أبي القاسم	27
حرف (ح)	
الحسن بن أحمد بن علي الحسيني العلوي	51
الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي الفارسي	167
الحسن بن علي الأطروش	14
حسن بن محمد بن سعيد البدر الشظبي	32

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

لهم.

حسين بن محمد القرشي العَلَفي	29
حرف (خ)	
الخليل بن أحمد الفراهيدي	168
حرف (ر)	
رفاعة بن زيد بن التابوت	180
حرف (ز)	
زين الدّين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي	133
حرف (س)	
سالم بن المُخَارق الهاشم أبو الحسن	94
سفيان بن سعيد الثوري	73
سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي	73
حرف (ص)	
صديق خان بن حسن	49
حرف(ض)	
ضمرة بن العيص	181
حرف(ع)	
العاصي بن وائل	182
عبد الصَّمد بن عطاس الهمداني	22
عبد الرحمن بن أبي حاتم	91
عبد الرحمن بن محمد بن حسين البريهي	48
عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني	162
عبد الله بن الحسن اليماني الصَّعدي	27
عبد الله بن محمد بن سليمان الحَمْزي	32
عبد الله بن محمد بن يحي بن عروة بن الزبير	73
عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري	159

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

عطيّة العوفي أبو عبد الله الحسين بن الحسن	95
علي بن أحمد بن محمد بن سلامة السلمي أبو الحسن	30
علي بن عبد الله بن أحمد بن أبي الخير الصائدي	27
علي بن محمد بن حبيب البصري، أبو الحسن بالماوردي	136
علي بن قادم، أبا الحسن	73
علي بن محمد السَّخاوي أبو الحسن	22
علي بن محمد الناصر صلاح الدين	09
عمران بن داور العمِّي البصري القطان، أبو العوام	73
علي بن مهدي بن محمد الحميري.	06
علي بن المؤيد بن أحمد بن يحي الحسني.	09
حرف (ق)	
القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل	14
حرف (م)	
المُحَسِّن بن محمد بن كرامة الجشمي البيهقي	72
محمد بن أحمد بن إبراهيم الطَّبري أبو البركات	30
محمد بن أحمد بن عبد الله بن خواز منداد	166
محمد بن أحمد بن علي المكي الحسني أبو الطيّب	
محمد بن إسماعيل بن صلاح الكحلاني	51
محمد بن بحر الأصبهاني أبو مسلم	166
محمد بن الحسن بن القاسم أبو عبد الله الدَّاعي	17
عزِّ الدين محمد بن حمزة بن مُظفَّر	27
محمد بن الحسين بن الحسن بن الإمام القاسم بن محمد	57
محمد بن زيد بن المهاجر	93
محمد بن سليمان الأنباري	95

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

لهم.

محمد بن السائب بن بشر الكلبي	190
محمد الطاهر بن عاشور	151
محمد بن طيفور الغزنوي السَّجاوندي	83
محمد بن عبد الملك بن حسين الآنسيّ	52
محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري	160
محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم	91
محمد بن عبد الله، المخزومي السُّلامي	159
محمد بن عبد الله بن ظهيرة	30
محمد بن عبد الله بن الهادي بن إبراهيم	32
محمد بن علي بن محمد البكري الشافعي الصدّيقي	191
محمد بن علي بن محمد بن علي، الإمام الناصر	09
محمد بن مروان بن عبد الله بن إسماعيل	95
محمد بن نشوان بن سعيد الحميري	84
محمد بن يحي بن أحمد بن حبش اليماني الزيدي	27
أبو الحسن مقاتل بن سليمان البلخي	95
حرف (ن)	
نفيس الدّين سليمان بن إبراهيم	29
نور الدِّين علي بن مسعود بن عبد المعطي	30
حرف(ي)	
يحي بن روبك أبو محمد	47

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأماكن والبلدان

الموضوع	الصفحة
إِبْ	16
بغداد	05
بلاد الأَهنُوم	10
تعزّ	07
تِهَامة	05
ثلاَ	10
جامع الأشرَفيَّة	20
جامع المظفَّر	20
حَضْرَمَوْت	05
ذمار	08
رأس قلّة بني مسلم	39
زَبِيد	05
شِبَام	06
الشِّحْر	05
شَظَبْ	22
صَعْدة	07
عدن	06
فلُلَّه	09
المُذَيخرة	06
المسجد الأخضر	38
مسجد الرَّوِيَّة	38
مسجد نُقُم	38

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مسجد وَهْب	38
مكّة المكرَّمة	29
هجرة الظَّهراوين	22

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الشواهد الشعرية

الصدر	القافية	الصفحة
آثارُه تنبيك عن أخبارِه	تراهُ	53
إذا تميميٌّ أتاك مفاخرًا	للضَّبِّ	168
أشاب الصّغير وأفنى	العشيّ	164
ألمحةٌ من سنى برقٍ بصري	نارِ	169
إنَّ البصَائرَ كالأبصَار لَيْسَ ترى	تَظنينِ	33
إنّي أُحِبُّ محمَّدًا فوق الورَى	أقتدِي	34
بالخير خيرات وإن شرًّا	أن تا	159
بُشْرَى بما فيه العلوم كلامُها	حرامُها	46
تقدَّم وعدكُم فمتى الوفَاء	اللّقاء	55
دينُ الإله من الضَّلال حَنيفُ	نظيفُ	57
رَحِمَ الله أَعظُمًا دفنُوهَا	المُصلَّى	40
عَرفتَ قَدرِي ثمَّ أنكرتَه	ممَّا بَدَا	35
فَأَلقَتْ عَصَاهَا و اسَتقرَّ بِهَا النَّوى	المُسَافِر	28
فحينًا بِطَوْدٍ تُمطر السُّحب دونه	مُؤزَّرُ	39
قد اعتَزلتُ الرّافضيَّ جانبًا	المُجبِّرِي	38
كَيفَ التَّخلُّصُ والبَسيطَة لُجَّةً	مُتجَّمُ	37
لامَني الأَهلُ والأحبّة طُرًّا	التَّدريسِ	32
لقد طُفْت في تلك المَعَالِم كلّها	المَعَالِم	28
مَا سَلِمَ الله من بريّته	فكيف أنا	34
نهيتُك عن خِلاطِ النَّاس فاحذَر	واحذَرنِّي	37
هو البحر علمًا بل هو البدر طَلعَةً	مالكُ	47
وَقِف بالدّيار التي لم يُعفِها القِدمُ	الدِّيمُ	168

وقَفتُ على سَمطٍ من الدُّر فاضلُ	الأفاضلُ	60
وكاد سُروري لا يَفِي بندَامتي	المُتقَادِمِ	38
ولاسيما عزُّ الدِّين الهُدى	الهَادَوِي	47
وَلَأضرِبَنَّ قَبيلَةً بقَبيلَة	نِيَاحًا	05
يا حبَّذا يوم القيامة شُهرَتِي	الأحْمَدِ	35
يا طالِبَ العلمِ والتَّحقيقِ في الدِّين	مخزونٍ	32
يا لائمي كُفَّ عن لَوْمِي ومُعتَقَدي	تَعرُّفِه	34

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس المصادر والمراجع

. القرآن الكريم برواية ورش من طريق الأزرق.

❁ ❁ ❁

. أ .

. أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، صديق بن حسن القنوجي ، تحقيق : عبد الجبار زكّار، دط، دار الكتب العلمية.

. أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، عبد الوهاب عبد السلام طويلة، دط ، دار السلام.

. أسباب النزول، أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، دط، دار الباز، دت.

. أساس التقديس، فخر الدين الرازي، تحقيق: د/ أحمد حجازي السقا، دط، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة،1986م.

. أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م.

. الأشباه والنظائر في قواعد وفروع الشافعية، السيوطي، ط1، دار الكتب العلمية،بيروت، 1990.

. أصول التفسير وقواعده، خالد عبد الرحمان العك، ط2، دار النفائس، دمشق، 1986م.

. أصول في التفسير، محمد بن صالح العثيمين، د ط، دار البصيرة، ، جمهورية مصر العربية، 2002م.

. أصول الفقه، محمد أبو زهرة، دط, دار الفكر, دت.

. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، دط، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، دت.

. الأعلام، خير الدين الزِّركلي، ط15، دار العلم للملايين،2002م.

. أئمة العلم المجتهدون في اليمن، القاضي إسماعيل بن علي الأكوع، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2002 م.

. الإتقان للسيوطي، تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم،دط، المكتبة العصرية، بيروت، 2003م.

. الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي، تحقيق سيِّد الجميلي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1404هـ.

. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، ط1، دار الكتاب العربي، 1999م.

. الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير والحديث، محمد بن محمد أبو شهبة، ط4، مكتبة السنة، مصر.

. الإسرائيليات في التفسير والحديث، محمد حسين الذهبي، ط4، مكتبة وهبة، القاهرة، 1990م.

. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط1، دار الجيل، بيروت، 1412هـ.

. الإعجاز البياني للقرآن، عائشة بنت الشاطئ، ط3، دار المعارف، دت.

. إعراب القرآن، أبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط3، دار عالم الكتب، بيروت، 1988م.

. إعلام الموقعين على رب العالمين ، ابن قيم الجوزية، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، ط1، دار ابن الجوزي ، العربية السعودية ، 1423هـ.

. الإمام زيد؛ حياته . عصره . آراؤه وفقهه، محمد أبو زهرة، دط, دار الفكر, القاهرة, دت.

. الإمام محمد بن إبراهيم الوزير وكتابه العواصم والقواصم، إسماعيل بن علي الأكوع، ط1، دار ابن حزم ، بيروت، 1997م.

. الإمام الشوكاني ومنهجه في أصول الفقه، شعبان محمد إسماعيل، ط1، دار الثقافة، قطر، 1989م.

. الإمام يحي بن حمزة وآراؤه الكلامية،أحمد محمود صبحي، ط1، منشورات العصر الحديث، 1990م.

. إنباء الغمر بأبناء العمر، بن حجر ، تحقيق : محمد عبد المعيد خان، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت،1986م.

. الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، تحقيق: بهيج عزاوي، دط، دار إحياء العلوم، بيروت، 1998م.

. إيثار الحق على الخلق، بن الوزير اليماني، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1983م.

. ب .

. البحر المحيط، بدر الدين الزركشي، دط، دار الكتب العلمية، 2000م.

. البدر الطالع، محمد بن علي الشوكاني، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزَّركشي، تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم، دط، دار التراث، القاهرة، دت.
. البداية والنهاية، أبي الفداء إسماعيل بن كثير، ط1، دار إحياء التراث، 1988م.
. البرهان القاطع في إثبات الصانع، بن الوزير، تحقيق: مصطفى عبد الكريم الخطيب، ط1، دار المأمون للتراث، بيروت، 1988م.
. البلدان اليمانية عند ياقوت الحموي، جمع وتحقيق: القاضي إسماعيل بن علي الأكوع، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م.
. ة الزمن في تاريخ اليمن، تاج الدين عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق: مصطفى حجازي، ط2، دار الكلمة، اليمن، دت.

. ت .

. تاج العروس، المرتضى الزبيدي، دط، دار الهداية، دت.
. التاج المكلَّل، صديق حسن خان القنوجي، ط2، المطبعة الهندية العربية، بومباي، 1383هـ.
. التاريخ الإسلامي، محمود شاكر، ط7، المكتب الإسلامي، بيروت، 1991م.
. تاريخ المذاهب الدينية في اليمن، أيمن فؤاد سيّد، ط1، الدار المصرية اللبنانية، 2002م.
. تاريخ اليمن الحديث، عبد الله بن محسن العزب، تحقيق عبد الله محمد الحبشي، ط1، دار التنوير للطباعة والنشر،1986هـ.
. تأويل مشكل القرآن، أبي محمد عبد الله بن قتيبة، ط3، المكتبة العلمية، العربية السعودية، 1981م.
. التبيان في أقسام القرآن، ابن قيم الجوزية، دط، دار الفكر.
. التبيان في علوم القرآن، محمد علي الصابوني، ط3، مطابع دار البعث، الجزائر، 1986م.
. ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان"، لابن الوزير، د.ط، مطبعة المعاهد، مصر، 1349هـ.
. تفسير التابعين عرض ودراسة مقارنة،محمد بن عبد الله الخضيري، ط1، دار الوطن للنشر، العربية السعودية، 1999م.
. تفسير التحرير و التنوير، محمد الطاهر بن عاشور، دط، الدار التونسية للنشر والتوزيع، دت.

. تفسير الطبري، بن جرير الطبري، تحقيق:عبد الله بن عبد المحسن التركي، دط، دار هجر، دت.
. تفسير مبهمات القرآن، محمد بن علي البلنسي، تحقيق: حنيف بن حسن القاسمي, دط, دار الغرب الإسلامي, بيروت, 1991م.
. التفسير و المفسرون، محمد حسين الذهبي، دط ، مكتبة وهبة، مصر.
. تفسير القرآن العظيم، ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، ط1، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية 1997م.
. تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء بن كثير، تحقيق:سامي بن محمد سلامة، ط2، دار طيبة للطباعة والنشر، العربية السعودية، 1999م.
. تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، تحقيق أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دط، دار العاصمة، العربية السعودية، دت.
. تلبيس إبليس، أبو الفرج عبد الرحمان ابن الجوزي، ط1، دار الفكر، بيروت، 2001م.
. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد البر، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، دط، مؤسسة قرطبة، دت.
. ب الكمال، الحافظ المزي، تحقيق: بشّار عواد معروف،ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت،1980م.
. توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر الجزائري الدمشقي، ط1، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة مكتبة المطبوعات الإسلامية، دت.
. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، الأمير الصنعاني، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، ط1، دار الكتب العلمية, بيروت، 1997م.
. تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان، عبد الرحمان بن ناصر السعدي، تحقيق: عبد الرحمان بن معلا اللويحق، ط1، مؤسسة الرسالة، 1420 هـ.

ج.

. جامع الأصول من أحاديث الرسول، بن الأثير الجزري، تحقيق: محمد حامد الفقي، ط4، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1984 م.
. جامع بيان العلم فضله، أبي عمر يوسف بن عبد البر، تحقيق: فواز أحمد زمرلي ،ط1، دار ابن حزم.

. الجامع في أخبار القرامطة في الإحساء و الشام و العراق و اليمن، سهيل زكّار، ط3، دار حسان، دمشق، 1987.

ـ الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تحقيق:عبد الله بن عبد المحسن التركي،ط1، مؤسسة الرسالة،2006م.

. ابن جزي ومنهجه في التفسير، محمد علي الزبيري، ط1، دار القلم، دمشق، 1987م.

. جناية التأويل الفاسد، محمد أحمد لوح، ط1، دار ابن عفان، القاهرة، 2003م.

. جهود الشيخ ابن عثيمين وآراؤه في التفسير وعلوم القرآن، أحمد بن محمد البريدي، ط1، مكتبة الرشد، السعودية، 2005م.

. ح .

. الحسنة والسيئة، ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن تيمية، تحقيق:محمد جميل غازي، دط، مطبعة المدني، القاهرة.

. الحقيقة الشرعية في تفسير القرآن العظيم والسنة النبوية، محمد بن عمر بن سالم بازمول، ط1، دار ابن عفان، العربية السعودية، 2004م.

. خ .

. خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، دط، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.

. الخصائص، أبي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دط، دار عالم الكتب، بيروت.

. د .

. دراسات في تاريخ الأيوبيين والمماليك، حمدي حسين عبد المنعم محمد، د.ط، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996م.

. الدُّر النثير في اختصار تفسير الحافظ بن كثير ، محمد بن موسى آل نصر، ط1، دار غراس، 2006م.

. الدُّرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، تحيق: محمد عبد المعيد ضان،ط1، مجلس دائرة المعارف العثمانية، صيدر أباد، الهند، 1972م.

. دلائل الإعجاز، الجرجاني، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1989م.

. ر .

. الروض الباسم في الذّب عن سنّة أبي القاسم، بن الوزير، تحقيق علي بن محمد العمران، ط1، دار عالم الفوائد، العربية السعودية، 1419هـ.

. الروض المعطار في خبر الأقطار،محمد بن عبد المنعم الحِميري، تحقيق: إحسان عباس،ط 2، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، دت.

. روضة الناظر وجنة المناظر، ابن قدامة، تحقيق عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، ط2، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، 1399هـ.

. ز .

. زاد المسير، عبد الرحمان بن الجوزي، دط، المكتب الإسلامي، دت.

. الزيدية نشأتها و معتقدتها، إسماعيل الأكوع، ط3، دن، 2000م.

. س .

. السلوك في طبقات العلماء والملوك بهاء الدين الجندي الكندي، تحقيق محمد بن علي الأكوع الحوالي، دط، مكتبة الإرشاد، صنعاء، 1995م.

. سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرَة الترمذي، ط1، مكتبة المعارف، العربية السعودية، دت.

. السنن الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1991.

. السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، ط1، دائرة المعارف النظامية، الهند، 1433هـ.

. سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ط9، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993م.

. السيرة النبوية، ابن كثير، دط، دار المعرفة، بيروت، دت.

. سيرة الهادي إلى الحق يحي بن الحسين، تحقيق: سهيل زكار، ط2، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1981م.

. ش .

. شجرة النور الزكية, محمد بن محمد مخلوف, دط, دار الفكر, دت.

. شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي، ط1، دار بن كثير، بيروت، 1991م.

. شرح الرسالة التدمرية، عبد الرحمان ابن الناصر البراك، ط1، دار كنوز إشبيليا، السعودية، 1425هـ.

. شرح مقدمة التفسير للشيخ عبد الرحمان بن محمد بن قاسم، د/ سعد بن ناصر الشثري، ط1، دار كنوز إشبيليا، المملكة العربية السعودية، 2005م.

. شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق : محمد السعيد بسيوني زغلول، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1410هـ.

. ص .

. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا، ط3، دار بن كثير، بيروت، 1987م.

. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، دط، دار الجيل، بيروت.

. ض .

. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد بن عبد الرحمان السَّخاوي، د ط، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د ت.

. ط .

. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ط2، دار هجر للطباعة والنشر، 1413هـ.

. طبقات صلحاء اليمن (تاريخ البريهي)، عبد الوهاب بن عبد الرحمن البريهي السَّكسكي اليمني، تحقيق عبد الله محمد الحبشي، دط، الناشر مكتبة الإرشاد، صنعاء، 1994هـ.

. طبقات فقهاء اليمن، علي بن علي الجعدي، تحقيق: فؤاد سيّد، د ط، دار القلم، بيروت، دت.

. الطبقات الكبرى، ابن سعد، دط، دار صادر، بيروت.

. طبقات المفسرين لأحمد بن محمد الأدنروي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، ط1، مكتبة العلوم والحكم، 1997م.

. ع .

. العبر في خبر من غبر، محمد بن أحمد بن عبد الله الذهبي، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دط، دار الكتب العلمية، بيروت، دت.

. العقود اللؤلؤيَّة في تاريخ الدولة الرسولية، علي بن حسن الخزرجي، ط1، مركز الدراسات والبحوث اليمني، دار الآداب، بيروت، لبنان، 1403 هـ.

ـ علم التفسير أصوله وقواعده، خليل الكبيسي، ط1، مكتبة الصحابة، الشارقة، الإمارات، 2007م.

. علوم القرآن من خلال مقدمات التفاسير، محمد صفا شيخ إبراهيم حقي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2004م.

. عمدة التفسير، أحمد محمد شاكر، ط1، دار الوفاء، مصر، 2003م.

. العواصم والقواصم في الذبّ عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير اليماني، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992م.

. ف .

. فتح البيان في مقاصد القرآن، محمد بن حسن القنوجي، المكتبة العصرية، بيروت، 1992م.

. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي الشوكاني، ضبط وتصحيح: أحمد عبد السلام، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م.

. فتح المغيث شرح ألفية الحديث، عبد الرحمان السخاوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ.

. الفتوحات الربانية شرح الأذكار النووية، محمد بن علاَّن الصّدّيقي، دط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دت.

. الفتوى الحموية الكبرى، بن تيمية، دراسة وتحقيق: محمد بن عبد المحسن التويجري، ط1، دار الصميعي العربية السعودية، 1988م.

. الفرقان بين الحق والباطن، بن تيمية، تقديم وتحقيق: الشيخ حسين يوسف غزال، دار إحياء العلوم، ط3، بيروت، 1987م.

. الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر بن طاهر البغدادي، ط2، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1977م.

. فضائح الباطنية، أبو حامد الغزالي، تحقيق : عبد الرحمن بدوي، دط، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت، دت.

. فنون الأفنان في عيون علوم القرآن، عبد الرحمان بن الجوزي، تحقيق: د/ حسن ضياء الدين عتر، ط1، دار البشائر، بيروت، 1987م.

. ق .

. القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، أبي بكر بن العربي المعافري، دراسة وتحقيق: محمد عبد الله ولد كريم، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م.

. القبورية نشأتها ـ آثارها موقف العلماء منها (اليمن نموذجا)، أحمد بن حسن المعلم، ط2، دار ابن الجوزي، 2005م.

. القرآن إعجاز تشريعي متجدّد، محمود أحمد الزين، ط1، دار البحوث للدراسات الإسلامية، 2004 م.

ـ قواعد الترجيح عند المفسرين، حسين بن علي بن حسين الحربي، ط1، دار القاسم، العربية السعودية، 1996م.

. قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله ﷻ، عبد الرحمان حبنّكة الميداني، ط3، دار القلم، دمشق، 2004م.

. قواعد التفسير جمعا ودراسة، خالد بن عثمان السبت، ط1، دار بن عفان، جمهورية مصر، 1421 هـ.

. القواعد الحسان لتفسير القرآن للعلامة عبد الرحمان بن ناصر السعدي، بشرح محمد بن صالح العثيمين،ط1، دار الغد الجديد،مصر، دت.

. ك .

. الكامل في ضعفاء الرجال، عبدالله بن عدي الجرجاني، تحقيق: يحي مختار غزاوي، دط، دار الفكر، بيروت، 1988م.

. كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ط2، تحقيق : د/شوقي ضيف، الناشر : دار المعارف، القاهرة ، 1400هـ

. كتاب العين، أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، دط، مكتبة الهلال، دت.

. الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الرحمان المهدي، دط، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

. كشف الظنون، حاجي خليفة، دط، دار الفكر.

. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، علاء الدين بن أحمد البخاري، دط، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، دت.

. الكليات، أبي البقاء الكفوي، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998م.

. ل .

. لباب النقول، السيوطي، دط، دار الكتب العلمية، بيروت، دت.

. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، ط1، دار صادر، بيروت، دت.

. لسان الميزان، ابن حجر، ط3، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1986م.

. لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير، محمد بن لطفي الصباغ، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت، 1990م.

. م .

. مباحث في إعجاز القرآن، مصطفى مسلم، ط2، دار المسلم، 1416 هـ.

. مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، ط7، مكتبة وهبة، مصر، دت.

. مجاهد المفسر والتفسير، أحمد إسماعيل نوفل، ط1، دار الصفوة، 1990م.

. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دط، دار الفكر، بيروت، 1412هـ.

. مجموع رسائل الحافظ ابن رجب "فضل علم السّلف على علم الخلف"، ابن رجب الحنبلي، دراسة وتحقيق: طلعت بن فؤاد الحلواني، دط، دار الفاروق الحديثة، دت.

. مجموع الفتاوى، ابن تيمية، تحقيق:أنور الباز، عامر الجزار،ط3، دار الوفاء، 2005م.

. محاسن التأويل، جمال الدين القاسمي، ط2، دار الفكر، بيروت، 1978م.

. المحرر الوجيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، دار الكتب العلمية،بيروت، 2001م.

. مختصر الصواعق على الجهمية والمعطلة، ابن قيم الجوزية، اختصار محمد ابن الموصلي، ط1، مكتبة أضواء السلف، العربية السعودية، 2004م.

. المدخل لدراسة القرآن الكريم، محمد أبو شهبة، ط3، دار للواء للنشر والتوزيع، العربية السعودية، 1987م.

. مذكرة في أصول الفقه، الشنقيطي، دط، مكتبة العلوم والحكم، العربية السعودية.

. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، دط، المكتبة العصرية، بيروت،1987م.

. مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة، ناصر بن عبد الله بن علي القفاري، ط5، دار طيبة، العربية السعودية، 1995م.

. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية . بيروت، 1990م.

. مسند الإمام أحمد، أحمد بن حنبل، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1999م.

. مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، عبد الله محمد الحبشي، دط، المجمع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة ، 2004م.

. المصباح المنير أحمد بن محمد ين علي الفيومي،دط، دار الكتب العلمية، بيروت، دت.

. مطلع البدور و مجمع البحور، أحمد بن صالح ابن أبي الرَّجاَّل، ط1، مركز التراث والبحوث اليمني، 2004م.

. معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، محمد بن حسين الجيزاني، ط1، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، 1996م.

. معالم التنزيل، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، ط4، دار طيبة للنشر والتوزيع، العربية السعودية، 1997م.

. المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد ,عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دط، دار الحرمين ، القاهرة ، هـ 1415.

. معجم البلدان، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، دار الفكر، بيروت.

. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، عبد الله بن عبد العزيز البكري، ط3، دار عالم الكتب، بيروت، دت.

. معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دط، دار الفكر، دمشق 1979م.

. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دط، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، دت.

. مفحمات الأقران في مبهمات القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق: مصطفى ديب البغا، د ط، دار الهدى ، الجزائر، دت.

. المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق محمد سيّد الكيلاني، دط، دار المعرفة، بيروت.

. مفهوم التفسير والتأويل و الاستنباط و التَّدبر والمفسِّر، الدكتور مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، ط2، دار ابن الجوزي، العربية السعودية، 1427هـ.

. مقالات الإسلاميين، أبي حسن الأشعري، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، د ط، المكتبة العصرية، بيروت، 1999م.
. مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير، مساعد الطيَّار، ط1، دار المحدث، السعودية، 1425هـ.
. المقدمة، ابن خلدون، دط، دار الجيل، بيروت، دت.
. مقدمة ابن الصلاح، ط1، مكتبة الفارابي، 1984م.
. مقدمة في أصول التفسير، بن تيمية، ط1، دار الفجر، الجزائر، 2001م.
. الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، تحقيق : محمد سيد كيلاني، دط، دار المعرفة، بيروت، 1404هـ.
. مناهل العرفان، عبد العظيم الزرقاني، تحقيق فوّاز أحمد زمرلي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت،1995م.
. منهاج السُّنة النبوية، بن تيميَّة، تحقيق: محمد رشاد سالم،ط1، مؤسسة قرطبة، دت.
. منهج أهل السنة في تفسير القرآن، صبري متولي، دط، دار الثقافة، مصر، 1986 م.
. منهج ابن كثير في التفسير، سليمان بن إبراهيم اللاحم، ط1، دار المسلم، العربية السعودية، 1999م.
. الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت.
. موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، سليمان بن صالح بن عبد العزيز الغصن، ط1، دار العاصمة، 1996م.
. ميزان الاعتدال، الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دط، دار المعرفة بيروت، دت.

. ن .

. النبأ العظيم، محمد عبد الله دراز، ط7، دار القلم، 1993م.
. النكت على مقدمة ابن الصلاح، ابن حجر، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي،ط1، العربية السعودية،1984م.
. النكت والعيون، أبي الحسن علي ابن حبيب الماوردي، تحقيق: خضر محمد خضر، ط1، مطابع مقهوي، الكويت، 1982م.
. نهاية الإقدام في علم الكلام، الشهرستاني، تحرير وتصحيح: ألفرد جيوم، دط، دن.

. نهاية السَّول شرح منهاج الوصول، جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي، ط1، دار الكتب العلميَّة، بيروت، 1999م.

. هـ .

. هديَّة الراغبين إلى مذهب العترة الطاهرين، الهادي بن إبراهيم الوزير، ط3، مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية، اليمن، 2002م.

. هديَّة العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، دط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دت.

. و .

. ابن الوزير ومنهجه الكلامي، رزق الحجر، ط1، الدار السعودية للنشر والتوزيع، 1984م.

. وفيات الأعيان، ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دط، دار صادر، بيروت.

. ي .

. اليمن الكبرى، محمد بن علي الونسي، ط2، مكتبة الإرشاد، اليمن،1991م.

❁ ❁ ❁

المجلات والدوريات و الرسائل الجامعية

. ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية، الطالب: علي بن علي جابر الحربي، إشراف الدكتور محمد سليمان داؤد، جامعة أم القرى، 1985م (رسالة جامعية)

. مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد الخامس، شوال 1406هـ.

. المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثالث، العدد الأول، مايو 1950م.

. مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج19، عدد:41، 1428هـ.

. مجلة الدراسات ، المجلد 27 ، العدد الثاني، سنة 2000م.

. مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد الثاني، ذو الحجة، 1427هـ.
. مجلة المعيار، العدد الأول، نوفمبر، 2001م.

❁ ❁ ❁

المواقع الإلكترونية

- . http//:www.bayan-alquran.net/forums/showthread
- . http//: www.tafsir.net/vb/archive/index.
- . http//: www.elforkan.com/7ewar/showthread.
- . http//: www.almeshkat.net/books/open.
- . http//:www.islamway.com/index.

❁ ❁ ❁

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقدمة: _____ أ
الفصل التمهيدي _____ 2
المبحث الأول: عصر ابن الوزير _____ 3
المطلب الأول: الحالة السِّياسيَّة _____ 4
الصِّراعات الطائفيَّة والقبليَّة: _____ 4
الصِّراع على السُّلطة: _____ 5
الموقع والطَّابع الجغرافي لليمن: _____ 11
المطلب الثاني: الحالة الدِّينيَّة _____ 12
المطلب الثالث: الحالة العلميَّة والثقافيَّة _____ 18
حركة التَّأليف: _____ 18
المكانة المتميِّزة للعلم والعلماء: _____ 19
المبحث الثاني: نشأة ابن الوزير و تكوينه _____ 21
المطلب الأول: اسمه ومولده و أسرته _____ 21
المطلب الثاني: حياته العلميَّة _____ 26
الفرع الأول: مرحلة النَّشأة وطلب العلم _____ 26
الفرع الثاني: تحوُّله إلى دراسة علوم الكتاب والسنَّة _____ 28
الفرع الثالث: مرحلة النُّضج والتدريس والتأليف والمناظرة _____ 31
المطلب الثالث: عزلته الأخيرة ووفاته _____ 34
المبحث الثالث: مكانته العلمية وآثاره _____ 41
المطلب الأول: مميِّزات الإمام الفكريَّة والخُلُقيَّة _____ 41
المطلب الثاني: مكانته العلميَّة _____ 46
الفرع الأول: ثناء العلماء عليه _____ 46
الفرع الثاني: أثره فيمن جاء بعده _____ 50
الفصل الأول: جهود ابن الوزير في التفسير وأصوله _____
تمهيد: _____ 66
المبحث الأول: منهجه العام ومصادره في التفسير _____ 67

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الأول: منهجه العام في عرض مسائل التفسير _____ 68
المطلب الثاني: مصادره في التفسير و طريقته في النقل عنها _____ 80
المبحث الثاني : الاتجاه النَّقلي في التفسير وضابطه عند ابن الوزير_____ 88
المطلب الأول : نظرة في مصطلح التفسير بالمأثور_____ 90
المطلب الثاني: ضابط التفسير النقلي عند ابن الوزير._____ 96
المطلب الثالث: موقف ابن الوزير من التفسير بالرأي _____ 101
الفرع الأول: في ماهية التفسير بالرأي _____ 101
الفرع الثاني: موقف الإمام من التفسير بالرأي_____ 102
المبحث الثالث: مراتب التفسير بالدِّراية عند الإمام ابن الوزير_____ 106
المطلب الأول: تفسير القرآن بالقرآن _____ 106
المطلب الثاني: تفسير القرآن بالسنة والآثار. _____ 111
الفرع الأول: التفسير النبوي _____ 112
الفرع الثاني: الآثار الصحابية الموقوفة عليهم _____ 116
المطلب الثالث: في التفسير باللّغة العربية _____ 120
الفرع الأول:ما يتعلّق باللغة على جهة الحقيقة _____ 120
الفرع الثاني: المجازي _____ 126
المطلب الرابع:ما له علاقة بالتّفسير تحديدا _____ 127
الفرع الأوَّل: تفسير المتكرِّرات _____ 127
الفرع الثاني:ما لم يصح فيه شيء ممَّا تقدَّم _____ 128
المبحث الرابع: نظرة في مراتب التفسير عند ابن الوزير _____ 129
الفصل الثاني:جهود ابن الوزير في علوم القرآن ـــ141
المبحث الأول: المحكم والمتشابه. _____ 149
المطلب الأول: في ماهية المحكم والمتشابه عند ابن الوزير. _____ 150
المطلب الثاني: إمكانية معرفة المتشابه عند ابن الوزير._____ 155
المطلب الثالث: أنواع المتشابه عند ابن الوزير _____ 162
المبحث الثاني: في الحقيقة والمجاز _____ 169

المطلب الأول: تعريف الحقيقة والمجاز _____ 169
الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي _____ 169
الفرع الثاني: أقسام المجاز _____ 170
المطلب الثاني: وقوع المجاز في القرآن _____ 173
المطلب الثالث: ضوابط المجاز عند بن الوزير _____ 181
المبحث الثالث: آراؤه في مباحث أخرى _____ 187
المطلب الأول: في مبهمات القرآن _____ 187
الفرع الأول: التعريف بالمبهم وأسباب وروده. _____ 188
الفرع الثاني: الطريق إلى معرفة المبهم وضوابطه عند ابن الوزير _____ 192
المطلب الثاني: في أسباب النزول _____ 197
المطلب الثالث : في الإعجاز _____ 205
خاتمة ____ 202
ملخصات ____ 204
فهارس عامة ____ 207
فهرس الآيات القرآنية ____ 208
فهرس الأحاديث والآثار ____ 218
فهرس الأعلام ____ 220
فهرس الأماكن والبلدان ____ 224
فهرس الشواهد الشعرية ____ 226
قائمة المصادر والمراجع ____ 228
فهرس الموضوعات العامة ____ 242

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية